بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة اليرموك
كلية الآداب
قسم اللغة العربية وآدابها

كتب مسائل الخلاف النحوي

دراسة تحليلية نقدية موازنة

إعداد الطالب
ناصر إبراهيم صالح النعيمي

إشراف
الأستاذ الدكتور فوزي الشايب

١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة اليرموك
كلية الآداب
قسم اللغة العربية وآدابها

كتب مسائل الخلاف النحوي
دراسة تحليلية نقدية موازنة

إعداد الطالب
ناصر إبراهيم صالح النعيمي
ماجستير لغة عربية في اللغة والنحو
جامعة اليرموك، ١٩٩٩م

قدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه
في اللغة العربية/ لغة ونحو، جامعة اليرموك
وافق عليها

الأستاذ الدكتور فوزي الشّايب..... رئيساً ومشرفاً

الأستاذ الدكتور حنا حدّاد ..... عضواً

الأستاذ الدكتور محمود درابسة ..... عضواً

الأستاذ الدكتور سلمان القضاة ..... عضواً

الأستاذ الدكتور عبد القادر مرعي ..... عضواً

١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م

الإهداء

إلى مَنْ لهم فضل عليّ

والديّ وأساتذتي

إلى مَنْ أحب

زوجتي وأبنائي وإخواني وأخواتي

إلى هؤلاء جميعاً أهدي ثمرة هذا الجهد

الباحث

ناصر النعيمي

شكر وتقدير

أتقــدّم بالشّكر الجزيل إلى أستاذي الفاضل الجليل، **الأستاذ الدكــتور فــوزي الشّــايب**، الّذي احتضن هذه الدّراسة، وتعهّدها بالــرّعاية والتّقويم، والّذي منحني من علمه الغزير، ووقته الثّمين، مــا أنــار لي الطّريق لاستكمال دراستي هذه، فله خالص شكري وتقديري واحترامي على جميل صنعه.

كمــا أتقــدم بخالص شكري وتقديري، وعظيم عرفاني إلى الأســاتذة الكــرام الأجلاّء: الأستاذ الدكتور **حنّا حداد**، عميد كليّة الآداب، والأستاذ الدّكتور **محمود درابسة نائب عميد كلية الآداب**، والأســتاذ الدكــتور **ســلمان القضاة**، والأستاذ الدكتور **عبدالقادر مرعي**؛ لتفضلهم بقبول مناقشة هذه الدّراسة.

فجزاكم الله جميعاً خير الجزاء وأوفاه.

الطّالب

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الإهداء	جـ
شكر وتقدير	د
الفهرس	هـ
ملخص باللغة العربيّة	و
مقدمة	١
تمهيد	٥
الباب الأول: دراسة كتب مسائل الخلاف النّحويّ	٢٦
الفصل الأول: كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف	٢٧
الفصل الثّاني: كتاب التّبيين عن مذاهب النّحويين البصريين والكوفيين	٩٥
الفصل الثّالث: كتاب ائتلاف النّصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة	١٢٤
الفصل الرّابع: كتاب الذّهب المذاهب في مذاهب النّحاة ودقة الإعراب	١٦١
الباب الثّاني: الموازنة بين كتب مسائل الخلاف النّحوي، وأهميّتها	١٧٥
الفصل الأول: موازنات بين كتب مسائل الخلاف	١٧٦
الفصل الثّاني: أهمية كتب مسائل الخلاف	٢٠٣
الخاتمة	٢١٥
لائحة المصادر والمراجع	٢١٧
الملاحق	٢٢٨
الفهارس	٢٦٠
ملخص باللغة الإنجليزيّة	٢٧٨

الملخّص

كتب مسائل الخلاف النّحويّ

دراسة تحليليّة نقديّة مُوازنة

إعداد الطّالب: ناصر إبراهيم صالح النعيمي

إشراف الأستاذ الدّكتور: فوزي حسن الشّايب

اختصّت هذه الدّراسة بكتب مسائل الخلاف النّحويّ الّتي وصلت إلينا، وهي: كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف، لأبي البركات الأنباري، وكتابا أبي البقاء العكبري، وهما: التّبيين عن مذاهب النّحويين البصريين والكوفيين، ومسائل خلافيّة في النّحو، وكتاب ائتلاف النّصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، لعبد اللطيف الزّبيدي، وأخيراً كتاب الذّهب المذاب في مذاهب النّحاة ودقة الإعراب، ليوسف بن حمزة الكوراني، وذلك وَفْقَ منهج تحليلي نقدي موازن؛ لمناسبته لموضوع البحث، فالتّحليل سبيل للكشف عن حقيقة المسائل ونقدها، وفي الموازنة سبيل لإظهار أوجه التّجانس والاختلاف بين هذه الكتب.

لأجل ما تقدّم فقد سارت الدّراسة في ثلاثة اتّجاهات هي:

الأوّل: الاتّجاه التحليلي، حيث قامت الدّراسة بتحليل كتب الخلاف من حيث: المسائل المطروحة في كلّ كتاب منها، ومنهج أصحاب كتب الخلاف في عرض المسائل وترتيبها، وما أوردوه فيها من شواهد لغوية، والمذهب النّحويّ لكلّ منهم.

الثّاني: الاتّجاه النّقدي، عملت الدّراسة فيه على الكشف عن حقيقة المسائل المنسوبة والآراء في مسائل كتب الخلاف، حيث بيّنت الدّراسة أن مسائل الخلاف ليست جميعها صحيحة النّسبة إلى أصحابها، وإنّما توزعت إلى قسمين:

- مسائل خلافية صحيحة النّسبة.
- مسائل غير صحيحة النّسبة.

وأن هـناك بعضـاً مـن المسائل الخلافيّة لم تقتصر على قطبي الخلاف النّحويّ: الكوفيين والبصريين، وإنما هي مسائل خلافيّة عامة.

الثّالث: اتّجاه الموازنة، وفيه عنيت الدّراسة بعقد موازنة بين كتب الخلاف، وكشفت عن أوجه الاتفاق والاختلاف بين تلك الكتب، وما تميز به كلّ منها سواء على صعيد: المسائل الواردة فيها، أو الشّواهد اللغويّة، أو منهج عرض وترتيب المسائل. والمذهب النّحوي لأصحاب تلك الكتب.

الكلمات المفتاحية: بدء الخلاف، أسباب الخلاف، كتب الخلاف، المذاهب النّحويّة، خلاف نحويّ، شواهد نحويّة، نقد نحويّ، موازنة نحويّة، أبو البركات الأنباري، العكبري، الزّبيدي، الكوراني.

المقدّمة

الحمدُ لله حمدا كثيرا كما أمر، والصّلاة والسّلام على نبيّنا محمّد سيّد البشر، وعلى آله وصحبه أجمعين،أمّا بعد،

فقد حظي الخلاف النّحويّ باهتمام العلماء، والنّحاة قديماً وحديثاً، وأخذ العلماء بدراسته وتحليله وتفسيره. وعلى امتداد الزّمان، وتنوّع الثّقافات، وتعدّد المذاهب، والمناهج؛ كبرت المصنفات وتنوّعت، فنال الخلاف النّحويّ نصيبا وافرا من الدّراسات المُتخصّصة، منها ما وصل إلينا، ومنها ما لم يصل بعد.

وأصبح ذلك لافتاً للنظر، مستثيرا للفكر، صالحاً للدراسة والبحث؛ لِتلمُّس أسباب ذلك الخلاف بين قطبي الخلاف: البصريين و الكوفيين، وتعرّفاً على مسائله، ووقوفاً على حججه وشواهده، وبيان صحّة آراء النّحاة فيه.

وهذه الدّراسة تدور حول كتب مسائل الخلاف النّحويّ، الّتي وصلت إلينا وهي: كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري، وكتابا أبي البقاء العكبري: التّبيين عن مذاهب النّحويين البصريين والكوفيين، ومسائل خلافيّة في النّحو. وكتاب ائتلاف النّصرة في اختلاف نحاة الكوفة و البصرة، لعبد اللّطيف الزّبيدي، وآخرها كتاب الذّهب المذاب في مذاهب النّحاة ودقّة الإعراب، وهو كتاب مخطوط ليوسف بن حمزة الكوراني. بتحقيق حمدي الجبالي، ولمّا ينشر بعد.

وتحاول الدّراسة رصد جهود كل مُصنّف من تلك المصنّفات. فكانت البداية من كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف؛ إذ أردت أن أبدأ بأول كتب الخلاف الّتي وصلت إلينا، وسيّدها بلا منازع. فرحتُ أُقلّب مسائله، وأنظر في منهج عرضها، وترتيبها، وما تضمنته من شواهد لغويّة، وبيان موقف أبي البركات الأنباري منها، وأبين حقيقة الآراء المنسوبة إلى النّحاة عامة، وإلى قطبي الخلاف خاصة، والمذهب النّحوي لصاحبه.

وبعد أن تمّ لي ذلك، شرعت بدراسة كتب الخلاف الأخرى، ملتزماً الجوانب والاتّجاهات التي رسمتها في دراسة الإنصاف. ولم تقف الدّراسة عند هذا الحدّ، بل

سعت إلى الكشف عن أوجه الاتفاق والاختلاف بين تلك الكتب، ومظاهر التطور والتّغيير فيها.

أسباب الدّراسة

لقد دعاني إلى هذه الدّراسة عدد من الأسباب منها:

١. لحظ الباحث أنّ الدّراسات الّتي عرضت للخلاف النّحويّ لم تقف أمام كتب الخلاف جلّها، بل اقتصر معظمها على كتاب الإنصاف في الغالب، وفي هذا تهميش لكتب الخلاف الأخرى، علما أنه – على مبلغ علمي– لم ينهض أحد بهذه المهمّة إلى يومنا هذا.

٢. رغبة الباحث في الوقوف على التأثير والتأثر بين هذه الكتب، فعلى الرغم من أنّ الكتب تعالج زاوية من زوايا دراسة النّحو، أو مجالاً من مجالاته، فإنّ الدّراسات الموازنة بينها تكشف لنا أوجه التأثير والتأثر.

٣. أحاول أن أتحقق من صحة ما نُسب في تلك الكتب من آراء إلى قطبي الخلاف: الكوفيين والبصريين خاصة، وإلى النّحاة عامة؛ سعياً للوصول إلى صورة واضحة لحقيقة الآراء والمسائل الخلافيّة في الدّرس النّحويّ.

٤. تجلية جوانب الالتقاء والافتراق بين كتب مسائل الخلاف في: المادة، والمنهج، وترتيب المسائل، والشّواهد، والمذهب النّحويّ لأصحابها.

٥. لقد سعت هذه الدّراسة إلى الوقوف على ابتداء ظهور بدء الخلاف النّحويّ، وبيان الأسباب الّتي غذّته.

ومن هنا، وجدت نفسي ميالاً إلى دراسة هذه الكتب، فكان هذا الجهد مشاركة وإسهاماً في مجال الدّراسات الخلافيّة.

منهج الدّراسة

يسير منهج الدّارسة على تحليل كتب الخلاف، ونقدها، وموازنتها؛ لمناسبته لموضوع البحث؛ فالتّحليل سبيل للكشف عن حقيقة المسائل ونقدها، وفي الموازنة سبيل لإظهار مواطن التّوافق والاختلاف، وما فيها من أوجه الشّبه والافتراق،

والكشـــف عـــن تأثّر اللاحق بالسّابق. ولا يعنى منهجنا بالسّيرة الذّاتية لمؤلفي كتب مسائل الخلاف النّحويّ، وإن لم يغفل الإشارة إليها.

ولقـــد أدت طبـــيعة الدّراسة إلى أن تكون في بابين تسبقهما مقدمة و تمهيد، وتقفوهما خاتمة، مع وضع الملاحق التحليلية الإحصائية، إلى جانب الفهارس العامة.

التمهيد: تناول التّمهيد أربعة موضوعات، هي:

- مفهوم الخلاف.
- بدء الخلاف النّحويّ.
- أسباب الخلاف النّحويّ.
- كتب الخلاف النّحويّ.

الباب الأول: دراسة كتب مسائل الخلاف النّحويّ: ويتكوّن من أربعة فصول:

الفصـــل الأول: كـــتاب الإنصـــاف فـــي مسائل الخلاف ، حيث قمت بدراسة كتاب الإنصـــاف دراسة تحليلية نقدية، وبينت منهج عرض المسائل، وكيفية ترتيبها، والشّـــواهد اللّغويّـــة الـــواردة فيه وموقف أبي البركات الأنباري منها، وحقيقة الآراء المنسوبة لقطبي الخلاف، والمذهب النّحويّ لصاحبه.

وفـــي **الفصل الثاني:** تعرّضت لكتابي أبي البقاء العكبري: الأول: مسائل خلافية في النّحو، والآخر التّبيين عن مذاهب النّحويين البصريين والكوفيين، وبينّت حقيقة العلاقة بين الكتابين، وبيان ما تضمّن كتاب التّبيين من مسائل، وكيفيّة ترتيبها، وعرضها، والشّواهد الّتي ذكرها العكبري، وموقفه منها، والمذهب النّحويّ له.

وأفردت **الفصل الثالث** لكتاب ائتلاف النّصرة، وهو أوسع كتب الخلاف وأشملها من حيث عدد المسائل. وتناولت فيه مسائله، وكيفية عرضها، وترتيبها، وشواهده وموقفه منها، والمذهب النّحويّ لصاحبه.

أمّـــا **الفصل الرّابع** فتناولت آخر كتب الخلاف الّتي وصلت إلينا، وهو كتاب الذّهب المـــذاب فـــي مذاهـــب النّحاة. وهو ما زال مخطوطاً، لمّا ينشر بعد، وقمت

بتحلـــيل مســـائله، ومـــا تضمنه من شواهد، وموقف صاحبه منها، والمذهب النّحويّ للكوراني.

الباب الثّاني: الموازنة بين كتب مسائل الخلاف، وأهميّتها. ويتكوّن من فصلين:
ففي **الفصل الأوّل** قمت بإجراء موازنة بين كتب الخلاف، وكشفت عن أوجه الاتفاق والاختلاف بينها، من حيث: المسائل المطروحة في كل منها، ومنهج عرضها، وترتيبها، والشّواهد اللغويّة فيها، وبيان المذهب النّحويّ لأصحابها.
أما **الفصل الثّاني** فخصّصته للحديث عن أهمية تلك الكتب في الدّراسات اللّغويّة.

وأخـــيراً جعلـــت لهذه الدراسة **خاتمة**، لخصت فيها نتائج هذه الدّراسة الّتي توصلت إليها. وأتبعتها بلائحة **المصادر و المراجع**، و**الملاحق** التحليليّة الإحصائيّة، إلى جانب **الفهارس** العامة.

والله أسأل أن يجعل عملي هذا خالصاً لوجهه الكريم، وهو المستعان والموفّق، وعليه التّكلان.

التّمهيد

مفهوم الخلاف

بدء الخلاف النّحويّ

أسباب الخلاف النّحويّ

كتب الخلاف النّحويّ

مفهوم الخلاف:

الخـــلافُ فـــي اللّغة معناه: المضادّة[1]: وهو مصدر خالف، والخلاف ضدّ الوفـــاق، كما أنّ الاختلاف ضدّ الاتّفاق، وخالفه يخالفه مخالفة وخلافا: أي جاء بما يضـــادّه ويغايـــره، ولعـــلّ الأصل في معنى كلمة الخلاف مأخوذ من الاستعمالات الحســـيّة لهـــذه الكلمـــة بمعـــنى (الخَلْف)؛ إذ غالبا ما تكون هناك صلة قرابة بين الاســـتعمالات الحســـيّة والاســـتعمالات المجازيّة للكلمة –أي:أنّ كلا من المخالفين يعـــرض عن صاحبه، ويجعله خلفه، فينتج عن ذلك تعارض اتّجاههما، فتقول:خالف عنه: بَعُدَ،وخالفني زيد في كذا: إذا قصد الشيء وأنا مولٍ عنه[2].

ويؤكّـــد ابن منظور (ت٧١١هـــ) المعنى المحسوس لكلمة الخلاف، حيث قال: وفـــي الحديـــث " لتســـوّنّ صفوفكم أو ليخالفنّ اللهُ بين صفوفكم": يريد أنّ كلا منهم يصـــرف وجهـــه عـــن الآخر، ويوقع بينهم التّباغض. وفي المثل: إنّما أنت خلافَ الضّـــبّعِ الراكـــبَ: أي تخـــالِفُ خِلافُ الضّبُعِ لأنّ الضّبعُ إذا رأت الرّاكب هربت منه"[3].

والخـــلاف بمعنى المخالفة أعمّ من الضّدّ؛ لأنّ كلّ ضدّين مختلفان[4] وليس كلّ مختلفين ضدّين؛ وذلك لأنّنا نقول مثلاً: الأبيض خلاف الأحمر والأسود، ولا نقول: ضدّ الأحمر والأسود، بل الأبيض ضدّ الأسود فيكون الخلاف قد جرى على الاثنين جميعاً، والضدّ على أحدهما فقط[5]، لأنّ التّضاد مخالفة قطبيّة(opposition). وبيان ذلك: أنّنا إذا استعملنا كلمة خلاف كان ذلك بالنظر إلى أطراف الخلاف كافة، أو إلى جملـــة منه كأن تقول: اختلف النّحاة في رافع الفعل المضارع، ولكن إذا نظرنا إلى طرفين متضادين من أطراف الخلاف فإنّنا نقول: هذا القول ضدّ الآخر، فالعلاقة بين الضدّ و الخلاف علاقة الخاص بالعام، والجزء بالكلّ.

---

[1] لسان العرب، ابن منظور، دار الفكر، مادة (خلف).

[2] الكلـــيات، معجـــم في المصطلحات والفروق اللغويّة،لأبي البقاء الكفوي، أعدّه للطبع الدكتور عدنان درويش، ومحمّد المصري، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي بدمشق،١٩٨٢م، ٢/٢٩٩.

[3] لسان العرب مادة (خلف).

[4] الكليات، ٢/٢٩٩.

[5] الوافي، معجم وسيط للغة العربيّة، عبدالله البستاني، مكتبة لبنان–بيروت،١٩٨٠. ١١٨.

وقــد عــرّف الشّريف علي بن محمّد الجرجاني (ت٨١٦هــ) الخلاف بأنّه: منازعة تجري بين المتعارضين لتحقيق حقّ أو لإبطال باطل[١]،

يتضــح مما تقدّم،أنّ الخلاف هو أن تكون الاجتهادات، والآراء، والأقوال في مســألة ما مختلفة، يخالف بعضها بعضا، فهي عملية جدال،ونزاع يسعى كلّ طرف إلى إثبات زعمه، ودحض خصمه.

* بدء الخلاف النّحويّ.

تعــددت الآراء في تحديد بدء الخلاف النّحوي؛ فقد ذهب أحمد أمين إلى أنّ الخــلاف بــدأ بيــن الرّؤاسي (ت١٩٠هــ) في الكوفة، والخليل (ت١٧٠هــ)، في البصرة[٢]. وأيّده سعيد الأفغاني فقال:" إنّ أوّل ما عرف من الخلاف بين البصريين والكوفيين ما أثبته سيبويه(ت ١٨٠هــ) في (الكتاب) من حكاية أقوال (الكوفي) أبي جعفر الرّؤاسي[٣]، أمّا محمد خير الحلواني فقد ذهب إلى أنّ أوّل مظهر من مظاهر الخــلاف ما كان من أمر مناظرة سيبويه والكسائي (ت١٨٩هــ)[٤]. في حين ذهب بــروكلمان إلــى أنّ الخــلاف المــزعوم بين مذاهب النّحاة لم ينشأ إلا على أساس المنافسة بين المبرد(ت ٢٨٥هــ) وثعلب (ت ٢٩١هــ)[٥].

ولكن إذا ما تقرّينا هذه الظاهرة في تراثنا اللّغويّ، تكشّف لنا أنّ هناك خلافات أســبق ممــا ذُكــر؛ ويظهــر ذلك في الخلاف الّذي وقع بين أبي عمرو بن العلاء (ت١٥٤هــــ)، وعيسى بن عمر (ت ١٤٩هــ) حول تأويل النّصب في (الطّير) من قوله تعالى: ﴿**يا جبالُ أوّبي معهُ الطيرُ**﴾[٦]. فكان عيسى يقول: النّصب على النّداء، كقولــك: يا زيد والحارثَ، لمّا لم يمكنه (والحارثُ)، أي أنّه منصوب بالعطف على

---

[١] كتاب التّعريفات، علي بن محمّد الشّريف الجرجانيّ، مكتبة لبنان – بيروت،١٩٧٨، ١٠٦.

[٢] ضحى الإسلام، أحمد أمين، مكتبة النهضة المصريّة–القاهرة، ط ١٩٧٤،٨،٢/٢٩٤.

[٣] في أصول النّحو، سعيد الأفغاني، دار الفكر، ١٧٦.

[٤] الخلاف النّحوي بين البصريين و الكوفيين وكتاب الإنصاف ، محمّد الحلواني،دار القلم بحلب، ٣٠.

[٥] تــاريخ الأدب العربــي،كارل بــروكلمان، ترجمة الدكتور محمود فهمي حجازي ، والدكتور عمر صابرعبد الجليل، الهيئة المصريّة العامة للكتاب،١٩٩٥، ٢/١٢٥.

[٦] سورة سبــأ: آية ١١.

موضع المنادى،فردّ عليه أبو عمرو بقوله: لو كان على النّداء لكان رفعا، ولكنّها على إضمار (وسخّرنا الطّيرَ) لقوله في إثر هذا ﴿ولسليمانَ الرّيحَ﴾[1]»[2].

ومن ذلك الخلاف بينهما بشأن رفع كلمة (المسك) من قولهم: (ليس الطيبُ إلاّ المسك)، حيث أنكر عيسى بن عمر على أبي العلاء الرّفع قائلا: يا أبا عمرو ما شيء بلغني عنك تجيزه؟ قال ما هو ؟ قال: بلغني أنك تجيز: "ليس الطيّبُ إلا المسك" بالرفع، فقال أبو عمرو: ذهب بك يا أبا عمرو! نمت وأدلج النّاس؛ ليس في الأرض حجازي إلا وهو ينصب، ولا في الأرض تميميّ إلا وهو يرفع . ثم أرسل أبو عمرو تلميذين يسألان أعرابا حجازيين وأعرابا تميميين، فنطق الأعراب بما قال أبو عمرو، فلمّا سمع عيسى ما وصل إليه التلميذان من أقوال الأعراب، أخرج خاتمه من يده، ثم قال لأبي عمرو: "لك الخاتم؛ بهذا واللّه فقت النّاس"[3].

ومن ذلك ما روي أنّ عيسى بن عمر كان يقرأ: ﴿هؤلاء بناتي هنّ أطهر لكم﴾[4] بنصب (أطهر) على الحال ويجعل الضمير (هنّ) ضمير فصل أو عماد، فقال له أبو عمرو يطالبه بالتّمثيل من الكلام: كيف يقول: هؤلاء بنيّ، هم ماذا؟ فقال عيسى: عشرين رجلا. فأنكرها أبو عمرو[5]. ورآها لحناً[6].

وبعد، فلا شكّ أنّ في هذه الرّوايات دليلا على حقيقة بدء الخلاف النّحوي، والّتي يغلب عليها الرّغبة في الإفادة والتّوجيه، واجتناب الخطأ؛ أخذا بما جرى عليه

---

[1] سورة سبأ: آية ١٢.

[2] انظر: طبقات النّحويين واللغويين،لمحمّد بن الحسن الزبيدي الأندلسي،تحقيق محمّد أبوالفضل إبراهيم،دار المعارف بمصر، ص ٤١. وهناك رأي ثالث:هو أنّ تكون منصوبة على أنّها مفعول معه، أي: مع الطير.انظر: البيان في غريب إعراب القرآن،لأبي البركات،عبد الرحمن الأنباري، تحقيق الدكتور طه عبد الحميد طه،مراجعة مصطفى السّقا،الهيئة العامة للكتاب،١٩٨٠م، ٢/٢٧٥.

[3] انظر: مجالس العلماء،للزّجاجي،تحقيق عبد السلام هارون،التراث العربي –الكويت،١٩٦٢م، ١،وانظر: المزهر في علوم اللغة وأنواعها، للسيوطي، شرحه وضبطه محمّد جاد المولى، وعلي البجاوي، ومحمّد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، ٢/ ٢٧٧، ٢٧٨.

[4] سورة هود: آية ٧٨.

[5] طبقات النّحويين و اللغويين، ٤١.

[6] الكتاب،لسيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجليل بيروت،ط١، ٢/٣٩٦

العـــرب فـــي نطقهم، وأنّها ليست مبنيّة على اعتبارات منطقيّة، أو أنّها تتعسّف في القـياس؛ فلـــم تكـــن رياح التّنافس قد هبّت بعد، قال المخزومي: إنّ التّنافس كان معدومـــا قبل عصر الخليل وفي عصره أيضاً[1]، وهذا ما أكّده الأفغاني أيضا عندما تحـــدّث عن الخلافات الواردة في كتاب سيبويه فقال :"ولم يكن في هذا الخلاف ولا فـــي غيره مما حدث بين البصريين أنفسهم يومئذ، أكثر من المذاكرة وحكاية الأقوال المخالفـــة، والـــرّدّ علـــيها أحـــياناً، فأنت كثيرا ما تجد سيبويه يورد لشيخيه يونس (ت١٨٢هـــــ) والخلـــيل أقوالاً يخالفها فيقول: (وزعم الخليل)، و(زعم يونس)"[2]. وأضـــاف الأفغاني: "ولم تدخل الدّنيا بين المشهورين من رجال هذه الطبقة فالخليل والرّؤاسي مثلاً كلاهما صالح عفيف، ومتى خلت المناقشات العلميّة مما يورثها من حوافز المادة، أو الجاه بقيت هادئة جميلة صافية"[3]، قال الكسائي في أستاذه الخليل: "مات والله الفهم يوم مات الخليل، لو رأيته لم يعظم في عينك بشر مثله"[4].

ولكـــن لـــم يمـــضِ الحال على ذلك، فبعد أن انتقلت الخلافة إلى العباسيين، اقتضـــت سياستهم ظهور النّحاة الكوفيين، فآثروهم وقرّبوهم واختاروا منهم مؤدّبين لأولادهـــم[5]، فكـــان الكسائي مثلا يعلّم الرّشيد وابنه الأمين من بعده، وكان الفرّاء أيضـــا يعلّـــم ابني المأمون، وبهذا عزّ جانبهم، وانتشر مذهبهم، وعلا شأنهم، الأمر الّذي دفع البصريين إلى التوافد على الكوفة، وبدءوا ينافسون نحاتها؛ لإثبات التفوّق وإحـــراز الرّياسة، ونيل المكاسب، وصار كلّ فريق يتعصّب في الغالب لأهل بلدته، وذلك بعد أن التقى سيبويه جماعة من الكوفيين، وكان له معهم مناظرات، وأشهرها ما يعرف بالمسألة الزنبوريّة[6]، الّتي وصفتها خديجة الحديثي بأنّها مأساة خرج منها

---

[1] مدرسة الكوفة، الدكتور مهدي المخزومي، ط ١٩٥٨،٢م، ٦٦.

[2] في أصول النّحو، ١٧٦.

[3] في أصول النحو، ١٧٦.

[4] مجالس العلماء، م١٢٢ / ٢٥٨.

[5] انظـــر: نـــزهة الألّـــباء فـــي طـــبقات الأدباء،لأبي البركات عبد الرحمن الأنباري، تحقيق الدكتور إبراهيم السّامرائي، مكتبة المنار-الأردن،ط ١٩٨٥،٣م، ٦١، و أنباه الرواة على أنباه النحاة، للقفطي،تحقيق محمّد أبو الفضـــل إبراهـــيم، دار الفكـــر العربـــي-القاهـــرة، ومؤسسة الكتب الثقافيّة-بيروت،ط ١٩٩٦،١م، ١٤٧/١، و١٥٨/٢.

[6] انظر: مجالس العلماء، م٤ / ٨.

سـيبويه منتصراً بعلمه وحلمه[1]. وأمّا بروكلمان فقد علّق على هذه الحادثة بقوله :" إنّ سـيبويه حاول زعزعة مكانة الكسائي عند الرّشيد ولم يحالفه التّوفيق"[2]. وذهب إلى قريب من ذلك الحلواني فقال:" إنّ الكسائي وسيبويه لم يلتقيا عن دواع عصبيّة، أو مذهبيّة، بل كان لقاؤهما منافسة وطمعاً، في الدّنيا، ودفاعاً عن المنزلة المهيّأة في بلاط الأمراء"[3].

وأعتقد أنّ هذه الحادثة قد فتحت باب التّنافس الحقيقي بين نحاة البلدين، وأيقظت العصبيّة الشخصيّة بينهما؛ فهذا أبو حاتم السّجستاني البصريّ (ت ٢٥٥هـ) ينتقص من علم الكسائي – أحد القراء السّبعة المشهورين، وإمام الكوفيين في العربيّة – فيقول: "لم يكن لجميع الكوفيين عالم بالقرآن، ولا كلام العرب، ولولا أنّ الكسائي دنا من الخلفاء، فرفعوا ذكره لم يكن شيئاً، وعلمه مختلط بلا حجج ولا علل، إلاّ حكايات عن الأعراب مطروحة؛ لأنّه كان يلقّنهم ما يريد"[4]. وقال أيضاً: "فإذا فسّرت حروف القرآن المختلف فيها، أو حكيت عن العرب شيئاً، فإنّما أحكيه عن الثّقات منهم مثل: أبي زيد (ت ٢١٥هـ)، والأصمعي (ت ٢١٧هـ)، وأبي عبيدة (ت٢١٠ هـ)، ويونس وثقات من فصحاء العرب، وحملة العلم، ولا ألتفت إلى رواية الكسائي والأحمر (ت١٩٤ هـ)، والفرّاء (ت ٢٨٧هـ)"[5]، أمّا من جانب الكوفيين فقد كان أبو موسى الحامض (ت ٣٠٥هـ) يقول للزّجاج (ت ٣١٠هـ): صاحبكم الأكبر –يعني سيبويه– أغلق اللسان، عييّ عن البيان[6].

ولعلّنا لا نجانب الصّواب إذا قلنا بأنّ الخلاف النّحويّ قد نضج وبدت معالمه، ودرج العلماء والمؤرخون على أنّ هناك مذهباً بصرياً وآخر كوفياً، ولا سيّما بعد أن توفي نحاة القرن الثاني: كالخليل، وسيبويه من البصريين، والكسائي، والفرّاء من الكوفيين؛ إذ استحال في رأي تلاميذهم خلافاً بين فريقين ينتمي كلّ منهما إلى

---

(1) أبنية الصّرف في كتاب سيبويه ، لخديجة الحديثي،منشورات مكتبة النهضة-بغدادط ١٩٦٥،١، ٥١.

(2) تاريخ الأدب العربي، ١٩٨/٣.

(3) الخلاف النّحويّ، ٣٣.

(4) مراتب النّحويين، لأبي الطيّب اللغوي، تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر– القاهرة، ٧٤.

(5) المرجع السابق، ٩٠.

(6) من تاريخ النحو، سعيد الأفغاني، دار الفكر، ٦٢.

بلـد، وكـلّ فريق يحاول أن يظهر على الآخر، وازداد هذا التّنافس حدّة كلّما تقدّم الـبلدان فـي المـيدان العلمي، وحينما نصل إلى عصر أبي العباس محمد بن يزيد المبرد من البصريين، وأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب من الكوفيين، نجد الخلاف قـد زادت حدّتـه، حتّى أصبح مضربا للمثل في الاختلاف وحسبنا دليلا على ذلك تشبيه الشّاعر لما وقع بين أبناء قومه من شقاق وتناحر باختلاف الرّجلين، فقال:

كفـى حُـزنًا أنّـا جمـيعًا بـبلدة ... ويجمعُـنا فـي أرضها شرّ مشهدِ
نَـروحُ ونغـدو لا تـزاور بينَـنا ... ولـيس بمضـروبٍ لنا يومَ موعدِ
فأبدانُـنا فـي بلـدةٍ و الـتقاؤنا ... عسـيرٌ كلقـيا ثعلـب والمبرّدِ[1]

ويقـال: "إنّ بعـض أكابـر أولاد طاهـر سأل أبا العباس ثعلباً أن يكتب له مصـحفاً على مذهب أهل التّحقيق، فكتب (والضحي) بالياء، ومن مذهب الكوفيين أنّـه إذا كـان أوّل الكلمـة من هذا النّحو ضمة أو كسرة كتبت بالياء، وإن كان من ذوات الواو، أمّا البصريون فيكتبون بالألف، فنظر المبرّد في ذلك المصحف، فقال: ينبغـي أن يكتـب (والضّحا) بالألف؛ لأنّه من ذوات الواو، فجمع ابن طاهر بينهما، فقـال المبرّد لثعلب: لم كتبت و(الضحى) بالياء؟ فقال: لضم أوّله، فقال له: ولم إذن تضـمّ أوّله وهو من ذوات الواو، وتكتبه بالياء، فقال: لأنّ الضّمة تشبه الواو، وما أوّلـه واو يكـون آخره ياء، فتوهموا أنّ أوّله واو، فقال أبو العباس: أفلا يزول هذا التوهم إلى يوم القيامة[2].

ومضـى تلامـيذ الرّجليـن فـي إذكاء الخلاف بينهما، فألّف ابن درستويه (ت ٣٤٧هـ) كـتاب الـردّ علـى ثعلـب[3]، وألّـف أبـو بكـر ابن الأنباري

---

[1] مجالس العلماء، م١٢٢، ٢٨٥.

[2] نزهة الألباء في طبقات الأدباء، ٢٢٤.

[3] الفهرسـت، ابـن الـنّديم، تحقيق الدكتور مصطفىالشّويمي، دار التّونسيّة للنشر- تونس، المؤسسة الوطنيّة للكتاب-الجزائر،١٩٨٥م، ٩٤.

(ت ٣١٥هـ) في الانتصار لثعلب[١]، وهذا القاضي الخليل بن أحمد السّجزي يقول في مدح أبي حنيفة أبياتاً تدل على احتدام النّزاع بين المدرستين في ذلك العهد جاء فيها:

وأجعلُ في النّحو الكسائي عُمدتي ... ومِنْ بعدهِ الفرّاء ما عِشت سَرْمَدا
وإن عدتُ للحج المبارك مرةً ... جعلت لنفسي كوفة الخير مشهدا
فهذا اعتقادي وهو ديني ومذهبي ... فمن شاء فليبرز ليلقى مَوْحدا[٢]

ولكن سرعان ما هدأت المنافسة بين الطّرفين، وذلك بعد استقطاب النّحاة إلى بغداد؛ إذ آل الدّرس النّحوي إليها عندما كانت حاضرة الخلافة العباسيّة، كما آل إليها سائر العلوم، ووفد إليها المشتغلون بالنّحو في البصرة والكوفة، وخفت حدّة التعصّب بينهما، وظهر جيل جديد من العلماء – نقصد البغداديين– لم يتحيّزوا لعلم دون آخر، "وذلك لأنّ هذه الطبقة الجديدة من الطلاب عاشت في بغداد في مجتمع جديد، وفي بيئة جديدة، فكانت بيئتهم أرحب من بيئة البصرة والكوفة وأوسع، وكانت أبعد عن حمّى التعصّب، وحماسة الجدل، وعزّة التمسك بالرأي، وكانت بغداد ملتقى علماء المصرين، فكان فيها بسط للعلم، واختصار للآراء، وأخذ من كلّ قول بطرف على تفاوت في مدى هذا الأخذ ونفاذه"[٣]. وقد اتّجه رجال هذه الفترة إلى عرض المذهبين وانتقادهما، واختيار ما يبدو مناسباً منهما، بالإضافة إلى زيادات قليلة من القواعد، تولّدت لديهم من اجتهادهم قياساً وسماعاً[٤].

---

[١] بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للسيوطي، تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاهمط ١٩٦٥،١م، ٢/ ١٥٣.

[٢] تاريخ الأدب العربيّ، ١٩٦/٢.

[٣] الزّجاجي:حياته و آثاره ومذهبه النّحوي من خلال كتابه (الايضاح)متأليف مازن المبارك،مكتبة محمود علي الغول–دمشق،١٩٦٠م،٧٢.

[٤] انظر: البحث اللغوي عند العرب مع دراسة لقضيّة التأثير والتأثّر،الدكتور أحمد مختار عمر،دار المعارف بمصر،١٩٧١م، ٩٨.

وهكـــذا وجدت في بغداد طبقة من النّحويين اطّلعوا على المذهبين، واختاروا الأحســـن، دون تعصّب لأحدهما في الغالب؛ فلا يمنع أخذهم في بعض مسائل النّحو بـــآراء البصـــريين، أخذهم بآراء الكوفيين في بعض آخر، قال أبو القاسم الزّجاجي (ت ٣٣٧هـــــ):" ومـــن علماء الكوفيين الّذين أخذت عنهم: أبو الحسن بن كيسان (ت٢٩٩هـ) وأبو بكر بن شقير (ت٣١٥هـــ)، وأبو بكر بن الخياط (ت٣٢٠هـــ)؛ لأنّ هـــؤلاء قدوة أعلام في علم الكوفيين. وكان أوّل اعتمادهم عليه، ثمّ درسوا علم البصريين بعد ذلك فجمعوا بين العِلمين"[1].

وقـــال أبو الطّيب اللّغوي (ت ٣٥١هـــ): "فلم يزل أهل المصرين على هذا، حـــتّى انـــتقل العلم إلى بغداد قريباً، وغلب أهل الكوفة على بغداد وحدّثوا الملوك، فقدّموهـــم، ورغـــب النّاس في الرّوايات الشّاذة، وتفاخروا في النّوادر، وتباهوا في التّرخيصات، وتركوا الأصول، واعتمدوا على الفروع، فاختلط العلم"[2].

ومضت الحياة العلميّة مزدهرة في بغداد إلى أن استولى بنو بويه عليها في منتصف القرن الرّابع، فبدأت عند ذلك تضمحل، حتّى انتهت تماما بسقوط بغداد في أيـــدي المغـــول سنة (ت٦٥٦هـــ)، وبذلك انتهت عصور النّحاة المتقدّمين، وبدأت عصـــور الـــنّحاة المتأخرين، الّذين عاشوا على ما جاء به المتقدّمون، وكانوا عالة علـــيهم؛ فهم يجترّون، ويرجّحون، ويختارون منها ما يرون أنّه الأحسن، وإن كانوا يعتزون، أو يميلون إلى مذهب دون آخر.

• أسباب الخلاف.

مما لا مراء فيه أنّ النّحو العربيّ ينوء بكثرة الآراء وتشعّبها؛ فلسنا نجد باباً مـــن أبوابه إلاّ وفيه آراء وأقوال عديدة، بحيث نشعر بأنّه من الصّعب الإحاطة بها، وأنّ علـــم النّحو كالزئبق لا تستطيع الإمساك به، فهو" علم واسع المضطرب، كثير

---

[1] الإيضاح في علل النّحو، للزجاجي، تحقيق الدكتور مازن المبارك، دار النّفائس-بيروت-ط ١٩٨٢،٤م، ٧٩.

[2] مراتب النّحويين، ٩٠.

القواعـد، متشعّب التّطبيق على الجزئيات الكلاميّة الّتي لا تحدّ بغاية"[1]، وحتّى أنّ الباحـث – كمـا يقول عباس حسن – ليستطيع أن يرى الرأي فيقول وهو آمن: إنّ هـناك رأيـا آخر يناقضه، من غير أن يكلّف نفسه مشقّة الاطّلاع[2]، وأكّد هذا عبد المجيد عابدين بقوله:"ولسنا نعلم لغة من لغات العالم قد تعددت فيها الوجوه، وكثرت فـيها الأقـوال حـول المسـألة الواحدة، كذلك الّذي حاول النّحاة أن يطلعونا عليه ويعرّفونا به"[3].

وجـرى بعـض الباحثيـن، علـى رد الخلاف النّحوي بين هذين المصرين العربيين إلى السياسة، وهو رأي سطحي، لا يثبت عند التّدقيق؛ فأهل النّظر في كلّ مـيدان تتباين أنظارهم كثيراً دون أن يكون للسياسة، أو غيرها في ذلك أثر، وربما كان للسياسة أثر ما في ميل الأمراء العباسيين إلى الكوفيين، لكن هذا شيء، وتوجيه الفنّ إلى اتّجاه خاص شيء آخر[4].

أما بالنسبة للعصبية، فقد أثّرت فيما كان بين العلماء من علاقات ومنافسات. ولكنّها لم تؤثر في النّحو نفسه، وإنما عكس النّحو طريقة تفكير العلماء فيه[5].

ويـبدو لي أنّ الأسباب الّتي ساعدت على توفير تلك التّربة الخصبة لظهور الخلاف بين العلماء تعود إلى الآتي:

أوّلا: اختلاف اللّهجات.

كان لاختلاف لهجات العرب أثر في إذكاء الخلاف بين العلماء؛ وذلك نتيجة تعـدد الروايات، وتنوّع الأساليب اللغويّة بين اللهجات العربيّة، بحيث يعسر الإلمام الكـامل بالـتّراث اللّغـوي؛ فهـو بـالغ التّـنوع، عظـيم الـثّراء، قال الأخفش

---

[1] نشـأة النّحو وتاريخ أشهر النّحاة، محمّد الطنطاوي، تعليق عبد العظيم الشناوي، ومحمّد الكردي،ط ١٩٦٩،٢ م، ١٥٤.

[2] اللغة والنّحو بين القديم والجديد، عباس حسن، دار المعارف بمصر،ط٢، ٧٢.

[3] المدخـل إلى دراسة النّحو العربيّ على ضوء اللغات السّاميّة،عبد المجيد عابدين، مطبعة الشكشي بالأزهر– بمصر،ط ١٩٥١،١م، ٥١.

[4] انظر: نشأة النّحو، ١٠٦-١٠٧، وفي أصول النّحو، ٢١٥-٢١٧.

[5] انظر: أصول النّحو، ٢١٨-٢٢٦.

(ت ٢١٥هـ): اختلاف لغات العرب إنّما جاء من قِبل أنّ أوّل ما وضع منها وضع على خلاف، وإن كان كلّه مسوقا على صحّة وقياس، ثمّ أحدثوا من بعد أشياء كثيرة للحاجة إليها؛ غير أنّها على غير قياس ما كان وُضع في الأصل مختلفاً"[١]. ولقد كان ابن جنّي (ت ٣٩٢هـ) موفقاً حين عقد باباً في "اختلاف اللّغات وكلّها حجة"، يقول فيه: "اعلم أنّ سعة القياس تبيح لهم ذلك ولا تحظُره عليهم؛ ألا ترى أنّ لغة التّميميين في ترك إعمال (ما)، يقبلها القياس، ولغة الحجازيين في إعمالها كذلك؛ لأنّ لكلّ واحد من القومين ضرباً من القياس يؤخذ به، ويخلد إلى مثله. وليس لك أن ترد إحدى اللّغتين بصاحبتها؛ لأنها ليست أحقّ بذلك من رَسِيلتها، لكن غاية مالَك في ذلك أن تتخيّر إحداهما، وتقويها على أختها، وتعتقد أنّ أقوى القياسين أقبل لها، وأشدّ أنسا بها. فأمّا ردّ إحداهما بالأخرى فلا، أولا ترى إلى قول النّبي – صلّى الله عليه وسلّم –: "نزل القرآن بسبع لغات كلّها كافٍ شافٍ""[٢]، وأضاف ابن جنّي قائلاً:" وكيف تصرّفتِ الحال فالناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطئ، وإن كان غير ما جاء به خيراً منه"[٣]. وعقد ابن فارس (ت ٣٩٥هـ) باباً بعنوان (معرفة مختلف اللغة) بيّن فيه وجوه اختلاف لغات العرب [٤].

ولقد كان من نتائج هذا التّعدد البيئيّ اللّغويّ، أن وجدت ظاهرة التّعدد في المستويات اللّغوية الواحدة؛ لأنّ العلماء اعتبروا كلّ اللّغات لغة واحدة، محددة الخصائص متحدة المستوى، ولم يفرّقوا بين لغة وأخرى، فتجد في المستوى الصّوتي ظواهر صوتيّة عديدة خاصة بقبيلة معيّنة،كالعنعنة: وهي إبدال الهمزة عيناً، وتنسب إلى قبيلة تميم، والفحفحة: وهي إبدال صوت الحاء عيناً، و تنسب إلى هذيل، والطّمطمانيّة: وهي إبدال لام التّعريف ميماً، وتنسب إلى قبيلة طيء والأزد وحمير...[٥].

---

[١] المزهر في علوم اللغة، ١/ ٥٥، ٥٦.

[٢] الخصائص، ابن جنّي، تحقيق محمّد علي النّجار، المكتبة العلميّة، ٢/١٠.

[٣] المصدر السابق، ٢/١٢.

[٤] الصّاحبي، أحمد بن فارس،تحقيق السيّد أحمد الصّقر،طبع بمطبعة-عيسى البابي وشركاه-القاهرة، ١٩.

[٥] انظر تفصيل هذه الظواهر: الأصوات اللغويّة،الدكتور عبد القادر عبد الجليل،دارصفاءللنشر و التّوزيع- عمان- الأردن،ط ١٩٩٨،١م، ١٣٢- ١٣٦.

وفـي المسـتوى الصّـرفي تختلف صيغتا الماضي الثّلاثي والمضارع بين اللّهجـات وبخاصة لهجتا قريش وتميم ولذلك أجاز النّحاة الوجوه المتعددة في الفعل الثّلاثـي، فبينما تنطق قريش: زهَد وحقَد (بفتح العين)، يقول التّميميّون: زهِد، وحقِد (بكسـر العيـن)[1]، وتقـول قـريش: عـرِض لفلان شيء (بكسر الراء)، ويقول التّميميّون: عرَض له شيء (بفتحها)، يقول أهل الحجاز:قلوت البر، وكلّ شيء يقلى فأنا أقلوه قلوا، والتّميميّون: قليت البرّ، فأنا أقليه قلياً[2]. أما المستوى النّحوي الأمثلة:

١. قـال سـيبويه في معرض الحديث عن (أمس): واعلم أنّ بني تميم يقولون في موضـع الرّفع: ذهب أمسُ بما فيه، وما رأيته مذ أمسَ، فلا يصرّفون في الرّفع، لأنّهـم عدلـوه عن الأصل الّذي هو عليه في الكلام لا عن ما ينبغي له أن يكون علـيه في القياس. ألا ترى أنّ أهل الحجاز يكسرونه في كلّ المواضع، وبنو تميم يكسـرونه فـي أكـثر المواضع في النّصب والجر ...، وأضاف: وقد فتح قوم (أمس) في مُذ لمّا رفعوا، وكانت في الجرّ هي الّتي ترفع، شبّهوها بها، قال:

لقد رأيتُ عجبا مُذ أمْسا عجائزا مثلَ السّعالِي خَمْسا

وهذا قليل[3].

٢. الاخـتلاف فـي (مـا) بين الحجازيين والتّميميّن، فالحجازيون يجرونها مجرى (لـيس) فيعملونها؛ أي أن ترفع الاسم، وتنصب الخبر، على حين يرى التّميميّون إهمالها.

وقـد علمنا مما أوضحنا من قبل، أن العرب كانت لهم لهجات مختلفة وطرق فـي الأداء متباينة،فـي بعـض النّواحي، وقد ساروا في كل ذلك تبعاً لألسنتهم وما اعتادوا عليه في نطقهم، فكان من الضّروري أن يجيء القرآن الكريم العربي مسايراً لكـل ذلك فتعددت القراءات القرآنية مما ساعد على إنكاء الخلاف النّحوي بما أنبت علـيه من لغات القبائل، ففي "القرآن الكريم من جميع لغات العرب، لأنّه نزل عليهم كافة، وأبيح لهم أن يقرءوه بلغاتهم المختلفة، فاختلفت القراءات فيه لذلك. ويفهم من

---

[1] المزهر في علوم اللغة، ٢/٢٧٢.

[2] المرجع السابق، ٢ / ٢٧٦، و ٢٧٧.

[3] الكتاب، ج٣ / ٢٨٣، ٢٨٤.

هــذا أنّ الاختلاف في كثير من القراءات يرجع إلى اختلاف لهجات العرب، فتكون القراءات القرآنيّة مصدراً مهمّاً وينبوعاً ثرّاً في إنكاء الخلاف"[1]. من ذلك اختلاف العلماء في قوله تعالى: ﴿إنّ هذانِ لساحران﴾[2]، وهي قراءة أبي جعفر وغيره، وقد عرض أبو حيان الأندلسي(ت٧٤٥هـ) لتخريج النّحاة لها، ثمّ قال: والّذي نختاره في تخــريج هــذه القراءة أنّها جاءت على لغة بعض العرب من إجراء المثنّى بالألف دائمــاً، وهي لغة لكنانة، ولبني الحارث بن كعب[3]. وعزا أبو حيان في قوله تعالى: ﴿وليملل الّذي عليه الحق﴾[4]، أنّ (أملّ) و(أملى) لغتان: الأولى لأهل الحجاز وبني أسد، والثانية لتميم[5].

وخلاصة القول أنّ اختلاف اللغات،أو اللهجات العربيّة هي أحد أهم المصادر أو الأسباب الّتي غذّت الخلاف بين العلماء؛ وذلك لأن كلا المتناظرين المختلفين في طلب الحقيقة يقع نظره على ما لا يقع عليه نظر الآخر، فإنّه في الحقيقة لم يلتق مع خصمه في موضع؛ وذلك كما إذا رأى أحد النّاظرين وجهاً لقرطاسٍ فحكم بما رأى، ورأى الآخر وجهاً آخر فحكم بما رآه.

ثانيا: اختلاف المنهج .

يعــدّ السماع، والقياس، والإجماع، واستصحاب الحال[6].الأصول الّتي اعتمد عليها العلماء في معالجة المسائل النّحويّة – وهي أرضية مشتركة بين النّحاة كافة – ولكــنّهم اخــتلفوا في النّظر إلى هذه الأصول؛ فالبصريون أهل منطق وقياس على

---

(1) اللهجات العربيّة في التّراث،الدكتور أحمد علم الدّين الجندي،الدار العربيّة للكتاب،١٩٨٣م، ج١ / ١٠٦.

(2) سورة طه: آية ٦٣.

(3) تفســير البحر المحيط،أبو حيان الأندلسي،تحقيق أحمد عبد الموجود،وعلي محمّد معوّض،وشارك في تحقيقه الدكتور زكريا النّوني والدكتور أحمد الجمل،دار الكتب العلميّة-بيروت- لبنان،ط١٩٩٣،١م، ج٦/ ٢٥٥.

(4) سورة البقرة: آية ٢٨٢.

(5) البحر المحيط ٢ / ٣٤٢.

(6) قال أبو البركات الأنباري في تعريفه:" هو إبقاء حال اللفظ على ما يستحقّه في الأصل، عند عدم دليل النّقل عن الأصل". (الإغراب في جدل الإعراب، ص ٤٦)، ومن أمثلته الّتي ذكرها أبو البركات ، قال:" كقولك: في فعل الأمر: إنّما كان مبنيّا لأنّ الأصل في الأفعال البناء، وإنّ ما يعرب منها : لشبه الاسم ولا دليل يدلّ على وجوه الشّبه فكان على الأصل في البناء". (الإغراب في جدل الإعراب، ٤٦)، وانظر: لمع الأدلة،١٤١.

الأغلب، والكوفيون أهل شعر ورواية في الطّابع العام لهم، ولكن ينبغي أن لا يفهم من هذا أنّ البصريين لم يأخذوا برواية الشّعر وسماعه؛ فالسّماع بوابة القياس ومادته الّتي يعتمد عليها في تقعيد القواعد. ولا يعني أنّ الكوفيين لم يستعينوا بالمنطق والقياس؛ فالقياس أداة لضبط المسموع لا غنى عنه، فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو"[1]. بل أنّ الكوفيين أكثر قياساً من البصريين، إذا راعينا (الكم)، فهو يقيسون على القليل، والكثير، والنادر، والشاذ، ومَنْ يقيس على البيت الواحد، ولا يشترط الشّهرة، أو الشّيوع، هو الّذي يعني بالقياس أكثر. أما البصريون فهم أقيس إذا راعينا (الكيف)؛ فهم لا يقيسون إلاّ على الأعم الأغلب[2].

فالأصول هي نفسها عند الطّرفين، والخلاف بينهم يتمثّل في التّطبيق الإجرائي لهذه الأصول، فالبصريون يسعون إلى طرد الباب على و تيرة واحدة، وبوصفهم معياريين، فإنّهم لم يحفلوا بالسّماع إذ خالف قواعدهم، فحكّموا القاعدة، الّتي هي وليد السّماع في السّماع نفسه، وأعطوها الأولويّة عليه،" فالفكرة الرّاسخة في أذهان البصريين أنّ اللّغة ينبغي أن تسير في طريق واحد، وتجري دائما منطقيّة"[3]. لذلك أسقطوا ما خالف قواعدهم بدعوات عدّة منها: الشّذوذ، والنّدرة، وعدم معرفة القائل، إذا كان النّاقل غير ثقة، وإلا لا يقبل – ولهذا كانت أبيات سيبويه أصح الشّواهد مع أن فيها أبياتاً جهل قائلوها– وغيرها من الدّعوات، هذا: "وقد يكون لعلماء العربيّة عذرهم في تركيزهم على النّهج المعياري؛ إذ هم من بداية الأمر معنيّون بتوجيه النّاس نحو الصّحيح من قواعد اللغة، ومهتمون بتخليص اللغة من الشّوائب والشّذوذ، قصداً إلى المحافظة عليها وصيانتها من التّحريف واللّحن[4].

أمّا الكوفيون فيفتحون الأبواب على مصاريعها؛ فلا يردون لغة، ولا يغلقون باباً، فهم "ينظرون إلى النّصوص على أنها كلّها مما يمكن القياس عليه ففتحوا بذلك

---

[1] الإغراب في جدل الإعراب و لمع الأدلة، أبو البركات عبد الرحمن الأنباري،عني بتحقيقهما سعيد الأفغاني، دار الفكر،١٩٥٧م، ٩٥.

[2] انظر: في أصول النّحو، ٢٠٨.

[3] المدخل إلى دراسة النّحو العربيّ، ٦٥.

[4] دراسات في علم اللّغة،الدكتور كمال محمّد بشر،دار المعارف بمصر،ط١٩٨٦،٩م، ٥٠.

الـــباب علـــى مصراعيه للقياس"[1]،ولعلّ حياة أهل الكوفة المطبوعة بطابع البداوة العربيّة،اقتضت أن يتوافروا على كلّ ما هو عربي أصيل، ولذلك أكثروا من رواية الشـــعر، وروايـــة الحديـــث، وكذلك اهتموا بالقرآن الكريم، فعنوا برواية حروفه، واشـــتغلوا بقـــراءته وقـــراءه، وقد استوعب الكوفيون كثيراً من القراءات الشّائعة والقلـــيلة، قال عبد الجبار علوان:"ولقد اهتمّ الكوفيّون بالقراءات على اختلافها سواء أكانـــت قراءة القرّاء السبعة، أم العشرة، أم كانت شاذة، وأخذوا بها وبنوا قواعدهم علـــى كثير من تلك القراءات"[2] وكان أكثر أئمة القّراء السّبع من الكوفة، فقد فازوا بقصب السّبق في هذا المضمار، بين جميع أمصار الإسلام، فلم يكن لأي مدينة من المـــدن الإســـلامية يومئذ غير قارئ واحد من القراء السّبعة، على حين كان للكوفة وحدهـــا ثلاثة من السّبعة هم: عاصم بن أبي النّجود[3]، وحمزة بن حبيب الزّيات[4]، وعلي بن حمزة الكسائي[5].

ونتيجة لما سبق، فقد أورثتهم عنايتهم بالقراءات القرآنيّة، والأحاديث، والشّعر هيبة للنّصوص، وظهر أثر هذا الاهتمام والعناية في شواهدهم، حيث اعتمد منهجهم العام على استيعاب جلّ الشّواهد اللّغويّة المختلفة،وجعلوها من أصولهم المعوّل عليها في الاستشهاد. قال السّيوطي: "الكوفيون لو سمعوا بيتاً واحداً فيه جواز شيء مخالف للأصـــول جعلوه أصلاً، وبوبوا عليه"[6]. وقال رمضان عبد التواب: "أمّا الكوفيون فـــإنّهم يوثّقـــون كـــل العـــرب على السّواء، ويعدّون كلّ ما جاء عن العرب حجّة،

---

[1] أصول النّحو العربيّ،الدكتور محمود أحمد نحلة،دار المعارف العربيّة-بيروت -لبنان،ط ١٩٨٧،١م، ٨٩.

[2] الشواهد و الاستشهاد في النحو، عبد الجبار علوان، مطبعة الزهراء، ط ١، ١٩٧٦م، ٢٨٧.

[3] عاصـــم بن أبي النجود: هو أحد القرّاء السبعة،قال ابن عيّاش:قال لي عاصم مرضتّ سنتين فلمّا قمت قرأتّ القـــرآن فما أخطأت حرفا،توفي آخر سنة(١٢٧أو ١٢٨هـــ)في الكوفة.انظر ترجمته في: غاية النّهاية في طبقات القرّاء،للجزري،عني بنشره: ج برجستراسر،مكتبة الخانجي-مصر،١٩٣٢م،١/٣٤٦-٣٤٩).

[4] حمزة بن حبيب الزيات: هو أحد القراء السبعة،وكان إماما حجّة ثقة،بصيرا بالفرائض،عارفا بالعربيّة،حافظا للحديث،توفي سنة(١٥٦هـــ)،وقيل سنة (١٥٨هـــ).انظر ترجمته في غاية النهاية، ١/٢٦١-٢٦٣).

[5] علي بن حمزة الكسائي: هو الإمام الّذي انتهت إليه رئاسة الإقراء بالكوفة بعد حمزة،واختلف في تاريخ موته،ولكن الغالب يذهب إلى(١٨٩هـــ).انظر ترجمته في غاية النهاية ١/٥٣١-٥٤٠.

[6] الاقـــتراح فـــي علـــم أصـــول النحو،للســـيوطي، قـــدّم له وضبطه: سالم الحمصي، و الدكتور محمّد أحمد قاسم،مجروس يونس، ط ١، ١٩٨٨م، ١٠٠.

فيعتدّون بأقوالهم، ويؤسّسون عليها نحوهم، و قواعدهم"[1]، وقال أحمد مختار عمر: "نعم، إنّ الكوفيين كانوا أقلّ تخطئة للقراءات، وأكثر قبولا لها من البصريين، ولكنّ ذلك لا يرجع – في نظرنا– إلى احترامهم للقراءات، وحسن تقبلهم لها، وإنّما يرجع ذلك إلى ما عرفوا به من توسع في أصول اللّغة، وقياس على القليل، واعتداد بالمثال الواحد، فأمكنهم بذلك توجيه كثير من القراءات، وتخريجها على مقتضى أصولهم"[2]. فاللّغة في نظر الكوفيين على الأغلب، هي ما يتكلّمه النّاس بالفعل، لذلك فهم يميلون إلى تطويع القاعدة بحسب الاستعمال، وإلى عدم تخطئة العرب في لغتهم، وعلى عدم حمل كلامهم على الضّرورة، أو التّأويل، أو الشّذوذ، كما كان يفعل البصريون حين يخالف المسموع قواعدهم، قال مهدي المخزومي: "ولا يعني أخذهم باللّهجات الّتي أباها البصريون أنّهم كانوا يترخّصون كلّ الترخص في قبول اللّهجات واللّغات، ولكنّهم وثقوا بأولئك، ورأوا لغاتهم تمثّل فصيحاً من اللّغات لا يصحّ إغفاله"[3].

وصفوة القول أنّ اختلاف النّحاة في منهج التّطبيق لأصول النّحو، سيؤدي بالضّرورة إلى اختلاف النّتائج وتعدد الأحكام.

ثالثا: اختلاف الاجتهاد

إنّ من الدّرس النّحوي ما كان نتاج اجتهاد؛ إذ يقوم استقراء الواقع اللّغوي، المضبوط بقيود زمانية، ومكانية، وهذا استقراء ناقص؛ لأنّ لغة العرب لم تنته إلينا بكليتها –كما يقول ابن فارس–، وإنّ كثيراً من الكلام ذهب بذهاب أهله[4]. والاجتهاد عرضة للتغيير؛ فقد يختلف من مجتهد إلى آخر، ومن زمان إلى آخر، بل قد يختلف اجتهاد المجتهد الواحد في المسألة الواحدة أحيانا، فهذا ابن هشام (ت ٧٦١هـ) يختار مذهب الفراء وأصحابه في أنّ رافع الفعل المضارع تجرّده من الناصب والجازم، يقول في شرح قطر النّدى: أجمع النّحويون على أنّ الفعل المضارع إذا

---

[1] فصول في فقه اللغة، الدكتور رمضان عبد التّواب،دار الحمامي للطباعة– القاهرة،ط١٩٧٣،١م، ص ١٠٧.

[2] البحث اللغوي عند العرب، ١٣.

[3] مدرسة الكوفة، مهدي المخزومي، ط ١٩٥٨،١م. ١٧٨.

[4] انظر: المزهر في علوم اللغة، ٦٦/١.

تجـرّد مـن النّاصب و الجازم كان مرفوعاً، كقولك: (يقوم زيد) –و(يقعد عمرو). وإنّما اختلفوا في تحقيق الرّافع له، ما هو؟ فقال الفرّاء وأصحابه: رافعه نفس تجرّده مـن النّاصب والجازم، وقال الكسائي: حروف المضارعة، وقال ثعلب: مضارعته للاسم، وقال البصريون: حلوله محل الاسم ...[1]، ولكنه اختار مذهب البصريين في مصنّف آخر، فقال:" والتّاسع قولهم في المضارع في مثل (يقوم زيد) فعل مضارع مرفـرع لخلوّه من ناصب وجازم. والصّواب أن يقال: مرفوع لحلوله محل الاسم، وهو قول البصريين[2].

والـنّحاة –كغـيرهم من أفراد المجتمع – يتفاوتون في استعداداتهم وقدراتهم العقلـية، وكفايـتهم، وذخيرتهم اللغويّة. وعليه، فلا بدّ من اختلاف الاجتهادات، قال عـباس حسـن: "فلست ترى حكماً نحوياً، ولا قاعدة من قواعد النّحو إلاّ لها تعليل يطـول أو يقصـر –فيعتدل أو يلتوي– على حسب مقدرة النحوي وتمكنه من زمام الجـدال واللّغة –ورغبة في التّفوّق وإظهار البراعة"[3]، سُئل الخليل عن العلل الّتي يعـتلّ بها في النّحو، فقيل له: عن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك؟ فقال: إنّ العرب نطقت على سجيتها وطباعها، وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله، وإن لم ينقل ذلك عنها، واعتللت أنا بما عندي أنّه علّة لما عللته منه، فإن أكن أصبت العلـة فهو الّذي التمست ...، وإن سنح لغيري علة لما عللته من النّحو هو أليق مما ذكرته بالمعلول فليأتِ بها[4]. وقال علي عبد الواحد وافي: "فما دام الأفراد مختلفين فـي التّكويـن الطّبيعي لجسومهم، وفي الظروف الجغرافية والطّبيعية، والاجتماعية المحـيطة بهم، وفي قواهم الإدراكية والوجدانية، وما دامت سنة الطّبيعة تقضي أن يخـتلف كل جيل عن الجيل السّابق له في كل هذه الأمور، فلا بدّ أن تختلف النّتائج

---

[1] شرح قطر النّدى وبلّ الصّدى، ابن هشام الأنصاري، تحقيق محمّد محيي الدّين عبد الحميد، المكتبة العصريّة –صيدا– بيروت ٧٨.

[2] مغنـي اللبيـب عن كتب الأعاريب،ابن هشام الأنصاري، دار الفكر للطباعة و النشر–بيروت– لبنان، حقّقه الدكتور مازن المبارك، ومحمّد علي حمد الله، وراجعه سعيد الأفغاني،ط١٩٩٢،١م، ص ٧٢٨.

[3] اللغة والنّحو، ١٣٣.

[4] الإيضاح في علل النّحو، ٦٥، ٦٦.

والتوجـيهات عما عداه وتتسع الهوة بين العلماء"[1]. وقال علماء الاجتماع: "يختلف فكـر عـن آخر باختلاف المنشأ، والعادة والعلم والغاية، وهذا الاختلاف طبيعيّ في النّاس، وما كانوا قطّ متفقين في أمور الدّين و الدّنيا، و من عادة صاحب كلّ فكر أن يحبّ تكثير سواد القائلين بفكره"[2].

وهكـذا يتفاوت الأفراد في قدراتهم وإمكاناتهم، ولذا كان لزاماً أن يقع النّحاة في شيء من الاختلاف في التّحليل والتّأويل والتّقدير، ومن ثَمّ الاختلاف في النّتائج، والأحكـام، فأحـياناً يطـول باع الباحث فيعرف كثيراً من الشّواهد، فيثبت القياس، وأحـياناً يقصـر جهده عن الوصول إلى ذلك فلا يثبته، وإذا وجدت لدى كلّ منهما شـواهد مـتماثلة قـد تختلف النّظرة لهذه الشّواهد في فهمهما، وإعرابها وفتح باب القياس بها، أو عدم الاكتفاء بها، وربما اختلفت النّظرة إلى قائلها من حيث الثّقة به، أو صحة عربيته، وكل هذه أسباب شخصيّته تتعلّق بالباحثين[3]. وحَسْبُ فحوى الآية الكريمة قال تعالى: **﴿ولا يزالون مختلفين إلاّ من رحم ربك، ولذلك خلقهم﴾**[4].

وبعد فلكلّ هذه الأسباب، أو العوامل التي تؤثر في إنكاء الخلاف، كان لا بد أن تنشأ آراء مختلفة، واستثناءات وتوجيهات،وتتشعب وجهات نظر النّحاة في مسائل النّحو، ولكن كما قال بعض المحدثين:"فإن الخلاف فيما يصحّ أن نسميه فلسفة النّحو أشد من الخلاف في النّحو نفسه[5].

---

[1] علم اللّغة، علي عبد الواحد وافي، دار نهضة مصر للطباعة و النشر و التوزيع، ط ٧، ٢٢.

[2] معيار المعايير ، للدكتور محمّد عبد اللطيف الفرفور، دار المأمون للتراث بدمشق،ط١٩٨٨،١م، ص ٧٩.

[3] انظر: أصول النّحو العربيّ، ٨٤.

[4] سورة هود، آية ١١٨.

[5] أصول النّحو في نظرة النّحاة ورأي ابن مضاء في ضوء علم اللغة الحديث،الدكتور محمد عيد، عالم الكتب- القاهرة،ط ١٩٧٨،١م، ١٢٧.

• كتب الخلاف النّحوي

عُنى النّحاة بمسائل الخلاف النّحويّ منذ أمد بعيد فشرحوها وأثروها بالتّمثيل والتّحليل، واستمرت هذه العناية حتى عصرنا الحاضر، ولا غرابة في ذلك؛ فموضوع الخلاف النّحويّ -على اختلاف مظاهره- قديم جديد، فالقضايا النّحويّة مثار جدل ونزاع بين العلماء فما من مسألة من مسائل النّحو إلاّ ويتجاذبها الخلاف المعهود بين قطبي النّحو العربيّ: البصريين والكوفيين، أو بين النّحاة عامة، وكان لهذا الاهتمام أن نالت المسائل نصيباً وافراً في معظم كتب النّحو العربيّ، فلا يكاد يخلو أيّ كتاب نحويّ من ذكر بعض مسائل الخلاف.

أما الكتب الّتي اختصت بالخلاف النّحوي مادة وعنواناً فهي محدودة، وهي على ضربين:

• ضرب لم يصلنا منه شيء، ولم يبق منه إلاّ الاسم ويمثّله:

١- المهذّب،لأحمد بن جعفر الدّينوري (ت٢٨٩هـ)[١]

٢- اختلاف النّحويين، لأحمد بن يحيى ثعلب (٢٩١هـ)[٢].

٣- المسائل على مذهب النّحويين مما اختلف فيه البصريون والكوفيون، لابن كيسان (٣٢٠هـ)[٣].

٤- المقنع في اختلاف البصريين و الكوفيين، لأبي جعفر النّحاس (٣٣٨هـ).[٤]

٥- الرّدّ على ثعلب في اختلاف النّحويين، لابن دُرستويه (٣٤٧هـ)[٥].

٦- كتاب الاختلاف، لعبدالله الأزدي (٣٤٨هـ)[٦].

---

[١] انظر: طبقات النحويين واللغويين ٢١٥، وانباه الرّواة ٣٣/١، ومعجم الأدباء، ياقوت الحموي، ياقوت الحموي،دار الفكر للطباعة و النّشر،ط ٣، ١٩٨٠م ٣١٣/١.

[٢] انباه الرّواة، ١/ ١٧٣، وبغية الوعاة،٣٩٦/١.

[٣] إنباه الرّواة، ج/٥٧، و ذُكر باسم: (ما لختلف فيه البصريون والكوفيون)، في بغية الوعاة١٩/١.

[٤] إنباه الرّواة، ١/ ١٤١، ومعجم الأدباء ١٤١/١.

[٥] إنباه الرّواة، ٢/ ١١٣، الفهرست، ٩٤.

[٦] بغية الوعاة،٥٨/٢، ومعجم الأدباء، ، ١٢ / ٦١، انباه الرّواة،١٣٤/٢، الفهرست،٣٨٩.

٧- الخلاف بين النّحويين، لعلي بن عيسى الرّماني (٣٨٤هـ)[١].

٨- كفايـــة المتعلّميـــن فـــي اختلاف النّحويين، لأحمد بن فارس بن زكريا الرّازي (٣٩٥هـ)[٢].

٩- مســـائل الخـــلاف فـــي الـــنّحو، لابن الفرس، عبد المنعم بن محمد الغرناطي (٥٩٨هـ)[٣].

١٠- مسائل الخلاف، لإبراهيم بن عيسى المعروف بابن إصبع (ت٦٢٧هـ)[٤].

١١- نـــزهة العيـــن في اختلاف المذهبين، لعفيف الدّين علي بن عدلان الموصلي (ت ٦٦٦هـ)[٥].

١٢- الإسعاف في مسائل الخلاف، لابن إياز البغدادي (٦٨١هـ)[٦].

*** وضـــرب وصـــل إلينـــا،ووقع عليه المحقّقون -وهو هدف هذا البحث، وبؤرة اهتمامه- ويمثّله :**

١. الإنصـــاف فـــي مســـائل الخلاف بين النّحويين: البصريين والكوفيين، لأبي البركات الأنباري، (٥٧٧هـ)[٧].

---

[١] انباه الرّواة، ج٢ / ٢٩٥، (وذكر له كتاب آخر: الخلاف بين سيبويه والمبرّد) في المرجع نفسه. وفي بغية الوعاة ذكر باسم(اختلاف النحويين)، ٣٥٢/١.

[٢] معجم الأدباء، ٤/ ٨٤، و بغية الوعاة، ج٣٥٢/١ (ذكره باسم اختلاف النحاة).

[٣] كشف الظنون، ٢/ ١٦٩، والبلغة في تاريخ أئمة اللغة، للفيروزأبادي،تحقيق محمّد المصري،منشورات وزارة الـــثقافة-بدمشـــق،١٩٧٢م، ١٣١ (ذكـــر باســـم المســـائل الّتـــي اختلف فيها النحويون من أهل البصرة و الكوفة)،وبغية الوعاة،١١٦/٢.

[٤]انظـــر: همـــع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للسيوطي، تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم،دار البحوث العلميّة،الكويت، ١٩٧٧م، ٣٠٥/٥.

[٥] انظر: شرح ديوان المتنبي، لأبي البقاء العكبري، ضبطه: محمّد السّقا وإبراهيم الأبياري، وعبد الحفيظ شلبي، مطبعة مكتبة مصطفى البابي الحلبي بمصر، ١٩٧١م، /٢٠٣.

[٦] كشـــف الظـــنون عن أسامي الكتب و الفنون، حاجي خليفة، دار الفكر -بيروت،١٩٨٢م، ٢/ ١٩٦٩، و بغية الوعاة، ٥٣٢/١.

[٧] انباه الرّواة، ٢ / ١٦٩، ونزهة الألباء، ٢٢٥، وتاريخ الأدب العربي،١٧٠/٥-١٧٣.

٢. مسائل خلافية في النّحو، لأبي البقاء العكبري، (٦١٦هـ)[١].

٣. التّبيين عن مذاهب النّحويين: البصريين والكوفيين، لأبي البقاء العكبري (٦١٦هـ).

٤. ائتلاف النّصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، لعبد اللطيف بن أحمد الزّبيدي (٨٠٢هـ)[٢].

٥. الذّهب المذاب في مذاهب النّحاة ودقة الإعراب، ليوسف بن حمزة الإلياسي الكوراني الشهرزوري[٣].

---

[١] التكملة لوفيّات النّقلةللمنذري، حقّقه الدكتور بشّار عوّاد معروف، مؤسّسة الرّسالة- بيروت،ط١٩٨٨،٤م،٢/ ١٦٦٢، ووفيات الأعيان وأنباء أبناء الزّمان، ابن خلّكان، حقّقه الدكتور إحسان عباس،دار صادر-بيروت،٢/ ٢٨٦، انباه الرّواة، ج٢/ ١١٧.

[٢] معجم المؤلّفين،عمر رضا كحّالة، مكتبة المثنّى-بيروت، ودار إحياء التّراث العربي- بيروت، ج ٦/ ٨، والضّوء اللّامع لأهل القرن التّاسع، للسخاوي، دار مكتبة الحياةبيروت-لبنان، ج٤/ ٣٢٥.

[٣] انظر: إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون عن أسامي الكتب و الفنون. إسماعيل بن باشا الباباني، تحقيق: محمّد شرف الدّين، وكالة المعارف الجليليّة،١٩٤٥م، ١/٥٤٤.

الباب الأوّل

دراسة كتب مسائل الخلاف النّحويّ

الفصل الأول

الإنصاف في مسائل الخلاف

كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف

يُعدُّ كتاب (الإنصاف في مسائل الخلاف)، لعبد الرحمن، أبي البركات الأنباري((ت٥٧٧هـ)[١] أوّل كتب الخلاف الّتي وصلت إلينا، فتوافق العنوان مع المتن أو المادة، وقد مهّد له مؤلّفه بمقدمة وجيزة قال فيها: "وبعد، فإنّ جماعة الفقهاء المتأدّبين، والأدباء المتفقهين، المشتغلين عليّ بعلم العربية، بالمدرسة النّظاميّة -عَمَر الله مبانيها!- سألوني أن ألخّص لهم كتاباً لطيفاً، يشتمل على مشاهير المسائل الخلافيّة بين نحويّي البصرة والكوفة، على ترتيب المسائل الخلافيّة بين الشّافعي وأبي حنيفة؛ ليكون أوّل كتابٍ صُنّفَ في علم العربيّة على هذا الترتيب، وأُلّف على هذا الأسلوب؛ لأنه ترتيب لم يصنف عليه أحدٌ من السّلَف، ولا ألف عليه أحدٌ من الخلف، فتوخّيتُ إجابتَهم على وَفْقِ مسألتهم، وتحرّيتُ إسعافهم لتحقيق طلبتِهِمْ؛ وفتحتُ ذلك الطّريق، وذكرتُ من مذهب كلّ فريق ما اعتمد عليه أهلُ التحقيق. واعتمدتُ في النصرة على ما أذهبُ إليه من مذهب أهل الكوفة، أو البصرة على سبيل الإنصاف، لا التّعصّب والإسراف، مستجيراً بالله، مستخيراً له فيما قَصَدْتُ إليه؛ فالله تعالى ينفع به، وإنه قريب مجيب"[٢].

ويتضحُ لنا من هذه المقدّمة عدّة حقائق هي:

١. أنّ أبا البركات الأنباري قد وجّه عنايته نحو مسائل الخلاف لغرض لغويّ تعليمي، وتلبيةً لطلب الفقهاء المتأدّبين، والأدباء المتفقهين الّذين يتتلمذون عليه، وليس تلبية لحاجةٍ في نفسه، فهو لم يقصد من تأليفه هذا مطمعاً، أو مطمحاً دنيويّاً[٣].

---

[١] هو عبد الرّحمن بن محمد بن عبيد الله بن أبي سعيد بن الأنباري، كنيته أبو البركات، ولقبه كمال الدّين، ولد عام ٥١٣هـ انظر ترجمته: انباه الرواة ١٦٩/٢، ونزهة الألباء، ٢٢٥، وتاريخ الأدب العربي ١٧٠/٥-١٧٣.

[٢] الإنصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات الأنباري،تحقيق محمّد محيي الدّين عبد الحميد، المكتبة العصريّة -بيروت، ١٩٩٧م، ٥/١.

[٣] ذهب د. جميل علوش إلى أنّ أبا البركات الأنباري كان يرمي إلى تأليفه هذا، رغبة في السير في طريقة الابتكار العلمي والتعليمي، انظر: ابن الأنباري وجهوده في النحو، جميل علوش،الدار العربيّة للكتاب، ليبيا، ١٩٨١م،١٣١.

٢. وأنّ مـــا طُلِـــب من أبي البركات يدلّ على أنّه عالم ذو مكانة مرموقة بين العلماء في عصره، ولو لم يكن كذلك،ما طلب منه.

٣. اقتصـــر أبو البركات على المشاهير من مسائل الخلاف –في نظره[١]– ولم يأتِ عليها كلّها في هذا المصنّف؛ لذلك لا يعاب إذا لم يستفد مسائل الخلاف كلّها في إنصافه[٢]، وهذا يعني أنّه قد أخضع مادته أو مسائله لعامل الاختيار والانتقاء.

٤. رتّـــب أبـــو البركات مسائله الخلافية على غرار كتب الخلاف الفقهي، وهو بذلـــك لم يكن مبتكراً في نسقه هذا بل مقلّداً[٣]، وهذا يدلّ على أثر الفقه في النّحو.

٥. هـــذا الكتاب هو أوّل كتاب في الخلاف النحوي، يُصنّفُ مسائل الخلاف على هـــذا الترتيب، وبهذا الأسلوب، وليس أوّل كتاب في الخلاف؛ فهو لا يدّعي الأوّلية في التأليف. بل الأوّلية في الترتيب والأسلوب[٤].

٦. يعترف أبو البركات أنه قد أتى على بعض أدلة الكوفيين و البصريين، ولم يأتِ على كلّ ما ذكره الفريقان من الأدلة والشواهد[٥].

---

[١] وهـــذه حقيقة كما يرى الدكتور مهدي المخزومي "أهم المسائل التي تُمثل وجهات النظر المختلفة عند الكوفيين والبصريين" مدرسة الكوفة،٣٦٢. وكان قابل –محقق الإنصاف– قد قرّر الحقيقة نفسها، المصدر نفسه، ٣٦٢.

[٢] وأبـــو الـــبركات الأنـــباري كان شغفاً بالخلاف، فقد أحصى الدكتور محي الدين توفيق إبراهيم في مصنفه "ابن الأنباري في كتابه الإنصـــاف في مسائل الخلاف" خمسين مسألة خلافية من مؤلفات أبي البركات لم ترد في الإنصاف. انظر: ابن الأنباري، في كتابه الإنصاف، محيي الدين توفيق إبراهيم، وزارة التعليم العالي– جامعة الموصل،١٩٧٩م، ٣١٧.

[٣] ألّـــف الإمـــام أبو سعيد محمد بن يحيى النيسابوري الشّالمي المتوفي سنة (٥٤٨)هـــ كتاباً في الخلاف الفقهي أسماه "الإنصاف في مسائل الخلاف". كشف الظنون، ١٨٢/١. وهذا اتّجاه ملحوظ عند أبي البركات الأنباري، فهو يصرح في كتابه (نزهة الألباء) بأنه في كتابته لأصول النحو كان ينسج على منوال أصول الفقه، ويعلل ذلك بأن بينهما من المناسبة ما لا يخفى، لأنّ النحو منقول من منقول، كما أن الفقه منقول من منقول. انظر: نزهة الألباء، ٨٩.

[٤] أخـــذ محقـــق الإنصاف محي الدين عبد الحميد على أبي البركات ادعاءه الأولية في التأليف، فقال: "يذكر لنا التاريخ أنّ أبا جعفر النحاس المصـــري – تلميذ الأخفش الصغير، وأبي العباس المبرد والزّجاج – والمتوفي سنة (٣٣٨) هـــ أي قبل مولد المؤلف بنحو (١٦٥) عاماً قد ألف كتاباً في اختلاف البصريين والكوفيين، وسماه "المهيج" ولعلّ المؤلف لم يطّلع عليه ولم يسمع به) .الإنصاف١/٥ ، ولكن هناك أقدم من أبي جعفر النحاس. كما تبين مما سبق، انظر: ص (٢٥) من هذه البحث.

[٥] قال أبو البركات: "هذا منتهى ما أردنا أن نذكره في كتاب "الإنصاف في مسائل الخلاف"، واقتصرنا فيه على هذا القدر من القول، مع تشعّب أنحائه؛ لتوفر رغبة الطلبة في سرعة إنهائه، وكثرة الشواغل عن استقصائه". الإنصاف، ٨٢٠/٢.

٧. توخـــى أبو البركات الإنصاف لا التّعصب والإسراف، في ترجيح أو تغليب أحد الطرفين، بدليل أنه أيد الطّرفين، وإن كنا نعتقد أنّ كثرة تأييده للبصريين تجعله منحازا إليهم، وتنفي عنه من ثمّ صفة الإنصاف الّتي ألزم نفسه بها.

وقـــد أورد أبو البركات الأنباري في كتابه الإنصاف إحدى وعشرين مسألة ومائـــة مسألة من مسائل الخلاف بين:البصريين والكوفيين على الأغلب؛ لأنّ هناك مسائل اختلف فيها أفراد المذهب الواحد[١]، ومسائل أيّد فيها أحد الطّرفين الآخر[٢]. وابـــتدأها بمسألة الاختلافات في أصل اشتقاق الاسم، وأنهاها بمسألة القول في ربّ اسمٌ هو أو حرفٌ. وأيّد أبو البركات البصريين في كلّ المسائل، ما عدا سبع مسائل أيد فيها الكوفيين، وهي:

١. **المسألة العاشرة:** "القول في العامل في الاسم المرفوع بعد لولا".

ذهب الكوفيون إلى أنّ (لولا) هي التي ترفع الاسم بعدها، ولا يرتفع الاسم بعدها بالابتداء كما يذهب البصريون.

٢. **المسألة الثّامنة عشرة:** "القول في تقديم خبر ليس عليها".

ذهب الكوفيون إلى عدم جواز ذلك، وأجازه البصريون.

٣. **المســـألة السّادســـة والعشـــرون:** "القول في لام (لعلّ) الأولى زائدة هي أم أصليّة".

يذهـــب الكوفـــيون إلى أنّ اللام الأولى من (لعلّ) أصليّة، وليست زائدة كما يذهب البصريون.

---

[١] بلـــغ عدد المسائل التي اختلف فيها أفراد المذهب الواحد -في كتاب الإنصاف- اثنتين وثلاثين مسألة: ٣، ٤، ٥، ٦، ١١، ٢٣، ٢٩، ٣٠، ٣٤، ٣٧، ٤٥، ٤٩، ٥٦، ٧٣، ٧٤، ٧٥، ٧٦، ٨٠، ٨٣، ٨٤، ٨٥، ٨٦، ٨٧، ٩٥، ٩٨، ١٠٠، ١٠٢، ١٠٧، ١٠٩، ١١٤، ١٢٠.

[٢] بلـــغ عدد المسائل التي أيد فيها أحد الطرفين الأخر -في كتاب الإنصاف- تسعا وعشرين مسألة: ٣، ٤، ٦، ٧، ١٤، ١٥، ١٧، ١٨، ٢٠، ٢١، ٢٧، ٣٢، ٣٤، ٣٦، ٤٩، ٥٢، ٥٥، ٦٤، ٧٠، ٨١، ٨٦، ٩٤، ٩٧، ٩٨، ١٠٩، ١١٦، ١١٧، ١٢٠.

٤. **المسألة السّبعون:**"منع صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر".

أجــاز الكوفــيون تــرك صرف ما ينصرف في الشعر. أمّا البصريون فلم يجيزوا ذلك.

٥. **المســألة السّــابعة والتّســعون:**القــول في: "لولايَ، ولولاك، " ؟ وموضع الضمائر".

ذهــب الكوفيّون إلى أنّ موضع الضمائر في "لولاي ولولاك" الرفع لا الجرّ كمــا ذهب البصريون. وذهب أبو العباس المبرد إلى أنّه لا يجوز أن يقال"لولاي، ولولاك" ويجب أن يقال :"لولا أنا، ولولا أنت".

٦. **المسألة الأولى بعد المائة:** "مراتب المعارف".

الاســم المبهم نحو هذا وذلك أعرف من اسم العلم عند الكوفيين ، لا كما يذهب البصريون إلى العكس.

٧. **المسألة السّادسة بعد المائة:**"هل يوقفُ بنقل الحركة على المنصوب المحلّى بِـــ (أل) السّــاكن ما قبل آخرها". أجاز الكوفيون ذلك نحو: رأيت البكَرْ. ومنعه البصريون.

ترتيب المسائل

إنّ الدّارس لكتاب الإنصاف، لا يسعه إلاّ أن يكبر لمؤلفه جهدَهُ، وعلمه الغزيرين؛ فقد بذل طاقة كبيرة في إيراد المسائل الخلافية، ولكن ما يؤخذ عليه غياب المنهجية في ترتيب المسائل، مما يؤدي إلى عدم الاهتداء إلى المسألة، إلاّ بعد جهد ومشقة؛ فلا هي مرتّبة ترتيبا نحويّا: المرفوعات، المنصوبات، المجرورات. ولا هي مرتّبة ترتيبا صرفيّا: الاسم، والفعل، والحرف. ولا هي مرتّبة ترتيبا أبجديّا، أو أبتثيّا. ولكن هذا لا يعني اتّهام أبي البركات بالخلط، أو التشتيت، ولعلّ السبب في ذلك، يرجع إلى كونه يمرّ بمرحلة جمع الآراء، والمسائل رغبة في إخراج الكتاب إخراجاً مناسباً لتلاميذه، أو رتّبها بحسب أهميتها من وجهة نظره. وانطلاقاً من تيسير الوصول إلى مسائل الإنصاف، عمدنا إلى الالتزام بمنهجية الزّبيدي المطّردة في عرض مسائله، وهو ترتيب المسائل على أقسام الكلمة: الاسم، والفعل، والحرف.

فكان نصيب الاسم أربعاً وستين مسألة، ونصيب الفعل ثلاثاً وعشرين مسألة، ونصيب الحرف أربعاً وثلاثين مسألة[1].

منهج عرض المسائل

انتهج أبو البركات الأنباري في عرضه لمسائل الخلاف أسلوبا دقيقاً، واضحَ المعالم، مطّرداً دون أن يصرّح بذلك، حدّد فيه السبيل إلى الوصول إلى الحقيقة في المسألة، وسار على النّحو الآتي:

١. عرض قضيّة الخلاف بشكل عام.
٢. ذكر موقف الكوفيين من قضيّة الخلاف.
٣. ذكر موقف البصريين من قضيّة الخلاف.
٤. بيان حجج الكوفيين وأدلّتهم الّتي استندوا إليها.
٥. عرض حجج البصريين وأدلّتهم الّتي عوّلوا عليها.
٦. مناقشة الآراء واختيار الأقوى في نظره، وردّ الرّأي الضعيف.

وقــد التزم أبو البركات الأنباري هذا المنهج في جميع مسائله، ولم يحد عنه قيد شعرة[2].

---

[1] انظر: الملحق رقم(١) تصنيف مسائل الإنصاف على أقسام الكلام، ص ٢٢٨، من هذا البحث.

[2] حدّد سعيد الأفغاني منهج أبي البركات الأنباري في أربع مراحل:

الأولى: سرد دعوى الكوفيين فيه ثم دعوى البصريين وبذلك تحدد جوانب الموضوع كله.

الثانية: الإدلاء بالبيانات: فيبدأ بحجج الكوفيين يعرضها بوضوح، ثم يعقبها بحجج البصريين كذلك.

الثالــثة: الــردود: يعــرض في هذه المرحلة لردود كل فريق على حجج الفريق الآخر، وأغلب ما يطرد ذلك للبصريين.

الــرابعة: الحكم: لكن هذه المرحلة لا تطرد في كل المسائل، فكأن ابن الأنباري يكتفي بإيراد ردود البصريين على حجج الأولين، فتكون هذه الردود حكمه هو نفسه في المسألة المعروضة، على أنه نصر مذهب الكوفيين في مسائل قليلة. انظر: في أصول النحو،١٩٢.

حقيقة مسائل الإنصاف

كان كتاب الإنصاف، وما زال مرجع العلماء والدّارسين في موضوع الخلاف النّحويّ، بحيث طغى على كلّ ما ألّف في هذا الموضوع، "ولا غرو في ذلك، فهو يمتاز بجملة من الصفات، والخصائص الّتي لا توجد في غيره أبرزها ما يأتي:

١. **الاتساع:** فهو يحتوي على مجموعة كبيرة من مسائل الخلاف -تغطّي الجانبين الصّرفي والنّحويّ-.

٢. **الاختصاص والتّفرّد:** فهو يدور بكليته حول موضوع الخلاف، ولا يخرج عنه إلى موضوع آخر.

٣. المعالجة الدّقيقة والمتأنية لمواقف الفريقين و آرائهما[١].

أضف إلى ذلك اتّباعه الأسلوب المنطقي أحيانا، وشبه الحواري الّذي سار عليه في عرضه للمسائل ، لذلك استقى العلماء من معين هذا الكتاب آراء النحاة، والعلماء في مسائل النحو واللغة، واقتبسوا منه، واعترفوا بفضله، فقد وصفه سعيد الأفغاني "بأنه من أعظم الكتب في العربية، وأعلى كتب ابن الأنباري درجة، وأنفسها فائدة"[٢]. وقال جميل علّوش: "إنّه من أفخم مؤلفات المؤلف النّحويّة، وأعمقها وأغزرها علماً على الإطلاق"[٣].

وعلى الرّغم من أهميّة هذا الكتاب، ومكانته الرفيعة بين كتب النّحو عامة، وكتب الخلاف خاصة، فإنّ هناك بعض الملحوظات والمآخذ عليه ؛ فقد تبين لنا -من خلال الرّجوع إلى المصادر والمراجع، والمظان المختلفة، والتدقيق فيها - أنّ فيها ما صحّت نسبته إلى المذهبين: الكوفي والبصري، وأنّ منها ما عمد فيه أبو البركات إلى التّعميم، ولم يتوخّ الدّقة فيها، فتكون نسبتها إلى المدرسة ككل من باب التّعميم والتّغليب فقط.

---

[١] انظر: ابن الأنباري وجهوده في النحو، ٢٦٥.

[٢] انظر: في أصول النحو، ١٧.

[٣] ابن الأنباري وجهوده في النحو، ١٣٠.

وأوّد أن أشير ههنا إلى أنني - ورغبة في التيسير والسهولة والأمانة العلميّة- ارتأيت تحديد أعلام طرفي الخلاف، أي الممثّلين المشهورين لكلا المذهبين على النحو الآتي:

أوّلاً- المذهب الكوفي ويمثّله: الكسائي، والفراء[1]، وثعلب[2]، وهشام بن معاوية[3]، وأبو بكر محمّد بن القاسم الأنباري[4].

ثانيا: المذهب البصري ويمثّله:والخليل[5]، وسيبويه[6]،والأخفش[7]،

---

[1] الفراء، هو أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء، إمام نحاة الكوفة، وأشهر تلاميذ الكسائي، وأخذ عن يونس بن حبيب، وكان يقال: "الفراء أمير المؤمنين في النحو"، من أشهر مصنّفاته كتاب معاني القرآن، توفي سنة (٢٠٧) هـ انظر ترجمته: غاية النهاية، الجزري، ١/٣٥٣-٥٤٠.

[2] ثعلب، هو أبو العباس، أحمد بن يحيى المعروف بثعلب، وكان كثير الحفظ، واسع الرّواية -كما يقول الدكتور المخزومي- ولولا حفظه لكتب الكسائي والفراء ووقوفه على آرائهما في النّحو لكان واحداً من هؤلاء الكوفيين الرواة الحفظة لا شأن له بهذه الصناعة، ولكنّه أفاد من هذه الكتب ما جعله يملي دروساً في النّحو، وما جعله يُعدّ في زُمرة الأئمة من نحاة الكوفة، له مؤلفات عدّة، من أشهرها مجالس ثعلب، توفي سنة (٢٩١هـ). انظر ترجمته في: نزهة الألباء، ١٥٧-١٦٠، وبغية الوعاة، ١/٣٩٦-٣٩٨، ومدرسة الكوفة، ١٧٩-١٨٠.

[3] هشام، هو أبو عبد الله النّحوي الكوفي، هشام بن معاوية الضرير، أحد أعيان أصحاب الكسائي، توفي سنة (٢٠٩)هـ انظر ترجمته: بغية الوعاة، ٢/٢٥١.

[4] أبو بكر الأنباري، هو محمد بن القاسم الأنباري، وأنّه من أعلم الناس، وأفضلهم في نحو الكوفيين كما يقول أبو البركات ابن الأنباري، توفي سنة (٣٢٨هـ) له من التصانيف: الأضداد، وكتاب الوقف والابتداء، وغيرها. انظر ترجمته: نزهة الألباء، ١٨١، وإنباه الرواة، ٣/٣٠١، وبغية الوعاة، ١/٢١٢.

[5] الخليل، وهو أبو عبدالرحمن، الخليل بن أحمد الفراهيدي أستاذ سيبويه، وكان خيّراً متواضعاً، ذا زهد وعفاف، له مؤلّفات عدّة أشهر معجم العين، توفي سنة (١٧٥هـ)، وقيل في غيرها، انظر ترجمته: بغية الوعاة، ١/٥٥٧-٥٦٠.

[6] سيبويه، هو عمرو بن عثمان بن قنبر، أشهر نحاة البصريين وأعلمهم، ألف الكتاب، الّذي لم يسبقه إليه سابق، ولم يلحق به لاحق، وتوفي في شيراز، وقيل بالبيضاء من بلاد فارس سنة (١٨٠هـ) أو (١٨٨هـ)، انظر: ترجمته: البغية، ٢/٢٢٩.

[7] الأخفش: سعيد بن مسعدة، أبو الحسن، الأخفش، قرأ النحو على سيبويه، ورد بغداد بعد المناظرة المشهورة بين سيبويه والكسائي، وألّف معاني القرآن الكريم، ومات سنة (٢١٦هـ) أو (٢٢١هـ) انظر ترجمته: بغية الوعاة، ١/٥٩٠.

والمـــبرد[1]، والجرمي[2]، والمازني[3]. فإذا صدقت النّسبة إلى هؤلاء العلماء من كلّ مجموعة كانت صحيحة،وإلاّ فلا.

وعلـــيه، وبناء على مقابلة ما نسبه أبو البركات إلى البصريين والكوفيين بما ورد في المصنّفات، وأمّات مصادر النّحو، تبيّن لنا أنّ هذه المسائل من حيث النّسبة تقسم إلى قسمين:

١- مسائل خلافية صحيحة النّسبة مطلقا.

٢- مسائل غير صحيحة النّسبة مطلقا.

أولاً: المسائل الخلافية صحيحة النّسبة

هـــي تلـــك المسائل الّتي ثبتت صحّة نسبتها لكلا المذهبين، فجاءت صحيحة التعميم، صحيحة النقل، بحيث لم يخرج أحد، من هؤلاء الممثّلين الّذين حددناهم على موقـــف أهل مذهبه، ومن ثمّ يمكن أن تُعدّ مذهباً بذاته لطرفي الخلاف. وعدد هذه المسائل سبع وثمانون مسألة، هي:

المسألة الأولى:"القول في أصل اشتقاق الاسم"

ذهـــب الكوفـــيّون إلـــى أنّ الاســـم مشتق من الوَسْم –وهو العلامة–وذهب البصريّون إلى أنّه مشتق من السّمو – وهو العلو[4] .

---

[1] المبرد: محمد بن يزيد، أبو العباس المبرد، أمام العربية في زمانه، كان فصيحاً بليغاً، له من التصانيف الكثير مـــنها: معانـــي القـــرآن، الكـــامل، المقتضب، توفي سنة (٢٨٥هـــ)، وقيل (٢٨٦هـــ)، انظر: بغية الوعاة، ٢٦٩/١.

[2] الجَرْمي: صالح بن إسحاق، أبو عمر، الجرمي، البصري، كان عالماً بالنحو واللغة، أخذ النحو عن الأخفش، ويونس، وألّف التّنبيه، وكتاب السير، ومات سنة (٢٢٥هـــ)، انظر ترجمته: بغية الوعاة، ٨/٢.

[3] المازنـــي: بكر بن محمد، أبو عثمان المازني، كان إماماً في العربية، ألف علل النّحو،والتّصريف،وغير ذلك توفي سنة(٢٤٩هـــ) ،انظر ترجمته في:أخبار النّحويين البصريين، ٥٧-٦٥،والبلغة في تاريخ أئمّة اللغة،١١٢

[4] قـــال محمّـــد الحلواني: إنّه لم يثبت عن شيوخ الكوفيين: الكسائي والفراء وثعلب ما نسب إليهم، من أنّ الاسم مشتق من الوسم (انظر:الخلاف النحوي ص٢١٦). ولعلّ مما يؤكد ما ذهب إليه الحلواني، ما ذكره أبو القاسم الزّجاجـــيّ: "أجمع علماء البصريين، ولا أعلم من الكوفيين خلافاً مُحصّلاً مُستنِداً إلى من يوثق به أنّ اشتقاق "اســـم" من سموت أسمو، أي علوت" (اشتقاق أسماء الله، ص ٤٤٤) وعليه، فإنّ ما قيل عن الكوفيين قد يكون مُتأوّلا عليهم.

المسألة الثالثة: "القول في إعراب المثنى والجمع".

ذهـــب الكوفيون إلى أنّ الألف والواو والياء في التثنية والجمع بمنزلة الفتحة والضمّة والكسرة في أنّها إعراب، وهذا صحيح النّسبة إليهم،وإن كان لهم رأي آخر فـــي تعيين علامة إعراب المثنى وجمع المذكر السالم، وهو أنّ الألف والواو والياء حـــرف إعـــراب بمنزلة الدّال من زيد، وحركة الإعراب مقدّرة فيما قبلها. جاء في ارتشـــاف الضّرَب:"سيبويه، والكسائي، والفراء، يقولون في ألف المثنى ويائه: إنّهما حرفا إعراب بمنزلة الدّال من زيد، وحركة الإعراب مُقدّرة فيهما"[1].

المسألة الرّابعة: "هل يجوز جمع العلم المؤنّث بالتاء جمع المذكر السّالم".

ذهـــب الكوفـــيون إلـــى الجواز بتسكين عين الكلمة نحو: طلحة طلْحون. أمّا البصريون فلم يجيزوا ذلك سواء بالتسكين أو غير التسكين.

المسألة السادسة: "القول في رافع الاسم الواقع بعد الظرف والجار والمجرور.

ذهـــب الكوفـــيون إلى أنّ الظّرف يرفع الاسم إذا تقدّم عليه كقولك: "أمامك زيـــدٌ"[2]، وإلـــيه ذهـــب أبو الحسن الأخفش في أحد قوليه، وأبو العباس المبرد من البصـــريين، وذهـــب البصريون إلى أن الظرف لا يرفع الاسم إذا تقدم عليه وإنما يرتفع بالابتداء.

المسألة السّابعة: "القول في تحمّل الخبر الجامد ضمير المبتدأ".

ذهـــب الكوفـــيون وابـــن عيسى الرّماني من البصريين إلى أنّ الخبر الجامد يتضمّن ضميراً يرجع إلى المبتدأ نحو: "زيد أخوك". أمّا البصريون فالخبر الجامد لا يتضمن ضميراً عندهم.

---

[1] ارتشـــاف الضـــرب مـــن لسان العرب،لأبي حيان الأندلسي، تحقيق الدكتور رجب عثمان محمّد ، و راجعه الدكتور رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة،ط ١، ١٩٩٨م، ٥٦٩/٢-٥٧٠، وانظر: همع الهوامع، ٤٧/١.

[2] انظر: الإنصاف، م٦.

المسألة الثّامنة: "القول في إيراز الضّمير إذا جرى الوصف على غير صاحبه".

ذهب الكوفيون إلى أنّه لا يجب إيراز الضمير، إلاّ إذا حصل لبس، وما عدا ذلك فهو جائز. أمّا البصريون فأوجبوا إيرازه، نحو: "هندٌ زيد ضاربتُهُ هي".

المسألة التّاسعة: "القول في تقديم الخبر على المبتدأ".

جيز الكوفيون تقديم خبر المبتدأ عليه مفرداً كان، أو جملة. أمّا البص ، فأجازوا التقديم، نحو:" قائمٌ زيدٌ"، و أبوه قائمٌ زيد".

المسألة الثّالثة عشرة: "القول في أولى العاملين بالعمل في التنازع".

ذكر أبو البركات أنّ الكوفيين والبصريين يذهبون إلى جواز إعمال أيّ الفعلين في باب التّنازع؛ إلاّ أنّهم اختلفوا في أولويّة العمل، فالبصريون يرون أنّ إعمال الفعل الثّاني أولى، أمّا الكوفيون فيختارون الأوّل. وهذا صحيح، ولكنْ هناك مذهب آخر انفرد به الفراء، وهو أنّ العمل لهما معا في المرفوع، قال خالد الأزهري: "والفراء، يقول: إن استوى العاملان في طلب المرفوع، وكان العطف بالواو، كما في المغني، فالعمل لهما؛ لأنّهما لمّا كان مطلوبهما واحداً، كانا كالعامل الواحد نحو: قام وقعد أخواك، فأخواك مرفوع عنده بـ (قام وقعد) فيكون الاسم الواحد فاعلاً لفعلين مختلفين لفظاً ومعنى"[1]. وهذا غير مرض عنه عند جمهور النّحاة ؛ لأنّه اجتماع المؤثّرين التامّين على أثر واحد مدلول على فساده في الأصول.

المسألة الرّابعة عشرة: "القول في (نعم وبئس)، أفعلان هما أم اسمان".

ذهب الكوفيون إلى أنّ (نعْمَ وبئسَ) اسمان مبتدآن. وذهب البصريون إلى أنهما فعلان ماضيان لا يتصرّفان، وإليه ذهب علي بن حمزة الكسائي من الكوفيين.

---

[1] شرح التصريح على التّوضيح، خالد الأزهري، دار الفكر للطباعة و النشر، ٣٢١/١، وانظر: شرح المفصل، ابن يعيش، دار الطّباعة المنيريّة، عالم الكتب -بيروت، ٩٣/١، وهمع الهوامع، ١٠٨/٢-١١١، وشرح التسهيل، جمال الدّين الطّائي، تحقيق محمّد عبد القادر عطا، وطارق فتحي السّيد، دار الكتب العلميّة-بيروت،ط ١، ٢٠٠١م، ٩٤/٢.

ومما يشدّ الانتباه أنّ في هذه المسألة طريقتين: إحداهما: أنّهما فعلان عند جميع البصريين والكسائي من الكوفيين...، واسمان عند باقي الكوفيين. والطريقة الثّانية: وهي التّي حررّها ابن عصفور في تصانيفه المتأخّرة فقال: لم يختلف أحد من البصريين والكوفيين في أنّ نعمَ وبئس فعلان، وإنّما الخلاف بين البصريين والكوفيين فيهما، بعد إسنادهما إلى الفاعل، فذهب البصريون إلى أنّ نعم الرّجل، جملة فعلية، وكذلك بئس الرّجل. وذهب الكسائي إلى أنّ قولك: نعم الرّجل، وبئس الرّجل اسمان محكيان بمنزلة تأبّط شراً"[1]. وهذا ما أكده ابن عصفور في باب (نعم وبئس) فقال: "وهما فعلان غير متصرّفين، فأمّا قول بعض العرب: والله ما هي بنِعْمَ الولدُ نصرُها بُكاء، وبِرّها سَرِقة، وقول بعضهم أيضاً: نِعمَ السّيرُ على بئس العَيْرُ، فهو عند الفراء من قبيل ما جعل من الجمل اسماً محكياً على وجه التّغليب، ولم يجعل اسماً راتباً على ما وقع عليه، وذلك في شذوذ من الكلام"[2].

المسألة الخامسة عشرة: "القول في "أفْعَل" في التعجب، اسم هو أو فعل".

ذكر أبو البركات أنّ الكوفيين يرون أنّ "أفْعَلَ" في التعجب اسم، وأنّ أبا الحسن علي بن حمزة الكسائي قد ذهب مذهب البصريين في أنّه فعل ماضٍ". وهذا صحيح، ولكن هناك من خرج من الكوفيين غير الكسائي، وهو هشام بن معاوية الضرير، جاء في شرح التّصريح: "وأمّا بفتح العين كـ "أحْسن" ففيه خلاف، فقال البصريون والكسائي وهشام فعل ماضٍ ... وقال بقية الكوفيين غير الكسائي وهشام أفعل اسم"[3].

---

[1] انظر: شرح التصريح على التوضيح، ٩٤/٢.

[2] المقرّب،لابن عصفور،تحقيق أحمد عبد السّتّار الجواري، وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني – بغداد، ط ١، ١٩٧١م، ٦٥/١. تناول محمد خير الحلواني هذه المسألة، وعدّها من المسائل التي لم يقل فيها الكوفيون برأي، وأنّه ليس هناك خلافٌ بين الطّرفين. انظر تفاصيل ذلك: الخلاف النّحوي، ٢٢٧-٢٣٠.

[3] شرح التصريح، ٨٧/٢-٨٨. يشار إلى أنّ مذهب الكوفيين منسوب إلى الفراء، انظر: همع الهوامع، ٥٤/٥.

المسألة السادسة عشرة: "القول في جواز التّعجب من البياض والسّواد دون غيرهما من الألوان".

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز التّعجب من السّواد والبياض خاصة، نحو:" ما أبيضه، وما أسوده". على حين لم يجز البصريون ذلك[1].

المسألة التاسعة عشرة: "القول في العامل في الخبر بعد "ما" النافية النّصب".

ذهـــب الكوفيون إلى أنّ "ما" لا تعمل في الخبر، وهو منصوب بحذف حرف الجرّ. وذهب البصريون إلى إنّها تعمل في الخبر وهو منصوب بها.

المسألة العشرون: "القول في تقديم معمول خبر "ما" النافية عليها".

أجـــاز الكوفـــيون التقديم، نحو: " طعامك ما زيدٌ آكلا". ولم يجز البصريون ذلك. وذهب أبو العباس ثعلب إلى أنّه جائز من وجه، فاسد من وجه[2].

المسألة الحادية والعشرون: "القول في تقديم معمول الفعل المقصور عليه".

ذهب الكوفيون إلى أنّه لا يجوز "ما طعامك أكل إلا زيدٌ". أمّا البصريون فقد أجازوا، ووافقهم أبو العباس ثعلب من الكوفيين.

المسألة الثانية والعشرون: "العامل في خبر إنّ الرّفع"

ذهـــب الكوفـــيون إلى أنّ (إنّ) وأخواتها لا ترفع الخبر نحو: "إنّ زيداً قائمٌ". وذهب البصريون إلى أنها ترفع الخبر.

---

(1) عدّ محمد خير الحلواني هذه المسألة من المسائل التي لا تصلح أن تكون خلافية، وحاول الاستدلال على ذلك، ولكنه لم يستطع أن يأتي بالقول القاطع في ذلك، وقال: يصعب الجزم في هذه المسألة، وتقديم رأي يقينيّ فيها لأجل ذلك تبقى هذه المسألة صحيحة النسبة حتى يكتشف ما يثبت خللها. انظر: الخلاف النحوي ٢٧٤-٢٧٧.

(2) قال ابن السراج في (ما) النافية: "تقول: ما زيدٌ آكلاً طعامك"، ولا يجوز أن تقدم "طعامك"، فتقول: (طعامك ما زيد آكلاً)، ولا يجوز عندي تقديمهُ، وإن رفعت الخبر. وأمّا الكوفيون فيجيزون "طعامكَ ما زيدٌ آكلاً" يشبهونها بـــ(لم) و(إن)، وأباهُ البصريون، وحجة البصريين أنهم لا يوقعون المفعول إلا حيث يصلح لناصبه أن يقعه". الأصول في النحو، ابن السراج، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط ٤، ١٩٩٩ م، ٢/٢٣٥.

المسألة الثالثة والعشرون: "القول في العطف على اسم "إنّ" بالرّفع قبل مجيء الخبر".

أجاز الكوفيون العطف على كلّ حال سواء كان يظهر فيه عمل "إنّ"، أو لم يظهر، نحو:" إنّ زيدا وخالدٌ ذاهبان" ، و" إنّك وزيدٌ ذاهبان". ولكن الفراء اشترط ذلك فيما لم يظهر فيه عمل "إنّ". أما البصريون فلم يجيزوا العطف على الموضع قبل تمام الخبر.

المسألة الرّابعة والعشرون: "القول في عمل "إنِ" المخفّفة النّصب في الاسم".

"إنِ" المخفّفة من الثقيلة لا تعمل النصب في الاسم عند الكوفيين، وإنما تعمل عند البصريين.

المسألة الخامسة والعشرون: "القول في زيادة "لام" الابتداء في خبر لكنّ".

أجاز الكوفيون دخول "اللام" في خبر لكنّ نحو: ما قام زيدٌ لكنّ عمرا لقائمٌ ولم يجز البصريون ذلك.

المسألة السّادسة والعشرون: "القول في "لام" لعلّ الأولى زائدة هي، أو أصلية".

"اللام" الأولى في لعلّ أصليّة عند الكوفيين، زائدة عند البصريين.

المسألة السّابعة والعشرون: "القول في تقديم معمول اسم الفعل عليه".

أجاز الكوفيون تقديم معمول اسم الفعل عليه، نحو: "زيدا عليك ".ولم يجز البصريون ذلك. وتابعهم الفراء من الكوفيين.

المسألة الثّامنة والعشرون: "القول في أصل الاشتقاق، الفعل هو أو المصدر".ذهب الكوفيون إلى أنّ المصدر مشتق من الفعل، أما البصريون فالفعل مشتق من المصدر[1].

المسألة التّاسعة والعشرون: "القول في عامل النصب في الظرف الواقع خبراً".

ذهب الكوفيون إلى أن الظرف ينتصب على الخلاف إذا وقع خبر للمبتدأ. وذهب أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب من الكوفيين إلى أنه ينتصب؛ لأن الأصل

---

[1] يقول عبد الهادي الفضلي: "والّذي يبدو لنا أنّ هذه المسألة لدى البصريين والكوفيين لا يمكن أن تكون مسألة خلاف؛ وذلك لأنّ المصدر والفعل مادة واحدة، هي المادة الفعلية التي لا بد أنّ تبحث بالقياس إلى المنقطع للاسمية". دراسات في الفعل، عبد الهادي الفضلي ، دار القلم -بيروت، ط ١، ١٩٨٢، ٣٨.

في قولك: "أمامك زيدٌ" حل أمامك، فحذف الفعل وهو غير مطلوب واكتفي بالظرف منه فبقي منصوباً على ما كان عليه من الفعل. وذهب البصريون إلى أنه ينتصب بفعل مقدر. وذهب بعضهم إلى أنه ينتصب بتقدير اسم فاعل.

المسألة الثّلاثون: "عامل النصب في المفعول معه".

ذهب الكوفيون إلى أنّ المفعول معه منصوب على الخلاف. أما البصريون فلهم مذاهب ثلاثة: الأول: منصوب بالفعل الذي قبله بتوسّط (الواو). والثاني: أنّه منصوب بتقدير عامل. والثالث: ذهب إلى أنّه منصوب بانتصاب "مع"، في نحو: جئت معه.

وإذا ما تقرّينا هذه المسألة في تراثنا النّحويّ وجدنا ثلاثة مذاهب نسبت إلى الكوفيين. الأول: ما ذكره أبو البركات الأنباري، وهو عامل الخلاف، ونسب هذا الرأي إلى الكوفيين و لبعضهم[1]. والثاني: عامله الفعل وشبهه، وهو مذهب جمهور البصريين والكوفيين. قال ابن هشام: "إن عامل المفعول معه، هو ما تقدمه من الفعل وشبهه ...، وبه قال جمهور البصريين والكوفيين"[2]. والثالث: عامله الظرفية، وهو مذهب الأخفش ومعظم الكوفيين كما قال ابن هشام: "وزعم الأخفش ومعظم الكوفيين أنه نصب على الظرفية"[3].

المسألة الثّانية والثّلاثون: "هل يقع الفعل الماضي حالاً".

أجاز الكوفيون أن يقع الفعل الماضي حالاً، وذهب إليه الأخفش من البصريين،نحو: "مررتُ بالرجل قعد"، أي قاعدا. على حين لم يجز بقية البصريين ذلك.

ومن الجدير بالذّكر أن الفراء وأبا بكر الأنباري قد اشترطا وجود (قد) ظاهرة أو مقدرة كي يقع الفعل الماضي حالا. قال الفراء: "والحال لا تكون إلا بإضمار قد

---

(1) انظر: الإنصاف م ٣٠، وشرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية، دراسة وتحقيق الدكتور هادي نهر، مطبعة الجامعة، بغداد، ١٩٧٧، ١٥٨/٢، حاشية الصبان على شرح الأشموني، محمد بن علي الصّبان، دار إحياء الكتب العربية، مطبعة فيصل عيسى البابي الحلبي وشركاه،(د.ت)، ١٣٦/٢.

(2) شرح اللمحة البدرية، ١٥٧/٢، وانظر: شرح التصريح، ٢٤٣/١، والهمع، ٢٣٩/٣.

(3) شرح اللمحة البدرية، ١٥٧/٢، وانظر حاشية الصبان، ١٣٦/٢، والهمع، ٢٣٩/٣.

أو بإظهارهـا"[1].وأكّـد الرّضـي هذا فقال:" والأخفش و الكوفيّون غير الفراء لم يوجـبوا قد في الماضي المثبت ظاهرة، أو مقدّرة"[2]. وممن تبع الفرّاء في هذا أبو بكر الأنباري الّذي قال: "قد مضمرة، لأن الماضي لا يكون حالاً إلا مع قد"[3].

المسألة الرّابعة والثّلاثون: "القول في العامل في المستثنى النصب".

ذكـر أبو البركات غير واحد من المذاهب للكوفيين ههنا: فبعُضُهم يرى أنّ العـامل فـيه "إلاّ"، ووافقهم المبرد والزجاج من البصريين، وذهب الكسائي إلى أنّه منصوب بأن مقدّرة بعد "إلاّ"[4] وهذا صحيح، غير أنّ هناك رأيا آخر للكسائي يقول فـيه: أنّ النّاصب هو المخالفة، قال السّيوطي: "إنّه انتصب -أي المستثنى- لمخالفة الأول؛ لأنّ المستثنى موجب له القيام بعد نفيه عن الأوّل، أو عكسه، وعليه الكسائي فيما نقله ابن عصفور"[5]. و وجد هذا الرّأي عند الفراء أيضا؛ فبصدد (مَنْ) في قوله تعـالى: ﴿**لا عاصـم الـيوم من أمر الله إلا مَنْ رحم**﴾[6] قال: "(فمَنْ) في موضع (نصب)؛ لأن المعصوم خلاف للعاصم، والمرحوم معصوم"[7].

ومما يذكر في هذا المقام، أنّ الحلواني اتّهم أبا البركات بأنّه اعتمد على رأي جزئـيّ في هذه المسألة، ونسبه إلى رجال المذهب كله، فقال: "وكثير ما نجد مسائل تقوم على رأي نحويّ واحد، ولكنّ القول فيها منسوب إلى رجال المذهب كلّه-وهذا صـحيح فـي بعـض الحالات-؛ فقد نسب إلى نحاة البصرة أنّهم يرون العامل في

---

[1] معاني القرآن، الفراء أبو زكريا، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٩٥٥، ط٢، ١٩٨٠م، ١/١٢٤.

[2] الكافية في النحو، ابن الحاجب، شرحه رضي الدين الاستراباذي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان،١/٢١٣.

[3] إيضاح الوقف والابتداء، أبو بكر الأنباري، تحقيق محيي الدّين عبد الحمن رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربيّة بدمشق، ١٩٧١م، ١/٥٠٤.

[4] انظـر: هذا الرأي نسبه ابن عصفور إلى الفراء. انظر: شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور، تحقيق الدكتور صـاحب أبـو جـناح، وزارة الأوقـاف والشـؤون الدّينية، إحياء التراث الإسلامي، الجمهورية العراقية، ٢/٢٥٤.

[5] همع الهوامع، ٣/٢٥٣، وانظر: الجنى الدّاني، المرادي، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، دار الكتـب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٩٢م ص ٥١٧، وشرح التصريح، ١/٣٤٩. وهذا الرأي موجود في كتاب شرح جمل الزجاجي لابن عصفور، انظر: شرح الجمل، ٢/٢٥٣.

[6] سورة هود، آية ٤٣.

[7] معاني القرآن، ٢/١٥.

المستثنى (بإلاّ) الفعل بتوسّط (إلاّ)، وهو في الحقيقة مذهب أبي علي الفارسي، أما سيبويه والأخفش والمبرد والزّجاج فلهم فيه آراء أخرى، وبهذا يكون رأي أبي علي الفارسي هو المذهب البصري في المسألة كلها"[1]، وتبعه محيي الدّين توفيق فقال: "القول بأنّ البصريين يذهبون إلى أنّ العامل في المستثنى هو الفعل أو المعنى الفعل بتوسط (إلاّ) ليس صحيحاً؛ لأن هذا هو مذهب أبي علي الفارسي"، وأضاف محي الدين: "وليس أبو علي بصرياً بالمعنى الصحيح، بل يعدّ من بين أولئك الذين يطلق عليهم اسم المدرسة البغدادية، الّتي تقوم على مذهب انتخابي، وقد أيّد البحث العلمي هذا"[2].

وإذا التمسنا بيان أبي البركات الأنباري والنّحويين عن هذه المسألة، وجدنا أن الحلواني لم يكن دقيقاً فيما ذكره؛ لأنّ أبا البركات الأنباري لم يعتمد على رأي نحويّ واحد، ولم ينسبه إلى نحاة المذهب كلّه؛ بل ذكر ثلاثة آراء للبصريين في هذه المسألة: وهي: أنّ العامل في المستثنى النّصب هو "إلاّ" ونسبه إلى المبرد والزجاج من البصريين، وهو مذهب بعض الكوفيين أيضاً، فقال: "اختلف مذهب الكوفيين في العامل المستثنى النّصب نحو: قام القوم إلاّ زيداً" فذهب بعضهم إلى أنّ العامل فيها "إلاّ"، وإليه ذهب أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، وأبو إسحاق الزجاج من البصريين"[3]. والرأي الثاني: أنّ العامل في المستثنى هو الفعل. والثالث: أنّ العامل هو معنى الفعل بتوسط إلاّ، قال أبو البركات: "وذهب البصريون إلى أنّ العامل في المستثنى هو الفعل، أو معنى الفعل بتوسّط إلاّ"[4].

أما بالنسبة لما يدّعيه الحلواني -أنّ رأي أبي علي الفارسي في العامل في المستثنى هو المذهب البصري في المسألة كلّها- فغير صحيح؛ لأن هذا الرّأي المنسوب إلى أبي علي الفارسي،هو مذهب أبي سعيد السيرافي قبل ذلك[5]، ليس هذا

---

(1) الخلاف النحوي، ص ١٨٩-١٩٠.

(2) انظر: ابن الأنباري في كتابه الإنصاف، ص ٢٢١-٢٢٢.

(3) انظر: الإنصاف، ١/٢٦٠-٢٦١.

(4) المرجع السابق، ١/٢٦١.

(5) انظر: شرح جمل الزجاجي، ٢/٢٥٣.

فحسب، بل هو رأي الخليل، و سيبويه أيضا، جاء في الكتاب: "وهذا قول الخليل – رحمه الله– وذلك قولك: أتاني القوم إلاّ أباك، ومررت بالقوم إلاّ أباك، والقوم فيها إلاّ أبـــاك، وانتصـــب الأب إذا لم يكن داخلاً فيما دخل فيه ما قبله، ولم يكن صفةً، وكـــان العاملُ فيه ما قبله من الكلام"[1]. وقال سيبويه في باب لا يكون المستثنى فيه إلاّ نصـــباً:" فعمـــل فيه–أي المستثنى– ما قبله كما عمل العشرون في الدّرهم حين قلت: له عشرون درهماً"[2].

وبعـــد فإنّي اعتقد أن عبارة الخليل وسيبويه تتضمن مقولة أبي علي الفارسي فكلمة "ما قبله من الكلام" عامّة تشمل الفعل، أو الفعل بتوسط (إلاّ)، وإن لم يصرحا أو يفســـرا ذلك. وهذا دليل أيضاً على أنّ أبا البركات الأنباري لم يورد رأي نحويّ واحد وينسبه إلى البصريين.

المسألة السادسة والثلاثون: "هل يجوز تقديم حرف الاستثناء في أوّل الكلام".

أجـــاز الكوفيون تقديم حرف الاستثناء في أول الكلام. والبصريون لم يجيزوا تقديمه في الاختيار والسّعة، وأجازوا ذلك في الضرورة الشّعريّة.

المســـألة الثامـــنة والثلاثون: "هل يجوز بناء غير مطلقاً". يجوز بناؤها على الفتح مطلقاً عند الكوفيين، أمّا البصريون فأجازوا بناءها إذا أُضيفت إلى غير متمكن.

المسألة الأربعون: "كم مركبة أو مفردة".

كـــم مركبة عند الكوفيين من "ما" والكاف، وهي مفردة موضوعة للعدد عند البصريين.

المســـألة الحاديـــة والأربعـــون: "إذا فصل بين "كم" الخبرية وتمييزها، فهل يبقى التّمييز مجروراً".

الكوفيون يبقى التمييز مخفوضاًنحو: " كم عندك رجلٍ". والبصريون لا يجوز فيه الجرّ، ويجب أن يكون منصوباً.

---

[1] الكتاب، ١/٣٣٠-٣٣١.

[2] المصدر السابق، ١/٣٣٠.

المسألة الثانية والأربعون: "هل تجوز إضافة النيف إلى العشرة".

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز إضافة النيّف إلى العشرة، نحو:" خمسة عشرٍ". وذهب البصريون إلى أنّه لا يجوز.

المسألة الثالثة والأربعون: "القول في تعريف العدد المركب وتمييزه".

أجاز الكوفيون تعريف العدد المركب وتمييزه، نحو:" الخمسةَ العشرَ الدّرهم". ولم يجز البصريون[1].

المسألة الرّابعة والأربعون: "القول في إضافة العدد المركب إلى مثله".

ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز أن يقال (ثَالِثَ عَشَرَ ثَلاثَةَ عَشَرَ). وذهب البصريون إلى أنه يجوز.

المسألة السّابعة والأربعون: "القول في الميم في "اللهمّ" أعِوَضٌ من حرف النّداء أم لا".

قال الكوفيون: الميم المشدّدة ليست عوضاً من (يا). أمّا البصريون فقالوا: إنّها عوض من (يا).

المسألة الثّامنة والأربعون: "هل يجوز ترخيم المضاف بحذف آخر المضاف إليه".

أجاز الكوفيون ترخيم المضاف، نحو: " يا آل عامٍ"، في آل عامر. أمّا البصريون فلم يجيزوا.

المسألة الخمسون: "ترخيم الرّباعي الّذي ثالثه ساكن".

---

[1] اتّهم محمد الحلواني، أبا البركات أنّه أخطأ في النقل في هذه المسألة، فقال: "ففي الأشباه والنظائر للسيوطي أنّ الزّجاج روى عن المبرد، عن المازني عن الجرمي عن أبي زيد، أنّ من العرب من يقول: هذه العشرة الدراهم، والخمسة الأثواب، وفيه أنّ الأخفش رواها أيضاً، أمّا أبو البركات فينقل هذه الرواية عن الجرمي عن الأخفش، وفاته طريق أبي زيد، مع أنّ رواية الجرمي عن أبي زيد أكثر توقّعاً".انظر: الخلاف النحوي، ١٨٠.

ولكن حين ننظر في المسألة نجد أنّ الحلواني قد وقع فيما يتّهم الرجل فيه، لأنّ أبا البركات ينقل هذه الرواية عن أبي عمرو عن أبي الحسن الأخفش عن العرب، وليس عن الجرمي عن الأخفش-كما قال الحلواني- قال أبو البركات: "أمّا الكوفيون فاحتجّوا بأنّ قالوا: إنما قلنا ذلك -أي الخمسةُ العشر درهماً، والخمسةَ العشر الدّرهم، لأنّه قد صحّ عن العرب ما يوافق مذهبنا، ولا خلاف في صحة ذلك عنهم، وقد حكى ذلك أبو عمرو عن أبي الحسن والأخفش عن العرب ...". الإنصاف، ٣١٣/١، م٤٣.

ذهب الكوفيون إلى أنّ ترخيم الرّباعي يكون بحذف ثالثه الساكن، وحذف ما بعـده، كقولـك في قِمَطْر: " يا قِمَ ". أمّا البصريون فيحذفون الأخير فقط، نحو: يا قِمَطْ.

المسألة الحادية والخمسون: "القول في ندبة النكرة والأسماء الموصولة".

يجـوز ندبـة الـنكرة والأسماء الموصولة عند الكوفيين، نحو:" وا راكباه، وقولهم: " وا مَن حفر بئرَ زمزماه". ولا يجوز ذلك عند البصريين.

المسألة الثّانية والخمسون: "هل يجوز إلقاء علامة الندبة على الصّفة".

قـال الكوفـيون يجـوز أن تلقـى علامة النّدبة على الصّفة،نحو: " وا زيدُ الظّريفاه". وقال البصريون لا يجوز.

المسألة السّادسة والخمسون: "القول في إعراب الاسم الواقع بعد (مذْ) و(منذُ)".

ذهب الكوفيون إلى أن (مذ)، و(منذ) إذا ارتفع الاسم بعدهما ارتفع بتقدير فعل محذوف. وذهب أبو زكريا الفرّاء إلى أنه يرتفع بتقدير مبتدأ محذوف.أما البصريون فيذهـبون إلـى أنّهمـا يكونـان اسمين مبتدأين ويرفع ما بعدهما؛ لأنّه خبر عنهما. ويكونان حرفين جارّين فيكون ما بعدهما مجروراً بهما.

وممـا يذكر في هذا المقام أنّ للكوفيين رأيا ثالثا لم يذكره أبو البركات:وهو أن (مـذ) و(منذ) مبتدآن وما بعدهما خبران مرتفعان بهما واجبا التأخير. فبصدد ما هو مشترك بين الحرفيّة، والاسميّة قال ابن هشام:" ومذ و منذ وذلك في موضعين:

أحدهما: أن يدخلا على اسم مرفوع، نحو: "ما رأيته مذْ يومان"،أو "منذُ يوم الجمعة" وهما حينئذ مبتدآن وما بعدهما خبر، وقيل بالعكس" [1]. وهذا رأي طائفة من الكوفيين كما قال خال الأزهري[2].

وأشـير ههنا أنّ محيي الدين توفيق يرى أنّ سيبويه لم يتكلم في هذه المسألة[3]. ولكـن أعتقد أنّ سيبويه ربّما أوحى، أو لمّح إلى هذه المسألة دون أن يصرّح بذلك؛

---

[1] أوضح المسالك على ألفية ابن مالك، ابن هشام، تحقيق محمد محيي الدّين عبد الحميد، القاهرة، ١٩٨٠م، ١٥٢/٢.

[2] انظر: شرح التصريح، ١٩/٢-٢٠.

[3] انظر: ابن الأنباري في كتابه الإنصاف، ٢٢٦.

مـــن خلال قوله: مذ اليومُ يا فتى[1]، فأشار إلى الرّفع وذكر الجرّ في مكان آخر من خلال قوله: ما لقيتُه مذْ يومِ الجمعة، وما رأيتُه مُذْ يومين[2].

المســـألة الثّامنة والخمسون: "اللام الداخلة على المبتدأ، لام الابتداء، أو لام جواب القسم"، نحو:" لزيدٌ أفضل من عمرو".

الكوفيون اللام جواب قسم مقدّر. والبصريون اللام لام الابتداء.

المسألة التّاسعة والخمسون: "القول في "أيمن" في القسم مفرد هي أو جمع".

قال الكوفيون: "أيمن" جمع يمين. وقال البصريون: أيمن اسم مفرد مشتق من اليُمن[3].

المسألة الستون: "القول في الفصل بين المضاف والمضاف إليه".

أجاز الكوفيون الفصل بغير الظرف وحرف الخفض بين المضاف والمضاف إليه لضرورة الشّعر. أمّا البصريون فلم يجيزوا ذلك بغير الظرف وحرف الجرّ.

المسألة الحادية والستّون: "هل تجوز إضافة الاسم إلى اسم يوافقه في المعنى".

أجاز الكوفيون إضافة الشيء إلى نفسه إذا اختلف اللفظان. أمّا البصريون فلم يجيزوا ذلك.

المسألة الثانية والستّون: "كلا وكلتا مثنيان لفظاً ومعنى، أو معنى فقط".

الكوفيون: كلا وكلتا مثنيان لفظياً ومعنوياً. والبصريون يرون أنّ فيهما إفراداً لفظياً، وتثنية معنوية.

المسألة الرابعة والستون: "هل يجوز أن تجيء واو العطف زائدة".

ذهـــب الكوفيون إلى أنّ (الواو) العاطفة يجوز أن تقع زائدة. وإليه ذهب أبو الحســـن الأخفش، وأبو العباس المبرد، وأبو القاسم بن بَرْهان من البصريين. وذهب

---

[1] انظر: الكتاب، ١٤٦/٤.

[2] المرجع السابق، ٢٢٦/٤.

[3] ونقل عن الزجاجي والرماني أن (أيمن) حرف لا اسم. انظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب ، أبو حيان الأندلسي، تحقيق الدكتور مصطفى النّحاس، مكتبة الخانجي، ط١، ١٩٨٤م ٤٨٠/٢.

البصريون إلى أنّه لا يجوز[1].

المسألة السادسة والستون: "العطف على الضمير المرفوع المتصل في اختيار الكلام".

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل في اختيار الكلام، نحو: "قمت وزيدٌ". وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز إلا على قبح في ضرورة الشعر[2].

المسألة الثامنة والستون: "هل يجوز أن يعطف بلكن بعد الإيجاب".

أجاز الكوفيون العطف ب (لكن) في الإيجاب،نحو: " أتاني زيدٌ لكن عمروٌ لم يأتِ". ولم يجز البصريون هذا.

المسألة التاسعة والستّون: "هل يجوز صرف "أفعل" التفضيل في ضرورة الشّعر".

الكوفيون لا يجوز صرفه في ضرورة الشعر، أمّا البصريون فيجيزون صرفه.

المسألة السّبعون: "هل يجوز للضرورة منع الاسم المصروف من الصرف".

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز ترك صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش من البصريين. وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز.

المسألة الثالثة والسّبعون: "القول في علّة إعراب الفعل المضارع".

أعرب عند الكوفيين لأنه دخله المعاني المختلفة، والأوقات الطويلة، والبصريون أعرب عندهم لمشابهته للاسم في جوانب ثلاثة: موافقته في الحركات والسكنات، والتخصيص بعد الشيوع، ودخول لام الابتداء عليه.

---

[1] وصف المبرّد هذا المعنى بأنّه أبعد الأقاويل، قائلا: "وقال قوم آخرون: الواو في مثل هذا تكون زائدة كقوله: ﴿إذا السّماء انشقّت وأذنت لربّها وحُقّت﴾ (الانشقاق :آية ١):" يجوز أن يكون إذا الأرض مدّت، والواو زائدة، كقولك: حين يقوم زيد حين يأتي عمرو، وقالوا أيضاً: يكون إذا السّماء انشقّت أذنت لربّها وحقّت، وهو أبعد الأقاويل، أعني زيادة الواو، ...المقتضب، المبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت ٨٠/٢.

[2] ونجد المبرد قد أجاز العطف على الضمير المرفوع المتصل في اختيار الكلام ولكن على قبح، فقال: "ألا ترى أنّك لو قلت: قُمْ وعبدُ الله، كان جائزاً على قبح، حتّى تقول: قُمْ أنتَ وعبدُ الله و:﴿فاذهبْ أنتَ وربُّك فقاتلا﴾ [سورة المائدة، ٢٤] و: ﴿اسكن أنتَ وزوجك الجنّة﴾ [سورة البقرة، ٣٥] فإن طال الكلام حَسُنَ حذف التّوكيد كما قال الله عزّ وجلّ: ﴿لو شاءَ اللهُ ما أشْرَكْنا ولا آباؤنا﴾ [سورة الأنعام، ١٤٨]، المقتضب، ٢١٠/٣.

المسألة الخامسة والسّبعون: "عامل النّصب في الفعل المضارع بعد "واو" المعية".

الكوفــيون منصوب على الصّرف، والبصريون منصوب بتقدير أن. وذهب الجرمي إلى أنّ الواو هي الناصبة بنفسها.

المسألة السادسة والسّبعون: "عامل النصب في الفعل المضارع بعد فاء السّببية".

الكوفيون ينتصب على الخلاف، والبصريون ينتصب بإضمار أن.

وفيما يتعلّق بالمسألتين السابقتين(م٧٥،م٧٦) نجد في تراثنا اللغويّ ثلاثة مذاهب منسوبة للكوفيين في عامل النصب في الفعل المضارع بعد واو المعية وفاء السببية. الأول: مــا ذكره أبو البركات وهو عامل الخلاف و (الصّرف). والثاني: أن الفعل المضارع نصب بعد (الواو) و(الفاء) لأنهما دلا على شرط؛ لأن معنى هلا تزورني فأحدثك= إن تزرني أحدثك، فلمّا نابت عن الشرط ضارعت (كي) فلزمت المستقبل وعملــت عملــه وهذا مذهب ثعلب[1]. والثالث: أنه نصب ب(الواو) و (الفاء) وهذا مذهب الكسائي [2].

المسألة الثامنة و السبعون:"هل يجوز أن تأتي (كي) حرف جرّ".

ذهب الكوفيّون إلى أنّ (كي) لا تكون إلاّ حرف نصب، ولا يجوز أن تكون حرف خفض. وذهب البصريون إلى أنّها يجوز أن تكون حرف جرّ[3].

المسألة التاسعة والسبعون: "القول في ناصب المضارع بعد لام التعليل".

ذهــب الكوفــيون إلى أن (لام) كي هي الناصبة للفعل من غير تقدير (أن). وذهب البصريون إلى أن الناصب للفعل (أن) مقدرة بعدها.

المسألة الثمانون: "هل يجوز إظهار أن المصدرية بعد كي وبعد حتّى".

الكوفــيون يجوز إظهارها، نحو: " جئتُ لكي أن أُكرمَك"، و" وجئت حتى أن أكرمَك". أما البصريون فلا يجيزون ذلك.

---

[1] انظر: الهمع، ١٣٠/٤، وارتشاف الضرب، (ت. النحاس)، ٤٠٧/٢-٤٠٨.

[2] انظر: الهمع، ١١٧/٤، وارتشاف الضرب، (ت. النحاس)، ٤٠٧/٢، والجنى الداني، ٧٤، ١٥٤.

[3] قال الأخفش: إنّ كي جارّة دائما، وأنّ النصب بعدها بـــ"أن" ظاهرة أو مضمرة. انظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام، حقّقه وعلّق عليه الدكتور مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، راجعه سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٩٩٢م ٢٤٢.

المسألة الحادية والثمانون: "هل يجوز مجيء "كما" بمعنى "كيما"، وينصب بعدها المضارع".

الكوفيون يجوز ذلك، واستحسنه المبرد من البصريين، أمّا البصريون فلا تأتي كما بمعنى كيما، ولا يجوز نصب ما بعدها بها.

المسألة الثانية والثمانون: "هل تنصب "لام" الجحود بنفسها؟ وهل يتقدم معمول منصوبها عليها".

الكوفيون أجاوزا النصب بلام الجحود، ويجوز تقديم معمول منصوبها عليها. أمّا البصريون فالناصب للفعل "أن" المقدّرة بعد "لام" الجحود"، ولا يجوز تقديم معمول منصوبها عليها.

المسألة الثالثة والثمانون: "هل تنصب "حتى" الفعل بنفسها؟".

الكوفيون: حتّى حرف تنصب الفعل بنفسها، وتكون حرف خفض من غير تقدير خافض، ولكن أبا الحسن على بن حمزة الكسائي يرى أنّ الاسم يخفض بعدها بإلى مضمرة، أو مظهرة. البصريون: أنّها في كلا الموضعين حرف جرّ والفعل بعدها منصوب بتقدير "أن".

وممـا يذكر في هذه المسألة أنّ ثعلبا قد تفرّد برأي في هذه المسألة؛"وذلك أنه قال: في جئت لأكرمك، وسرت حتى أدخل المدينة:"إن المستقبل منصوب باللام وحتى؛ لقيامهما مقام (أن)، فخالف أصحابه؛ لأنهم يقولون: إنّ النصب بهما بطريق الأصالة. ولم يوافق البصريين؛ لأنه يقول أن النصب بهما لا بمضمر بعدها"[1].

المسألة الرابعة والثمانون: "عامل الجزم في جواب الشرط".

ذهب الكوفيون إلى أنّ جواب الشرط مجزوم بالجوار. أمّا البصريون فله عندهم عدّة أوجه:

١. العامل في جواب الشرط حرف الشّرط.

---

[1] شرح المفصل،٧/٢٠، وانظر: تذكرة النحاة، أبو حيان الأندلسي، تحقيق الدكتور عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٨٦م. ٤٣٨.

٢. حرف الشرط وفعل الشرط يعملان فيه.

٣. حرف الشرط يعمل في فعل الشرط، وفعل الشرط يعمل في جواب الشرط.

٤. مبني على الوقف.

المسألة الخامسة والثمانون: "عامل الرفع في الاسم المرفوع بعد "إن" الشرطية:

ذهب الكوفيون إلى أنه إذا تقدّم الاسم المرفوع بعد "إنْ" الشرطية، فإنه يرتفع بما عاد إليه من الفعل، من غير تقدير فعل نحو قولك: إنْ زيدٌ أتاني آتهِ". وذهب البصريون إلى أنه يرتفع بتقدير فعل، والتقدير فيه: إن أتاني زيد، والفعل المظهر تفسير لذلك الفعل المقدر. وحُكي عن أبي الحسن الأخفش أنه يرتفع بالابتداء.

وإذا ما نظرنا في أمّات مصادر النحو نجد أنّ للكوفيين آراء ثلاثة في هذا العامل: الأول: أن يكون الاسم المرفوع بعد (إن) الشرطية مبتدأ، والعامل فيه: إما الخبر على حد قولهم بالترافع، وإما عامله المكنى العائد الذي عاد إليه. والثاني: أن يكون الاسم المرفوع فاعلاً، ورافعه فعل محذوف يفسره المذكور كما قال البصريون[1]. والثالث: أنه فاعل مقدم للفعل الذي بعده[2].

المسألة السادسة والثمانون: "هل يجوز تقديم اسم مرفوع، أو منصوب في جملة جواب الشّرط وما يترتب عليه؟".

ذهب الكوفيون إلى أنّه إذا تقدم الاسم المرفوع في جملة جواب الشرط فإنّه لا يجوز فيه الجزم، ووجب الرفع نحو: "إن تأتني زيدٌ يُكرمْكَ"، واختلفوا في تقديم المنصوب في جواب الشرط، فأباه أبو زكريا الفرّاء، وأجازه الكسائي. وذهب البصريون إلى أن تقديم المرفوع والمنصوب في جواب الشرط كلّه جائز.

المسألة السابعة والثمانون: "القول في تقديم المفعول بالجزاء على حرف الشّرط".

أجاز الكوفيون تقديم معمول الجزاء المجزوم،نحو:" زيدا إن تضربْ أضربْ". ولم يجز البصريون.

المسألة الثامنة والثمانون: "القول في "إن" الشرطية: هل تقع بمعنى إذ".

الكوفيون: تقع بمعنى إذ، أما البصريون فلا تقع عندهم بهذا المعنى.

---

[1] انظر: الكافية في النحو، ٢/٢٥٥، وانظر مغني اللبيب، ٧٥٧، و ارتشاف الضّرب، ٤١٨٧٠.

[2] انظر: ارتشاف الضرب، ٤/١٨٧١، ومغني اللبيب، ٧٥٧.

المسألة التاسعة والثمانون: "القول في (إن) الواقعة بعد (ما) أنافية مؤكدة أم زائدة".

ذهب الكوفيون إلى أن (إن) إذا وقعت بعد (ما) فإنها بمعنى ما. وذهب البصريون إلى أنها زائدة.

المسألة التسعون: "القول في معنى "لن" ومعنى اللام بعدها".

ذهب الكوفيون إلى أنّ "لن" إذا جاءت بعدها اللام، فتكون بمعنى "ما". وذهب البصريون إلى أنّها مُخففة من الثقيلة واللام بعدها لام التأكيد.

ولكنّ رأي الكوفيين هذا لم يترك على الغارب؛ فقد فرق الكسائي بين (أن) مع اللام في الأسماء، وبينها معها في الأفعال "فجعلها في الأسماء المخففة. وأما في الأفعال فقال: (إن) نافية و(اللام) بمعنى (إلا)؛ لأن المخفف بالاسم أولى نظراً إلى أصلها، والنافية بالفعل أولى لأن معنى النفي راجع إلى الفعل، وغيره من الكوفيين قالوا: إنها نافية مطلقاً دخلت في الفعل أو في الاسم واللام بمعنى إلا"[1].

المسألة الحادية والتسعون: "هل يجازى بكيف". ٦٠٦٨٣٠

ذهب الكوفيون إلى أن (كيف) يجازى بها، نحو:" كيف تصنعْ أصنعْ". وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز أن يجازى بها [2].

المسألة الثانية والتسعون: "السين مقتطعة من سوف، أو أصل برأسه".

ذهب الكوفيون إلى أن السّين مقتطعة من سوف. أمّا البصريون فهي أصل بنفسها.

المسألة الخامسة والتسعون: الحروف التي وضع الاسم عليها في "ذا" و"الذي".

ذهب الكوفيون أنّ الاسم في "ذا" و"الذي" الذال وحدها، وما زيد عليها تكثير لهما. وذهب البصريون إلى أن الذال وحدها ليست هي الاسم فيهما، واختلفوا في "ذا": فذهب الأخفش ومن تابعه من البصريين إلى أن أصله: ذيٌّ -بتشديد الياء= إلا أنهم حذفوا الياء الثانية فبقي "ذىّ" فأبدلوا من الياء ألفاً لئلا يلتحق بكي؛ فإذاً الألف

---

[1] الكافية في النحو، ٣٥٩/٢.

[2] أمّا الخليل بن أحمد الفراهيدي فقد استكرهها، قال سيبويه: "سألتُ الخليل عن قوله: كيف تصنعْ أصنعْ، فقال: هي مستكرهة وليست من حروف الجزاء، ومَخْرجُها على الجزاء؛ لأنّ معناها على أيّ حالٍ تكن لكن". الكتاب، ٦٠/٣.

منه منقلبة عن ياء. وذهب بعضهم إلى أن الأصل في ذا (ذَوَى) بفتح الواو، فحذفت اللام تأكيداً للإبهام، وقلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، وأمّا (الذي) فأجمعوا على أن الأصل فيه (لَذِى)".

المسألة السادسة والتسعون: "الحروف التي وضع عليها الاسم في (هو) و(هي)".

ذهب الكوفيون إلى أن الاسم من (هو) و(هي) الهاء وحدها. وذهب البصريون إلى أن الهاء والواو من (هو)، والهاء والياء من (هي) هما الاسم بمجموعهما.

المسألة السابعة والتسعون:

ذهب الكوفيون إلى أنّ "الياء" و"الكاف" و"الهاء" في لولاي، ولولاك، ولولاه، في موضع رفع، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش من البصريين. وذهب البصريون إلى أنّ هذه الحروف في موضع جر بـ"لولا"، أمّا المبرد فلا يجز أن يقال: لولاي، ولولاك، ولولاه، وإنّما يجب أن يقال: لولا أنا، ولولا أنت.

المسألة الثامنة والتسعون: "الضّمير في إيّاك وأخواتها".

عند الكوفيين الكاف والهاء من إيّاك وإيّاه ضمير، و"إيّا" عماد[1]، وبعضهم ذهب إلى أن "إيّاك" بكماله هو الضّمير. أمّا البصريون فلهم مذاهب عدّة. الأوّل: "إيّا" هي الضمير، والكاف والهاء والياء حروف لا موضع لها من الإعراب. والثاني: وهو للخليل و المازني أنّ "إيّا" اسم مضمر أضيف إلى الكاف والهاء والياء. والمذهب الثالث: أنّه اسم مبهم أضيف للتخصيص ونسبه للمبرد والرابع: وهو للزجاج والذي يرى انّه اسم مظهر خص بالإضافة.

المسألة التاسعة والتّسعون: "المسألة الزنبورية".

أجاز الكوفيون قولهم فإذا هو إيّاها، أمّا البصريون فلا يجوز،عندهم إلاّ فإذا هو هي.

---

[1] هذا الرأي منسوب للفراء. انظر: الجنى الداني، ٥٣٧، ارتشاف الضرب، ٩٣٠/٢، والهمع، ٦١/١.

المسألة المائة: "ما اسم ضمير الفصل"، نحو:" زيدٌ هو العاقل".

عند الكوفيين يسمى عماداً، وله موضع من الإعراب، حكمه حكم ما قبله، أو ما بعده. وعند البصريين يسمى فصلاً، ولا موضع له من الإعراب.

المسألة المائة بعد المائة: "هل تأتي ألفاظ الإشارة أسماء موصولة"

ذهب الكوفيون إلى أن (هذا) وما أشبه من أسماء الإشارة يكون بمعنى الذي، والأسماء الموصولة، نحو:" هذا قال ذاك زيدٌ"، بمعنى: الذّي قال ذاك زيدٌ. وذهب البصريون إلى أنه لا يكون بمعنى الذي، وكذلك سائر أسماء الإشارة لا تكون بمعنى الأسماء الموصولة.

المسألة المائة بعد المائة: "هل تكون للاسم المحلّى بأل صلة كصلة الموصول".

الكوفيون يكون للاسم المحلّى بأل صلة كصلة الموصول. والبصريون يرون أنّه لا يوصل.

المسألة المائة بعد المائة: "همزة بين بين متحركة أو ساكنة".

الكوفيون همزة بين بين ساكنة، وهي عند البصريين متحركة.

المسألة المائة بعد المائة: "القول في أصل حركة همزة الوصل".

ذهب الكوفيون إلى أنّ الأصل في حركة الوصل أن تتبع حركة عين الفعل، وذهب بعضهم إلى أنّ الأصل أن تكون ساكنة، وإنّما تحرك لالتقاء الساكنين.

أمّا البصريون فيرون الأصل في همزة الوصل أن تكون متحركة مكسورة.

المسألة المائة بعد المائة: "هل يجوز نقل حركة همزة الوصل إلى الساكن قبلها".

أجاز الكوفيون النقل، نحو:" بسمِ اللهِ الرّحمنِ الرّحيمَ الحَمْدُ لله"، حيث نقلت فتحة الهمزة (الحمد) إلى الميم قبلها. ولم يجز البصريون.

المسألة المائة بعد المائة: "هل يجوز مدّ المقصور في ضرورة الشّعر".

الكوفيون يجوز ذلك، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش، والفراء وضع شروطاً. أمّا البصريون فلا يجوز ذلك عندهم.

المسـألة العاشـرة بعد المائة: "هل يُحذف آخر المقصور والممدود عند التثنية إذا كثرت حروفهما؟".

الكوفـيون يحذف آخر المقصور والممدود إذا كثرت حروفه، أما البصريون فهذا غير جائز.

المسـألة الحاديـة عشرة بعد المائة: "القول في المؤنث بغير علامة تأنيث مما هو على زنة اسم الفاعل"، نحو" طامث، وطالق".

ذهـب الكوفـيون إلى أنّ علامة التأنيث حذفت لاختصاص المؤنث بها، أمّا البصـريون فقد حذفت لأنهم قصدوا النسب، ولم يجروه على الفعل، وذهب بعضهم إلى أنّها حذفت لأنهم حملوه على المعنى كأنّهم قالوا:شيء حائض.

المسألة الثالثة عشرة بعد المئة: وزن الخماسي المكرر ثانيه وثالثه.

ذهـب الكوفـيون إلـى أن "صَـمَحْمَح"، و"دَمَكْمك" على وزن فَعَلَّلٍ. وذهب البصريون إلى أنه على وزن "فَعَلْعَلٍ".

المسألة الرابعة عشرة بعد المائة: "هل في كلّ رباعي وخماسي من الأسماء زيادة".

ذهـب الكوفيون إلى أنّ كل اسم زادت حروفه على ثلاثة أحرف ففيه زيادة. واخـتلفوا في تحديد الزائد. أمّا البصريون فليس هنا زيادة بل كلّ منهما ضربٌ قائم بذاته لا زيادة فيه.

المسألة الخامسة عشرة بعد المائة: "وزن سيّد وميّت ونحوها".

وزنه عند الكوفيين فَعِيل، وعند البصريين وزنه فَيْعِل.

المسألة السادسة عشرة بعد المائة: "وزن خطايا ونحوه".

وزنهـا عـند الكوفيين "فعالى"، وإليه ذهب الخليل بن أحمد، وعند البصريين "فعائل".

المسألة السابعة عشرة بعد المائة: "وزن "إنسان" وأصل اشتقاقه".

وزنـه عـند الكوفيـين "إفْعان"، وعند البصريين "فِعْلان"، وإليه ذهب بعض الكوفيين.

المسألة الثامنة عشرة بعد المائة: "وزن أشياء".

الكوفـيون وزنه "أفعاء"، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش، وذهب بعضهم إلى أنّ وزنه "أفعال". أمّا البصريون فيرون وزنه "لفعاء".

المسألة الحادية والعشرون بعد المائة: "القول في (ربّ) اسم هو أو حرف".

ذهب الكوفيون إلى أن (ربّ) اسم. وذهب البصريون إلى أنه حرف جر[1].

ثانياً: مسائل خلافية نحا بها إلى التعميم:

وهي تلك المسائل الّتي لم يقل بها جميع أفراد المذاهب الكوفيّ أو البصري، حيـث أطلـق أبو البركات الأنباري الحكم مُعمّما في هذه المسائل؛ فهناك مِنْ نحاة المذهـب مَنْ خرج عن أهل مذهبه،أو أنّه ناصر الطّرف الآخر، وبذلك جاء التّعميم فيها من باب التغليب. وهذه المسائل تقسم إلى قسمين:

أ. مسائل لم يقل بها جميع الكوفيين:

المسألة الثانية: "الاختلاف في إعراب الأسماء الستة".

نسـب أبو البركات إلى الكوفيين القول: إنّ الأسماء السّتة مُعربة من مكانين، أي: بالحـركة والحرف الملفوظين.ولكن هناك من الكوفيين من يذهبُ مذهبَ بعض البصريين، وهي أن الألف والواو والياء في الأسماء السّتة، هي نفسها الإعراب، قال السّيوطي: "في إعراب الأسماء السّتة مذاهب: أحدها، وهو المشهور أن هذه الأحرف نفسـها هـي الإعراب، وأنّها نابت عن الحركات، وهذا مذهب قُطْرب، والزيادي، والزّجاجـيّ من البصريين، وهشام[2] من الكوفيين"[3]. ونسب لهشام بن معاوية في

---

[1] ذهب الأخفش مذهب الكوفيين وهو أنّ ربّ اسم. قال المُرادي: "وذهب الكوفيون، والأخفش في أحد قوليه إلى أنّهـا اسـم بحكم على موضعه بالإعراب". الجنى الدّاني في حروف المعاني، ٤٣٩، وانظر: حاشية الصّبان، ٢١٠/٢.

[2] هشـام بن معاوية الضرير، أبو عبد الله النّحوي الكوفي، أحد أعيان أصحاب الكسائي، توفي سنة (٢٠٩هـ)، انظر ترجمته: بغية الوعاة، ٢٥١/٢.

[3] همع الهوامع، ١٣٢/١-١٢٤، وانظر: رأي هشام بن معاوية في: المساعد على تسهيل الفوائد، ابن عقيل، تحقيق وتعليق الدكتور محمد كامل بركات. دار المدني للطباعة، جدّة، ١٩٨٤م، ٢٩/١.

قوله الثاني رأيا أخر وهو، أنّ الأسماء الستّة معربة بالتّغيير، والانقلاب حالة النصب والجر، وبعدم ذلك في حالة الرفع[1].

المسألة الخامسة: "القول في رافع المبتدأ ورافع الخبر".

ما نسب إليهم بأنّ المبتدأ والخبر يترافعان، نجد أن الكسائي والفراء يقولان بعامل الابتداء كما ذهب البصريون؛ قال أبو جعفر النحاس في قراءة الكوفيين ﴿ثلاثَ عورات﴾[2]، بالنصب: "والقول في هذا قريب ...، قال أبو حاتم: النصب ضعيف مردود. قال الفراء: الرفع أحب إلي، قال: وإنما اخترت الرفع لأن المعنى هذه الخصال ثلاث عورات. والرفع عند الكسائي بالابتداء والخبر عنده ما بعده. ولم يقل بالعائد، وقال نصباً بالابتداء"[3].وقال الفراء في قوله تعالى: ﴿جهنَّم يصلَوْنها﴾[4]: "لو رَفَعْتَ على الائتناف إذا انفصلتْ من الآية كان صواباً، فيكون الرّفع على وجهين: أحدهما الابتداء، والآخر أن ترفعها بعائد ذكرها، كما قال تعالى: ﴿بشرٍ من ذَلِكُمْ النّارُ وَعَدَها اللهُ الّذين كفروا﴾[5]"[6].

وما تقدّم يقودنا إلى الخطوة الأخرى وهي أن للكوفيين مذهبا آخر غير ما ذكره أبو البركات الأنباري في عامل المبتدأ، هو أنّ المبتدأ مرفوع بالضمير العائد، قال السّيوطي: "وللكوفيين قول آخر في رافع المبتدأ – أنّ المبتدأ مرفوع بالذّكر الّذي في الخبر نحو: زيدٌ ضربتهُ، لأنّه لو زال الضّمير انتصب، فكان الرفع منسوباً للضمير. فإذا لم يكن ثَمّ ذِكرٌ نحو: القائم زيدٌ ترافعا"[7].

---

[1] انظر: شرح جمل الزجاجي،١/١٢٠.

[2] يشير إلى قوله تعالى: ﴿والذين لم يبلغوا الحلم منكم ثلاث مرات من قبل صلاة الفجر وحين تضعون ثيابكم من الظهيرة ومن بعد صلاة العشاء ثلاثُ عوراتٍ لكم﴾، سورة النور، ٥٨ .

[3] إعراب القرآن، النحاس، تحقيق الدكتور زهير غازي زاهد،عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، ط٢،١٩٨٥م ١٤٧/٣.

[4] سورة إبراهيم، آية ٢٩.

[5] سورة الحجّ، آية ٧٢.

[6] معاني القرآن، ٧٧/٢.

[7] همع الهوامع، ٩/٢، وانظر: التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، تحقيق ودراسة الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٨٦م ٢٢٥. ذهب الدكتور محي الدّين توفيق إبراهيم إلى أنّ هذه المسألة صحيحة النسبة للكوفيين، وأنّها يمكن أن تعدّ من مذهبهم، انظر: ابن الأنباري في كتابه الإنصاف، ١٧٢.

المسألة العاشرة: "القول في العامل في الاسم المرفوع بعد لولا".

نسب أبو البركات الأنباري إلى الكوفيين القول في العامل في الاسم المرفوع بعد لولا، أنّه يُرفع بـ (لولا).وهذا لم يجمع عليه الكوفيّون، فقد ذهب الكسائي إلى أنّ الاسم المرفوع بعد (لولا) مرفوع بفعل مضمر بعد (لولا). قال ابن عقيل: "وليس التالي لـ(لولا) مرفوعا بها، وهذا يشمل قولين: أحدهما: ما حكاه الفراء أنّه مرفوع بها لنيابتها مناب: (لو لم يوجد)، وردّه بأنك تقول: لولا زيدٌ لا عمروٌ لأتيتُك، ولا يعطف بلا بعد النّفي. والثاني: ما اختاره الفراء من أنّه مرفوع بـ(لولا) لا لذلك، ولا بفعل مضمر، وهذا مذهب الكسائي والتقدير: لولا وُجِدَ زيدٌ لأتيتك، خلافاً للكوفيين -أي في المقالتين"[1].

وعليه فللكوفيين آراء ثلاثة: اثنان منهما للفراء ، و الثالث للكسائي الأول: أنّ الاسم مرفوع بـ(لولا) نفسها، والثاني مرفوع بـ(لولا) لنيابتها مناب "لو لم يُوجد"، والثالث مرفوع بفعل مقدّر.

المسألة الحادية عشرة: "القول في عامل النصب في المفعول".

ذكر أبو البركات أنّ للكوفيين في عامل النّصب في المفعول ثلاثة مذاهب: الأول: أن العامل في المفعول النصب الفعل والفاعل جميعاً. والثاني: الفعل يعمل في الفاعل، والفاعل يعمل في المفعول به، ونسبه لهشام بن معاوية. والثالث: أنّ العامل في المفعول معنى المفعولية ونسبه لخلف الأحمر. ولكن نجد أنّ الفراء وأبا بكر الأنباري يذهبان في هذه المسألة مذهب البصريين بأنّ العامل في المفعول هو الفعل فقط، فقد نقل عن الفراء أنه قال في قوله تعالى: ﴿بلِ اللهَ فاعبُد﴾[2]: "تنصب (الله) بهذا الفعل الظاهر"[3]. وقال أبو بكر في إعراب (سُلاف) في بيت امرئ القيس :

كأنّ مكاكيَّ الجِوَاء غُديّةً صُبِحنَ سُلافا من رَحيقٍ مُفَلْفَلِ

---

[1] المساعد على تسهيل الفوائد، ٢١٢/١، وانظر: الجنى الداني، ٦٠١-٦٠٢.

[2] سورة الزمر، آية ٦٦.

[3] معاني القرآن، ٤٢٤/٢.

" ...، و(سُلافا) منصوب بوقوع صُبحن عليه"[1].

وللكوفيين – في الواقع – وجه رابع لم يأت عليه أبو البركات الأنباري وهو: أن عـــامل النصب في المفعول به هو المخالفة. قال أبو حيان الأندلسي: والعامل في المفعـــول بـــه الفعـــل على رأي سيبويه، لا الفاعل خلافاً لهشام، ولا كلاهما خلافاً للفراء، ولا المعنى، والمخالفة خلافاً للأحمر"[2].

المسألة الثانية عشرة: "القول في ناصب الاسم المشغول عنه".

نسب أبو البركات إلى الكوفيين أنّ الاسم المشغول عنه منصوب بالفعل الواقع على الهاء كقولك" زيداً ضربته". والواقع أنّ للكسائي في هذا المضمار رأيا مغايراً؛ فهـــو يرى أنّ الاسم منصوب بالعامل المشغول فقط والعائد مُلغى، بمعنى أن الفعل قـــد اقتصـــر عمله على الاسم المتقدّم. ولم يعمل في الضّمير خلافاً للكوفيين الّذين يـــرون أنّ الفعـــل قـــد عمـــل في الطّرفين، قال السيوطي: "وقال الكسائي: النّصب بالظّاهـــر أي بالفعل المؤخّر على كونه ملغىً غير عامل في الضّمير بأن يلغى"[3]، ولكن جاء في شرح الكافية في باب الاشتغال أن الكسائي لا يخرج عن أهل مذهبه، قال الرضي: "وإنّما جاز عندهما -الكسائي والفرّاء – أنّه يعمل الفعل الطّالب لمفعول واحد في ذلك المفعول وفي ضميره معا في حالة واحدة؛ لأنّ الضمير في المعنى هو الظّاهـــر، فـــيكون فائدة تسليطه على الضمير بعد تسليطه على الظّاهر المقدّم تأكيد إيقاع الفعل عليه"[4].

---

[1] شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، أبو بكر الأنباري، تحقيق وتعليق عبد السّلام هارون، دار المعارف، مصر، القاهرة، ط٢١١٠-١١١.

[2] تذكرة النحاة، ٤٣١.

[3] همـــع الهوامـــع، ١٥٨/٥، وانظـــر: المساعد على تسهيل الفوائد، ٤١٣/١، وشرح ابن طُالون، ابن طالون الدمشقي، ٣٤٢/١. وشذور الذّهب، ابن هشام، تحقيق بركات هبود، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٤ ٢١٥، وتذكرة النّحاة، ٦٠٣. ذهب الدكتور محي الدّين توفيق إبراهيم أنّ هذه المسألة صحيحة النسبة للكوفيين، وأنّها تعدّ من مذهبهم، وهذا غير صحيح، كما تقدم، انظر: ابن الأنباري في كتابه الإنصاف، ١٧٣.

[4] شرح الكافية، باب الاشتغال، ١٤٢/١.

المسألة الثامنة عشرة: "القول في تقديم خبر (ليس) عليها".

قال أبو البركات: إنّ الكوفيين لا يجيزون تقديم خبر ليس عليها، وإليه ذهب المبرد من البصريين[1]، والواقع أنّ الفراء يذهب مذهب البصريين في جواز تقديم خبر ليس عليها، قال ابن يعيش: "ومنهم من أجاز تقديم خبرها عليها نفسها، نحو: قائماً ليس زيد، وهو قول سيبويه والمتقدّمين من البصريين وجماعة من المتأخّرين كالسّيرافي وأبي علي، وإليه ذهب الفراء من الكوفيين"[2]. وهذا ما أكّده خالد الأزهري أيضاً[3].

المسألة الحادية والثلاثون: "القول في تقديم الحال على الفعل العامل فيها".

ذكر أبو البركات أن الكوفيين لا يجيزون تقديم الحال على الفعل العامل فيها مع الاسم الظاهر، ويجوز مع المضمر نحو: "راكباً جئت". في حين نقل عن الكسائي والفراء بمنع ذلك مطلقاً سواء مع الظاهر، أو المضمر، قال أبو حيان الأندلسي:" منع التقديم عن الكسائي والفراء مطلقاً سواء أكان ظاهراً أو مضمراً"[4]. ونسب المنع للفراء وحده أيضا. قال أبو البركات: "وذهب الفراء إلى أنه لا يجوز تقديم الحال على العامل في، سواء كان العامل فيه فعلاً، أم معنى فعل، لأنه يؤدي إلى أن يتقدم المضمر على المظهر، فإنه إذا قال: راكباً جاء زيدٌ. ففي "راكب" (ضمير زيد)، وقد تقدم عليه. وتقدم المضمر على المظهر لا يجوز"[5].

المسألة الثالثة والثلاثون: "ما يجوز من وجوه الإعراب في الصفة الصالحة للخبرية إذا وجد معها ظرف مكرر".

نسب أبو البركات إلى الكوفيين أنّ النّصب واجب في الصّفة إذا كرّر الظّرف التّام، وهو خبر المبتدأ فنقول: في الدّار زيدٌ قائماً فيها".

---

(1) انظر: الإنصاف، م١٨.

(2) شرح المفصل، ١١٤/٧.

(3) انظر:شرح التصريح، ١٨٨/١. وتذكرة النّحاة، ص٤٣٩، وارتشاف الضّرب(تحق:النحاس) ٧٨/٢.

(4) ارتشاف الضرب، ١٥٨٢/٣، والتبيين، م٦٢.

(5) أسرار العربية، أبو البركات الأنباري، عُنى بتحقيقه محمد بهجة البيطار، مطبعة التّرقي بدمشق، ١٩٥٧م، ١٩٢، وانظر رأي الفراء في: تذكرة النحاة، ٣٢٤.

والواقــع أنّ الفراء يجيز الرّفع أيضاً وإن لم يشتهه؛ فبخصوص قوله تعالى: **﴿فكان عاقبَتهما أنّهما في النّار خالدين فيها﴾**[1] قال:" وهي في قراءة عبدالله: فكان عاقبــتهما أنّهمــا (خالدان) في النار. وفي قراءتنا: "خالدين فيها" نصب، ولا اشتهى الــرفع، وإن كــان يجــوز؛ وذلك أنّ الصّفة قد عادت على النار مرّتين، والمعنى للخلود، فإذا رأيت الفعل بين صفتين قد عادت إحداهما على موضع الأخرى نصبت الفعــل، فهذا من ذلك، ومثله في الكلام قولك: مررتُ برجلٍ على بابه متحملاً به، ومثله قول الشّاعر:

والزّعفرانُ على ترائبِها شَرَقاً به اللباتُ والنَحْرُ

لأنّ (التّرائــب) هي (اللبات) ها هنا، فعادت الصّفة باسمها الّذي وقعت عليه أولاً، فإذا اختلفت الصفتان: جاز الرفع والنصب على حسن، من ذلك قولك: عبدالله فــي الدار راغبٌ فيك، ألا ترى أنّ "في" التي في الدار مخالفة "لفي" التي تكون في الرغبة ... "[2].

المسألة الخامسة والثلاثون: "هل تكون (إلاّ) بمعنى الواو".

نسب أبو البركات إلى الكوفيين أنّ (إلاّ) تكون بمعنى (الواو).ولكن،الفراء لا يجيز ذلك؛فبصــدد قولــه تعالى:**﴿لئلا يكون للناسِ عَلَيكم حُجّةٌ إلاّ الّذين ظلموا منهم﴾**[3] قــال: "وقــد قال بعض النحويين: إلاّ في هذا الموضع بمنزلة الواو، كأنّه قال: لئلاّ يكــون للــناس علــيكم حجّة، ولا اللذين ظلموا. وهذا صواب في التّفسير، خطأ في العربيّة"[4]. وعلّق أيضاً على من يقول أنّ (إلا) بمعنى الواو في قوله تعالى: **﴿إنّي لا يخــافُ لَــدَيّ المرسلُون إلاّ مَنْ ظَلَمَ ثمّ بدّلَ حُسْناً بعد سوء﴾**[5]: "ولم أجد العربيّة تحــتمل مــا قالوا، لأني لا أُجيز: قامَ الناسُ إلاّ عبد الله وهو قائم؛ إنما الاستثناء أن يخرج الاسم الذي بعد (إلاّ) من معنى الأسماء قبل إلاّ"[6].

---

[1] سورة الحشر، آية ١٧.

[2] معاني القرآن، ١٤٦/٣-١٤٧.

[3] سورة البقرة، آية ١٥٠.

[4] معاني القرآن، ٨٩/١.

[5] سورة النمل، آية ١١.

[6] معاني القرآن، ٢٨٧/٢.

وزاد الفـرّاء القضـيّة وضوحاً عندما تحدث عن مجيء (إلاّ) بمعنى الواو، فقال: "إنّما تكون إلاّ بمنزلة الواو إذا عطفتها على استثناء قبلها، فهناك تصير بمنزلة الـواو كقولك: لي على فلان ألف إلاّ عشرة إلاّ مائة، تريد بـ (إلاّ) الثانية أن ترجع الألـف، كأنّك أغفلت المئة فاستدركتها، فقلت: اللهمّ إلاّ مئة، فالمعنى: له عليّ ألف ومئة، وأن تقول: ذهب الناسُ إلاّ أخاك اللهمّ إلا أباك، فتستثني الثاني، تريد: إلاّ أباك وإلاّ أخاك كما قال الشاعر:

ما بالمدينة دارٌ غير واحدةٍ دارُ الخلفية إلاّ دارُ مَروانا

كأنّه أراد: ما بالمدينة دار إلاّ دار الخليفة ودار مروان"[1].

وإلى جانب الفرّاء أنكر ثعلب أيضا مجيء إلاّ بمعنى الواو؛ ومن هنا فقد ردّ القول بأنّ (إلاّ) بمعنى الواو في قول الشاعر:

وبالصّريمة منهم منزل خَلِقٍ عاف تغيّر إلاّ النّؤى والوتد

"بـأنّ إلاّ لو كانت عاطفة لم تباشر العامل في نحو: ما قام إلاّ زيد، وليس شيء من أحرف العطف يباشر العوامل"[2].

المسألة السابعة والثلاثون: "حاشى في الاستثناء فعل، أو حرف، أو ذات وجهين".

مـا نسـب إلى الكوفين أنّ (حاشى) في الاستثناء فعل، لم يقف عنده الفرّاء،بل يرى أنّهـا ذات وجهيـن، فبصدد حديث ابن هشام عن وجه (حاشى) في الاستثناء قال:" وذهب الجرمي، والمازني، والمبرد، والزجاج، والأخفش، وأبو زيد، والفراء، وأبو عمرو الشّيباني إلى أنّها تستعمل كثيراً حرفاً جاراً، وقليلاً فعلاً متعديّاً جامداً لتضمنه معنى "إلاّ"[3].

---

[1] معاني القرآن، ٨٩/١-٩٠، ٢٨٧/٢.

[2] شرح التصريح على التوضيح، ٣٤٩/١-٣٥٠

[3] مغـنى اللبيـب عـن كتب الأعاريب، ابن هشام، ١٢٢/١. وانظر: الجنى الدّاني في حروف المعاني، ٥٦٢، وحاشية الصبان، ١٦٥/٢، وشرح التّصريح، ٣٦٥/١، والهمع، ٢٣٢/١.

المسألة التاسعة والثلاثون: "هل تكون "سوى" اسماً وتلزم الظرفية".

القول بأنّ الكوفيين يرون أنّ "سوى" تكون اسماً وتكون ظرفاً، فيه نظر؛ لأنّ الفرّاء يذهب مذهب البصريين في أنّها لا تكون إلاّ ظرفا. قال أبو حيان: "وهي عند سيبويه والفرّاء وأكثر النحاة لازمة للظرفية لا تتصرف"[1].

المسألة الخامسة والأربعون: "المنادى المفرد العلم، معرب أو مبني".

نسب إلى الكوفيين أنّ الاسم المنادى المفرد المعرفة معرب مرفوع بغير تنوين، وأنّ الفراء ذهب إلى أنّه مبنيّ على الضم، وليس بفاعل ولا مفعول.وذهب البصريون إلى أنّه مبنيّ على الضّم، وموضعه النّصب ؛لأنّه مفعول.

ورأي الكوفيين هذا هو رأي الكسائي لا عامّتهم؛ فقد ذهب ثعلب مذهب الفرّاء [2].

وقـــال السيوطي: إنّ هذا المذهب هو مذهب الرّياشي[3]، وإنّ أبا البركات الأنباري نقله عن الكوفيين[4].

المسألة السادسة والأربعون: "القول في نداء الاسم المحلى بـــ(أل)".

القول بأن الكوفيين يجيزون نداء ما فيه الألف واللام، نحو: "يا الرجل". تعميم مخل، لأن الفراء منع ذلك، والدليل قوله: "تقول يا عمروُ والصّلتُ أقبلا. فتجعل الصّلت تابعاً لعمرو، وفيه الألف واللام؛ لأنك نويت به أن يتبعه بلا نيّة (يا) في الألف واللام. فإن نويتها قلت: يا زيدُ ويا أيها الصّلتُ أقبلا، فإن حذفت يا (أيها) وأنـــت تريدها نصبت؛ كقوله تعالى عزوجل: **﴿يا جبالُ أوّبي معه والطيرَ﴾**[5] ، نصـــب (الطير) على وجهين: على نية النداء المجدَّد له إذا لم يستقم دعاؤه بما

---

[1] ارتشاف الضرب، ١٥٤٦/٣-١٥٤٧، وانظر: المساعد، ٥٩٤/١، وشرح ابن عقيل، ابن عقيل، تحقيق جميل الفاخوري، دار الجيل، بيروت، ط١ ٤٧١/١.

[2] انظر رأي ثعلب في: مجالس ثعلب، ثعلب، تحقيق عبد السلام هارون. دار المعارف، مصر، ط٣، ٢١١/١. والكافية في النحو،١٣٢/١.

[3] الرّياشي: هو العباس بن الفرج، أبو الفضل الرّياشي اللغوي النحوي له: كتاب الإبل، وكتاب الخيل، وتوفي سنة (٢٥٧هـ)، انظر ترجمته:أخبار النّحويين البصريين، السيرافي، تحقيق طه محمّد الزّيني، ومحمّد عبد المنعم خفاجي، شركة مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط١، ١٩٥٥م ٦٨-٧٠.

[4] انظر: همع الهوامع، ٣٨/٣.

[5] سورة سبأ، ١٠.

دُعيت به الجبال، وإن شئت أوقعت عليها فعلاً: وسخرنا له (الطير) فتكون النية على سخرنا[1]. ومما يعزّز هذا، أنّ الرضي لم ينسب القول بجواز نداء ما فيه ألألف و اللام إلى الكوفيين جميعهم ، بل إلى بعضهم، فقال: "وبعض الكوفيين يجوّز دخول (يا) على ذي اللام مطلقاً في السّعة"[2]. وأما ما نسب إلى البصريين أنه لا يجوز نداء الاسم المحلّى بـ(أل) فهذا ليس بالمطلق، بل أجازوا ثلاثة صور يجوز فيها النّداء، وهي:

الأولى: نداء اسم الله تعالى، فيقال: يا الله، لأنّ "أل" للزومها فيه، كأنها من بِنْية الكلمة، فيجوز حينئذٍ قطع همزه، ووصله.

الثانية: الجملة المسمّى بها، كأنّ تُسمي: يا الرّجل قائم. فإذا ناديته قلت: يا الرّجل قائم أقبل؛ لأنه سمّي به على ظرف الحكاية.

وأضناف المبرّد ثالثة وهي: الاسم الموصول، إذا سُمّي به نحو: يا الّذي قام لمسمّى به[3].

المسألة الخامسة والخمسون: "واو "رُبّ" هل هي التي تعمل الجرّ".

نسب أبو البركات الأنباري إلى الكوفيين أنّ واو "ربّ" تعمل في النكرة الخفض بنفسها، وإليه ذهب أبو العباس المبرد من البصريين، وفي هذا نظر ؛ لأنّ أبا بكر محمّد بن القاسم الأنباري يذهب مذهب البصريين القاضي بأنّ العمل لربّ مقدّرة، قال أبو بكر في إعراب (وبركٍ) في بيت طرفة بن العبد:

وبَرْكٍ هُجُودٍ قد أثارتْ مَخافتي نَوَادِبَهُ أمشي بعضْبٍ مجرّدِ

"والبرك مخفوض بإضمار ربّ"[4].

المسألة السابعة والستون: "هل تأتي (أو) بمعنى (الواو)، وبمعنى (بل)".

ذكر أبو البركات أنّ الكوفيين يرون أنّ (أو) تكون بمعنى (الواو) فيه نظر؛ فالفراء أحد أبزر أعلام الكوفة لم يقل بهذا، فقد قال عند قوله تعالى: ﴿**وإنّا أوإيّاكم**

---

[1] معاني القرآن، ١٢١/١.

[2] الكافية في النحو، ١٤٦.

[3] انظر: تفاصيل ذلك: شرح التصريح، ١٧٢/١-١٧٣، وهمع الهوامع، ٤٨/٣.

[4] شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، ٢١٧-٢١٨.

لعلى هدى﴾[1]. :" قال المفسرون معناه: وإنّا لعلى هدىً، وأنتم في ضلال مبين، معنى (أو) معنى الواو عندهم، وكذلك هو في المعنى. غير أنّ العربيّة على غير ذلك: لا تكون (أو) بمنزلة (الواو)، ولكنّها تكون في الأمر المفوّض، كما تقول: إنْ شئت فُخذ درهماً أو اثنين، فله أنْ يأخذ واحداً، أو اثنين، وليس له أن يأخذ ثلاثةً، وفي قول من لا يبُصر العربيّة ويجعل (أو) بمنزلة الواو يجوز له أن يأخذ ثلاثة، لأنّه في قولهم بمنزلة قولك: خُذْ درهماً واثنين"[2].

المسألة الحادية والسبعون: "القول في علة بناء الآن".

عزا أبو البركات إلى الكوفيين أن (الآن) مبني؛ لأنّ الألف واللام دخلتا على فعل ماضٍ من قولهم: "آن يئين" أي حان، وبقي الفعل على فتحته. وذهب البصريون إلى أنّه مبني لأنّه شابه اسم الإشارة. في حين للفرّاء رأي مغاير عن الكوفيين و البصريين؛ وهو أنّ (الآن) حرف بُني على الألف واللام، ولم يخلعا منه وتحلّى بهما. فقال عند قوله تعال:﴿ءآلئنَ وقد كنتم به تستعجلون﴾[3] :" الآن: بُني على الألف واللام لم تخلع منه"، وترك على مذهب الصفة؛ لأنّه صفة في المعنى واللفظ كما رأيتهم فعلوا في (الّذي)، و(الّذين) فتركوهما على مذهب الأداة، والألف واللام لهما غير مفارقتين[4].

المسألة السابعة والسبعون: "هل تعمل (أنِ) المصدرية محذوفة من غير بدل".

عزا أبو البركات الأنباري إلى الكوفيين أنّ (أنِ) المصدرية تعمل في الفعل المضارع النصب مع الحذف من غير بدل. وهذا لا ينطبق على جميع الكوفيين؛ فثعلب يرى غير ذلك، فإذا ما حُذفت (أن)، فإنها لا تعمل، ووجب الرفع بعدها، فقال في قولهم: (خُذِ اللّصّ قبل يأخذَك"): هذا شاذّ، وقال: خُذ اللّصّ قبل يأخذُك، القياس، وأنشد قوله:

---

[1] سورة سبأ، الآية ٢٤.

[2] معاني القرآن، ٣٦٢/٢.

[3] سورة يونس، آية ٥١.

[4] معاني القرآن، ٤٦٧/١، وانظر: تهذيب اللغة، أبو منصور الأزهري، تحقيق الدكتور عبد السّلام هارون، ومراجعة محمد النّجار، الدار المصرية للتأليف والتّرجمة، مطابع سجل العرب-القاهرة، ٥٤٦/١٥، ولسان العرب مادة (أين).

ألا أيُّهَذا الزَّاجري أحضُرَ الوغَى وأنْ أشهدَ اللّذاتِ هل أنت مُخلدي

ويروى "أحضُرُ". وقال: الرفع القياس[1].

المسألة الثالثة والتسعون: "المحذوف من التاءين المبدوء بهما المضارع".

مـا قالـه أبـو الـبركات أنّ الكوفيين يرون أنّه إذا اجتمع في أوّل الفعل المضارع تاءان، نحو تتناول، فإنّ المحذوف منهما تاء المضارعة دون الأصلية[2]، غـير دقـيق؛ فقد أجاز الفراء حذف أيّ من التاءين قال في قوله تعالى: **﴿إنّ الّذين توفّاهُمُ الملائكة﴾**[3]: "إن شئت جعلت "توفّاهم" في موضع نصب- أي فعلا ماضيا- ولـم تُضمر تاء مع التاء، فيكون مثل قوله: **﴿إن البقر تشابه علينا﴾**[4]. وإن شئت جعلتها رفعاً- أيّ فعلا مضارعا-؛ تريد: إنّ الّذين تتوفّاهم الملائكة، وكل موضع اجتمع فيه تاءان جاز فيه إضمار إحداهما، مثل قوله تعالى:**﴿لعلّكم تذكّرون﴾**[5].

المسألة الرابعة والتسعون: "هل تدخل نون التوكيد الخفيفة على فعل الاثنين، وفعل جماعة النسوة".

القـول بـأنّ الكوفيين يجيزون إدخال نون التّوكيد الخفيفة على فعل الاثنين، وجماعـة النسـوة غير دقيق؛ فقد خالف الكسائي أهل مذهبه ولحق بالبصريين في امتـناع ذلـك الإدخال، قال أبو حيان الأندلسي عند قوله تعالى: **﴿ولا تتّبعان سبيل الّذين لا يعلمون﴾**[6]: قرأ الجمهور: "تتّبعان" بتشديد التاء والنون، وابن عباس، وابن ذكوان بتخفيف التاء، وسكون النّون، وروى ذلك الأخفش الدمشقي عن أصحابه عن ابـن عامر، فأمّا شدّ النّون فعلى أنّها نون التوكيد الشّديدة، لحقت فعل النّهي المتّصل به ضمير الاثنين، وأمّا تخفيفها مكسورة، فقيل: هي نون التّوكيد الخفيفة وكسرت كما كسـرت الشديدة، وقد حكى النحويون كسر النّون الخفيفة في مثل هذا عن العرب،

---

[1] مجالس ثعلب، ٣١٧/١.

[2] ليست التاء ههنا أصلية، وإنما هي زائدة في الماضي (تفاعل).

[3] سورة النساء، آية ٩٧.

[4] سورة البقرة، آية ٧٠.

[5] سورة الأنعام، آية ١٥٢.

[6] سورة يونس، ٨٩.

ومذهب سيبويه والكسائي أنّها لا تدخل هنا الخفيفة، ويونس والفراء يريان ذلك"[1]. ولكن أبا حيان نفسه لم ينكر ذلك في الارتشاف، وذكر أن هذا المذهب ليونس والكوفيين[2]. وكذا ذكره الرضي في شرح الكافية[3] وخالد الأزهري في التصريح[4].

المسألة الأولى بعد المائة: "مراتب المعارف".

ما نسب إلى الكوفيين أنّ الاسم المبهم نحو: "هذا وذاك" أعرف من الاسم العلم" غير دقيق؛ فقد ذكر الكنغراوي أنّ الكوفيين يرون أنّ العلم أعرف المعارف"[5].أمّا البصريون فقد ذهبوا إلى أنّ الاسم العلم أعرف من الاسم المبهم، واختلفوا في مراتب المعارف.

المسألة الثانية عشرة بعد المائة: "علة حذف الواو من "يَعِدُ" ونحوه".

القول بأن الكوفيين يذهبون في علة حذف الواو من نحو "يَعِدُ، ويزِنُ" للفرق بين اللازم والمتعدي قول غير دقيق؛ فثعلب وأبو بكر الأنباري يذهبان مذهب البصريين والقاضي: أنّ علة حذف الواو لوقوعها بين ياء وكسرة، قال ثعلب: "وعد يعد، وزن يزن، كان يَوْزِن، ويَوْعِد، فلم يجتمع الواو مع الكسرة والياء، ثم بنوا الفعل على هذا فقالوا: يزن، ووجل يَوْجَل ثبت الواو؛ لأنّ بعدها فتحة فلم يجتمع ما يستثقل"[6].

---

(1) تفسير البحر المحيط، ١٨٦/٥-١٨٧.

(2) انظر: ارتشاف الضرب، ٦٦٥/٢.

(3) انظر: شرح الكافية، ٤٩٢/٤.

(4) انظر: شرح التصريح، ٢٠٧/٢.

(5) انظر: الموفي في النحو الكوفي، الكنغراوي، شرحه بتعليقات توضّح غوامضه ومقاصده محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي، دمشق، ٧٦، والتبصرة والتذكرة، الصيمري، تحقيق الدكتور فتحي أحمد مصطفى، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٩٨٢م، ٩٥. قال السيوطي: "لم يخرج عن إجماع النحاة على أن المعارف متفاوتة إلا ابن حزم الذي ذهب إلى أن المعارف كلها متساوية؛ لأنّها لا تتفاضل، إذ لا يصح -من وجهة نظر ابن حزم- أن يقال: عرفت هذا أكثر من هذا". انظر: همع الهوامع، ١٩١/١.

(6) مجالس ثعلب، ٤٢٨/٢.

وقال أبو بكر الأنباري في بيت زهير بن أبي سُلمى:

ومَنْ يجعلِ المعروفَ منْ دُونِ عِرضِهِ يفرْهُ ومن لا يتّقِ الشّتمَ يُشْتَمِ

" ويفره: جواب الجزاء، وعلامة الجزم فيه سكون الرّاء، وكان الأصل فيه يوفره، فحذفت الواو لوقوعها بين الكسرة والياء، كما حذفت من يزن ويلد"[1].

ومما يذكر في هذا المقام أنّ الحلواني قد تنبّه إلى هذه النقطة من أنّ أبا البركات يعمد إلى التعميم والإطلاق في أحكامه أحيانا، قال بهذا الخصوص : "وكذلك نجده ينسب إلى الكوفيين أنّهم يذهبون إلى أنّ الواو تُحذف من (يعد، ويزن) للفرق بين اللازم والمتعدّي، وليس الرّأي لهم، بل للكسائي وحده"[2].

والصحيح أنّ الفراء –وهو أحد زعماء الكوفيين– يذهب هذا المذهب أيضا؛ قال الفرّاء: "وما كان أوّله واواً مثل وزنت، وورثت ووجِلت، فالمَفْعل فيه اسماً كان أو مصدراً مكسورٌ؛ مثل قوله: ﴿أنْ لن نجعلَ لكم موعدا﴾[3]. وكذلك يَوْحَل، ويَوْجَل المفعل منهما مكسور في الوجهين (الاسم والمصدر)، وزعم الكسائي أنّه سمع موجَل، مَوْحَل. قال الفراء: وسمعتُ أنا موضَع، وإنّما كسروا ما أوّله الواو؛ لأنّ الفعل فيه إذا فتح يكون على وجهين، فأمّا الذي يقع –ويقصد الفعل المتعدّى– فالواو منه ساقطة: مثل: وَزَنَ يزِنُ والذي لا يقع –ويقصد الفعل اللازم– تثبت واوه في يفعل، والمصادر تستوي في الواقع وغير الواقع، فلم يجدوا في مصدريهما فرقاً، إنّما تكون الفروق في فعل يفعل"[4].

وعليه، فما ذهب إليه الحلواني غير صحيح؛ فما نسبه أبو البركات إلى الكوفيين ما هو إلاّ لأنّ الكسائي والفراء زعيمي المذهب الكوفي قالا بذلك فجازت النّسبة.

---

[1] شرح القصائد السبع الطوال، ٢٨٧.

[2] الخلاف النّحويّ، ١٩٠.

[3] سورة الكهف، آية ٤٨.

[4] معاني القرآن، ٢/١٥٠.

المسألة التاسعة عشر بعد المائة: "علام ينتصب خبر "كان" وثاني مفعولي "ظننتُ".

القــول بــأنّ الكوفيين يرون أن خبر كان والمفعول الثاني لــ(ظننت) نصب علـــى الحـــال، فيه نظر؛ فقد ذهب الفراء مذهباً مغايراً لما عليه الكوفيون،وما عليه البصريون أيضا؛ فهما منصوبان عنده لشبههما للحال. فكان زيد ضاحكاً مشبّه عنده بـــ: جـــاء زيـــدٌ ضاحكاً، قال السيوطي:" ذهب الفراء إلى أنّ الاسم ارتفع لشبهه الفـــاعل، وأن الخـــبر انتصب لشبهه بالحال، فـــ "كان" زيدٌ ضاحكاً مشبّه عنده: بـــ "جاء زيدٌ ضاحكاً"[1].

المسألة العشرون بعد المائة: "القول في تقديم التمييز إذا كان العامل فعلاً متصرفاً".

مـــا نســـبه أبو البركات إلى الكوفيين جواز تقديم التمييز إذا كان العامل فعلاً متصـــرفاً، ومـــنع ذلك عند البصريين، غير دقيق؛ لأنّ الفرّاء من الكوفيين لا يُجيز تقديـــم التميـــيز علـــى عاملـــه، وبالمقابل أجاز المبرد والمازني التقديم خلافاً لأهل مذهـــبهم، قـــال أبو حيان: "تقديم التميز على الفعل المتصرف هو مذهب الكسائي، والمازني، والمبرد، والجرمي. وأمّا الفرّاء وبقية الكوفيين والبصريين فيمنعون"[2].

ب- مسائل لم يقل بها جميع البصريين:

المسألة السابعة عشرة: "القول في تقديم خبر "ما زال" وأخواتها عليهنّ".

القول بأنّ البصريين لا يجيزون تقديم خبر "ما زال" وأخواتها عليهن غير أبي الحســـن ابـــن كيسان، فيه نظر؛ لأنّ الأخفش يذهب إلى الجواز شأنه في ذلك شأن الكوفيين، قال أبو حيان الأندلسي: "وذهب ابن كيسان إلى جواز التقديم مطلقاً نُفي بما أو غيرها، ورُوي عن الكسائي والأخفش وعن الكوفيين غير الفرّاء"[3].

المسألة الحادية والثلاثون: "القول في تقديم الحال على الفعل العامل فيها".

أُسند إلى البصريين القول بجواز تقديم الحال على الفعل العامل فيها مع الاسم الظّاهـــر والمضـــمر غـــير دقيق؛ فالجرميّ والأخفش من البصريين يذهبان مذهب

---

[1] همع الهوامع، ٦٤/٢، وانظر: شرح التصريح، ١٨٤/١.

[2] ارتشـــاف الضرب، ٢٨٥/٢ (تحقيق النحاس)، وانظر: شرح التصريح، ٤٠٠/١، وأوضح المسالك، ١١٦/٢، والمساعد، ٦٦/٢.

[3] ارتشاف الضرب، ١١٧١/٢.

الكوفيين، والقاضي بمنع تقديم الحال على الفعل العامل فيها مع الاسم الظّاهر، قال خالد الأزهري: "فنقول: راكباً جاء زيدٌ، ومسرعاً زيدٌ منطلق، أو زيدٌ مسرعاً منطلق، هذا مذهب البصريين إلاّ الجرمي، فإنّه لا يجيز تقديم الحال على عاملها، وإلاّ الأخفش فإنه لا يجوّز تقديمها على الفعل في نحو: راكباً زيد جاء؛ لبعدها عن العامل"[1].

المسألة الخامسة والثلاثون: "هل تكون (إلا) بمعنى الواو".

عزا أبو البركات إلى البصريين القول بأنّ (إلاّ) لا تكون بمعنى الواو. والواقع أنّ هذا لا يجمع عليه البصريون؛ فقد أجاز الأخفش ذلك، قال أبو حيان: "ولا تكون -إلا- بمعنى الواو خلافاً للاخفش إذ جعل قوله تعالى: ﴿**إلا الذين ظلموا**﴾[2] بمعنى: ولا الذين و(لا) زائدة[3]، وقال السيوطي: "اثبت الكوفيون والأخفش لـ(إلاّ) معنىً ثالثاً، وهو العطف كالواو، وخرّجوا عليه:﴿**لئلاّ يكونَ للناس عليكم حجّةٌ إلاّ الذين ظلموا**﴾[4][5].

المسألة التاسعة والأربعون: "هل يجوز ترخيم الاسم الثلاثي". ذكر أبو البركات أنّ البصريين يذهبون إلى أنّه لا يجوز ترخيم الاسم الثلاثي، وإليه ذهب أبو الحسن الكسائي من الكوفيين. ولكن نُقل عن ابن بابشاذ[6] أنّ الأخفش قد وافق الكوفيين في جواز ترخيم الثلاثي بشرطين: تحريك الوسط وكونه علما أيضا[7].

المسألة الثالثة والخمسون: "اسم (لا) المفرد النكرة، معرب أو مبني".

القول أنّ اسم (لا) المفرد النكرة مبنيّ عند البصريين فيه خلل؛ لأنّ البصريين لا يجمعون على هذا، فقد تابع الجرمي الكوفيين بأنّ الاسم المفرد النكرة المنفي بلا

---

[1] شرح التصريح، ٣٨١/١.

[2] سورة البقرة، آية ١٥٠.

[3] ارتشاف الضرب، ١٤٩٧/٣- ١٤٩٨، وانظر: مغني اللبيب، ٧٣/١، والجنى الداني، ٥١٠.

[4] سورة البقرة، آية ١٥٠.

[5] همع الهوامع،٢٧٤/٣، وانظر: مغني اللبيب، ٧٣/١، والجنى الداني، ٥١٨.

[6] هو أحمد بن خلف الأنصاري، المعروف بابن البابشاذ (الباذش)،توفي سنة(٥٤٠هـ).انظر ترجمته: بغية الوعاة١/٣٣٨.

[7] انظر: همع الهوامع، ٨١/٣.

معـــرب منصوب بها، قال السيوطي: "وذهب الجَرْمي والزّجاجي والسّيرافي إلى أنّ المفرد معها- أي لا – معرب أيضاً، وحذف التنوين منه تخفيفاً لا بناء"[1].

المسألة الرابعة والخمسون: "هل تقع (مِن) لابتداء الغاية في الزمان".

مـــا ذكره أبو البركات أنّ البصريين يمنعون استعمال (مِن) في الزمان غير صـــحيح على إطلاقه؛ فهناك المبرد والأخفش يلحقون الكوفيين في جواز استعمالها للـــزمان، قـــال السيوطي في (مِن) تأتي: "لابتداء الغاية مطلقاً، أي مكاناً وزماناً ... وخصّـــها البصرية إلاّ الأخفش، والمبرد، وابن درستويه، بالمكان، وأنكروا ورودها للزمان"[2].

المسألة السابعة والخمسون: "هل يعمل حرف القسم محذوفاً بغير عوض".

نسب أبو البركات إلى البصريين أنهم لا يجيزون الخفض في القسم إلا بعوض. وفي هـــذا نظر؛ فقد أجاز سيبويه العمل لحرف القسم المحذوف بغير عوض فقال: "ومن العرب من يقول: اللهِ لأفعلنّ، وذلك أنّه أراد حرف الجرّ وإيّاه نوى، فجاز حيث كثر في كلامهم، وحذفوه تخفيفاً، وهم ينوونه كما حذف رُبّ ... وحذفوا الواو كما حذفوا اللاميـــن من قولهم: لاهِ أبوك، وحذفوا لام الإضافة واللام الأخرى؛ ليخفّفوا الحرف على اللسان وذلك ينوون"[3].

المسألة الثالثة والستون: "هي يجوز توكيد النكرة توكيداً معنوياً".

نســـب أبو البركات الأنباري إلى البصريين منع توكيد النكرة توكيداً معنوياً. وهذا في الواقع لا ينطبق على الجميع؛ فقد ذهب الأخفش مذهب الكوفيين والقاضي بجواز ذلك التوكيد، قال الأشموني:"ألفاظ التّوكيد معارف: أمّا ما أُضيف إلى الضّمير فظاهـــر، وأمّا (أجمع وتوابعه) ففي تعريفه قولان: أحدهما أنّه بنيّة الإضافة، ونسب لســـيبويه، والآخر بالعلميّة علّق على معنى الإحاطة، وإنْ يُفِد توكيدَ منكورٍ بواسطة كونه محدوداً. وكون التّوكيد من ألفاظ الإحاطة قُبِلْ، وفاقاً للكوفيين والأخفش، كقول: اعتكفـــتُ شهراً كلّه، ومنه قول: يا لَيْتَ عِدَّةَ حَوْل كُلِّه رجبُ، وقوله: تَحْمِلُني الذّلْقاءُ

---

[1] همع الهوامع، ١٩٩/٢، وانظر: الجنى الداني، ٢٩٠-٢٩١، شرح الكافية، ٥٢٢/١، المساعد، ٣٤٢/١.

[2] همع الهوامع، ٢١٢/٤، وانظر: مغني اللبيب، ٣١٨/١، وشرح التصريح، ٨/٢، والجنى الداني٣٠٩.

[3] الكتاب، ٤٩٨/٣.

حــولاً أكتعا"[1]. وهذا ما أكدّه السّيوطي بقوله:" وهو رأي الأخفش والكوفيين، يجوز توكيدها -توكيد النكرة- إن كانت محدودة أي مؤقتة"[2].

المسألة الخامسة والستون: "هل يجوز العطف على الضمير المخفوض".

نسب إلى البصريين عدم جواز العطف على الضمير المخفوض. وهذا القول على إطلاقه مُجانب للصواب؛ فقد أجاز الأخفش العطف مطلقاً. قال السيوطي:" ولا يجب عود الجار في العطف على ضمير ... وهذا رأي الكوفيين ويونس، والأخفش وصححه ابن مالك، وأبو حيان خلافاً لجمهور البصرية في قولهم: بوجوب إعادة الجار"[3]. وقال خالد الأزهري: "وليس عود الخافض يلزم وفاقاً ليونس والأخفش والكوفيين"[4].

المسألة السّابعة والستّون: "هل تأتي (أو) بمعنى الواو وبمنى (بل)".

القــول بأنّ البصريين لا يجيزون أن تأتي (أو) بمعنى الواو وبمعنى "بل". لا يشــمل جمــيع البصريين فقد أجاز الأخفش والجرميّ مذهب الكوفيين والقاضي بأنّ (أو) تكــون بمعــنى (الــواو)، وبمعنى (بل) وذلك عند أمن اللبس، جاء في شرح التصــريح: "وتكون (أو) بمعنى الواو عند الكوفيين والأخفش والجرميّ، وذلك عند أمــن اللــبس"[5]. وقال السيوطي في معاني (أو): "وقال الكوفيّة والأخفش والجرمي والأزهري[6]، وابن مالك بمعنى (الواو) أي المطلق الجمع"[7]. وأجاز سيبويه مجيئها بمعنى (بل) بشرطين: تقديم نفي أو نهي، وإعادة العامل. كقولك: لست بشراً أو لست عمــراً، قال سيبويه: "ألا ترى أنّك إذا أخبرت فقلت: لست بِشْراً، أو لست عمرا، أو قلــت: مــا أنــت ببشرٍ، أو ما أنت بعمرو، لم يجئ إلاّ على معنى لا (بل) ما أنت

---

[1] حاشية الصّبان، ٣/٧٧-٧٨.

[2] همع الهوامع، ٥/٢٠٤، وانظر: شرح التسهيل، ٣/٣٩٦.

[3] همع الهوامع، ٥/٢٦٨، وانظر: شرح التسهيل، ٣/٣٧٦.وارتشاف الضّرب(تحق:النحاس) ٢/٦٥٨.

[4] شرح التصريح، ٢/١٥١.

[5] السّابق، ٢/١٤٦.

[6] هو محمد بن أحمد بن الأزهر بن نوح الأزهري، من تصانيفه: التهذيب في اللغة، توفي سنة (٣٧٠هـ).

[7] همع الهوامع، ٥/٢٤٨، وانظر: مغني اللبيب، ١/٦٣.

بعمـــرو، ولا بـــل لستَ بشراً"[1]. وعليه، فما نسبه أبو البركات الأنباري ما هو إلاّ تعميم مخل.

المسألة الثانية والسبعون: "فعل الأمر معرب أو مبني".

نسب أبو البركات الأنباري إلى البصريين أن فعل الأمر مبني على السكون. ولكـــنّ الأخفـــش يذهـــب مذهـــب الكوفيين، قال خالد الأزهري: "وذهب الأخفش والكوفـــيون إلى أنّ الأمر معرب مجزوم بلام الأمر، وأنّها حذفت حذفاً مستمراً في نحـــو قُـــمْ واقْعـــد، والأصـــل لـــتقم، ولتقعد، فحُذفت اللام للتخفيف وتبعها حرف المضـــارعة"[2]. وأشار صاحب شرح التسهيل أنّ الأخفش نسب إليه القولين: البناء والإعراب[3].

المسألة الرّابعة والسّبعون: "القول في رفع الفعل المضارع".

ذكـــر أبـــو البركات أنّ البصريين يذهبون في علّة رفع الفعل المضارع هو لقيامه مقام الاسم. وهذا لا يشمل الجميع؛ فقد خالف الأخفش أصحابه وتبع الكوفيين. قـــال خالد الأزهري في باب إعراب الفعل المضارع: "أجمع النّحويون على أنّه إذا تجـــرّد من النّاصب والجازم، وسلم من نوني التّوكيد والإناث كان مرفوعاً، كيقومُ، وإنّما اختلفوا في تحقيق الرّافع له، ما هو؟ على أقوال أصحّها قولهم: رافع المضارع تجرّده من الناصب والجازم وفاقاً للفراء وغيره من حُذاق الكوفيين والأخفش، وإليه أشار الناظم بقوله:

أرفع مضارعاً إذا يجرد من ناصب وجازم كتسعد

لا رافعـــه حلولـــه محل الاسم خلافاً للبصريين غير الأخفش والزّجاج"[4]. وجاء في شـــرح المفصل: "إن عامل الرّفع في الفعل المضارع المرفوع إنما هو وقوعه موقع الاســـم، وموجب الإعراب مضارعة الاسم ... وقد توهم أبو العباس أحمد بن يحيى

---

[1] الكتاب، ١٨٨/٣، وانظر: مغني اللبيب، ٩١

[2] شرح التصريح على التوضيح، ٥٥/١.

[3] شـــرح التســـهيل، ٣٨٢/٣. ومن الجدير بالذكر أن الكسائي كان يعيب الجزم بلام الأمر للفعل الماضي؛لأنه وجده قليلاً فجعله عيباً.انظر: معاني القرآن، ٤٦٩/١-٤٧٠.

[4] شرح التصريح على التوضيح، ٢٢٩/٢.

ثعلب أن مذهب سيبويه أن ارتفاعه بمضارعة الاسم، ولم يعرف حقيقة مذهبه، وتبعه على ذلك جماعة. والصحيح من مذهبه (سيبويه) إن إعرابه بالمضارعة ورفعه بوقوعه موقع الاسم ..."[1]. فهذا القول الثالث ليس شيئاً سوى سوء فهم ثعلب، وعدم تفريقه بين علة الإعراب، وعلة الرفع.

وعزا أبو البركات إلى الكوفيين قولين في رفع الفعل المضارع وهما: أنّه يرتفع لتعرّيه من العوامل النّاصبة والجازمة، ونسبه للكوفيين. ونُسِبَ للفراء أيضا؛ قال ابن هشام: "والرافع للمضارع نفس التجرد -أي تجرده من الجازم والناصب- وفاقاً للفراء"[2]. والآخر: يرتفع بالزائد في أوّله ونسبه إلى الكسائي. والواقع أن هناك قولا أو مذهبا ثالثا نُسب لأحد أعلام الكوفة، وهو ثعلب، والقاضي بأنّ الفعل المضارع رفع بنفس المضارعة، أي مضارعة الاسم، قال السيوطي في معرض حديثه عن مذاهب النحاة في رفع الفعل المضارع: إنّه -أي الفعل المضارع- ارتفع بنفس المضارعة، وعليه ثعلب[3].

المسألة الثانية بعد المائة:

نسب أبو البركات الأنباري إلى البصريين أنّ "أيّهم" إذا كان بمعنى "الّذي"، وحذف العائد من الصلة، مبني على الضم. وهذا تعميم مخل؛ لأنّ الخليل والأخفش والجرمي يرون أنّه معرب، قال خالد الأزهري: "هي معربة فقيل مطلقاً سواء أضيفت أو لم تضف، ذكر صدر صلتها أو حذف، وهو قول الخليل ويونس، والأخفش، والزجاج، والكوفيين"[4]. وقال ابن هشام: "وقال الجرمي: خرجت من البصرة فلم أسمع منذ فارقت الخندق إلى مكة أحداً يقول: "لأضربن أيُّهم قائم" بالضم"[5].

---

[1] شرح المفصل، ١٣/٧.

[2] اللمحة البدرية، ٢٦٨/٢، وانظر: شرح المفصل، ١٢/٧، وإعراب القرآن، النحاس، ١٧٣/١.

[3] انظر: همع الهوامع، ٢٧٤/٢، وشرح اللمحة البدرية ٢٦٩/٢، وشرح الأشموني، الأشموني، تحقيق الدكتور فتحي أحمد مصطفى، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٩٨٢م، ٥٤٧/١.

[4] شرح التصريح على التّوضيح، ١٣٦/١.

[5] مغني اللبيب، ١٤١/١.

المسألة السادسة بعد المائة: "هل يوقف بنقل الحركة على المنصوب المحلى بأل الساكن ما قبل آخره".

نسب أبو البركات إلى البصريين أنّهم لا يجيزون الوقف بنقل الحركة على المنصوب المحلّى بـ (أل) الساكن ما قبل آخره. ذلك أنّ الأخفش والجَرْمي قد أجازا ذلك النقل، جاء في شرح التصريح: "ولا يجوز النقل في نحو: سمعتُ العِلْمَ؛ لأنّ الحركة فتحة؛ لأنّهم إنّما نقلوا الضمّة والكسرة لقوّتهما، فكرهوا حذفهما، والفتحة خفيفة فاغْتَفروا حذفها قاله الجاربردي وعنه احترز بقوله، وأنّ لا تكون الحركة فتحة، وأجاز ذلك النقل في الفتحة: الكوفيون والأخفش طرداً للباب"[1].

وقال السيوطي: وأجاز الكوفيون نقل الفتحة إلى الساكن قبلها مطلقاً، ووافقهم الجَرْمي قياساً منه لا سماعاً[2].

---

[1] شرح التّصريح على التّوضيح، ٣٤٢/٢، وانظر: المساعد على تسهيل الفوائد، ٣١٨/٤.

[2] انظر: همع الهوامع (بتصرف)، ٢١٤/٦.

شواهد كتاب الإنصاف

الشّواهد اللّغويّة ضرورية جداً في مباحث النّحو عامة؛ فهي عصب هذا العلم ودعامـــته الّتي يقوم عليها[1]، ومبحث الخلاف خاصة؛ ذلك أنّ أبا البركات الأنباري بـــنى كتابه على اختلاف البصريين والكوفيين، وهذا يقتضي إيراد الشّواهد والأدلة للطرفيـــن؛ للترجـــيح والتغليب في الحكم والاختيار. وتنوّعت شواهد أبي البركات، فمنها: النّثريّ، ومنها الشّعريّ.والنّثريّ في مقدّمته القرآن الكريم، ثمّ الحديث النّبويّ الشّـــريف، ثـــمّ كلام العرب. وفيما يأتي عرض للشّواهد الّتي أوردها في كتابه، مع بيان موقفه منها.

أوّلا:الشّواهد النّثريّة:

أ- القرآن الكريم:

يمثّل القرآن الكريم أعلى أساليب البيان العربيّ؛ لذلك احتلّ المرتبة الأولى في مصـــادر المـــادة اللّغويّـــة عند العلماء؛ لأنّ كلامه عزّ وجل أفصح الكلام، وأبلغه، ويجوز الاحتجاج بقراءاته المتواترة والشاذة.

وقد أورد أبو البركات (٢٣٧) سبعاً وثلاثين ومائتي آية، موزعة وفق الجدول الآتي:

الفئة	الكوفيون	البصريون	أبو البركات	المجموع
عدد الآيات	٨٧	٢٨	١٢٢	٢٣٧
النّسبة المئوية	٣٧	١٢	٥١	١٠٠

وإذا أنعمنا النّظر في هذا الجدول تبيّن لنا ما يأتي:

١. أنّ نســـبة استشـــهاد أبي البركات الأنباري من القرآن الكريم تفوق طرفي الخـــلاف؛ إذ بلغـــت (٥١%) من مجموع الشّواهد القرآنيّة، "وهو يلتزم هذا المنهج ولا يتخلّى عنه في معظم كتبه"[2].

---

[1] للشّواهد وظيفتان أساسيّتان هما: أ) إثبات واقع اللّغة في مستوياتها: الأصوات والصّرف، والنّحو والدّلالة. ب) أنها مأخذ ضوابط اللّغة وحدودها، وسنن أهل السليقة فيها. انظر: الاحتجاج بالشّعر في اللّغة، محمد جبل، دار الفكر العربي، القاهرة، ٤٧.

[2] انظر: ابن الأنباري وجهوده في النّحو، ٣٠٨.

٢. اهـتم علمـاء البصـرة والكوفة بالقراءات القرآنيّة، فهي أهم مصادر المادة اللّغويّـة، لأنّهـا تمثّل العربيّة في أسمى صورها، علاوة على أنّها أوثق ما وصـل إلينا، قال أحمد مختار: "وقد اعتبروه -أي القرآن الكريم- في أعلى درجـات الفصاحة، وخير ممثّل للّغة الأدبيّة المشتركة، ولذا وقفوا منه موقفاً موحـداً فاستشهدوا به"[١]، وقال عبد الرحمن السيّد: "أما القرآن الكريم فليس هـناك شـكّ فـي أنّه أفصح ما نطقت به العرب، وأعلاهُ قدراً، وأبعده عن ضـعف، لذلـك كـان مرجع العلماء ... ، فكثُر استشهادهم به، واعتمادهم عليه"[٢].

٣. إن هذا الجدول يؤكد الفكرة السّائدة عند الباحثين، وهي أن النّحاة الكوفيين في صف القراءات، وأنّهم يستشهدون بها، ولا يرتون قراءة . وأنّ البصريين لا يـتحرّجون مـن ردّ القراءات وعدم الاحتجاج بها، قال مهدي المخزومي:" فالبصـريون يلجئون إلى التأويل عند مواجهتهم قراءة من القراءات السّبع لا سـبيل إلى إنكارها، ويغلّطون ما عداها. أمّا الكوفيون فلهم موقف آخر يغاير البصريين كلّ المغايرة، فقد قبلوا القراءات واحتجّوا بها، وعقدوا على ما جاء فـيها كثيراً من أصولهم، وأحكامهم"[٣].وأضاف المخزومي قائلا:"والقراءات مصـدر مهم من مصادر النّحو الكوفي، ولكن البصريين كانوا قد وقفوا منها موقفهـم مـن سائر النّصوص اللّغويّة، وأخضعوها لأصولهم وأقيستهم، فما وافـق مـنها أصـولهم، ولو بالتأويل قبلوه وما أباها رفضوا الاحتجاج به، ووصفوه بالشّذوذ"[٤].

موقف أبي البركات من القراءات القرآنيّة:

لقد تابع أبو البركات النّحاة البصريين على الأغلب في موقفهم من القراءات، فلـم يسـلّم بكـلّ القـراءات القرآنيّة، ولم يتحرّج من ردّ القراءة، وذلك إذا خالفت

---

[١] البحث اللّغويّ عند العرب، ٣.

[٢] مدرسة البصرة النحويّة، نشأتها وتطورها، عبدالرحمن السيد دار المعارف، مصر، ط١، ١٩٦٨م، ٢٢٩.

[٣] انظر: مدرسة الكوفة، ١٦٦، ٣٦٦.

[٤] السّابق، ٣٨٤.

الأقيسة، والأصول المقرّرة، شأنه بذلك شأن البصريين؛ فهذا أبو عمرو بن العلاء يقول: احتبَى ابن مروان في لحنه؛ وذلك لقراءته: ﴿هؤلاء بناتي هنّ أطهر لكم﴾[1]. بنصب (أطهر) قال سيبويه: "فزعم يونس أنّ أبا عمرو رآه لحناً، وقال: احتبَى ابن مروان في ذهِ في اللّحن، يقول: لحنَ، وهو رجل من أهل المدينة، كما تقول: اشتمل بالخطأ، وذلك أنّه قرأ: "هؤلاء بناتي هنّ أطهرَ لكم"، فنصب"[2].ومن هذا القبيل ما ذهب إليه أكثر البصريين من تغليط نافعٍ لهمزه (معائش) في قوله تعالى: ﴿لكم فيها معايش﴾[3]؛ لأنهم كانوا يرون أنه إذا كان المد أصلياً امتنع قلبه همزه مثل: مصايب ومعايش، فلا يقال فيها مصائب ومعائش، قال المازني:" فأمّا قراءة من قرأ من أهل المدينة "معائش " بالهمز، فهي خطأ، فلا يلتفت إليها، وإنّما أخذت عن نافع، ولم يدري ما العربيّة"[4].

أما أبو البركات الأنباري فقد رغب في أن تجري المسائل على نظام مستقيم، وقياس مطرّد كالبصريين. فدفعه ذلك إلى أن ينكر بعض القراءات الّتي تخالف القياس العام، فنسب إليها الشّذوذ، فقال: "وأمّا الجواب عن كلمات الكوفيين، فاحتجاجهم بقراءة من قرأ: ﴿ثُمّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾[5]، بالنّصب فهي قراءة شاذّة جاءت على لغة شاذّة لبعض العرب، ولم يقع الخلاف في هذه اللّغة، ولا في هذه القراءة، وإنّما وقع الخلاف في اللّغة الفصيحة المشهورة، والقراءة المشهورة الّتي عليها قراءةُ الأمصار "أيُّهمّ" بالضمّ، وهي حُجّة عليهم"[6].

ووصف قراءة أبي جعفر: ﴿وإذْ قُلْنَا للملائكَةُ اسجُدُوا﴾[7] بالضّعف، فقال: "وأمّا قراءة أبي جعفر ﴿وإذْ قُلْنَا للملائكَةُ اسجُدُوا﴾ فضعيفة في القياس جداً، والقراء

---

[1] سورة هود، آية ٧٨.

[2] الكتاب، ٣٩٦/٢-٣٩٧.

[3] سورة الأعراف، آية ١٠.

[4] المنصف لكتاب التصريف للإمام أبي عثمان المازني، ابن جني، تحقيق الأستاذين: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، إدارة إحياء التراث القديم، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ١/ ٣٠٧. وانظر: معاني القرآن وإعرابه، ٣٥٣/٢.

[5] سورة مريم: آية ٦٩.

[6] الإنصاف، ٧١٤/٢، م (١٠٢).

[7] سورة البقرة: آية ٣٤.

علـــى خلافهـــا، على أنّها لا حجّة لهم فيها[1]. وكذلك لا يسوّغ الاحتجاج بقراءة ابن عامـــر -أحـــد القـــراء الســـبعة- ﴿**وكذلك زُيّنَ لكثير من المشتركين قتلُ أولادَهُم شُركائِهِم**﴾[2]. ببناء "زُيّن" للمجهول، ورفع "قَتْلُ". ونصب "أولادَ"، وجرّ (الشركاء)، فقال: "لا يسوّغُ لكم الاحتجاج بها، لأنكم لا تقولون بموجبها، لأنّ الإجماع واقع على امتـــناع الفصـــل بيـــن المضاف والمضاف إليه بالمفعول في غير ضرورة الشّعر، والقرآن ليس فيه ضرورة"[3]، وأضاف أبو البركات: "والبصريون يذهبون إلى وَهْي هذه القراءات، ووَهْم القارئ ، إذ لو كانت صحيحة لكان ذلك من أفصح الكلام، وفي وقـــوع الإجمـــاع على خلافة دليل على وَهْي القراءة، وإنّما دعا ابنَ عامر إلى هذه القـــراءة، أنّه رأى في مصاحف أهل الشّام "شركائهم" مكتوباً بالياء، ومصاحف أهل الحجاز والعراق "شركاؤهم" بالواو، فدلّ على صحة ما ذهبنا إليه"[4]، ويعني هذا أنّ أبا البركات يوافق البصريين ويتبعهم في ردّهم لهذه القراءة.

واتّخـــذ أبو البركات نهج البصريين كذلك في تأويل تلك القراءات الّتي لا سبيل إلى إنكارها، فقد أوّل ما يزيد على خمسين شاهداً قرآنياً احتجّ بها الكوفيون[5]، فقال علـــى ســـبيل المثال في احتجاج الكوفيين على جواز استعمال (من) للزمان، بقوله تعـــالى: ﴿**لَمسْـــجِدٌ أسس على التّقوى من أوّل يوم أحقّ أن تقوم فيه**﴾[6]"[7]. "أما احـــتجاجهم بقوله تعالى: ﴿**مِن أوّلِ يَوْمٍ أحقُّ أن تَقُومَ فيه**﴾، فلا حجة لهم فيه؛ لأنّ التّقدير فيه: من تأسيسِ أول يوم، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مُقامه، كما قال

---

(1) الإنصاف، ٢/٧٤٤، م (١٠٨).

(2) سورة الأنعام: آية ١٣٧.

(3) الإنصاف، ٢/٤٣٥، م(٦٠).

(4) السّـابق، ٢/٤٣٦، م (٦٠)، وهـــذا تعليل ضعيف؛لأنّ ابن عامر والقراء لا يعتمدون على المكتوب، وإنّما يعتمدون على المحفوظ في الصدور.

(5) انظـــر: المسائل، ٢٣، ٢٧، ٣٢، ٣٣، ٣٥، ٣٧، ٤٠، ٥٤، ٦١، ٦٤، ٦٥، ٦٦، ٦٧، ٧٧، ٨٨، ٨٩، ٩٠، ١٠٣.

(6) سورة التوبة: آية ١٠٨ .

(7) الإنصاف، ١/٣٧٠، م(٥٣).

تعالى: ﴿واسألِ القريةَ الّتي كُنّا فيها والعِيرَ الّتي أقْبَلْنا فيها﴾[1]، والتقدير فيه: أهل القرية وأهل العِير، ..."[2].

وردّ على الكوفيين في احتجاجهم بأنّ الحمل على الجوار كثيرٌ، كقوله تعالى: ﴿لَمْ يكُنِ الّذينَ كفروا من أهلِ الكتابِ والمشركينَ﴾[3] فخفض (المشركين)على الجوار. قال أبو البركات: أمّا الجواب عن كلمات الكوفيين، فاحتجاجهم بقوله تعالى: ﴿لم يكن الّذين كفروا من أهل الكتاب والمشركين﴾، فلا حجّة لهم فيه؛ لأنّ قوله "المشركين"، ليس معطوفاً على "الّذين كفروا"، وإنّما هو معطوف على قوله: ﴿من أهل الكتاب﴾ فدخله الجرّ لأنه معطوف على مجرور، لا على الجوار[4].

نستنتج مما تقدم، أنّ أبا البركات الأنباري قد حذا حذو البصريين في ردّ القراءات الّتي لا تتفق وقواعد اللغة.

ب- الحديث الشّريف

جرى العرف بين الباحثين أن قدامى اللّغويّين،والنّحاة كانوا لا يتوسّعون في الاستشهاد بالحديث الشّريف، إذ يذكر النّحاة أنّ سبب عزوفهم عن الاحتجاج به يعود إلى سببين:

أ- إجازة المحدّثين نقل الحديث بالمعنى.

ب- إدّعاء وقوع اللحن في طائفة من الأحاديث؛ لأنّ في الرّواة من ليس عربيّاً بالطّبع، ولا علم له بصناعة النّحو[5].

أما أبو البركات الأنباري فجاء استشهاده بالحديث قليلاً جداً، لم تزد على (٧) سبعة أحاديث فقط، موزّعة على النّحو الآتي:

---

[1] سورة يوسف: آية ٨٢.

[2] الإنصاف، ٣٧٢/١، م(٥٤)، ولكن هذا التأويل ضعيف أيضا؛لأنّ السياق لا يفرضه كما يفرض (أهل) في (وأسال القرية).

[3] سورة البينة: آية ١.

[4] الإنصاف، ٦٠٩/٢ م (٨٤).

[5] انظر: نظرات في اللّغة والنّحو عند ابن حزم الأندلسي، سعيد الأفغاني، دار الفكر ، ٢١.

الفئة	الكوفيون	البصريون	أبو البركات	المجموع
عدد الأحاديث	٥	١	١	٧
النسبة المئوية	٧٢	١٤	١٤	١٠٠

يتبيّن من هذا الجدول أن أبا البركات لم ينكر الاستشهاد بالحديث مطلقاً، إلاّ أنّه يتشدد في قبوله، وإن لم يصرّح بذلك، فقد اكتفى بحديث واحد فقط استشهد به، وشكّ فيه، فقال: "أمّا في اختيار الكلام فلا يُستعمل مع "كاد" (أنْ)- ولذلك لم يأت في قرآن، ولا كلام فصيح. قال الله تعالى: ﴿فَذَبَحُوهَا وما كادوا يَفْعَلون﴾[1]. وقال تعالى: ﴿مِنْ بَعْدِ ما كادَ يَزِيغُ قلوبُ فريقٍ منهم﴾[2]، وكذلك سائر ما في القرآن من هذا النحو؛ فأمّا الحديث "كاد الفقرُ أن يكون كفراً"، فإن صح فزيادة "أن" من كلام الراوي، لا من كلامه عليه السّلام؛ لأنه صلوات الله عليه أفصحُ مَنْ نطق الضاد"[3].

أمّا الأحاديث الّتي لم تنسجم مع القواعد المقرّرة، فقد أوّلها وخرّجها تلبية لنهجه، وهي خمسة أحاديث استشهد بها الكوفيون وهي:

١. احتجّ الكوفيون في علّة بناء (الآن)، بأنّ الألف واللّام دخلتا على فعلٍ ماض من قولهم "آن يَئِينُ" أي حانَ، وبقي الفعل على فتحته، بما روي عن النّبي ﷺ أنه "نَهَى عن قيلَ وقالَ"، وهما فعلان ماضيان، فأدخل عليهما حرف الخفض وبقّاهما على فتحهما[4]. فردّ عليهم، بقوله: "وأمّا ما شبهوه به من نهيه ﷺ عن قيلَ وقالَ فليس بمشبه له؛ لأنه حكاية، والحكايات تدخل عليها العوامل فَتُحكى، ولا تدخل عليها الألف واللّام؛ لأن العوامل لا تغيّر معاني ما تدخل عليه كتغيير الألف واللّام، ألا ترى أنك تقول : ذهب تأبّطَ شراً...،ورأيتُ تأبّطَ شراً...، مررتُ بتأبطَ شراً"، وأضاف قائلا: "لو أخرجت هذه الأشياء

---

[1] سورة البقرة: آية ٧٢.

[2] سورة التوبة: آية ١١٧.

[3] الإنصاف، ٥٦٧/٢، م (٧٠).

[4] السّابق، ٥٢٠/٢، م (٧١).

إلـــى الأســـماء، فقيل: عن قيلٍ وقالٍ "فأدخلت الجرّ والتنوين لكان ذلك جائزاً بالإجماع"[1].

٢. واحتجّ الكوفيون بثلاثة أحاديث نبوية على أنّ فعل الأمر مجزوم، وهي:

- جاء في الحديث: "ولْتَزُرَّهُ ولو بِشَوكَةٍ"، أي: زُرّهُ.
- وجاء عنه ﷺ أنه قال: "لتَأخُذُوا مَصَافَّكم"، أي: خُذوا.
- وقال ﷺ: "لتقُومُوا إلى مَصَافِّكم"، أي: قوموا[2].

فـــردّ أبو البركات عليهم، قائلا:" إن علة وجود الإعراب في الفعل المضارع وجود حرف المضارعة، فما دام حرف المضارعة ثابتاً كانت العلّة ثابتة، وما دامت العلّـــة ثابـــتة سليمة عن المضارعة، كان حكمها ثابتاً؛ ولهذا كان قوله ﷺ: "ولْتَزُرَّهُ" و"لـــتأخُذُوا" و"لـــتقومُوا" معـــرباً لوجـــود حرف المضارعة، ولا خلاف في حذف المضارعة في محل الخلاف، وإذا حذف حرف المضارعة –وهو علّة وجود حرف الإعراب فيه– فقد زالت العلّة، فإذا زالت العلّة زال حكمها، فوجب أن لا يكون فعل الأمر معربا"[3]..

٣. واحـــتجّ الكوفيون بوقوع "إنْ" الشرطية بمعنى إذ، بما جاء في الحديث عن الرســـول ﷺ حين دخل المقابر: "سلامٌ عليكم أهل دارِ قوم مؤمنينَ، وإنّا إنْ شاءَ اللهُ بِكم لاحِقُون"، أي: بمعنى إذ، لأنّه لا يجوز الشّك في اللحوق بهم.

فخرّج أبو البركات الحديث وذلك على طريق التأدّيب للعباد؛ أي ليتأدّبوا بذلك فقـــال: والجـــواب عن قوله ﷺ: "وإنّا إنْ شاء الله بكم لاحقون"؛ لأنه لما أدّبه الحقُّ تعـــالى بقولـــه: ﴿ولا تَقُولَنَّ لِشَيءٍ إنّي فاعل ذلك غداً إلاّ أن يشاء الله﴾[4]. تمسّك بالأدب، وأحال على المشيئة، فقال: ﴿وإنّا إن شاء الله بكم لاحقون﴾[5].

وبعد، فإذا كان الأمر كذلك، فإنّ أبا البركات يمكن أن يعدّ من المتشدّدين في قبول الاستشهاد بالحديث، والاحتجاج به، وكأنّ أبا البركات في منهجه هذا لا يخرج

---

[1] الإنصاف، ٢/٥٢٣-٥٢٤، م(٧١).

[2] انظر: السّابق، ٢/٥٢٥ م، (٧٢).

[3] السابق، ٢/٥٤١. (بتصرّف).

[4] سورة الكهف: آية ٢٣-٢٤.

[5] انظر: الإنصاف، ٢/٦٣٥، م (٨٨).

علـــى مـــا جـــرى عليه العرف بين النّحاة من عدم التوسّع في الاستشهاد بالحديث الشّريف.

جـــ -كلام العرب

جـــاءت الشّـــواهد النّثريّة في كتاب الإنصاف قليلة، فلم تتجاوز (٤٤) أربعة وأربعيـــن شـــاهداً نـــثرياً، وهذا ليس غريباً، إذ تبرز هذه الظّاهرة -قلة الاستشهاد بالنثر- عند كلّ النّحاة والباحثين؛ لأنّ ما وصل إلينا منه قليل جداً، إذا ما قورنت مع الشّواهد الشّعريّة، وتوزّعت هذه الشّواهد على النّحو الآتي:

الفئة	الكوفيون	البصريون	أبو البركات	المجموع
عدد الشّواهد النّثريّة	٢٩	١٠	٥	٤٤
النّسبة المئويّة	٦٦	٢٣	١١	١٠٠

يلحظ أنّ الكوفيين أكثر الفئات، أو المجموعات عناية بالشّواهد النّثريّة، ومن ثـــمّ كـــانوا أكثر سماعا، أي أوسع سماعا عن العرب. وهذا ما يتّفق مع منهجهم في السّماع، فهم يحرصون على الأخذ عن الأعراب، وعدم ردّ أيّ لغة. قال كمال بشر: "أمّـــا الكوفيون فقد اعتمدوا على السّماع، واهتموا بكل ما يقال اهتماماً واضحاً، ... فهـــم يهتمون بالنّثر والشّعر على سواء كما يهتمون بكلام المثقّفين، والأجلاف دون تمييز بين الفريقين"[1].

أمّـــا موقف أبي البركات من أقوال العرب، فلا يعتمد منها إلاّ ما كان شائعاً يـــتّفق والأصول المقرّرة، وما أمكن تأويله وفق قواعده، وإلا لم يحتج به، ولا يقاس عليه،ولا يعتدّ به، ومن هنا كان ردّه لما نسب إلى الخليل من إضافة " إيّا " إلى الاسم الظاهـــر: "وأمّـــا مـــا حكي عن الخليل من قولهم "إذا بَلَغَ الرّجل الستّين، فإيّاه وإيّا الشّـــوابّ"، فـــالّذي ذكره سيبويه في كتابه أنّه لم يسمع ذلك من الخليل، وإنّما قال: وحدّثنـــي من لا أتّهم عن الخليل أنّه سمع أعرابيّا يقول: إذا بلغ الرّجل الستين فإيّاه،

---

[1] انظر: دراسات في علم اللّغة، كمال بشر، ٥٤.

وإيّـا الشّـواب، وهـي رواية شاذّة لا يعتدّ بها؛ وكأنّه لمّا رأى آخره يتغيّر كتغيّر المضاف و المضاف إليه أجراه مجراه"[1]

وقـال أيضـاً:" أمّا ما رَووه عن العرب من قولهم "فإذا هُو إيّاهَا" فمن الشاذ الّذي لا يُعبَأ به، كالجزم بلَنْ، والنصب بلمْ، وما أشبه ذلك من الشّواذ الّتي تخرج عن القـياس"[2]. ومن هذا القبيل قول أبي البركات: "وأمّا قولهم: "إنّه قد جاء عن العرب نَعِمَ الرّجل" فهذا مما ينفرد بروايته أبو علي قُطْرُب، وهي رواية شاذّة"[3].

ومـن ذلك قوله: "وأمّا ما رووهُ عن العرب أنه قال: "أتاني سِوَاوُكَ" فرواية تفرّدَ بها الفرّاء عن أبي ثَرْوان، وهي رواية شاذّة غريبة؛ فلا يكون فيهما حجّة"[4]. وقوله:" وأمّا ما حكوه من قولهم "وامَنْ حَفَرَ بئر زمزماه"، على أنّا نقول: إنّما جاء مع شذوذه، هاهنا، لأنّه كان معروفاً، وهو عبد المطلب جَدُّ النبي ﷺ وكان قد عُرِفَ بحَفْر بئر زمزم"[5].

ومن ذلك أيضا ردّه لقول بعض العرب: "التقتْ حَلقَتا البطان"، وتُلثا المال". فإنّـه غـير معروف " والمعروف عن العرب حذف الألف من "حَلْقَتَا البطانِ، وثُلثا المـالِ، وما أشبههما؛ لالتقاء السّاكنين"[6]، ثمّ أردف قائلا:"وإن صحّ ما حكيتموه عن أحد من العرب فهو من الشّاذ النّادر الّذي لا يقاس عليه، ولا يعتدّ به لقلته"[7].

وصـفوة القول، أنّ هذه الأمثلة المتقدّمة تفضي بنا إلى نتيجة واضحة، هي أنّ أبا البركات كان يلتزم موقف البصريين، القاضي بردّ الشّواهد الّتي لا تتفق والقواعد والأصول النّحويّة.

---

(1) الإنصاف، ٦٩٧/٢، م (٩٨).

(2) السّابق، ٧٠٤/٢، م (٩٩).

(3) السّابق، ١٢١/١، م (١٤).

(4) السّابق، ٢٩٨/١، م (٣٩).

(5) السّابق، ٣٦٣/١، م (٥١).

(6) السابق،٦٦٦/٢.

(7) السّابق، ٦٦٦/٢، م (٩٤)، ولمزيد من هذه الأمثلة. انظر: ٣٩٨/١، م (٥٧)، ٧١٦/٢، م (١٠٢).

ثانيا- الشّواهد الشّعريّة

يُعدّ الاحتجاج بالشّعر أبكر صور الاحتجاج عند القدماء، والباحثين؛ فهذا عمر -رضـــي الله عـــنه- يسأل أصحابه، وهو على المنبر عن معنى التّخوف في قوله تعالى: ﴿أو يأخُذَهُمْ على تَخوُّفٍ﴾[1]، فسكتوا، فقام شيخ من هذيل، فقال: هذه لغتنا. التّخوف: (التّنقّص)، وقال عمر: فهل تعرف العرب ذلك في أشعارها؟ قال: نعم. قال شاعرنا زهير:

تخوَّف الرَّحلُ منها تامِكا قَرِداً كما تخوَّفَ عُودَ النَّبعَة السَّفِنُ[2]

وقال ابن عباس -رضي الله عنه-: "الشّعر ديوان العرب، فإذا خَفِيَ علينا الحرف من القرآن الّذي أنزله الله رجعنا إلى الشّعر فالتمسنا معرفة ذلك منه"[3]. وعليه فقد حظي الشّاهد الشّعريّ بعناية النّحاة الباحثين، واستقطب جلّ اهتمامهم، ولعل السبب في ذلك يعود إلى أنّ المحفوظ منه أكثر من النثر. وربّما يعود – كما يقول محمّد حسن جبل – إلى:

١. شيوع حفظ الشّعر؛ لأنّ إيقاعاته تساعد على ذلك، وحضوره الدّائم بذلك في ذاكرة الأئمة أصحاب الدّراسات اللّغويّة في المستويات المختلفة.

٢. أنّ روايـــة الشّـــعر أحـــرى أن تكون أضبط؛ لأنّ الضبط يمثّل عنصراً من عناصر إيقاعه[4].

وهذه العناية نلمسها عند أبي البركات، فقد أحصيت شواهده الشّعرية في كتابه الإنصـــاف، فوجدتهـــا (٥٨٧) سبعة وثمانين شاهدا وخمسمائة شاهد، موزّعة على النّحو الآتي:

الفئة	الكوفيون	البصريون	أبو البركات	المجموع
عدد الشّواهد الشّعريّة	١٩٨	١٥٣	٢٣٦	٥٨٧
النّسبة المئويّة	٣٤	٢٦	٤٠	١٠٠

---

[1] سورة النحل: آية ٤٧.

[2] مقدمة الصّحاح، أحمد العطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط٢، ١٩٧٩م، ١٤.

[3] المصدر السابق، ٢٨.

[4] انظر: الاحتجاج بالشّعر في اللّغة، ٥٢.

وهذا الكشاف يبيّن لنا ما يأتي:

١. حـــرصَ أبو البركات على إيراد الشّواهد للفريقين، كما حرص على شواهده هو.

٢. التأكيد بأنّ الكوفيين هم أهل سماع، وأنهم يحترمون كلّ ما جاء عن العرب. وأمّا البصريون فقد أهدروا كثيراً مما يتكلم به العرب لتسلم قواعدهم.

أمّـــا بخصـــوص نســـبة هذه الشّواهد الشّعرية إلى أصحابها، فقد نسب أبو الـــبركات(١٣٦) ستّة وثلاثين شاهداً ومائة شاهد إلى أصحابها[١]. وعند النّظر إلى ملحق هؤلاء الشّعراء يتّضح ما يأتي:

١. حرص أبو البركات الأنباري في الغالب على نسبة الشّعر إلى صاحبه، ولكن بقيت قلّة من الشّواهد الشّعريّة غير منسوبة.

٢. كـــان أهـــم الشّعراء الّذين استشهد بشعرهم بحسب كثرة شواهدهم عنده هم: زهـــير، فالأعشـــى، فالفرزدق، فالنابغة. وهذا يعني أنّه كان يغلّب الشّواهد الجاهليّة.

٣. التزام أبي البركات بقواعد من يحتجّ بقوله. أي على عصور الاحتجاج.

موقف أبي البركات الأنباري من الشّواهد الشّعريّة

اتّخـــذ أبـــو الـــبركات موقفاً متشدّداً من الشّواهد الشّعريّة المخالفة للأصول والقواعـــد النحويّة؛ فهو يردّ جلّ الشّواهد الّتي لا يعرف قائلها-إذا كان راويها غير ثقـــة-[٢]، أو الشـــاذّة، أو القليلة[٣]، أو تلك الموصوفة بالضرورة الشّعريّة[٤]، وفيما يأتي بعض الأمثلة على ذلك:

١. احـــتج الكوفـــيون بـــأنّ الميم المشدّدة في (اللّهمّ) ليست عوضاً من يا؛ لأنهم يجمعون بينهما، قال الشّاعر:

---

[١] انظر الملحق رقم(٢)، ص٢٣٤ من هذا البحث.

[٢] انظر: الإنصاف، م (٤٢)، م (٤٨)، م (٦٠)، م (٦٣)، م (٨٠)، م (١٠٩).

[٣] انظر: الإنصاف، م (٤)، م(١٦)، م (٢٢)، م (٢٥)، م (٤٣)، م (٦٦)، م (٧٢)، م (٨١).

[٤] انظر: الإنصاف، م (٣٩)، م (٤٢)، م(٤٨)، م (٦٤).

إنّي إذا مَا حَدَثٌ أَلَمّا أقولُ: يا اللّهُمّ، يا اللّهمّا

وقال آخر:

وما عَلَيْكِ أن تقُولي كلّما صلّيتِ أو سبّحتِ يا اللهمّ ما[1]

أجـــاب أبو البركات عن هذين الشّاهدين قائلاً: هذا الشّعر لا يعرف قائله، فلا يكون فيه حجة[2].

٢- واحتج الكوفيون على جواز دخول اللّام في خبر "لكنّ" بقول الشّاعر:

يلومونني في حبّ ليلى عواذلي ولكنّني من حبّها لكميد[3]

فردّ أبو البركات عليهم قائلا: أمّا الجواب عن قوله: "ولكنّني مِن حبّها لكميد"، فهـو شاذ، لا يؤخذ به لقلته وشذوذه، ولهذا لا يكاد يعرف له نظير في كلام العرب وأشـعارهم، ولو كان قياساً مطرداً لكان ينبغي أن يكثر في كلامهم، وأشعارهم، كما جاء في خبر "إنّ"، وفي عدم ذلك دليل على أنّه شاذ لا يقاس عليه[4].

أمـــا تلك الشّواهد الّتي لا سبيل إلى إنكارها، فقد خرّجها وأوّلها كي تتفق مع القواعـــد، والأصـــول، فبصدد احتجاج الكوفيين على أنه لا يجب إبراز الضمير في اسم الفاعل إذا جَرَى على غير مَنْ هو له، كما في قول الشّاعر:

وَإنّ امْـــرَأً أسْـــرَى إلَـــيْكِ ودُونَـــهُ مِـــن الأرضِ مَوْمـــاةٌ وبَـــيْداءُ سَمْلَق

لَمَحْقوقَـــةٌ أن تســـتجِيبي دُعَـــاءَهُ وأنْ تَعْلَمـــي أنّ المُعـــانَ مُوفّـــقُ

فترك إبراز الضمير، ولو أبرزه لقال: "محقوقة أنت"، وفي قول الآخر:

يرى أرباقَهُمْ مُتقلّدِيها كما صدئ الحديد على الكماة

فـــترك إبـــرازه، ولـــو أبرزه لقال: "متقلّديها هُمْ" فلما أضمره، ولم يبرزه دلّ على جوازه[5].

---

[1] الإنصاف، ١/٣٤١-٣٤٢، م (٤٧).

[2] السابق، ١/٣٤٥، م (٤٧).

[3] انظر: السابق، ١/٢٠٩، م (٢٥).

[4] السابق، ١/٢١٤، م (٢٥).

[5] انظر: السابق، ١/٥٨-٥٩، م (٨).

ردّ قائلا، فقال: أمّا البيت الأول وهو قوله:

لمحْقوقَةٌ أن تَستَجيبي دُعاءَهُ

فــلا حجة لهم فيه؛ لأنه محمول عندنا على الاتّساع والحذف، والتّقدير فيه: لمحقوقة بكِ أن تستجيبي دعاءه[1]. وإذا جاز أن يُجْمَلَ البيت على وجه سائغ في العربيّة فقد سقط الاحتجاج به.

أمّا البيت الثّاني، وهو قول الآخر:

ترى أرْباقَهُم مُتقَلّديها

فلا حجة لهم فيه أيضاً؛ لأنّ التقدير فيه ترى أصحاب أرباقهم، إلاّ أنّه حذف المضاف، وأقام المضاف إليه مُقامه[2]، والأمثلة في ذلك كثيرة[3].

ومن هنا، لا نجانب الصّواب إذا قلنا: إنّ أبا البركات جرى على مذهب أغلب الــنّحاة البصريين، الّذين يرفضون الاستشهاد بما لم يعرف قائله إذ كان راويه غير ثقة، أو الشّاذ.

---

[1] وهذا تخريج بالغ الضعف لأنّه؛ لا يقال محقوقة بك، بل محقوقة أنت، فتخريجه ضعيف. وعلّق المحقق فقال: يــريد أنّ قول الشّاعر: "لمحقوقة" ليس خبر (إنّ) على ما ذكر الكوفيون، حتى يكون جارياً على غير من هو لــه، وليس معه ضمير بارز، وإنما هو مبتدأ، وقوله: "أن تستجيبي" يحتمل وجهين: الأول: أن يكون خبر ذلك المبــتدأ، فــتكون هــذه الجملة في محل رفع خبر إن، وكأنّ الشّاعر قد قال: لجدير استجابة دعائه، فليس في "لمحقوقــة" ضــمير عــائد على غيره من جرى عليه، والوجه الثاني: أن يكون قوله: "أن تستجيبي" في تأويل مصدر مرفوع يقع نائب فاعل لمحقوقة، أغنى عن خبره، ويكون "لمحقوقة"، لكنه غير محتمل للضمير أصلاً، لا بارزاً ولا مستتراً، لأنّه قد رفع اسماً ظاهراً غير أنّ هذا الاسم الظاهر ليس صريحاً، بلى هو اسم مؤول من الحرف المصدري والفعل. الإنصاف، ٢/٦٠-٦١، م(٨)، وهذا تخريج غير سليم أيضاً؛ لأنّ المصدر المؤول معــرفة و(محقوقة) نكرة، فكيف يكون المبتدأ نكرة والخبر معرفة؟ فمحقوقة خبر مقدم والمصدر المؤول مبتدأ مؤخر والجملة خبر إنّ.

[2] انظر: الإنصاف، ١/٦٠-٦١.

[3] انظــر علــى ســبيل المــثال: الإنصاف، م (١٣)، م (١٤)، م (١٦)، م (٢٥)، م (٢٦)، م (٣٦)، م (٣٩)، م (٦٢)، م (٦٥)، م (٧٧)، م (٨٠) ...، الخ.

مذهبه النّحويّ

ساغ لبعض الباحثين أنّ يعدّ أبا لبركات الأنباري من البغداديين، مثل عبد الحميد حسن[1]، وعبد العال سالم مكرم[2]، ومصطفى عبد العزيز السّنجرجي[3]،و شوقي ضيف فقد عدّه من جملة البغداديين المتأخّرين، الّذين غلبت عليهم النّزعة البصرية، وقال: وبذلك يصبح -أي الأنباري- بغدادياً على شاكلة أبي علي؛ فهو يجري في جمهور آرائه مع البصريين، ويفتح الأبواب لاختيار بعض آراء الكوفيين[4]. أمّا جميل علّوش فقد ألحقه بمدرسة القياس[5]، ولكنه سرعان ما تراجع عن ذلك، واعترف ببصريّة أبي البركات، فقال: "وعلى كلّ حال، فإنه يبدو أن مدرسة القياس، مصطلح حديث تنبّه له بعض الدّارسين المحدثين، ولم يعرفه القدامى من المؤرّخين، وأصحاب الطّبقات فلا ريب أن نجد كثيراً من الباحثين، يعدّون أبا علي الفارسي، رأس مدرسة القياس، وتلميذه ابن جنّي، بصريين بل من أئمة المدرسة البصريّة الكبار، وإذا كان رؤوس مدرسة القياس يعدّون بصريين فلا غرو أن يعدّ ابن الأنباري بصرياً"[6].

والواقع أنّ مَنْ ذهب إلى بغدادية أبي البركات الأنباري، قد جانب الصّواب؛

---

(1) انظر: القواعد النّحوية مادتها وطريقتها، عبدالحميد حسن، مكتبة الأنجلو مصرية، ط٢، ١٩٥٢م، ١١٣.

(2) انظر: القرآن الكريم وأثره في الدراسات النّحوي، أحمد سليمان ياقوت، دار المعارف، مصر، القاهرة، ١٤٨.

(3) انظر: المذاهب النّحوية في ضوء الدراسات اللّغويّة الحديثة، مصطفى السنجرجي، المكتبة الفيصليّة، ط١، ١٩٨٦م، ٧٦.

(4) انظر: المدارس النّحوية، شوقي ضيف، المعارف، القاهرة، ط٥، ١٩٨٣م، ٢٧٨.

(5) وهي مدرسة نحوية يتزعمها أبو علي الفارسي وتلميذه ابن جني- كما يقول بعض النّحاة- ومن أهم خصائصها:

أ. الاستقلال الفكري، وعدم التّعبير بآراء البصريين.

ب. الاتساع في القياس، بحيث يسيطر على جميع مناحي تفكيرهم.

ج. الاستعانة بالمنطق.

ولمزيد من المعلومات عن هذه المدرسة، انظر: في أصول النّحو، لسعيد الأفغاني، ٨٦-١٠٤، ابن الأنباري وجهوده في النّحو، ٣٧٧-٣٧٩.

(6) ابن الأنباري وجهوده في النّحو، ٣٨٣.

هــذا إذا ما أسقطنا ما يسمى بالمذهب البغدادي، على رأي مهدي المخزومي: "إن فكرة المذهب البغدادي الّتي اخترعها المحدثون، وتعهّدها الدكتور الأنصاري، ثم الدكــتور شوقي ضيف فكرة لم تتجاوز حدودها (النّظرية) الّتي لم يوفّق أصحابه الأولــون، ولا دعاتهــا الآخرون إلى إقامة الدّليل عليها"[1]. وقال أيضاً: لم تمثّل الــبغدادية مذهباً يختلف عن مذهب الكوفة فالمذهب واحد، والطريقة واحدة، فلا نكــاد نقف على خلاف مذهبي بين البغداديين والكوفيين، وأنّ الخلاف إنما يتمثل فــيما بيــن الكوفييــن والبصــريين، وبين البغداديين والبصريين، وأنّ الدارسين المتأخريــن الّذيــن عــنوا بأمــر الخلاف كانوا يعرضون للخلاف بين الكوفيين والبصريين، ولم يشيروا قطّ إلى خلاف بين البغداديين والكوفيين[2].

وهذا شوقي ضيف نفسه لم يستطيع أن ينكر بصريّته ؛ فقد أقرّ بنزعته البصريّة القويّــة المســيطرة عليه، فقال: كان لظهور الإمامين النّحويين الكبيرين: أبي علي الفارســي، وتلميذه ابن جني إيذاناً بأن تنزع المدرسة البغداديّة نزعة بصريّة قويّة، وأن يسود اتّجاهها في الانتخاب من آراء المدرستين: البصريّة، والكوفيّة، والاجتهاد في استنباط آراء جديدة ... وفي رأينا أنّ أنْبهَهم، وأوسعهم شهرة: الزّمخشري، وابن الشّجري، وأبو البركات ..."[3].

ولعلّ مما يقوّي نزعة أبي البركات الأنباري البصريّة ما يأتي:

١. موقفه من مسائل الخلاف.

تبيّــن لنا مما سبق، أنّ أبا البركات الأنباري قد ناصر البصريين في (١١٤) أربــع عشــرة مسألة ومائة مسألة، من أصل (١٢١) إحدى وعشرين مسألة ومائة مســألة، على حين ناصر الكوفيين في سبع مسائل فقط، فَنسبة مناصرته للبصريين تعادل:(١٦-١)

---

(١) النّزعة النّحوي في بغداد، مهدي المخزومي، دار الرّائد العربي، بيروت، لبنان، ط٢، ١٩٨٧م، ٢٤٦.

(٢) انظر: المرجع السابق، ٧-١٠.

(٣) انظر: المدارس النّحوية، ٢٧٦-٢٧٧.

٢. موقفه من آراء البصريين والكوفيين.

كـــان أبو البركات الأنباري قاسياً في ردّه لآراء الكوفيين و مواقفهم، فينعتها بالفساد[١]. وأنّها في غاية الجور والبعد عن الصواب[٢]، وأنّه لا يمكن الوقوف عليها إلاّ بوحـــي وتـــنزيل[٣]، وغير ذلك من النعوت[٤]. أمّا مع البصريين فقد كان لطيفاً، حـــتى إنّه لم يستخدم أيّ كلمة جارحة في ردّه لآرائهم، كما أنه دافع عن آرائهم ما وسعه ذلك.

٣. موقفه من منهج البصريين

التزم أبو البركات بشكل عام منهج البصريين ويتضح ذلك من خلال:

أ. موقفه من الشّواهد اللّغويّة، فأبو البركات لا يعتدّ بأي شاهد شاذ، أو قليل -وقد بينا ذلـــك فـــيما ســـبق- فقال في هذا: "لو طَرَدْنا القياس في كلّ ما جاء شاذاً مخالفاً للأصـــول، والقـــياس وجعلناه أصلاً، لكان يؤدي إلى أن تختلط الأصول بغيرها، وأن يُجعل ما ليس بأصل أصلاً، وذلك يفسد الصّناعة بأسرها، وذلك لا يجوز"[٥].

ب. الاهتمام بالقياس: يرى أبو البركات أنّ النّحو كلّه قياس، والقياس قضيّة منطقيّة وهو حمل فرع على أصل بعلّة، فمن أنكره فقد أنكر النّحو، فقال: "اعلم أنّ إنكار القـــياس في النّحو لا يتحقّق؛ لأنّ النّحو كلّه قياس، ولهذا قيل في حدّه: "النّحو علم بالمقايـــيس المســـتنبطة مـــن اســـتقراء كلام العرب"، فمن أنكر القياس فقد أنكر النّحو[٦]. ومن المقاييس الّتي استند إليها في مناقشاته للمسائل:

---

[١] انظر: الإنصاف، ٦٤٢/٢، م (٩٠)، ٢٥٧/١، م (٣٢)، ٢٦٠/١، م (٣٣).

[٢] انظر: الإنصاف، ٦٤٣/٢، م(٩٠).

[٣] انظر: الإنصاف، ٢٦٤/١، م (٣٤)، ٣٩٢، م (٥٧).

[٤] انظر: موقف ابن الأنباري من الشّواهد اللّغويّة في هذا البحث، ص .

[٥] الإنصاف، ٤٥٦/٢، م (٦٣).

[٦] لمعُ الأدلّة، أبو البركات الأنباري، ٩٥.

- حمل الشيء على الشيء في بعض أحكامه لا يخرجه عن أصله[1].

- حمل الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره[2].
- الحذف لكثرة الاستعمال ليس بقياس، ليجعل أصلاً لمحل الخلاف[3].
- عوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال ولهذا، لم يكن عامل الاسم عاملاً في الفعل[4].
- الحمل على ما له نَظيرٌ أولى من حمله على ما ليس له نظير"[5].
- الفروع تنحطّ عن الأصول[6].

وليس أدلّ على ما نذهب إليه أنّ نسب أبي البركات الأنباري العلمي يمتدّ إلى سلسلةٍ طويلة من النّحاة البصريين، فقد قال في بيان شيوخه: "وعنه -يعني ابن الشّجري شيخه - أخذت علم العربيّة، وأخبرني أنه أخذه عن ابن طباطبا، وأخذه ابن طباطبا عن علي بن عيسى الرّبعي، وأخذه الرّبعي عن أبي علي الفارسي،وأخذه أبو علي الفارسي عن أبي بكر بن السّراج، وأخذه ابن السّراج عن أبي العباس المبرد، وأخذه المبرد عن أبي عثمان المازني، وأبي عمر الجرمي، وأخذا عن أبي الحسن الأخفش عن سيبويه وغيره، وأخذه سيبويه عن الخليل بن أحمد، وأخذه الخليل عن عيسى بن عمر، وأخذه عيسى بن عمر عن أبي إسحاق عن ميمون الأقرن، وأخذه ميمون عن عنبه الفيل عن أبي الأسود الدّولي، وأخذه أبو الأسود عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب -رضي الله عنه-[7]، وهكذا وصل ابن الأنباري نفسه برؤوس المدرسة البصريّة.

---

[1] انظر: الإنصاف، ١٤٢/١، م (٨٣)، ١٤٤، م (١٥).

[2] انظر: الإنصاف، ٦٣٠/٢، م (٥٧).

[3] انظر: الإنصاف، ٦٤٧/٢، م (٩٢).

[4] انظر: الإنصاف، ٥٥٣/٢، م (٧٤).

[5] انظر: الإنصاف، ١٠/١، م (١).

[6] انظر: الإنصاف، ٦٥/١، م (٨)، ٢٤١، م (٢٨).

[7] انظر: نزهة الألباء، أبو البركات الأنباري، ٣٠٢.

وبعـــد، فممـــا لا مـــراء فيه أنّ أبا البركات كان ذا نزعة بصرية ظاهرة، لا مجال للشك فيها. ولذلك كان نحوه بصرياً بكل ما لهذه الكلمة من دلالة، بل كان في دراســته الــنّحوية غالــياً كلّ الغلوّ، في اتّباع المنهج البصري وتحكيم المنطق في المســائل الــنّحوية[1]، قال فاضل السّامرائي: "لا أدري كيف يمكن أن يعدّ مثل هذا الرّجل بغدادياً، وآراءه البصريّة واضحة بيّنة"[2].

الخصائص العامة لأسلوب أبي البركات:

بعد هذا التّطواف في كتاب الإنصاف، ومرافقة أبي البركات الأنباري، يتبيّن لنا جملة من الخصائص العامة لأسلوبه[3] ، وهي:

١. رسم أبو البركات خطة محكمة في مناقشة مسائله، اتّبعها بدقة بحسب المنهج الّذي سار عليه، دون أن ينحرف عنه، فجاء منهجه واضح المعالم.

٢. لم يقف عند حدّ التّبعية والتقليد للبصريين،أو الكوفيين، بل تجاوز ذلك إلى مناقشة الطّرفيــن، فناصــر البصــريين كما ناصر الكوفيين،على الرّغم من انحيازه في الغالب إلى البصريين.

٣. كــان أبو البركات في بعض المسائل حريصا على عرض الأقوال المختلفة للمذهب الواحد، ومناقشتها لدحضها، أو إثباتها[4].

---

[1] انظر: مدرسة الكوفة، ٣٦١.

[2] ابن جنّي النّحوي، فاضل السامرائي، دار النذير للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٦٩م، ٢٥٥.

[3] وصــف ســعيد الأفغاني أسلوب ابن الأنباري بأنّه أسلوب رياضي جميل. أمّا فاضل السامرّائي فوصفه بأنه ســهل واضــح يعــتمد المنطق والبرهان. انظر: في أصول النّحو، ١٩٦، وأبو البركات الأنباري ودراساته النّحوية، ٦٩.

[4] انظر الملحق رقم (٣)، ص ٢٣٩، من هذا البحث.

٤. حـــرص علـــى تـــزويد مسائله، ومناقشاته بالشّواهد اللّغويّة المختلفة، قدر استطاعته، فقد بلغ مجموع شواهده اللّغويّة الخاصة به (٣٦٢) اثنين وستين شاهدا وثلاثمائة شاهد.

٥. اهـــتمامه بالمنطق والقياس جعله يعنى بالتعليل والتحليل لكل مسألة؛ فلا يدع مســـألة مـــن مسائله إلاّ ويبدي رأيه فيها، والتعليق عليها، بشرح، أو تفسير، أو مناقشـــة، والّتي كان للتوجّه المنطقي الجهد الكبير في عمليتي التّحليل والتّرجيح، وإقامة الدليل[١].

٦- يؤثر أبو البركات أسلوب الإجمال ثم التفّصيل؛ فيأتي بالمسألة، ويعرض لموقف كـــلّ فريق، ثمّ يأتي على الحجج والشّواهد، ويبدأ بمناقشتها،مستخدما أسلوب الحوار المنهجي، فيحاول الإجابة عن كل الاعتراضات، والرّدود المتوقّعة.

---

[١] انظر: الإنصاف، م (٤)، م (٢٢)، م (٢٦)، م (٢٧).

الفصل الثاني
كتاب التّبيين عن مذاهب
النّحويين البصريين والكوفيين

كتاب التّبيين عن مذاهب النّحويين البصريين والكوفيين:

قبل البدء بالحديث عن كتاب التّبيين، أودّ أن أشدّ الانتباه، إلى أنّ أبا البقاء العكبري(ت٦١٦هـ)[1]، عُرِفَ بين الدّارسين أنّ له كتابين في الخلاف النّحوي، الأول هو (كتاب مسائل خلافية في النّحو)، والآخر كتاب (التّبيين عن مذاهب النّحويين البصريين والكوفيين)، والحقيقة أنّ كتاب مسائل خلافية في النّحو، ما هو إلاّ جزء لا يتجزّأ من كتاب التّبيين، أو هو إحدى كُراسات التّبيين المستلة منه، وليس عملا مستقلا؛ وقد تتبعت مسائل الكتابين بالحرف والكلمة، فتبيّن لي أنّ المسائل الخمس عشرة الّتي تشكّل كتاب (مسائل خلافية في النّحو)، هي نفسها الواردة في بداية كتاب التّبيين بالتّرتيب نفسه، دون تغيير، أو اختلال، وأنّه ليس هناك فروق جوهرية بين النسختين، فكلّ ما هنالك فروق سطحيّة شكليّة تمثّلت في إضافة كلمة، أو تقديم كلمة وتأخير أخرى، أو استبدال كلمة بأخرى،أو استبدال حرف بحرف، أو حذف تركيب وإضافة آخر ... وهكذا، وهذه الفروق نجدها عند تعدد نسخ الكتاب غالباً؛ لذلك سندرس كتاب التّبيين على اعتبار أنّه ممثل للكتابين[2].

وكتاب "التّبيين في مذاهب النّحويين البصريين والكوفيين" لأبي البقاء العكبري، هو الكتاب الثاني من سلسلة كتب الخلاف النّحوي الّتي وصلت إلينا.

وقد تضمّن الكتاب خمساً وثمانين مسألة خلافية: منها أربع وثمانون مسألة خلافيّة، وواحدة ليست كذلك، فلا خلاف فيها بين النّحاة، وإنما أتى عليها العكبري توضيحاً وتجليةً لعلّتها، وهي المسألة الثالثة: (اسمية كيف) قال العكبري: "كيف

---

[1] هو محبُّ الدّين، أبو البقاء، عبدالله بن الحسين النّحوي العكبري، ولد سنة (٥٣٨هـ) في بغداد، وفيها توفّي سنة (٦١٦هـ).انظر ترجمته: انباه الرّواة، ١١٦/٢، البلغة في تراجم أئمة النّحو، ص ١١٢، بغية الوعاة، ص ٢٨١، ونكت الهميان، صلاح الدين الصفدي، طبعة أحمد زكي، المطبعة الجمالية، القاهرة، ١٩١١م، ١٧٩.

[2] للوقوف على مظاهر الفروق بين كتابيّ العكبري انظر الملحق رقم (٤)، ص ٢٤٢، من هذا البحث. والّذي يفضي بنا إلى ظن قوي، أن (كتاب مسائل خلافية في النّحو) قطعة مستلة من كتاب (التّبيين).

اســمٌ بلا خلاف، وإنّما ذكرناها لخفاء الدّليل على كونها اسماً، والدليل على كونها اسماً من خمسة أشياء ..."[1].

وقــد ابــتدأ العكــبري كتابه بمسألة الكلام والكلمة، وختمه بمسألة ترخيم الرّباعــي، وقــد انقسمت مسائل الخلاف الأربع والثمانيين إلى قسمين: قسم يعنى بــالخلاف بيــن النّحويين عامة ويحوي ثمانيا وعشرين مسألة، وقسم آخر يعنى بالخلاف بين البصريين والكوفيين خاصة، ويشتمل على سبع وخمسين مسألة، أيّد العكــبري فيها كلّها البصريين إلاّ واحدة وهي المسألة الخامسة والخمسون" القول فــي أصــل اللّام الأولى في (لعل)"، حيث استقلّ العكبري برأي فيها، فقد ذهب الكوفيون إلى أنّ اللام الأولى في "لعلّ" أصليّة،أمّا البصريون فيرونها زائدة ، أمّا العكبري فيرى أنّهما- يقصد لعلّ و علّ- لغتان، قال : "والصّحيح عندي أنّ "لعلّ" و"علّ" لُغتان لا يُحكم في إحداهما بالزيادة، ولا في الأخرى بالحذف"[2].

وكتاب التّبيين خالٍ من المقدّمة، وليس فيه تقسيم أو ترتيب منتظم للمسائل، بل كانت مسائله موزعة توزيعاً عشوائياً على الأغلب، ولذلك كان لا بّد من توزيع هــذه المسائل على أقسام الكلام الثلاثة: الاسم، والفعل،و الحرف؛ وذلك من أجل توحــيد منهجــيّة عرض المسائل، عند جميع كتب الخلاف، مع ما ورد في كتاب الزّبيدي[3].

منهج أبي البقاء العكبري.

يتبيّــن لنا من خلال دراسة كتاب التّبيين، أنّ المؤلف قد خطّ طريقا، يكاد يكــون محددا في عرض المسألة، دون أنّ يصرّح بذلك، ولعلنا نستطيع أن نزعم أنّ أبا البقاء العكبري قد سار في منهجه على النّحو الآتي:

---

[1] كتاب التّبيين، ١٢٩.

[2] التّبيين، ٣٦١.

[3] انظر: الملحق رقم(٥)، ص ٢٤٤، من هذا البحث. يبين توزيع مسائل التّبيين على أقسام الكلام الثلاثة.

١. إيراد آراء النّحويين المتعلقة بالمسألة مقدّماً الرّأي الّذي يؤيده غالبا[١]، والّذي هو رأي البصريين في الأغلب، ولكنه لم يكن يصرّح بأن هذا الرّأي هو رأي البصريين إلاّ في سبع مسائل فقط[٢].

٢. يذكـــر الحجـــج والأدلـــة للآراء المطروحة إن وجدت؛ فهناك بعض الآراء يعرضها غير مدّعمة بالأدلة أو الحجج[٣].

٣. يذكر الاعتراضات والانتقادات الّتي يتوقّعها في المسألة ويردّ عليها[٤].

٤. يفنّد حجج الرّأي الّذي يخالفه وأدلّته.

حقيقة مسائل التّبيين

مما تجدر الإشارة إليه أنّ أبا البقاء العكبري لم يقتصر في كتابه هذا على مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين فقط، بل ضمّ في كتابه مسائل خلافية بين النّحاة عامة أو بين أفراد المذهب الواحد، أو بين نحوي واحد والنّحاة كافة، وعليه فإننا يمكن أن نقسم المسائل الخلافية إلى أقسام ثلاثة:

الأول: مسائل خلافية بين قطبي الخلاف: البصريين والكوفيين.

والثاني: مسائل خلافية عامة وتقسم إلى:

أ. مسائل خلافية بين النّحاة كافة.

ب. مسائل خلافية تمثّل تفرّد أحد النّحاة برأي.

جـ. مسائل خلافية بين اتباع المذهب الواحد.

والثالث: مسائل ليست خلافية أصلاً.

وفيما يأتي تفصيل الكلام على كلّ قسم:

---

[١] هناك بعض المسائل لم يقتم العكبري الرّأي الّذي يؤيده، وهي: "م٢، م٥، م١٢، م٢٧، م١٣".

[٢] وهذه المسائل هي: م ٣٩، م ٤٧، م ٥٥، م ٥٦، م٦٥، م٦٩.

[٣] انظر: التّبيين، المسائل، ٢، ٥، ١٤.

[٤] هناك مسائل لم يرد فيها اعتراضات وانتقادات مفترضة وهي: "م٧، ٨، ١٠، ١١، ١٢، ١٣، ١٤، ١٥، ٢٢، ٣٠، ٣١".

أولاً: مسائل خلافية بين البصريين والكوفيين:

يعـــالج هذا الضرب المسائل الخلافية التي كانت بين البصريين والكوفيين، وعددها (٥٧) سبع وخمسون مسألة[١]، جلّها ذكرها أبو البركات الأنباري باستثناء **المسألة الثامنة والثلاثين:** "نيابة غير المفعول به عن الفاعل". إذ ذكر العكبري أنـــه إذا اجـــتمع في الكلام مفعول به صحيح، وظرف، وحرف جر، فالقائم مقام الفاعل هو المفعول الصحيح. وقال الكوفيون: يجوز أن يقام الظرف وحرف الجر مقامه[٢].

وهـــذه المسائل مجتمعة جاءت صحيحة النسبة لأصحابها غير (١٩) تسع عشرة مسألة، خمس عشرة مسألة تبع فيها العكبري أبا البركات الأنباري فيما وقع فيه[٣]. وأربع فقط جانب فيها العكبري جادة الصّواب وهي:

١. عـــزوه إلـــى البصريين أنّهم لا يجيزون أن يقع الفعل الماضي حالاً، إلاّ إذا كانـــت معه (قد) أو كان وصفاً لمحذوف. غير دقيق، فنجد الأخفش قد خرج عـــن أهـــل مذهبه ولحق بالكوفيين الّذين يجيزون ذلك، جاء في شرح الكافية للرضـــي: "والأخفش والكوفيون غير الفراء لم يوجبوا قد في الماضي المثبت ظاهـــرة أو مقدّرة"[٤]. وقال أبو حيان الأندلسي: "وقد يخلو الماضي منهما – يقصـــد الـــواو، وقد– كقوله تعالى: ﴿**هذه بضاعتنا رُدّت إلينا**﴾[٥]"والصحيح

---

[١] المسائل رقم : ٤، ٦، ٨، ١٥، ٢٠، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣٠، ٣١، ٣٢، ٣٤، ٣٥، ٣٦، ٣٧، ٣٨، ٤٠، ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٤٥، ٤٧، ٤٨، ٤٩، ٥٠، ٥١، ٥٢، ٥٣، ٥٤، ٥٥، ٥٦، ٥٩، ٦٠، ٦١، ٦٢، ٦٣، ٦٤، ٦٥، ٦٦، ٦٧، ٦٨، ٦٩، ٧٠، ٧١، ٧٢، ٧٣، ٧٤، ٧٥، ٧٦، ٧٧، ٧٨، ٨١، ٨٢، ٨٣، ٨٤، ٨٥.

[٢] قال ابن عقيل: "مذهب البصريين إلا الأخفش أنه إذا وجد بعد الفعل المبني لما لم يسم فاعله: مفعول به، ومصدر، وظرف، وجار ومجرور تعين إقامة المفعول به مقام الفاعل فتقول: ضرب زيدٌ ضرباً شديداً يوم الجمعة أمام الأمير في داره. ولا يجوز إقامة غيره مقامه مع وجوده، وما ورد من ذلك شاذ أو مؤول. ومذهب الكوفيين أنه يجوز إقامة غيره وهو موجود: تقدم أو تأخر، فنقول: ضرب ضربٌ شديدٌ زيداً، وضُرب زيداً ضربٌ شديداً". شرح ابن عقيل، ١٦٢/١.

[٣] المسائل رقم: ١٥، ٢٠، ٣٤، ٤٤، ٥١، ٦٠، ٦٤، ٦٦، ٦٧، ٦٩، ٧٥، ٧٧، ٨١، ٨٤.

[٤] شرح الكافية، ٢١٣/١.

[٥] سورة يوسف: آية ٦٥.

جـــواز ذلك بغير (الواو)، ولا (قد)، وهو قول الجمهور والكوفيين والأخفش، لكثرة ما ورد من ذلك"[1].

٢. عـــزوه إلى الكوفيين القول بجواز تقديم معمول اسم الفعل عليه[2]، وهذا غير دقـــيق؛ فقد ذكر النّحاة أنّ الفرّاء لا يجيز ذلك، شأنه في ذلك شأن البصريين، قـــال أبو حيان الأندلسي: "ومذهب البصريين أنّه لا يجوز تقديم مفعوله عليه، فـــلا يجوز: زيداً عليك، ولا زيداً رُوَيْدَ. وأجاز ذلك الكسائي، وفي نقلٍ أجازه الكوفيون إلاّ الفراء"[3].

٣. القول بأن الكوفيين يرون أنّ "أفعَلَ" في التّعجب اسم[4]،وهذا كسابقيه فيه نظر، فهـــناك مـــن الكوفيين قد ذهب إلى أنه فعل ماضٍ قال، خالد الأزهري: "أمّا (أفْعَـــل) بفتح العين (كأحْسَنَ) ففيه خلاف؛ فقال البصريون والكسائي، وهشام فعل ماضٍ ...وقال بقيّة الكوفيين غير الكسائي وهشام أفعل: اسم"[5].

٤. القـــول بـــأن البصريين لا يجيزون تقديم خبر "ما زال" وأخواتها عليهنّ، ومن الكوفييـــن الفـــرّاء[6]، وفي الواقع أنّ هذا كسابقه هو من باب إطلاق الأحكام دون تدقيق، أو إطلاق الأحكام من باب التغليب. فالبصريين لا يجمعون على ذلـــك الموقف، فالأخفش مثلا أجاز ذلك، قال أبو حيان الأندلسي: "وأمّا (زال) وأخواتها فإذا دخل عليهما (ما)، فمذهب الجمهور أنّه لا يجوز أنّ يتقدم على (ما)، وإنّ دخل غيرها من حروف النّفي جاز، وذهب الفراء إلى المنع مطلقاً بأيّ حرف كان النّفي، وذهب ابن كيسان إلى جواز التقديم مطلقاً نُفِيَ بها أو بغيرها، ورُوي عن الكسائي والأخفش، وعن الكوفيين غير الفراء"[7].

---

(١) ارتشاف الضرب، ١٦١٠/٣، وانظر رأي الأخفش في أمالي ابن الشجري، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ٢٧٨/٢، والأنصاف، م ٣٢.

(٢) انظر التّبيين، م٥٩.

(٣) ارتشاف الضرب، ٢٣١١/٥، وانظر رأي الفراء في الإنصاف، م٢٧، ومعاني القرآن، ٢٦٠/١.

(٤) انظر: التّبيين، م٤٢.

(٥) شرح التصريح، ٨٧/٢-٨٨، وانظر: الإنصاف، م ١٥.

(٦) انظر: التّبيين، م ٤٥.

(٧) ارتشاف الضرب، ١١٧١/٣، وانظر: الإنصاف، م ١٧، وشرح الأشموني، ٣٢٢/١.

ثانياً: مسائل خلافية ليست بين قطبي الخلاف:

وهـــي تلـــك المســـائل التي خرجت عن إطار القطبيّة الخلافيّة المعهودة، وتوزّعت إلى أنماط ثلاثة:

أ. مسائل خلافية عامة.

ب. مسائل خلافية تمثّل تفرّد أحد النّحاة برأي.

جـــ. مسائل خلافية بين أتباع المذهب الواحد.

وفيما يأتي بيان ذلك:

أ- مســـائل خلافـــية بيـــن النّحاة عامة، وعددها (١٦) ستّ عشرة مسألة جلّها صحيحة النّسبة وهي:

١. **المسألة الأولى:** الكلام والكلمة[١].

٢. **المسألة الثانية:** حدّ الاسم[٢].

---

[١] قال ابن النجار (ت ٩٧٢هـــ): "يراد بالكلمة: الكلام في الكتاب والسنة وكلام العرب، قال سبحانه وتعالى: **﴿قال ربّ ارجعون، لعلي أعمل صالحاً فيما تركتُ كلا إنها كلمةٌ هو قائلُها﴾** [المؤمنون، ٩٩] نسمي ذلك كله كلمة. وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "أصدق كلمة قالها الشاعر كلمة لبيد: ألا كل شيء ما خلا الله باطلٌ" فسمي ذلك كله كلمة". شرح الكوكب المنير، ابن النجار الفتوحي، تحقيق الدكتور محمد الزّحيلي ، والدكتور نزيه حماد، دار الفكر بدمشق، ١/١٢٠-١٢١. وقال أيضاً: "ويراد بالكلام: الكلمة عكس ما قبله فيقال: تكلم بكلام، ومرادهم بكلمة. قال سيبويه في قولهم: "من أنت، زيدٌ" معناه: من أنت كلامك زيد". شرح الكوكب المنير،١/١٢١.

[٢] قال ابن فارس بعد تعرّضه لحد الاسم: "وهذه مقالات القوم في حدّ الاسم ... وما أعلم شيئاً مما ذكرته سَلِمَ من معارضته، والله اعلم أيّ ذلك أصح"، الصاحبي في فقه اللغة، ٨٥. وقال أبو القاسم الزجاجي: "فإنْ قال قائل: لِمَ اختلف النّحويون في تحديد الاسم والفعل والحرف؟ وهل يجوز أن يختلف الحدّ إذا كان قولاً وجيزاً يدلّ على طبيعة الشيء الموضوع له عند الفلاسفة؟ الجواب أن يقال: إنّ الحدّ لا يجوز أن يختلف اختلاف تضاد وتنافر؛ لأنّ ذلك يدعو إلى فساد الممدود، وخطأ من يحدّه ولكن ربّما اختلفت ألفاظه على حسب اختلاف ما يوجد منه، ولا يدعو ذلك إلى تضاد المحدود"، الإيضاح في علل النّحو، ٤٦، وانظر في هذا الموضوع: أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، فاضل مصطفى الساقي، تقديم الدكتور تمام حسان، مكتبة خانجي، القاهرة، ١٩٧٧م، ٣٥-٦٦، شرح المفصل، ١-٢٢، أسرار العربية، أبو البركات الأنباري، ٩-١٠.

يذكر أن لابن السراج تعريف آخر غير ما ذكره العكبري وهو أنّ الاسم: "ما دلّ على معنى مفرد، وذلك المعنى يكون شخصاً، وغير شخص"، الأصول في النّحو، ابن السراج، ١/٣٦.

٣. **المسألة الخامسة:** حدّ الفعل[١].

٤. **المسألة العاشرة:** علة جعل الإعراب آخر الكلمة[٢].

٥. **المسألة الحادية عشرة:** حقيقة الصّرف[٣].

٦. **المسألة الثانية عشرة:** حقيقة الإعراب[٤].

٧. **المسألة الثالثة عشرة:** أيّها أسبق حركات الإعراب أو حركات البناء[٥].

---

[١] وقف أحمد سليمان ياقوت عند ظاهرة اختلاف النّحاة في حدّ الفعل وعزا ذلك الاختلاف إلى اختلافهم في المنطق والمنهج في تعريفه، وحدّد ياقوت الطّريق التي سلكها النّحاة في تعريفهم وهي التعريف – بالمثال، والتعريف من خلال القسمة، والتعريف بالحدّ، والتعريف بالعلامة". انظر تفصيل ذلك: دراسات في أقسام الكلام العربي، أحمد سليمان ياقوت، ٦٧-٨٢.

[٢] قال أبو إسحاق الزجاج: "كان أبو العباس المبرد يقول: لَمْ يجعلِ الإعراب أولاً؛ لأنّ الأول تلزمه الحركة ضرورة للابتداء؛ لأنّه لا يبتدأ إلاّ بمتحرك، ولاّ يوقف إلاّ على ساكن، فلمّ كانت الحركة تلزمه لم تدخل عليه حركة الإعراب، لأنّ حركتين لا يجتمعان في حرف واحد، فلما فات وقوعه أولاً، لم يمكن أن يجعل وسطاً؛ لأنّ أوساط الأسماء مختلفة؛ لأنّها تكون ثلاثية، ورباعية، وخماسيّة، وسداسيّة، وسباعيّة، ولأوساطها مختلفة، فلمّا فات ذلك جعل آخر بعد كمال الاسم بناءه وحركاته". الإيضاح في علل النّحو، ٧٦، وانظر: الأشباه والنظائر، تحقيق عبد الإله نبهان وآخرون، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٩٨٥م، ٨٣/١.

[٣] قال السيوطي: "إن الصرف عبارة عن التنوين وحده. وعلة منع الصرف إنما إزالة التنوين خاصة، وليس الجر بالكسرة من الصرف، وإنما حذف مع التنوين كراهة إن يلتبس بالإضافة إلى ياء المتكلم؛ لأنه حكي حذف ياء المتكلم وإبقاء الكسرة في غير النداء". الأشباه والنظائر، السيوطي، ٢٧٨/١. وقال أبو حيان في هذا الخلاف: "وهذا الخلاف لا طائل تحته". الهمع، ٧٦/١.

[٤] جاء في حاشية الصبّان: "الإعراب في الاصطلاح مذهبان: الأول: لفظي واختاره الناظم –يقصد ابن مالك– ونسبه إلى المحقّقين، وعرّفه في التسهيل بقوله: ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة، أو حرف، أو سكون، أو حذف. والمذهب الثاني: معنوي، والحركات دلائل عليه، واختاره الأعلم وكثيرون وهو مذهب سيبويه" . حاشية الصبّان على شرح الأشموني، ٤٣/١، وانظر: شرح التصريح، ٦٠/١، أوضح المسالك، ١٢، الهمع، ٤٠/١-٤١.

[٥] قال السيوطي: "وقال قطرب: هي هي: إنّ حركات الإعراب هي نفسه حركات البناء، والخلاف لفظي؛ لأنّه عائد إلى التسمية فقط فالأوّلون يطلقون على حركات الإعراب: الرفع والنصب والجرّ والجزم، وعلى حركات البناء:الضمّ، والفتح، والكسر، والوقف. وقطرب ومن وافقه يطلقون أسماء هذه على هذه". الهمع ٦١/١

وصدق أحمد ياقوت إذ قال في هذه المسألة: "وهذه الإجابة فيها من الجانب المنطقي أكثر مما فيها من الواقع اللغوي المبني على استقراء التّطور التاريخي، والاستعمال الوظيفي لكل من البناء والإعراب، هذا إلى الغموض الّذي يكتنف السؤال نفسه، فنحن لا نعرف ما يقصده بحركات البناء والإعراب، أيقصد رموز كلّ من حركات الإعراب والبناء؟ أم يقصد مصطلحات كلّ منهما، أم هو يقصد إلى المعاني الوظيفية لكلّ منهما". ظاهرة الإعراب في النّحو العربي، وتطبيقاتها في القرآن الكريم، أحمد ياقوت، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرياض، ط١، ١٩٨١ م، ٥٢.

٨. **المسألة الرابعة عشرة:** علة زيادة تنوين الصرف[١].

٩. **المسألة السادسة عشرة:** حدّ الاسم الصحيح.

١٠. **المسألة السابعة عشرة:** إعراب الاسم المنقوص.

١١. **المسألة الثامنة عشرة:** الوقف على المنقوص[٢].

١٢. **المسألة التاسعة عشرة:** الوقف على المقصور المنون. ذكر أبو البقاء أنه إذا وقفت على المقصور المنون وقفت بالألف إجماعاً، كقولك: هذه عصا، ورأيت عصا، ومررت بعصا. واختلفوا في أصل هذه الألف على ثلاثة مذاهب: مذهب سيبويه: أن الألف في الرفع والجر لام الكلمة، لا بدل. وفي النصب هي بدل من التنوين. والمذهب الثاني: أن الألف في الأحوال الثلاث لام الكلمة لا بدل، وهو قول السيرافي (ت٣٦٨هـ) وجماعة. والمذهب الثالث: هي في الأحوال الثلاثة بدل من التنوين، وهو قول المازني[٣].

١٣. **المسألة الرابعة والعشرون:** النون في التثنية والجمع عوض من الحركة[٤].

١٤. **المسألة السادسة والأربعون:** (ليس) بين الفعلية والحرفية.

١٥. **المسألة الثمانون:** العامل في المنادى.

---

[١] تنوين الصرف: يسمى تنوين الأمكنية، أو التمكين.

[٢] قال ابن يعيش في الوقف على الاسم المنقوص: "إذا كان مرفوعاً أو مجروراً وجهان: أجودهما حذف الياء؛ لأنها لم تكن موجودة في حال الوصل، لأن التنوين كان قد أسقطها، وهو وإن سقط في الوقف فهو في حكم الثابت لأن الوقف عارض، فلذلك لا تردها في الوقف. هذا ما نقلها، والوقف محل استراحة فتقول: هذا قاضٍ، ومررتُ بقاضٍ، وهذا عمٌ، ومررتُ بعمٌ. قال سيبويه هذا الكلام الجيد الأكثر. والوجه الآخر أن تثبت الياء فتقول: "هذا قاضي، ورامي، وغازي". كأن هؤلاء اعتزموا حذف التنوين في الوقف فأعادوا الياء لأنهم لم يضطروا إلى حذفها كما اضطروا في حال الوصل. قال سيبويه: وحدثنا أبو الخطاب ويونس أن بعض من يوثق بعربيته من العرب يقول: هذا رامي، وغازي، وعمي، حيث صارت في موضع غير تنون، وقرأ به ابن كثير في مواضع من القرآن منها: ﴿إنما أنت منذرٌ، ولكل قومٍ هادي﴾" [الرعد، ٧]. شرح المفصل، ٩/٧.

[٣] ورأي السّيرافي منسوب إلى أبي عمرو بن العلاء، والكسائي، وابن كيسان، وكذلك رأي المازني نسب إلى الأخفش والفراء من قبله. انظر: شرح التصريح على التوضيح، ٢/٣٣٨-٣٣٩، وشرح الأشموني: ٤/ ٣٥٢، والهمع، ٦/٢٠٢

[٤] ذكر الأشموني علة لم يأتِ عليها العكبري، وهي أنّ النون في التثنية والجمع لحقت؛ لدفع توهم الإضافة في نحو جاءني خليلان موسى وعيسى، ومررتُ ببنين كرام، ودفع توهم الأفراد في نحو: جاءني هذان، ومررتُ بالمهندين" فلولا النون لالتبس حال الإضافة بعدها والمفرد بالمثنى، انظر: شرح الأشموني، ١/٩١، والهمع، ٦/١٦٣.

١٦. المسألة الحادية والأربعون: (ما) التعجّبية[١].

ثانياً/ب: مسائل خلافية تمثّل تفرّد أحد النّحاة برأي

مما لا مراء فيه أنّ النّحو علم منتزع من استقراء هذه اللغة، فكلّ من فرق له عن علّة صحيحة، وطريق "نَهْجة" -كما يقول ابن جنّي- كان خليل نفسه، وأبا عمرو فكره[٢].ولكن ينبغي أن لا يفهم من هذا،أنّ باب النّحو مفتوح على مصراعيه،فلا يسمح بالإقدام على مخالفة الجماعة التي قد طال بحثُها، وتقدّم نظرها، وتتالت أواخرَ على أوائل وأعجازاً على كلا كل، والقوم الّذين لا نشكّ في أنّ الله -سبحانه وتقدّست أسماؤه- قد هداهم إلى هذا العلم الكريم، وأراهم وَجْهَ الحكمة في الترحيب له والتعظيم، وجعله ببركاتهم، وعلى أيدي طاعاتهم، خادماً للكتاب المنزل، وكلام نبيه المرسل، وعَوْناً على فهمهما، ومعرفة ما أُمِرَ به، أو نُهِي عنه الثّقلان منهما: إلاّ بعد أن يناهضه إتقاناً، ويثابته عِرفاناً، ولا يُخلِد إلى سانح خاطره، ولا إلى نَزْوةٍ من نَزَوات تفكّره، فإذا هو حذا على هذا المثال، وباشر بإنعام تصفُّحه أحناء الحال، أمضى الرّأي فيما يريه الله منه، غير معازّ به، ولا غاضٍّ من السّلفَ -رحمهم الله- في شيء منه. فإنّه إن فعل ذلك سُدّد رأيه، وشُيِّع خاطره، وكان بالصواب مِئنّةً، ومن التوفيق مِظنّةً، وقد قال أبو عثمان عمرو بن الجاحظ: ما على النّاس شيء أضرّ من قولهم: ما ترك الأوّل

---

(١) اكتفى أبو البقاء بذكر قولين في (ما) التعجبيّة الأوّل وهو رأي الجمهور: أنّ (ما) في التعجب اسم تام غير موصول ولا موصوف، والثّاني ونسبه للأخفش، أنّ (ما) بمعنى الّذين والخبر محذوف: أيّ الّذي أحسن زيداً شيء. انظر: التّبيين، م ٤١.

والواقع أنّ للأخفش ثلاثة أقوال في (ما) التعجبية: انظر هذه الآراء: شرح الأشموني، ٣/٣١، والمساعد على تسهيل الفوائد ٢/١٤٨-١٤٩، وشرح التصريح، ٢/٨٧، ارتشاف الضرب، ٤/٢٠٦٥:

أحدها: كقول جمهور البصريين.

والثاني: أنّ (ما) موصولة والفعل صلته ضمير محذوف، واجب الحذف.

والثالث: أنّ (ما) نكرة موصوفة والفعل صفتها، والخبر محذوف، واجب الحذف.

(٢) انظر: الخصائص، ابن جني، تحقيق محمد علي النجار، المكتبة العلمية، ١/١٩٠.

للآخر شيئا. وقال أبو عثمان المازني:" وإذا قال العالم قولا متقدّما فللمتعلّم الاقتداء به والانتصار له، والاحتجاج لخلافه، إن وجد إلى ذلك سبيلا"[1].

وعليه فمخالفة الجماعة مشروطة بطول البحث والتّقصي والبعد عن نزوات الفكر، وإرادة وجه الحقّ وحده لا غير.

ومن هنا أفرد العكبري بعض المسائل التي خالف فيها أحد النّحاة الجمهور، وهي خمس مسائل جلّها صحيحة النّسْبة:

١. خالف ابن جنّي نفسه الإجماع في المسألة السّابعة التي ذكرها العكبري (المضاف إلى ياء المتكلم)؛ حيث ذهب ابن جنّي إلى أنّ المضاف إلى ياء المتكلّم لا معرب ولا مبني[2]،وحكم على الكسرة في غلامي ونحوه بأنّها لا حركة إعراب ولا حركة بناء، قال في الخصائص: "هذا فصل موجود في العربية لفظاً، وقد أعطَتْه مَقاداً عليه وقياساً، وذلك نحو كسرة ما قبل ياء المتكلّم في نحو: غلامِي، وصاحِبي، فهذه الحركة لا إعرابٌ لها ولا بناء، أمّا كونّها غير إعراب فلأنّ الاسم يكون مرفوعاً ومنصوباً، وهي فيه نحو: هذا غلامي، ورأيتُ صاحبي، وليس بين الكسرة، وبين الرفع والنصب في هذا، ونحوهُ نسبة، ولا مقاربة، أمّا كونها غير بناء فلأنّ الكلمة معربة متمكنّة فليست الحركة إذن في آخرها ببناء، ألا ترى أنّ غلامي في التمكّن واستحقاق الإعراب كغلامك وغلامهم، وغلامنا"[3].

٢. ومن صور الخروج على الجمهور مخالفة قطرب النّحاة في أنّ الإعراب دخل الكلام تخفيفاً على اللسان، وليس ليفرق بين المعاني من الفاعلية والمفعولية، والإضافة[4].

---

[1] السابق نفسه، ١/١٩٠-١٩١.

[2] انظر: التّبيين، م ٧.

[3] الخصائص: ٢/٣٥٦.

[4] انظر: التّبيين، م٩، ورأي قطرب في: الإيضاح في علل النّحو، (٧٠-٧١)، والأشباه والنظائر، ١/٧٨.

٣. وخـــالف الرّبعيّ[١] النّحاة فيما يسمى بتنوين المقابلة، إذ ذهب إلى أنّ هذا التنوين هو تنوين الصّرف، وليس بتنوين المقابلة[٢].

٤. خالف المبرد النّحاة في أنّ (لا) إذا دخلت على الاسم المثنى لا يكون الاسم مبنياً بل معرباً[٣].

٥. خـــالف الزّجاج النّحاة في قوله: إنّ الاسم المثنى والمجموع جمع السلامة مبنيّان[٤].

ثانياً/ ج: مسائل خلافية بين أتباع المذهب الواحد

أفراد أبو البقاء العكبري ما كان الخلاف بين أتباع المذهب الواحد بمسائل مستقلة وعددها ستّ، جلّها صحيحة النسبة،وهي:

١. ذهب البصريون إلى أن خبر (لا) النافية للجنس في قولك:" لا رجلَ أفضلُ منك" مرفوع على موضع" لا رجلَ"، وقال الأخفش هو معمول (لا) كخبر إنّ[٥].

٢. ذهب البصريون إلى أنّه لا يجوز أن يقام المصدر مقام المفعول مع وجود المفعول به الصحيح في الاختيار، وإنما بابه الشعر، وخالفهم الأخفش الذي أجاز ذلك، شأنه شأن الكوفيين بجواز ذلك[٦].

---

(١) الرّبعيّ: هو علي بن عيسى بن الفرج الرّبعي، أبو الحسن الزهري، أحد أئمة النّحو وحذّاقهم، أخذ عن السّيرافي ولازمه، ورجع إلى بغداد، وأقام بها إلى أن مات، انظر ترجمته: بغية الوعاة، ١٨١/٢.

(٢) انظر: التّبيين م ٢٥، يذكر أنّ ابن مالك ذهب إلى تنوين الصّرف عبارة عن التنوينات الأربعة الخاصة بالاسم –تنوين التمكين، والتنكير، والعوض، والمقابلة– وذكر أنّه لأجل ذلك، عدل عن تعريف الاسم بالتنوين إلى تعريفه بالصّرف. انظر: شرح الكافية، ١٣/١.

وقال أبو حيان الأندلسي: "ونُقل لي عن بعضهم أنّه تنوين عوض من الفتحة التي كان يستحقها"، ارتشاف الضرب، ٦٦٩/٢.

(٣) انظر: التّبيين، م ٥٨، وانظر رأي المبرد: المقتضب، ٣٦٦/٤، وحاشية الصّبان، ٧/٢-٨، والمساعد على تسهيل الفوائد، ٣٤٢/١، وهمع الهوامع، ١٩٩/٢، وشرح الأشموني، ١٤/٢.

(٤) انظر: التّبيين، م٢١، الإنصاف، م ٣، وشرح التصريح على التوضيح، ٦٦/١.

(٥) انظر: التّبيين، م ٥٧، وانظر رأي الأخفش: شرح الأشموني، ١١/٢، المساعد على تسهيل الفوائد، ٣٤١/١، وشرح التسهيل، ٤٣٧/١، الهمع، ٢٠٢/٢، المغني، ٢٣٨/١، الجنى الداني، ٢٩١.

(٦) انظر: التّبيين، م ٣٩، رأي الأخفش في: البيان في غريب إعراب القرآن، ٣٦٥/٢، وهمع الهوامع، ٢٦٥/٢-٢٦٦.

٣. اختلف البصريون في عامل النصب في الظرف الواقع خبراً، فبعضهم يرى أنّه ينتصب بفعل مقدّر أي بالجملة، وقال بعضهم أنّه ينتصب بتقدير اسم فاعل، أي بالمفرد[١]. أمّا الكوفيون فإنّه منصوب عندهم على الخلاف.

٤. تابع الفراء البصريين في أنّ المنادى المفرد مبني، ولكنه خالفهم في علّة البناء، فالبصريون يذهبون إلى المنادى المفرد مبني لوقوعه موقع المبني[٢] والفراء يرى أنّه: بُنى لأنّ أصل يا زيدُ: يا زيَداهَ، وما قبلَ الألف هـا هنا مفتوح أبداً، فلّما حذفت الألف ضمّ كما أنّ المضاف إليه في قبلُ، وبعدُ لما حُذف ضمّ[٣].

٥. ذهب بعض البصريين إلى أنّ حروف المدّ في التثنية والجمع حروف إعراب، واختلفوا في الإعراب، فقال بعضهم: هو مقدّر عليها، كما يقدّر على المقصور، وقال آخرون لا يقدّر عليها إعراب[٤].

ثالثا. مسائل ليست خلافية:

أورد أبو البقاء العكبري مسألة ليست خلافيّة أصلاً، واعترف بها صراحة، فقال في مسألة: اسميّة كيف: "كيف اسم بلا خلاف، وإنّما ذكرناها هنا لخفاء الدّليل على كونها اسماً، والدليل على كونها اسماً من خمسة أشياء ..."[٥].

---

(١) انظر: التّبيين، م ٣٣، والإنصاف، م ٢٩، وهمع الهوامع، ٢/٣١-٣٢، والمساعد على تسهيل الفوائد، ١/ ٢٣٥-٢٣٦.

(٢) علة البناء الوقوع موقع: كاف الخطاب، وقيل: شبه بالضمير، وقيل: الحرف. انظر: المساعد على تسهيل الفوائد، ٢/٤٩٠، وهمع الهوامع، ٣/٣٨.

(٣) انظر: التّبيين، م ٧٩، الإنصاف، م ٤٥.

(٤) انظر: التّبيين، م ٢٢، م ٢٣؛ لأنّ كلا المسألتين تدوران حول الظّاهرة نفسها؛ لذلك وجب ضمهما معاً ولا تستحق استقلاليّة إحداهما عن الأخرى. انظر: والإنصاف، م ٣، وهمع الهوامع، ١/١٦١، والكافية في النّحو، ١/٣٠، وشرح التصريح على التوضيح، ١/٦٦-٦٧.

(٥) التّبيين، ١٢٩، يجدر الإشارة إلى أنّ صاحب التهذيب قال في كيف أنّها: "حرف أداة، ونُصبت الفاءُ فراراً من التقاء الساكنين"، تهذيب اللغة، ١٠/٣٩٢.

الشّواهد اللغويّة في كتاب التّبيين

لا غـنى لكل نحويّ عن شاهد يستشهد به؛ ليسند قاعدته، ويؤيّد به وجهة نظـره، ويدعم به مذهبه في مسألة ما، لا سيما إذا كان فيها اختلاف في الآراء، ومؤلفـو كتب الخلاف مطالبون أكثر من غيرهم بإيراد الشّواهد اللغويّة للأطراف المتنازعة؛ ليتّكئوا عليها في إصدار الأحكام.

وباستعراض الشّواهد لدى العكبري نجدها قليلة؛ فهو لا يميل إلى الإكثار إلاّ نـادرا، فهـو يأخذ بمبدأ الانتخاب لا الاستقصاء في الشّواهد، وفيما يأتي تفصيل ذلك:

أولاً: الشّواهد النثريّة:

أ-القرآن الكريم

كانت الشّواهد القرآنية عند العكبري قليلة في مجملها؛ فهي لا تتجاوز(٨٥) خمسة وثمانين شاهداً، أي بمعدّل شاهد واحد لكلّ مسألة تقريباً، وقد توزعت على النّحو الآتي:

الفئة	الكوفيون	البصريون	العكبري	المجموع
عدد الآيات	٢٨	٢٤	٣٣	٨٥
النسبة المئوية	٣٣	٢٨	٣٩	١٠٠

ويلحـظ من هذا الجدول أن الكوفيين مازالوا هم الأكثر حرصاً على إيراد الشّـواهد القرآنـية مـن البصريين، وهذه حقيقة لا تحتاج إلى دليل كما أوضحنا سـابقاً، ويظهر كذلك عناية العكبري بالشّاهد القرآني في المسائل الّتي كان يدلي برأيه فيها.

موقف العكبري من الشّواهد القرآنية:

يكاد ينعقد الإجماع بين الدّارسين على أنّ البصريين كانوا لا يتحرّجون في ردّ بعـض الشّـواهد القرآنـية مـن القراءات الشّاذة وغيرها، وعدم الأخذ بها؛ لمخالفـتها للقواعـد والأصول المقررة، أما تلك الآيات التي لا سبيل إلى ردّها،

فكـــانوا يؤوّلونها، ويخرّجونها بطريقة تنسجم مع تلك القواعد. والعكبري كذلك لم يكن يتوانى عن ردّ الشّواهد القرآنية، حتى وإن كانت قراءة سبعية، فقد كان ينعت بعض القراءات بالشذوذ والضعف، وأنّها تدخل في باب الضرورة، أو ربّما يلجأ إلـــى التأويل والتخريج، كي تسلم قواعده، وفيما يأتي بعض الأمثلة الّتي ردّ فيها العكبري بعض الشّواهد القرآنيّة:

١- استشـــهد الكوفـــيون بقـــراءة حفـــص عن عاصم،[١].على إجازة قيام المصدر مقام الفاعل، مع وجود المفعول به الصّحيح في الاختيار في قوله تعالى: **﴿وكذلك نُجّي المؤمنين﴾**[٢] ،وقراءة أبي جعفر[٣]: **﴿ليُجزي قوماً﴾**[٤]. فردّ العكبري علـــيهم قائلا:" أمّا قراءة حفص فعنها ثلاثة أجوبة[٥]: أحدها: أنّها ضعيفة لا ينبغي أن يؤخـــذ بهـــا. والثالـــثة: أن أصله من نُنْجي بنونين فقلب الثانية جيماً، وأدغم للضرورة[٦]، أمّا قوله: "ليجزي"، فتقديره ليجزي الخيرَ، فالخيرُ مفعول ثانٍ، كأنك تقول: جَزيتُ زيداً خيراً، وهذا إقامة مفعول به صحيح مقام الفاعل[٧].

٢- وذهـــب الكوفـــيون إلـــى أنّ إبراز الضّمير في اسم الفاعل، و الصّفة المشـــبّهة لا يجـــب فـــيهما؛ واحـــتجوا لهـــذا بقـــراءة بعضـــهم[٨]: **﴿إلـــى طعام غيرِ ناظرينَ إناه﴾**[٩]. بالجرّ في غير، وهو جارٍ على طعام، ولم يقل ناظريـــن أنـــتم ...الخ"[١٠]، فأجاب العكبري عن حجتهم قائلا: "أمّا الآية فالقراءة

---

[١] هو حفص بن عمر الأزدي، إمام القراء في عصره، توفى (٢٤٦هـــ) أخباره في غاية النهاية: ١٥٤/١.

[٢] سورة الأنبياء، آية ٨٨.

[٣]هو يزيد بن القعقاع المخزومي، أحد القراء العشرة، توفى (١٣٠هـــ) أخباره في غاية النهاية ٣٨٢/٢.

[٤]انظر: التّبيين، م ٣٩.

[٥] أسقط العكبري الجواب الثاني بجوابين فقط، انظر :التّبيين،٢٧٢-٢٧٣.

[٦] الشّعر ميدان الضرورة. وهل هناك ضرورة في القرآن الكريم؟!.

[٧] انظر: التّبيين، م ٣٩.

[٨] هذه القراءة لابن أبي عبلة. انظر: البحر المحيط ٢٤٦/٧، وهو من القراء العشرة، واسمه إبراهيم بن أبي عبلة، أخباره في غاية النهاية، ١٩/١.

[٩] سورة الأحزاب، آية ٥٣.

[١٠] انظر: التّبيين، م٣٥.

المذكورة فيها بعيدة عن الصحة، وإنّما جوّزها من هو على مذهبهم في ذلك، فلا تكون حُجّة على مخالِفيهم"[1].

وبعـــد، فهذه بعض الأمثلة[2] الّتي تظهر كيفيّة تعامل العكبري مع الشاهد القرآنـــي، ذلـــك الشاهد الّذي ينبغي ألاّ يردّ؛ لانّ القراءة القرآنيّة سنّة متّبعة تقوم على سند متواتر عن رسول الله ﷺ، لذلك يلزم قبولها والمصير إليها، كما قال ابن الجزري:"وأئمة القراء لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللغة والأقـــيس في العربية، بل على الأثبت في الأثر، والأصحّ في النقل، والرواية إذا ثبتـــت عـــنهم لم يردّها قياس عربية، ولا فشو لغة؛ لأن القراءة سنة متبعة يلزم قبولها والمصير إليها"[3]، ونقل عن أبي عمرو بن العلاء قوله: "لولا أنه ليس لي أن أقـــرأ إلاّ بما قد قرئ به لقرأت حرف كذا كذا، وحرف كذا كذا"[4]. وقال أبو حيّان:" والقراءات جاءت على لغة العرب قياسها وشاذّها"[5].

ب- الأحاديث النبوية الشريفة

مـــن المعروف أنّ أغلب النّحاة القدماء قد تشدّدوا في الاستشهاد بالحديث النبوي، وأبو البقاء العكبري يبدو أنّه من هؤلاء المتشدّدين الّذين لا يتوسّعون في الاستشهاد بالحديث النبوي الشّريف؛ فمن خلال دراسة كتاب التّبيين اتّضح أنّه لم يستشـــهد بـــأيّ حديث شريف، وفي هذا خير دليل على موقفه المتشدد، والتزامه منهج جمهور النّحاة، دون أن يصرّح بذلك، أو يعلل ذلك العزوف عن الاستشهاد به.

---

[1] انظر: التّبيين، ٢٦١.

[2] لمزيد من الأمثلة: انظر: التّبيين، م٦٣، م٦٣، م٦٧، م٦٩، م٧١.

[3] النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، دار الفكر، بيروت، ١٠.

[4] كتاب السبعة في القراءات، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف- القاهرة، ط٢، ٤٨.

[5] البحر المحيط، ٤٩٣/٨.

جـ- كلام العرب

أستشـــهد العكبري ب (٤٦) ستة وأربعين شاهداً نثرياً موّزعة على النّحو الآتي:

الفئة	الكوفيون	البصريون	العكبري	المجموع
الشّواهد النثرية	١١	١٧	١٨	٤٦
النسبة المئوية	٢٤	٣٧	٣٩	١٠٠

يظهـــر الجدول أنّ البَصريين أكثر اهتماما من الكوفيين في إيراد الشّواهد النـــثريّة،وهذا ما لم نلحظه في الكتب الأخرى، كما يبيّن عناية العكبري وحرصه على إيراد الشّواهد النثرية، وعدم إهمالها.

أمّـــا بالنســـبة لموقفه من هذه الشّواهد، فقد احتفظ أبو البقاء بالمسلك الّذي جـــرى عليه في تعامله مع الشّواهد الشعرية التي لا تتفق والقواعد المقرّرة، ومن الأمثلة على ذلك:

١- ذهب الكوفيون إلى أنّ نعم وبئس اسمان، واحتجّوا لذلك من ستّة أوجه، منها مـــا سمع عن العرب من قولهم: نَعِيْمَ الرّجل، فقالوا: "وهذا بناء ليس من أبنية الفعـــل، فثبت أنه اسم"[١].فردّ العكبري عليه قائلا:" أمّا نَعِيم الرّجل فهي حكاية شاذة، والوجه فيها أنّ أصلها (نَعِمَ) بكسر العين، فأشبع الكسرة، فنشأت الياء، وله نظائر كثيرة كقولهم: الدّراهيم، والصياريف..."[٢].

٢- ذهـــب بعـــض النّحاة إلى أنّ ليس حرف، واحتجّوا بما حكى سيبويه من قول العرب "ليسَ الطّيبُ إلاّ المِسكُ" فرفعَ (المسكَ) و(الطيبَ) جميعاً، وأعرى ليس

---

[١] انظر: التّبيين، م٤٠.

[٢] انظر: السابق، ٢٨١. ويشير إلى بيت الفرزدق:

تنفي يداها الحصا في كلّ هاجرة نفي الدّراهيم تنقاد الصّياريف

انظر: الكتاب، ١٠/١، الخصائص، ٣١٥/٢، والدّيوان، الفرزدق، شرحه وضبطه الدكتور عمر فاروق الطّبّاع، دار الأرقم للطباعة والنشر، بيروت، ط١، ١٩٩٧م، ٤٤٠.

مـــن مرفوع ومنصوب؛ لوجود "إلاّ" الناقضة للنّفي، كما أن حكم "ما" كذلك[1].

فأجاب أبو البقاء عن هذا الشاهد، فقال: أمّا الحكاية عن العرب فالجواب عنها مـــن ثلاثـــة أوجه: أحدها: أنها شاذة شذوذاً لا يثبت بمثله أصل، ... والشذوذ المطرح كثير.

والوجـــه الثاني: أنّ في "ليس" ضمير الشأن، والتقدير ليس الشأن والقصة الطيـــب إلا المسك، كما قالوا ليس خلق الله إلا مثله. فإن قيل: هذا لا يصلح لأنه يلـــزم منه دخول إلا بين المبتدأ والخبر وليس حكم إلا كذلك. قيل: أما في الشعر والشـــذوذ فيحتمل ذلك، ومنه قوله تعالى: ﴿**إن نظن إلا ظنا**﴾[2]، أي إن نحن إلا نظن ظنا.

والوجه الثالث: أن نقدر تجرد "ليس" عن ضمير، ولكن هذا لا يخرجها عن أن تكون فعلاً لفظياً...[3].

وعليه، فأبو البقاء العكبري لا يقفُ إلاّ عند الشّواهد الموثوق بصحتها، الكثيرة الـــنظائر، و يـــؤوّل مـــا ورد مخالفاً لقواعده، وهذا في الحقيقة هو موقف أغلب البصريين؛ فهم لا يقبلون من الشّواهد إلاّ ما وثّق وكثرت نظائره.

ثانيا: الشّواهد الشّعريّة.

أورد أبـــو الـــبقاء العكبري في التّبيين (٩٨) ثمانية وتسعين شاهداً شعرياً وكان توزيعها على النّحو الآتي:

الفئة	الكوفيون	البصريون	العكبري	المجموع
عدد الشّواهد الشعرية	٣٢	٢١	٤٥	٩٨
النسبة المئوية	٣٣	٢١	٤٦	١٠٠

---

[1] التّبيين، ٣١٠-٣١١.

[2] سورة الجاثية: آية ٣٢.

[3] انظر: التّبيين، ٣١١-٣١٣.

ويلحظ من هذا الجدول أنّ العكبري خصّ نفسه بما يقارب النصف من الشّواهد الشـــعريّة الّتـــي ذكرها، كما ويُظهر هذا الجدول حقيقة عناية الكوفيين بالشّواهد الشّعريّة كمؤيّد لآرائهم وهذا ديدنهم.

وتبيّن من خلال دراسة تلك الشّواهد الشعريّة، أن العكبري قد أعفى نفسه من ذكر اســم قــائل الشّــاهد الشّــعريّ، أو ذكر قبيلته إلاّ في ثلاثة وعشرين بيتاً نسبها لأصـــحابها،وجلّهم ممـــن يحـــتجّ بشعرهم، من مثل : الأعشى، والنابغة الذبياني، وامرئ القيس[1].

موقف العكبري من الشّواهد الشعرية

معظم النّحاة البصريين لا يحتجون بالشّعر، إلاّ حينما يشيع ويكثر، لذلك لم يقيســوا علـــى الشّواهد النادرة، أو الشّاذة، أو المخالفة لرواياتهم. وصاحبنا -أبو الـــبقاء العكـــبري- كان خير تابع لهم؛ فقد تشبّث بهذا الاتجاه البصري، والتزمه، وسار عليه، ومن الأمثلة على هذا الموقف ما يأتي:

١-ذهـــب الكوفيون إلى جواز تقديم التّمييز على العامل إذا كان متصّرفاً، واحتجّوا لذلك بقول الشاعر:

أَتَهْجُرُ سَلمى بالفِراقِ حبيبَها وما كان نفساً بالفراقِ تَطيبُ

فقدّم نفساً على العامل فيه[2].

جاء العكبريّ وردّ هذا الشاهد، فقال: أمّا البيت ففيه جوابان:

أحدهما: أنّ الصّحيح في الرّواية:

وما كان نَفْسي بالفراق تطيبُ[3]

فـــ "نَفْسي" اسمُ كان.

والثاني: نُسلّم أنّ الرواية كما ذكروا، ولكنّ مخرجةٌ من وجهين:

أحدهما: هو منصوب بإضمار "أعني" فهو مفعول لا تمييز.

---

[1] انظر: الملحق رقم (٦)، ٢٤٨، من هذا البحث، يكشف عن هؤلاء الشّعراء.

[2] انظر: التّبيين، م ٦٥، ٣٦٩. وهذا الشّاهد للمخبل السعدي، كما رجّح الدكتور حنّا حدّاد في معجمه.انظر: معجم شواهد النّحو الشعريّة، دار العلوم للطباعة والنشر، ط ١، ١٩٨٤م، ص٢٦٧، رقم الشّاهد ٧٣.

[3] انظر: الخصائص، ٣٨٤/٢، والجمل للزجاجيّ، ٢٤٦.

والثانـــي: هو تمييز، ولكنّ هذا من ضرورة الشّعر الشّاذ عن القياس والاستعمال، ومثلُ ذلك لا يُجعل أصلا[1].

٢-ذهـــب الكوفـــيون إلى جواز الفصل بين (كم) وتمييزها، واحتجّوا بقول الشاعر:

كم بجودٍ مُقرفٍ نال العُلى وكريمٍ بُخْلُه قد وَضَعَهُ

فجرّ مع الفصل[2].

وقد ردّ العكبري ذلك من جانبين:

الأول: أنّ الرّواية الصّحيحةَ الرفعُ، أو النّصبُ، وكلاهما قد روي، فالرفعُ على أنّه خبرٌ عن "كم"، والنّصب على التّمييز، وروايةُ الجرّ شاذةٌ فلا تُجعل أصلاً.

والآخر: هو من ضرورة الشّعر...،[3].

٣- ذهـــب الكوفـــيون إلـــى إجازة إضافة نيّف إلى العشرة إليها واحتجّوا" بقول الشاعر:

كُلّفَ مِن عَنائه وشِقْوَتِهْ بنتَ ثماني عشرةٍ من حِجَتِهْ

فأضـــاف ثمانـــي إلى عشر؛ لأنّ اسم الأول غير الثاني؛ لأن معنى خمس عشرة، خمسة وعشرة. وما هذا سبيله يجوز أن يُضاف"[4].

أجاب أبو البقاء عن هذا قائلا: "والجواب عن هذا البيت أنه لا يُعرف قائله. والثانـــي: أنّا لا نُسلم أنه مضاف وإنما نزله منزلة اسم واحد، وجعل الإعراب في آخـــره، وذلك للضرورة، وسوّغ ذلك أنّه أضاف البنت إلى العدد فعرّفها بالجملة ...[5].

---

[1] انظر: التّبيين، ٣٩٧.

[2] انظر: التبيين، م٧٤-وهذا الشّاهد لأنس بن زنيم، وقيل لعبد الله بن كريز.انظر: معجم شواهد النحو الشعريّةص٤٨٥، رقم الشّاهد ١٦٦٤.

[3] المرجع السابق، ٤٣١.

[4] التّبيين، ٤٣٣.

[5] السابق نفسه،٤٣٣.

وبعد، فهذه بعض الأمثلة الّتي تعكس بوضوح موقف العكبري من الشّواهد الشعريّة التي لا تتفق وقواعد النحو وأصوله[1].

المذهبُ النّحوي لأبي البقاء العكبري.

إنّ البحث في مذهب أبي البقاء العكبري لا يتطلّب جهداً ومشقة؛ فهو واضح بيّن؛ لأنّه يميل كلّ الميل إلى المذهب البصري، فهو بصري الهوى، فلا يفتأ يذكر آراءهم وينصرها على آراء الكوفيين، بل يذهب إلى أبعد من ذلك فيوهن آراء الكوفيين، ويفسد أدلتهم في كثير من المسائل.

ولكن هناك بعض الباحثين طاب لهم أن يسلكوا العكبري في عداد البغداديين، وذهب بعضهم إلى أنه من الكوفيين. والواقع أنّ أبا البقاء العكبري كان مناصرا للبصريين مخلصاً لهم كإخلاصه للمذهب الحنبلي، فعندما طلب منه أن ينتقل من مذهب أحمد بن حنبل نُقل عنه قوله: "وأقسمُ لو صببتُم الذّهب عليّ حتى أتوارى به ما تركت مذهبي"[2].

وفيما يأتي تفصيل ذلك:

أولاً: ذهب مصطفى عبد العزيز السّنجرجي إلى أنّ أبا البقاء العكبري يعدُّ من أعلام المذهب البغدادي، دون أن يعلل ذلك[3]. وكذلك ألحقه شوقي ضيف بالمذهب البغدادي، فقال: "وهو أبو البقاء العكبري -بغدادي- من مدرسة أبي علي الفارسي، التي تعوّل على الاختيار، والانتخاب من آراء النّحاة السّابقين"[4]، واستدلّ شوقي على هذا الإلحاق بدليلين:

أحدهما: صلته بالشّيخين أبي علي الفارسي وابن جني. قال شوقي: "وصلته بالشيخين أبي علي الفارسي وابن جني تتضّح في شرحه لإيضاح الأول ولمع الثاني، وأيضاً في مصنفاته: "الإفصاح عن معاني أبيات الإيضاح"،

---

[1] لمزيد من الأمثلة: انظر: السابق: م٢٦، م٤٥، م٨١، م٨٢، م٨٣.

[2] سير أعلام النبلاء، الذهبي، تحقيق محيي هلال السرحان مو بشار عوّاد معروف مؤسسة الرسالة- بيروت ، ط١، ١٩٨٥م، ٩٣/٢٢.

[3] المذاهب النّحوية في ضوء التراسات اللغوية الحديثة، ٧٦.

[4] المدارس النّحوية، ٢٧٩.

و"تلخيص أبيات الشعر لأبي علي"، و"تلخيص التنبيه لابن جني"، و"المنتخب من كتاب المحتسب"[1].

الثاني: تبني آراء البغداديين. قال شوقي: "وإذا رجعنا إلى آرائه المنثورة في كتب النّحو وجدناه يَتْبع الفارسي في كثير منها:

أ. كان أبو البقاء يرى رأي أبي علي الفارسي، ورأي الفراء قبله في أنّ "لو" تأتي مصدرية غير عاملة في مثل: ﴿**يود أحدهم لو يعمّر ألف سنة**﴾[2]. ويشهد لهم قراءة بعضهم: ﴿**ودّوا لو تدهن فيدهنوا**﴾[3]. بحذف نون الفعل الأخير، لعطفه بالنصب على (لو تدهن)، وكأنّها في مكان أن تدهن.

ب. ويرى رأي الفارسي في أنّ (ما) قد تأتي زمانية على نحو إتيانها في الآية الكريمة: ﴿**فما استقاموا لكم فاستقيموا لهم**﴾[4] أي استقيموا لهم مدّة استقامتهم لكم.

جـ. وتابعه في إعراب(ذلك) في قوله تعالى: ﴿**ولباس التّقوى ذلك خير**﴾[5]، صفة للباس، والمشهور أنّها بدل أو بيان.

د. وتبع ثعلبا في منع أن تكون (منذا) مركبة تركيب ماذا، بحيث يمكن إعرابها في مثل: "منذا لقيت"، مفعولاً به، وهي عندهما -أي ثعلب والعكبري- مبتدأ وخبر، وذا اسم موصول، ولقيت صلته، وكان العكبري يعلل ذلك بأنّ (ما) أكثر إبهاماً من أختها (مَنْ)، فحسن أن تُجْعَلَ مع غيرها كشيء واحد، ولأنّ التّركيب خلاف الأصل[6].

ولكن هل يُعدّ اعتناء العكبري بمصنّفات هذين الشيخين دليلاً كافياً على بغداديته الرّجل؟ فإذا كانت العناية والاهتمام بمصنّف من مصنّفات النّحاة دليلا على مذهب الفرد، فالأولى أن يعدّ الفراء -زعيم المذهب الكوفي- من

---

[1] السابق، ٢٧٩.

[2] سورة البقرة، آية ٩٦.

[3] سورة القلم، آية ٩.

[4] سورة التوبة، آية ٧٠.

[5] سورة الأعراف، آية ٢٦.

[6] انظر: المدارس النّحوية، ٢٧٩.

البصريين،وهو الّذي " انقضّ على كتاب سيبويه - كما قال شوقي ضيف- يلتهمه التهاماً، ويلتهم معه كتابات الأخفش في النّحو، ومن طريف ما يُروى عنه أنه مات وتحت رأسه الكتاب، وكأنه لم يكن يفارقه"[1].

أمّا بالنسبة لتبنيه لآراء الشّيخين- أي الفارسي وابن جني- ورأي ثعلب فهذا دليل أوهن من الّذي سبقه؛ لأن ظاهرة تبني النّحاة لآراء غير مذهبهم نجدها عند معظم النّحويين، فكثير ما نجد نحاة يتخلّون عن مذهبهم ويقفون مع الطّرف الآخر[2]، أضف إلى ذلك أنّه لو كانت دعوى الانتقاء من آراء المدرستين، والمزج بينهما تُشكّل منهجاً خاصاً في النّحو[3]، لافترضنا أن الأخفش (ت ٢٢١هـ) واحد من متقدّمي نحاة بغداد؛ لأنه عاش في بغداد، واتّصل بالكسائي (ت ١٩٢هـ) شيخ الكوفيين وتابعهم في خمسين مسألة، وهو قد خالف سيبويه في مسائل كثيرة، ولم يقل لنا أحد أن الأخفش بغدادي[4]، أو كوفيّ؛ فموافقته للكوفيين أكثر من موافقته للبصريين، قال شوقي ضيف في معرض حديثه عنه:" إنّه الأستاذ الحقيقي للمدرسة الكوفيّة؛ لا لأنّ إمامها الكسائي و الفرّاء تتلمذا له فحسب، بل أيضا لأنّهما تابعاه في كثير من آرائه"[5]. وعليه، فطبيعي أن تختلف الآراء والتوجيهات بين النّحاة.

وزيادة على ذلك فإنّ (لو) المصدرية التي استشهد بها شوقي ضيف على بغدادية العكبري نجدها تُعزى إلى الكوفيين مرّة، وإلى البصريين أخرى. قال أبو حيان الأندلسي في إعراب قوله تعالى: ﴿**يودّ أحدهم لو يُعمَّر ألف سنة**﴾[6]."وذهب بعض الكوفيين وغيرهم في مثل هذا إلى أنّ (لو) هنا مصدرية

---

[1] المدارس النّحوية، ١٩٣.

[2] انظر: الهامش رقم (٣،٢) من هذا البحث، ص ٢٩.

[3] فيما تقدّم تمّ إسقاط المذهب البغدادي المزعوم، فلا نعتدّ به.(انظر في هذا البحث، ص ٩٥).

[4] انظر: منهج الأخفش الأوسط في الدراسة النّحوية، عبد الأمير الورد، مكتبة دار التربية، بغداد، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت ، ط١، ١٩٧٥، ٣٢٣، ٣٣٠.

[5] السابق، ٩٦.

[6] سورة البقرة، آية ٩٦.

بمعـــنى (أن)" [1]. وقـــال في إعراب قوله تعالى: ﴿ودّوا لو تدهُن فيدهنون﴾[2]: "(لو) هنا على رأي البصريين مصدرية بمعنى (أن)، أي: ودّوا إدهانكم"[3].

ومن هنا يتبيّن ضعف الأساس الّذي بنى عليه شوقي ضيف رأيه، وبسقوط الأساس يسقط ما بنى عليه من مزاعم.

ثانياً: نسب الشيخ محمد الطنطاوي العكبري إلى الكوفيين، واستدل على ذلك من خلال صلة العكبري بأبي البركات الأنباري، وإطّلاعه على كتاب الإنصاف، ونقله لعبارته أو تلخيصها، وأضاف الطنطاوي وأنه "بالضرورة لا بدّ أنّه قد رجّـــح كثـــيراً مـــن آراء الكوفيين انتصاراً لمذهبه في كتاب التّبيين، وحاجّ الأنباري فيها"[4]. نقول: إذا كان الطنطاوي يعترف بأنه لم يطّلع على كتاب التّبيين، كما صرّح بذلك قائلاً: "فقد ألف بعد ابن الأنباري أبو البقاء العكبري كتابه "التّبيين في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين" ولم نعثر على هذا الكـــتاب"[5]، فكـــيف له أن يطلق هذا الحكم، ويزعم أنه رجّح كثيرا من آراء الكوفييـــن، وحـــاجّ ابـــن الأنباري فيه؟ فقد تبين لنا من خلال دراستنا لكتاب التّبييـــن أن العكبري لم يؤيد الكوفيين في أيّ مسألة خلافيّة ذكرها، ولم يقف الأمـــر عـــند هذا الحد بل وصف آراءهم بالباطلة والفاسدة، وأنها في غاية السقوط[6].

وعلـــيه، فاســـتنتاج الطنطاوي لم يكن في محله، ولا يقوى على الصّمود طويلاً أمام الفحص.

---

[1] البحر المحيط، ٤٨٢/١.

[2] سورة القلم، آية ٩.

[3] البحر المحيط، ٣٠٣/٨.

[4] انظر: نشأة النّحو، ١٣٧.

[5] نشأة النّحو، ١٣٥.

[6] انظر: المسائل الآتية في كتاب التّبيين: م٦، م١٤، م١٥، م٢٧، م٣٩، م٥٤، م٥٦، م٦٠.

وبعد هذا، فإذا تبين لنا أنّه من الصعوبة القبول ببغدادية العكبري أو بكوفيته، فهو في الحقيقة بصري النزعة والهوى، بل شديد التعصب لهم كشدة تعصبه لمذهبه الفقهي، ومما يؤيدنا في ذلك الحقائق الآتية:

١. **موقفه من مسائل الخلاف:** أيّد أبو البقاء العكبري البصريين في جلّ المسائل الخلافية التي دارت بين الطّرفين، والبالغة سبعا وخمسين مسألة إلاّ مسألة واحدة تفرّد برأي فيها.

٢. **موقفه من آراء البصريين والكوفيين:** أخذ أبو البقاء العكبري بآراء البصريين،وتعليلاتهم في جلّ المسائل الخلافية،وهو ينافح عن آرائهم ويذّب عنها، ولا يألو في ذلك جهداً، وفي الوقت نفسه كان يضعف ويفسد آراء الكوفيين ويبطلها[١].

٣. **مع من يعدّ نفسه:** أشار أبو البقاء في أكثر من موضع أنه من زمرة البصريين، فهو يتحدث بلسانهم وكأنه واحد منهم، فيقول في مسألة اشتقاق الاسم "الاسم المشتق من السّمو عندنا، وقال الكوفيون هو من الوسم، فالمحذوف عندنا لامه، وعندهم فاؤه"[٢]. وقال في المسألة الخامسة عشرة: فعل الأمر للمواجه مبني نحو "قم" و"اضرب" ولنا أنه لفظ لا يفرّق بإعرابه بين معنى ومعنى، وقد يشبه الاسم فلم يكن معرباً كالحرف ..."، فهنا العكبري يعدُّ نفسه من جملتهم، وهذا كثير نجده في كتابه، حتّى أنّه يتغافل عن ذكر البصريين ظنا منه أنّه يمثّلهم، ورأيهم رأيه[٣].

٤. **موقفه من السّماع والقياس:** كان أبو البقاء العكبري تابعا لمنهج أغلب البصريين في السّماع والقياس، فهو لا يقيس على القليل النادر، والشاذ[٤]. وكذلك لا يعترف بكل شاهد مجهول قائله، ولا يتحرّج من ردّ الشّواهد القرآنية التي لا تسير مع القواعد المقررة.

---

[١] انظر: المسائل، ٦، ١٤، ١٥.

[٢] التّبيين، ١٣٢-١٣٣.

[٣] انظر على سبيل المثال: التّبيين، م٣٤، م٣٥، م٣٩، م٥١، م٥٩، م ٧٨، م٨١، م ٨٢، م٨٣، م٨٤، م٨٥.

[٤] المرجع السابق، ٤٠٢.

فخـــير الكـــلام عنده ما اطّرد في الاستعمال وصحّ في القياس، وأضعف الكـــلام ما لم يرد به سمّاع، ولم يصحّ في القياس، وهذه الملامح والسمات نجدها في المذهب البصري، الأمر الذي يدل على انغماره في بحر البصريين.

وبعد، فهذا الّذي أذهب إليه-وهو أنّ العكبري بصريّ المذهب- هو ما أكدّه مهـــدي المخزومـــي فقال: "وأبو البقاء العكبري في هذين الكتابين -ويقصد كتاب إمـــلاء مـــا مَنّ به الرّحمن من وجوه الإعراب، وكتاب المسائل الخلافيّة -نحويّ على المذهب البصريّ ....، لأنّه في الكتاب الثاني يصرّح بأنه من أتباع المدرسة البصـــرية، فقد ذكر حين عرض لاشتقاق الاسم، إنّ الاسم المشتق عند البصريين مـــن السّـــمو، ومن الوسم عند الكوفيين، ثم قال: "فالمحذوف عندنا لامه، وعندهم فـــاؤه"[1]، وذهـــب محمد خير الحلواني -محقق كتاب مسائل خلافية في النّحو- وكذلـــك عـــبد الرحمـــن بـــن ســـليمان العثيميـــن- محقـــق كـــتاب التّبيـــن -والدكتور غازي مختار طليمات- محقق كتاب اللباب في علل البناء والإعراب- إلى المذهب نفسه، فقال الحلواني: "ولعل نحو البصريين الذي اتخذه لنفسه إماماً، كـــان أكثر التيارات تأثيراً فيه؛ فهو يتبنى آراءهم، ويسوق عللهم ويأخذ بأقيستهم في هذا الكُتيّب عن المسائل الخلافية"[2].

وقـــال العثيميـــن: "لا شكّ أن كتاب التّبيين هو أصدق ما يمثل نزعة أبي البقاء النّحوية، ويبيّن موقف أبي البقاء من مسائل الخلاف، فقد عرض لها وأبدى رأيه واضحاً في كلّ مسألة منها، وقد ارتضى لنفسه الميل إلى مذهب البصريين، آخذاً بأقوالهم، مؤيداً لآرائهم، واقفاً إلى جانبهم"[3].

---

[1] مدرسة الكوفة، ٣٥٩.

[2] مسائل خلافية في النّحو، ١٠.

[3] كتاب التّبيين، ٩٧.

وأما طليمات فقد قال: إنّ مذهب العكبري بصريّ، لا يأخذ من نحو الكوفة وبغداد إلاّ شذرات يسيرة"[1].

الخصائص العامة لأسلوب العكبري

انسجم أسلوب المؤلف بجملة من الخصائص، نجملها في النقاط الآتية:

١. مناقشـــة كلّ الآراء. لم يقف العكبري من المسائل الخلافية موقف الواصف فقـــط، وإنّمـــا وقف منها موقف المتعمّق المتمحص؛ فلا يترك رأياً من الآراء التـــي يذكرها دون مناقشة، فكل شيء عنده معلول بعلة، فلا حكم دون تعليل. يقـــول في ذلك: "إنّ النفوس تأنس بثبوت الحكم بعلّة فلا ينبغي أن يزول ذلك الأنس"[2]، ويتّضح ذلك أيضا من خلال ردّه لما يراه ضعيفا من الآراء، ومبيناً العلـــة فـــي ذلك، ويقبل الصحيح من الآراء المؤيد بالأدلة الّتي تدلّ على سعة الاطّلاع.

٢. كان العكبري يعتّد بالسّماع الكثير، ولا يجيز القياس على الشّاذ أوالنّادر، فهو يحرص على مسايرة جمهور البصريين في استخدام القياس من خلال التطبيق على الشائع، وعدم الاعتداد بقلة الاستعمال. وهو بذلك يسلك منهجاً تعليمياً في دراســـة الـــنّحو؛ ذلك المنهج الّذي يُقعّد معتمداً على الأقيسة المنطقية، والأدلة العقلية واطّراد الأبواب.

٣. يلحظ أن العكبري كان يحرص غالبا على نسبة الرأي إلى صاحبه في بعض الأحـــيان، ولكـــنه كـــان يغفل ذلك أحياناً،ويكتفي بعبارة غامضةكقوله: وقال بعضهم، وقال بعض النّحويين، وقال آخرون، وذهب شِرْذِمَة من النّحويين[3].

٤. يلحظ عليه التوقّف عند بعض الحدود كمنطلق لمناقشاته، وهذه مزيّة طيّبة؛ إذ غالـــباً ما يكون سبب الخلاف بين العلماء يعود إلى اختلافهم في الحدّ. فانبنى

---

(١) اللباب في علل البناء والإعراب، العكبري، تحقيق غازي طليمات، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط١، ١٩٩٦م، ٢٢.

(٢) التّبيين، ١٨٩.

(٣) أمّا الآراء المنسوبة إلى أصحابها فهي مبيّنة في الملحق رقم (٧) ص ٢٤٩، من هذا البحث.

على اختلافهم في الحدّ اختلافهم في مسائل منها: مسألة حدّ الاسم، ومسألة حدّ الفعل، ومسألة حدّ الاسم الصحيح[1].

٥. سار العكبري في شواهده على مبدأ الانتخاب، فهو يأخذ ما يراه مناسبا، مع ميله إلى الإيجاز؛ فغالباً ما يكتفي بما يفي بالغرض من الشّواهد، ولا يميل إلى الإكثار منها.

٦. يحذو العكبري في بعض معالجاته للمسائل النّحويّة حذو الفقه وأصوله، ويتجلّى ذلك منة خلال عبارات مثل: "إنّ الحكم إذا ثبت لعِلّةٍ اطّرد حكمها في الموضع الّذي امتنع فيه وجود العِلة، ألا ترى أنك ترفع الفاعل، وتنصب المفعول في موضع يُقطَعُ بالفرق بينهما من طريق المعنى، كما لو قلت: ضرب الله مثلاً"، فإنك ترفع وتنصبُ مع أنّ الفاعل والمفعول معقول قطعاً، ونظيرُهُ من المشروع أنّ الرَّمل[2] في الطّواف شُرِع في الابتداء؛ لإظهار الجَلَد ثم زالت العِلّة وبقي الحكمُ، وهذا ينزع إلى معنى صحيح، وهو أنّ الأصل أنّ الحكم لا يُعلَّلُ بعلتين، فإذا ثَبَتَ الحكمُ في الابتداء بعِلّة، ثم زالت العلّة، وزوال حكمها كان كتعليل الحكم بعلتين، ومثل ذلك العُدَّة عن النّكاح تُعلَّل ببراءة الرَّحم، ثمّ يثبت في موضعٍ يستحيلُ فيه شَغل الرّحم وسبب ذلك أنّ النّفوس تأنس بثبوت الحكم لِعلّةٍ فلا ينبغي أن يزول ذلك الأنس"[3].

ويظهر هذا أيضا من خلال ردّه على من يرى أنّ الفرق بين الفاعلية والمفعولية تحصل بلزوم الرّتبة، وهو تقديم الفاعل على المفعول، فقال: "أمّا لُزُومُ الرّتبة فلا يصحُّ لثلاثة أوجه منها:

الوجه الثالث: أنّ غاية ما ذكروا أن الفرق يحصلُ بطريق آخر غير الإعراب، وهذا لا يمنع أن يحصل الفرق بالإعراب، وتعيّن الطّريق لا سبيل إليه، بل إذا وُجِدَ عند العرب طريق معلّل وجب إتيانه، وإن صحّ أن يحصل المعنى بغيره، ومثل ذلك قد وقع في الشّريعة، فإنّ الأخ من الأبوين يسقط الأخ من الأب،

---

[1] انظر المسائل: ٢، ٥، ٦، ١٦.

[2] رَمَلَ الرّجل يرمل رملاً، إذا أسرع في مشيته، انظر: لسان العرب مادة (رمل).

[3] التّبيين، ١٨٨-١٨٩.

وهـــو أحد المعاني التي يحتملها هذا الفصل، وذلك أنّ القياس لا يمنع أن يشترك الجمـــيع فـــي المـــيراث، من غير تخصيص لاشتراكهما في الانتساب إلى الأب، والانتســـاب إلـــى الأمّ فـــي هذا المعنى ساقط، ويجوز أن يكون للأخّ من الأبوين الثُّلـــثان وللأخ من الأبِ عملاً بالقرابتين، ويجوز إسقاط الأخ من الأب بالأخِ من الأبويـــن لرُجحان النّسب إلى الأبِ والأمّ، وهذا الّذي تقرّر في الشّرع وهو عمل بأحد المعاني كذلك ها هنا"[1].

٧. يستخدم أبو البقاء العكبري أسلوب الحوار المنهجي في مناقشاته.

---

[1] انظر تفاصيل المسألة في التّبيين، ١٨٥ "بتصرف".

الفصل الثّالث

ائتلاف النّصرة في اختلاف

نحاة الكوفة والبصرة

كتاب ائتلاف النّصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة.

يعدُّ كتابُ "ائتلاف النُصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة لمؤلفه عبد اللّطيف بن أبي بكر الشّرجي الزّبيدي، (ت ٨٠٢هـ)[١]، ثالث كتب الخلاف النّحويّ الّتي وصلت إلينا؛ فقد أنشأ الزّبيدي هذا الكتاب سعياً إلى دراسة الاختلاف بين النّحويين: الكوفيين والبصريين، يقول في مقدمة كتابه: "وصنّفت هذا الكتاب أذكر فيه – إن شاء الله تعالى– اختلاف النّحويين الكوفيين والبصريين، سيبويه وأشياعه، والكسائي وأتباعه"[٢].

وقد ضمّ هذا الكتاب (٢٢٤) أربعاً وعشرين مسألة ومائتي مسألة خلافيّة؛لذلك فهـو يحتوي على أكبر عدد من مسائل الخلاف، وقد قام مؤلّفه بتوزيع مسائله على أقسـام الكـلام الثلاثة، فكان للاسم الحظّ الأوفر من المسائل؛ إذ بلغت المسائل الّتي تـنطوي تحته (١٣٣) ثلاثا وثلاثين مسألة ومائة مسألة، أمّا الفعل فقد بلغت مسائله (٣٥) خمسـاً وثلاثيـن مسـألة وهـو أقل الأقسام الثّلاثة، على حين كان للحرف (٥٦) ستّ وخمسون مسألة.

وزيـادة عدد المسائل عنده ناجمة عن اتّساع مجال الخلاف، فهو يشمل الخط فـي كتابه، زيادة على النّحو و الصّرف، وقد نصّ على ذلك بقول: "واقتصرت فيه على ذكر اختلافهم في النّحو والتّصريف والخط دون ذكر اختلافهم في سائر أنواع العربية،لأنّ جنس علم اللغة يشتمل على أصناف كثيرة، وأنواع غزيرة، وهي النّحو، و التّصـريف، و الخـطّ،و الاشتقاق ، والعروض، و القوافي،و المعاني،و البيان،و البديع،وأيام العرب، و النسب... "[٣].

---

[١] انظـر ترجمـته: شذرات الذّهب في أخبار من ذهب، ابن العماد، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي في دار الآفـاق الجديدة، منشورات دار الآفاق، بيروت، ٣٢٥/٢، والضوء اللاّمع لأهل القرن التاسع، ١٧/٧، وبغية الوعاة، ٣٣٠/١.

[٢] ائـتلاف النّصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، عبداللطيف الزبيدي، تحقيق الدكتور طارق الجنابي، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت، ط١، ١٩٨٧م، ٢٤.

[٣] المرجع السابق، ٢٤.

وقــد علــل ذلك بقوله:"اقتصرت في هذا الكتاب على ذكر اختلافهم في هذه الأنواع الثلاثة الشّريفة، والأقسام النّافعة اللطيفة، الّتي عليها تأسيس بناء الكلام وبها انســلاك لآلــئ كــلّ نظــام، إذ كانت المباني بها مقرونة، والمعاني فيها مدفونة، والأصــول فيها محروسة، والعلوم بها محسوسة، لا يتّم فيها التّمويه والتّحريف،ولا يستقيم معها التّلبيس والتّحريف"[1].

ويلحــظ على هذا الكتاب أن معظم مسائله جاءت مختصرة موجزة، إلى حدّ كبــير؛ ففي أغلب المسائل أسقط الزّبيدي حجج كلّ فريق وأدلّته، كقوله في المسألة الــرّابعة والسّبعين من (فصل الاسم): "ذهب الكوفيون إلى أنّ (أو) ترد للإضراب، وتــبعهم أبــو علــي، وحكى الفراء: اذهب إلى زيد أو دَعْ ذاك، وعليه جماعة من العرب. وذهب البصريون إلى أنّها لا تكون للإضراب أصلاً كما هو المشهور. والله أعلم"[2]. وقال في المسألة الرّابعة والعشرين من (فصل الفعل) "ذهب الكوفيون إلى أنّ القــول، إذا كان بمعنى الظّن على لغة مَنْ جَعَلَهُ كذلك، يشترط إسناده للمخاطب، وهــو قليل، ولم يشترطه البصريون مطلقاً، وإنّما اشترطوا شروطاً غيره، معروفة مذكــورة فــي الشروح المطوّلة"[3]. فالزّبيدي لا يكلف نفسه عناء الشّرح ومناقشة الآراء، بل يكتفي بإيراد المسألة الخلافيّة مجرّدة عن الأدلة و الحجج غالبا.

والواقــع أن هذا المسلك – مسلك الاختصار و التّركيز الشّديد – إيثارا منه للتيســير والتخفــيف على القارئ، فقال: "وسلكت فيه طريق الاختصار وعدلت عن الــتّطويل والإكــثار"[4]،وكرر ذلك أيضا في معرض ردّه على الكوفيين في المسألة الزّنــبوريّة: "والنّصــب غير جائز بوجه عام من الوجوه، وهو غلط صريح، وخطأ قبــيح، ومــا استدلوا به من الحكاية الجارية بين سيبويه والكسائي، وموافقة العرب للكسائي غير مُتبع؛ لأنّه جُعِل للعرب جُعْل على متابعة الكسائي، فلا تُصدّقوا التّهمة،

---

[1] ائتلاف النّصرة، ٢٥.

[2] المرجع السابق، ٧٥.

[3] المرجع السابق، ١٣٣.

[4] المرجع السابق، ٢٥.

وقد بسطها الأئمة في كُتبهم المطوّلة، وهذا المختصر لا يحتمل التطويل، فلْتُطلب"[1].وقال في المسألة السابعة والأربعين: "ألف (ذا) الإشارية عند الكوفيين زائدة؛ لأنها قد تسقط في مواضع.وقال البصريون: ليست زائدة، بل هي منقلبة عن (ياء) هي عينٌ، واللّام ياء أخرى هي محذوفة؛ لأنها تعود كذلك في التّصغير؛ لأن التّصغير يردّ الشيء إلى أصله. وفيه كلام كثير مبسوط في الشّروح المبسوطة فاعرفه"[2].

يتّضح مما تقدّم، أنّ الزّبيدي كان هدفه عرض مسائل الخلاف مجرّدة عن الشّواهد و النّقاش؛ وذلك للتيسير و التخفيف هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى ربّما كانت كثرة المسائل الخلافيّة الّتي عرضها قد أجبرته على اتباع هذا الأسلوب المقتضب.

طريقة ترتيب المسائل

أورد الزّبيدي في كتابه -ائتلاف النصرة- ترتيباً جديداً للمسائل الخلافيّة مختلفاً عن ترتيب كتب الخلاف الأخرى الّتي سبقته في مجال الخلاف النّحويّ؛ فهو وإن لم يذكر عنوانات لهذه المسائل الّتي ساقها، فإنّه قسمها إلى ثلاثة أقسام، أو فصول هي: فصل الاسم، وفصل الفعل، وفصل الحرف، فبدا الكتاب منسّقا في عرضه للمسائل ؛ حيث أورد الزّبيدي تحت فصل الاسم (١٣٣) ثلاثا وثلاثين مسألة ومائة مسألة. بدأها بمسألة اشتقاق الاسم، وختمها بمسألة رسم الهمزة المتوسطة، إذا كان ما قبلها ساكناً. أمّا فصل الفعل، فقد تطرّقَ فيه إلى (٣٥) خمس وثلاثين مسألة بدأها بمسألة أصل الاشتقاق، وختمها بمسألة "هل يجوز تقديم معمول الفعل المعمول بـ(لام) الجحود عليهما. أمّا فصل الحرف فقد ضمّ (٥٦) ستّاً وخمسين مسألة،استهلّهُ الزّبيدي بالحديث عن الحرف (إنْ) هل تُفتح في المجازاة، وأنهاهُ بالحديث عن (حاشا).

---

[1] ائتلاف النّصرة ، ٦٦.

[2] المرجع السابق، ٣١.

منهج الزّبيدي

اتّبع الزّبيدي في عرض المسألة الخلافيّة طريقاً محدداً بعض الشّيء، فقد سار في منهجه على النّحو الآتي:

١. عرض موقف الكوفيين[١] في المسألة، ثم إتباعه بالحجج والأدلة والشّواهد الخاصة بهم إن وجدت.

٢. عرض موقف البصريين في المسألة وبيان حجتهم، وشواهدهم إن وجدت.

٣. بيان رأيه في المسألة والتّصريح به، عن طريق تأييد أحد الطّرفين في أغلب المسائل، فقد أبدى رأيه في (١٣١) إحدى وثلاثين مسألة ومائة مسألة، وامتنع عن التّصريح برأيه في (٩٠) تسعين مسألة، مكتفياً بذكر الآراء، وقد خرج الزّبيدي عن هذا المنهج في مسألتين خلافيتين هما:

المسألة العشرون من (فصل الاسم)،الّتي اكتفى فيها بذكر جانب واحد من طرفي الخلاف، وهم الكوفيون، وردّ عليهم قائلا: "ذهب الكوفيون إلى أنّه يجوز إضافة النّيف إلى العشرة، نحو خمسة عَشَرِ بدليل قول الشاعر:

كُلّف من عَنائِهِ وشِقْوَتِهْ بنت ثَماني عَشْرةٍ من حجَتِهْ

ولأنّه اسم مُظْهَر جازَتْ إضافته إلى ما بعده كسائر الأسماء الّتي يجوز أن تُضاف، وهذا ظاهر الفساد؛ لأنّه مركب، والتّركيب يُنافي الإضافة، والبيت لا يُعْرف قائله، وإنْ عرف قائله نقول: صرفه لضرورة الشّعر، وردّه إلى لفظ الجرّ، لأنّه جعل (ثماني عشرة) بمنزلة اسم واحد، وقد أضاف إليه النّيف، وهم إذا صرفوا الاسم للضرورة ردّوه إلى أصله، وجميع ما يُروى من نحو هذا فإنّه شاذّ لا يُقاس عليه، فقِسْ عليه تُصِبْ، إن شاء الله"[٢].

والمسألة الخامسة عشرة بعد المائة، والّتي خالف فيها الزّبيدي كلا من الكوفيين والبصريين، فقدمّ رأياً مخالفاً لما طُرح في المسألة، فقال: "**(جملة ليَسْجُنُنَّه)** في قوله تعالى: **﴿ثُمّ بدا لهم من بَعْدِ ما رأوا الأيات ليَسْجُنُنَّه﴾**[٣]، فاعل (بدا) في موضع

---

[١] بلغ عدد المسائل الّتي قدّم الزّبيدي فيها رأي البصريين (٢١) إحدى وعشرين مسألة خلافية.

[٢] ائتلاف النّصرة، ٤٣.

[٣] سورة يوسف، آية ٣٥.

رفع،وطـــرده هشـــام، وثعلب، وجماعة في كلّ جملة تشبهها. وقال البصريون هي مفسرة للضمير في (بدا) الراجع إليه، المفهوم منه.أما الزّبيدي فقال: والّذي ينبغي أن يقـــال: إنّهـــا جوابٌ لقسم مقدّر، وإنّ المفسّر مجموع الجملتين، هذا تحقيقها، و الله أعلم"[1].

حقيقة مسائل ائتلاف النّصرة

أورد الزّبـــيدي فـــي كـــتابه (ائتلاف النّصرة) (٢٢٤) أربعا عشرين مسألة ومائتي مسألة خلافية، جلّها بين قطبي النّحو: الكوفيين والبصريين[2].

أمّا بالنسبة لحقيقة تلك المسائل، فقد تبين لنا بعد الرجوع إلى المظان المختلفة، وأمّات الكتب، أن هناك مسائل صحيحة النسبة لأصحابها، ومسائل لم يقل بها جميع الكوفيـــن، ومســـائل لم يقل بها جميع البصريين، وإنما نسبت إليهم من باب التعميم والتغليب، وفيما يأتي عرض لهذه المجموعات :

١) مسائل صحيحة النّسبة مطلقاً

بلغ عدد المسائل صّحيحة النّسبة الوارد ة في كتاب الزّبيدي (١٧٧)سبعا وسبعين مسألة ومائة مسألة خلافيّة. (٨١) إحدى وثمانون مسألة منها تبع الزّبيدي فيها أبا البركات الأنباري[3]. أمّا المسائل الصّحيحة النسبة الباقية فكان عددها (٩٦) ستا وتسعين مسألة، هي:

فصل الاسم:

المســـألة الثامنة والثلاثون: "اسم الإشارة المنادى، هل يجوز أن يُنادى بغير حرف النداء".

ذهـــب الكوفيون إلى جواز أن يُنادى بغير حرف النداء. وقال البصريون: لا يجوز أن يحذف حرف النّداء.

---

[1] ائتلاف النّصرة، ٩٩.

[2] فـــي المسألة العشرين من فصل الاسم: اقتصر الزّبيدي على ذكر رأي الكوفيون في المسألة فقط وردّ عليه، انظر أئتلاف النصرة م ٢٠/الاسم ، وانظر: الإنصاف م ٤٢.

[3] انظرهذه المسائل في الملحق رقم (٨) ص٢٥١، من هذا البحث.

المسألة التاسعة والثلاثون: "هل يجوز حذف حرف النّداء من اسم الجنس".

ذهب الكوفيون إلى أنّه يحذف حرف النداء من اسم الجنس. وقال البصريون: لا يجوز.

المسألة الأربعون: "ما حركة الاسم العلم المفرد المنادى الموصوف بـ(ابن) والمضاف".

قال الكوفيون: إنّ الضّم هو المختار. وقال البصريون إلا المبرد: الفتح هو المختار.

المسألة الحادية والأربعون: "هل يجوز فتح العلم المفرد المنادى الموصوف بغير (ابن)".

ذهب الكوفيّون إلى أنّه يجوز فتح العلم المفرد المنادى الموصوف بغير (ابن)، نحو: يا زيدَ الفاضلُ. ومذهب البصريين أنّه يتعيّن فيه الضّمُ.

المسألة الرابعة والأربعون: "ما حكم همزة الممدود المبدلة من ألف التأنيث في التّثنية".

قال الكوفيون: يجوز في تثنية الممدود الّذي همزته بدل من ألف التّأنيث وجهان: إبدال الهمزة واواً، وإقاؤها على حالها، نحو: حمراوان، وحمراءان، وحكي فيها الكسائي: حمرايان. أما البصريون فيجب عندهم تغيير همزته بقلبها واواً.

المسألة الخامسة والأربعون: "هل يجوز تقديم معمول التّابع على المتبوع".

أجاز الكوفيون تقديم معمول التّابع على المتبوع. ومنع البصريون ذلك.

المسألة السادسة والأربعون: "إعراب الضمّير المنصوب والمجرور المتّصلين بالضّمير المرفوع المنفصل"، قال الكوفيون: إن الضّمير المنفصل المنصوب نحو: رأيتُك إيّاك، توكيدٌ للضمير المتصل، وقال البصريون، إنّه بدل.

المسألة السابعة والأربعون: "هل ألف (ذا) زائدة"؟ ألف ذا الإشارية عند الكوفيون زائدة، وعند البصريين ليست زائدة، بل هي منقلبة عن (ياء) هي عينٌ، واللّام ياءٌ أخرى هي محذوفة.

المسألة الخامسة والستون: "إعراب المستثنى في الاستثناء غير الموجب والمتصل".

قال الكوفيون: هو عطف بيان[1]. وقال بعضهم: إنّه معطوف بـ (إلاّ). وقال البصريون: إنّه بدل بعض كقوله تعالى: ﴿**ما فعلُوهُ إلاّ قليلٌ**﴾ [2].

المسألة السادسة والستون: "ما حكم ظرف الزمان إذا أُضيف إلى فعل معرب، أو جملة اسميّة".

ذهب الكوفيون إلى أنّ الزمان إذا أُضيف إلى فعل معرب، أو جملة اسميّة، فالأرجح أن يعرب، ويجوز بناؤه على الفتح، وذهب البصريون إلى أنّ الإعراب واجب فيه.

المسألة السابعة والستون: "إضافة (كلا، وكلتا)".

ذهب الكوفيون إلى أنّ (كلا، وكلتا) يجوز أن يُضافا إلى النكرة المختصة، نحو:" كلتا جاريتين عندك مقطوعة يدُها". وقال البصريون: لا يجوز أن يُضافا إلاّ إلى معرفة.

المسألة الثامنة والستّون: "إعراب (غُدوة) بعد (لدُن)".

ذهب الكوفيون إلى رفع (غدوة) بعد (لَدُن) على إضمار (كان) تامة. وذهب البصريون إلى أنّها منصوبة، والجرّ هو القياس ونصبها إمّا على التّمييز، أو على التشبيه بالمفعول به، أو على إضمار (كان) ناقصة واسمها.

المسألة التاسعة والستّون: "هل يجوز أن يعمل اسم المصدر إذا كان غير مُسمّى مضمراً".

قال الكوفيون: يجوز أن يعمل اسم المصدر إذا كان غير مُسمّى مضمراً، وقال البصريون: لا يجوز أن يعمل.

---

[1] ولكن، ليس للكوفيين مصطلحا يسمّى عطف بيان، وإنّما يسمونه (التّرجمة)، وهو الجاري -كما يقول السيوطي- مجرى النّعت في تكميل متبوعه:توضيحا، وتخصيصا،وقيل: وتوكيداً. انظر:همع الهوامع،٥/١٩٠.

[2] سورة النساء، آية ٦٦.

المسألة الحادية والسّبعون: "اطراد الوصف بالمصدر".

قال الكوفيون: الوصف بالمصدر مطّرد على التأويل بالمشتق في نحو: رجلٌ عَدلٌ، أي: عادلٌ، وأمّا البصريون فاطّرداه عندهم بتقدير مضاف، أي: ذو عَدلٍ.

المسألة الثانية والسّبعون: "هل يجوز تثنية (أجمع) وجمعاء في التوكيد".

ذهب الكوفيون والأخفش من البصريين إلى أنّه يجوز تثنية أجمع وجمعاء، فيقولون: جاء الزّيدان أجمعان، والهندان جمعاوان. وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز ذلك.

المسألة الثالثة والسّبعون: "هل يجوز العطف بـ (حتّى)".

ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز العطف بـ (حتّى) أما البصريون فيثبتون العطف بها.

المسألة السادسة والسبّعون: "كلُّ رجلٍ وضيعته" هل يحتاج إلى تقدير.

ذهب الكوفيون والأخفش إلى أنّ نحو: "كلُّ رجلٍ وضيعته" مُستَغْنٍ عن تقدير خبر، لأنّ معناه عندهم (مع ضيعته). وذهب البصريون إلى أنّه لا بدّ من تقدير خبره.

المسألة السابعة والسّبعون: "هل يجوز تقديم المفعول المحصور بـ (إنّما)".

أجاز البصريون والكسائي والفراء تقديم المفعول المحصور بـ (إنّما) اتفاقاً، أو بـ (إلاّ) عند الجزولي، على الفاعل.ومنعه سائر الكوفيين.

وقال البصريون: إنّه لا بُدّ للوصف المذكور من تقدّم نفيٍ أو استفهام كقوله:

أقاطنٌ قومُ سلمى أم نَوَوْا ظَعَنا إنْ يَظعنوا فعجيبٌ عيشٌ مَنْ قَطَنا

المسألة الثّمانون: "ضمير الشأن والقصّة، إذا كان بلفظ المؤنث. هل يجوز أن يكون على لفظه، وإن كان بعده المذكر".

ذهب الكوفيون إلى أنّ ذلك لا يجوز ذلك إلاّ مع المؤنّث خاصة، وذهب البصريون إلى أنّه يجوز أن يكون على لفظه، وإن كان بعده المذكر مثل: إنّها زيدٌ ضربتُهُ، أي: أنّ القصةَ زيدٌ ضربتُهُ.

المسألة الحادية والثمانون: "هل يجوز تشديد نون التثنية في أسماء الإشارة في الرفع والنصب والجرّ".

أجاز الكوفيون تشديد النون في حال الرفع والنصب والجرّ بدليل قراءة مَنْ قرأ: ﴿إحدى ابنتيّ هاتينّ﴾ [1].

وقال البصريون: لا يجوز في المنصوب والمجرور، وإنّما يختص بحالة الرفع كقوله تعالى: ﴿فذانّك﴾ [2].

المسألة الثانية والتّسعون[3]. "اسم الفاعل". هل يعمل من غير اعتماد على كلام قبله.

ذهب الكوفيون والأخفش إلى أنّ اسم الفاعل يعمل من غير اعتماد، ومذهب البصريين إلى أنه لا يعمل إلاّ أن يعتمد على كلام قبله.

المسألة الثالثة والتسعون: "لفظة (أوّل) نُطق منه بفعل".

قال الكوفيون: هو مما نُطِقَ منه بفعل، فهو من (وَأَلَ) ويجوز أن يكون من (أوّل). وذهب البصريون إلى أنه مما لم ينطق معه بفعل، وهو على (أفعلَ) من (وول).

المسألة الخامسة والتسعون: "علة إعراب المؤنث المجموع بالألف والتاء".

ذهب الكوفيون إلى أنّه إنّما أُعرب بالكسرة، لأنّ التاء فيه غير أصلية،وإنّما هي مجلوبة في حال الجمع. وذهب البصريون: إلى أنّه أعرب بهذه الطّريقة؛ ليستوي الخفض والنّصب في المؤنث، لأنّه جمع مُسلّم.

---

[1] سورة القصص آية ٢٧.

[2] سورة القصص آية ٣٢.

[3] هذه المسألة هي نفس المسألة التاسعة و السبعين، لذلك ينبغي أن تندرج تحتها.

المسألة السابعة والتسعون: "كيف يجمع الاسم الأعجمي الّذي لا ينصرف".

مذهب الكوفيون أنّه يجمع جمع تكسير فيقال في إبراهيم: أبارهة، وأبارية، وبراهيم، وبراهمه، و براهِم، ومذهب البصريين أنّه يجمع جمع السلامة فتقول: إبراهيمون.

المسألة الثامنة والتّسعون: "علة إلحاق العدد المذكر من (٣-٩) بالهاء".

قال الكوفيون: إنّما كان أولى بالهاء، لأنّ الهاء تدخل في المذكر في الجمع القليل نحو: قِرَدة، وسَحَرة.أمّا البصريون فقالوا: لأنّ تأنيثه غير حقيقي فأنّث باللفظ، والمؤنث تأنيث حقيقيّ، فأنّث بالمعنى والصّيغة. وقيل: لأنّه بمعنى جماعة، والجماعة مؤنثة تذكر بلفظ التأنيث[1].

المسألة التاسعة والتسعون: الألف والتاء في المجموع المؤنث بهما للقلة أم للكثرة.

قال الكوفيون: هما لأقلّ العدد فقط، وقال البصريون: يقعان للقليل والكثير.

المسألة المئة: "ما حركة الراء في (الرّضاعة)".

ذهب الكوفيون: إنّ الرّضاعة بكسر الراء مع ما كان بالهاء، وفتحها لمحذوفها. وذهب البصريون إلى أنها بفتح الراء إذا كان بالهاء. وإذا كان بغير هاء فبالكسر فقط.

---

[1] ولأبي حاتم السجستاني مذهب آخر في تأنيث العدد المذكر وهو أنّ (الهاء) (التاء) أدخلوها في عدد المذكر، ولم يُدخلوها في عدد المؤنث، لأنّ المؤنث أثقل من المذكر، وأكثر المؤنث فيه هاء التأنيث، فجعلوا جمع المؤنث بلا هاء ليكونَ أخفَّ له، لأنّ الهاء لزمت الواحدة، وذلك ثقل، فكرهوا أن يمكنّوا ذلك الثّقل، حتى ينتقل من الواحدة إلى الجماعة، ففرّوا من ذلك، فحذفوا الهاء من الجمع ليعتدل الجمع، فيكون ثقيل مع خفيف، وأمّا المذكر فخفيف، فادخلوا الهاء في جمعه، فقالوا: ثلاثة ليكون ثقيل مع خفيف فيعتدل، وكرهوا أن يجمع بين الثقيلين فجعلوا ثقيلاً مع خفيف، وخفيفاً مع ثقيل. (كتاب المذكر والمؤنث، أبو بكر الأنباري، تحقيق الدكتور طارق عبد عون الجنابي، مطبعة العاني-بغداد، ط١، ١٩٧٨م، ٦٢٥).

المسـألة الأولـى بعد المائة: "الأسماء مما ثانية أو ثالثة حرف من حروف الحلق على (فعَل) ما أوجه قراءته".

قال الكوفيون: يجوز فيه وجهان: الإسكان والتّحريك بالفتح، نحو: نهْر، نَهَر ما لم يكن لامُ الكلمة، فيما عينه حرف حلق أحد حروف العِلّة [1]. وذهب البصريون إلى أنّهم يتبعون فيه اللغة والسّماع من العرب، ولا يتجاوزن ذلك أصلاً.

المسألة الثالثة بعد المائة: "(الرّبا) بالألف أم بالياء"؟

ذهـب الكوفيين إلى أنّه يُكتب بالياء، ويُثنى بالياء وقال البصريون: لا يجوز أن يكتب إلاّ بالألف وتثنيته، ربَوان، بالواو.

المسألة الرابعة بعد المائة: "وزن لفظ (الشيطان)"

ذهـب الكوفيون أن وزنه (فَعْلان) مأخوذ من شاط يشيط. وذهب البصريون أن وزنه (فَيْعال) مأخوذ من شَطَن، أي بعُد.

المسألة الخامسة بعد المائة: "أصل كلمة قيّم".

ذهب الكوفيون أنّ أصل قولهم، قيّم قويم: فَعْيِل. وقال البصريون: أصله قيْوم: فَيْعِل.

المسألة السادسة بعد المائة: "المنصوب الّذي كان أصله النصب الحقيقي،على أيّ شيء هو منصوب"؟

ذهـب الكوفـيون إلى أنّ المنصوب الّذي كان أصله النّصب الحقيقي، كقوله تعـالى: **﴿وهـذا صِـراطُ ربّـك مستقيماً﴾** [2]. وقولـه:**﴿ وهذا بعلي شيخاً﴾** [3].

---

[1] جـاء في المخصّص في باب (فَعَل وفَعِل من السالم). "وحكى بعض النّحويين من الكوفيين "الغالب على ظنّي أنّـه الفـرّاء" قال: وكلّ ما كان ثانية حرفاً من حروف الحلق فهاتان اللغتان عليه متعاقبتان – بقصد فتح العين وسـكونها – " المخصص، ابن سيدة، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي في دار الآفاق الجديدة، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، ٨١/١٥.

[2] سورة الأنعام، ١٢٦.

[3] سورة هود، ٧٢.

منصوب على القطع؛ لأنّه قطع من لفظه الأول إلى لفظ آخر. وقال البصريون: إنّه منصوب على الحال، وعامله معنى الفعل.

المسألة السابعة بعد المائة: "جمع لفظ (يحيى) جمع سلامة"

قال الكوفيون: إنّ كان عربياً فُتِحت الياء، كما كان في مصطفى، وإذا كان أعجمياً ضُمّت على أصل ضمّ ما قبل في جمع السلامة؛ لأنّه لا يعرف أصلها هل هي مشتقة أم لا؟ وقال البصريون: إذا جمع (يحيى) جمع السلامة: قيل فيه: يَحْيَوْن، بفتح الياء.

المسألة التاسعة بعد المائة: "ما مصدر (صدّ) قال الكوفيون إنّ مصدر صدّ يجيء على (الصّدّ) و(الصُّدود). وقال البصريون: إنّ مصدره: الصّدّ لا غير.

المسألة العاشرة بعد المائة: "علة نصب (رفيقاً)" في قوله تعالى:﴿ **وَحسُنَ أولئك رفيقاً** ﴾ [1]. وشبهه

ذهب الكوفيون: هو منصوب على التّفسير والتّمييز. وقال البصريون إنّه منصوب على الحال، والمعنى: رُفْقاً، حكاه الأخفش.

المسألة الحادية عشرة بعد المائة: "إعراب كلمة فئتين" وشبهه في قوله تعالى: ﴿**فما لكم في المنافقين فئتين** ﴾ [2].

قال الكوفيون: هو خبرُ (مالكم) كخبر (كان) و(ظننت)- يعني مالكم كنتم فئتين-وأجازوا دخول الألف واللام فيه. وذهب البصريون إلى أنّه منصوب على الحال[3].

---

[1] سورة النساء، ٦٩.

[2] سورة النساء، ٨٨.

[3] ما نسبه الزّبيدي للبصريين من أنّ كلمة "فئتين" في قوله تعالى: ﴿فما لكم في المنافقين فئتين﴾ [النساء، ٨٨]، نسبه أبو جعفر النحاس إلى الأخفش، فقال: "وقال الأخفش "فئتين" على الحال كما يقال: مالك قائماً، وقال الكوفيون: هو خبر مالكم كخبر كان وظننتُ، وأجازوا إدخال الألف واللام فيها". إعراب القرآن، النحاس، ١/ ٤٧٩.

المسألة الثانية عشرة بعد المائة: "هل يعمل اسم الفاعل إذا كان لما مضى من الزّمان".

ذهب الكوفيون إلى أنّ اسم الفاعل إذا كان لما مضى من الزّمان يعمل كقوله تعالى: **﴿وكلبُهم باسطٌ ذراعيه بالوصيد﴾**[1]. وقال البصريون: إنّه لا يعمل أصلاً، وإنما يعمل إذا كان للحال أو الاستقبال.

المسألة الثالثة عشرة بعد المائة: "مميّز (كذا) ما حكم إعرابه؟".

ذهب الكوفيون إلى جواز جرّ مميّز (كذا) المكنّى بها عن العدد بالإضافة في غير تكرار، ولا تخلّف، فيقال:"كذا رجلٍ". ولا يجوز جرّه بإضمار (من) اتفاقاً. وقال البصريون: بل يجب نصب ما بعدها.

المسألة الرابعة عشرة بعد المائة: "الجملة الاستفهامية" في نحو قوله تعالى: **﴿وأسرّوا النَّجوى الّذين ظلموا، هل هذا إلا بشرٌ مثلكم﴾**[2].

قال الكوفيون: إنما هي بدل من (النّجوى). وذهب البصريون إلى أن الجملة الاستفهامية مُفَسّرة لـ (النّجوى).

المسألة الخامسة عشرة بعد المائة: "موقع إعراب جملة (لَيَسْجنُنّهُ) في قوله تعالى: **﴿ثمّ بدا لهم من بَعْدِ ما رأوا الآيات ليسْجُنُنّه﴾**[3].

عزا الزّبيدي إلى هشام وثعلب وجماعة أنّ جملة (لَيَسْجنُنّهُ) هي فاعل (بدا) في موضع رفع. وعزا إلى البصريين أنّها مفسّرة للضمير في بدا الراجع إليه،المفهوم منه.

المسألة السادسة عشرة بعد المائة: "الجملة المفسرة" في قوله تعالى: **﴿ونادي نُوحٌ ابنَهُ وكان في معزلٍ:يا بُنيّ اركب معنا﴾** [4].

---

[1] سورة الكهف، آية ١٨.

[2] سورة النساء، آية ٣.

[3] سورة يوسف، ٣٥.

[4] سورة هود،آية ٤٢.

قـــال الكوفيون: هي منصوبة بالفعل المذكور. وقال البصريون: هي منصوبة بقـول مقـدّر بدلـيل التّصـريح بـــه فـــي قولـــه تعـــالى: ﴿**ربِّ إنّ ابنـــي مـــن أهلي**﴾[1].

المسألة السابعة عشرة بعد المائة: "الضّمير المنفصل المرفوع في نحو أقائم أنت؟ وشبهه. ما موقعه الإعرابي"؟.

أوجب الكوفيون في الضمير المنفصل المرفوع في نحو: أقائم أنت؟ الابتداء. أما البصريون فأجازوا فيه: الابتدائية والفاعلية. أما سيبويه فلا يجيز إلاّ الأول.

المسألة الثامنة عشرة بعد المائة: "عطف البيان كيف يكون"؟.

الكوفـيون يكون عطف البيان بالمعارف والنّكرات، أمّا البصريون فلا يكون إلاّ بالمعرفة على المعرفة ولا يجوز بالنّكرات.

المسألة العشرون بعد المائة: "جمع (فُعْلة) ما حركة عينه".

ذهب الكوفيون إلى أنّ كل ما كان جمعاً لـــ (فُعْلة) تكون عينه مفتوحة. وقال البصريون: يجوز فيه الإسكان والضمّ، والفتح تخفيفاً.

المســـألة الحاديـــة والعشـــرون بعد المائة: "علة قلب الهمزة ياء عند الوقف على الممـــدود".فقد يعوّض بعضهم في الوقف على الممدود المنصوب من الهمزة (يا)، فيقول: بنايا.

قـــال الكوفيون إنّما أبدلت الهمزة؛ لأنّها رنت إلى أصلها، لأنّ أصلها الياء. وقال البصريون: لأنّه مشبّه بـــ (خطايا) وشبهه.

المسألة الثانية والعشرون بعد المائة: "كيف تكتب ذوات الياء"؟

ذهـــب الكوفـــيون إلـــى أنّ ذوات الياء تكتبُ بالياء، وتبعهم على ذلك بعض البصريين، نحو: مولى ، ومصطفى. ومذهب حُذّاق البصريين أنه يُكتب كلُّه بالألف

---

[1] سورة هود، آية٤٥.

إتـباعاً للفظ. وقال المبرد لا يجوز أن يكتب شيء من ذلك إلاّ بالألف، ولا فرق بين ذوات الواو، وذوات الياء في الخط [1].

المسـألة الـرابعة والعشرون بعد المائة: "علّة نصب (الظّالمين)" في قوله تعالى: ﴿والظّالمين أعدّ لهم عذاباً أليما﴾ [2].

قـال الكوفـيون إنّما نُصب ؛ لأنّ الواو ظرف للفعل، وهو (أعدّ)، ومذهب البصـريين أنـه من باب اشتغال الفعل عن المفعول بضميره، فيكون نصباً بإضمار فعل يفسره ما بعده، أي: ويُعذّب الظّالمين، لأنّ إعداد العذاب عذاب.

المسألة الخامسة والعشرون بعد المائة: "ألف فِعْلاء وفُعلاء" هل هي للإلحاق، أم همزة ممدودة".

قـال الكوفيون إنّها تكون همزة ممدودة مانعه للصرف. وقال البصريون: هي للإلحاق وإنّما تكون عندهم ممدودة فيما كان مفتوح الفاء نحو حمراء وصفراء.

المسألة السادسة والعشرون بعد المائة: "قولهم: يا (ابن أُمّ). مركب أم مفرد".

ذهـب الكوفـيون: إلى أنّ (ابن أمّ) مفرد وليس مركبـ، وتقديره: يا ابنَ أُمّا، فحـذف الألـف تخفيفاً، وبقيت الميم مفتوحة. وقال البصريون: هو اسمان مركبان جُعلا اسماً واحداً، كقولك:" يا خمسة عشر، أقبلوا".

المسألة الثامنة والعشرون بعد المائة: "ما حركة الضاد في كلمة (الضّيق)".

قـال الكوفـيون: الضَّـيق بالفتح. وقد يقع موقع المكسورة، فهو عندهم أبداً مُخفّـف من (ضيِق) أو جمع ضيِقه، وقال البصريون: إذا أردت به المصدر فتحت الضّـاد وإذا أردت الاسـم كسـرت وقلت: الضِّيق، وأجازوا في (ضيِق) أن يكون مخفّفاً.

---

[1] ومما يذكر ، أنّ الزبيدي قد كرّر هذه المسألة في فصل الفعل.انظر:م ٢٨، من فصل الفعل،

[2] سورة الإنسان، آية ٣١.

المسألة التاسعة والعشرون بعد المائة: "ما علامة التأنيث في الاسم المختوم بالتاء المربوطة، هل هي التّاء المربوطة أو الهاء".

ذهب الكوفيون إلى أنّ علامة الاسم المؤنث المختوم بالتّاء هي الهاء؛ مراعاة للصورة الثّانية في الخط. وذهب البصريون إلى أنّ التّاء علامة التّأنيث لأنّ التاء فيه أصل، ولأنّ الأصل هو الوصل الثّابت في النّطق، فلا يتغيّر بعوارض الوقف.

المسألة الثلاثون بعد المائة: "ما علامة التأنيث في الاسم المقصور"؟

قال الكوفيون: التأنيث فيه بالياء مراعاة للخط، وقال البصريون، التأنيث فيه بالألف مراعاة للفظ.

المسألة الحادية والثلاثون بعد المائة: "(فُعْلَل) هل هو بناء مُثبت في أبنية الأسماء الرّباعية"؟

ذهب الكوفيون إلى أنّ (فُعْلَل) بناء مُثبت في أبنية الأسماء الرّباعية مثل: جُنْدَب، وتبعهم الأخفش. وقال البصريون: ليس مثبتاً فيها. بل هو مُلْحَق[1] بـ (فُعْلُل) نحو: بُرْثُن.

المسألة الثانية والثلاثون بعد المائة: "ما علامة التأنيث في الاسم الممدود"

قال الكوفيون: التّأنيث فيه بالهمزة مراعاة للّفظ وقال البصريون: التّأنيث فيه بالألف الممدودة الّتي في آخر الاسم نحو :حمراء، مراعاة للّفظ لأنّها كانت مقصورة فمُدّت لمّا وقع قبلها ألف المدّ، لأن الأصل في الأسماء القصر، والمدّ طارئ عليها.

المسألة الثالثة والثلاثون بعد المائة: "الهمزة المتوسطة إذا كان ما قبلها ساكنا، هل لها صورة"؟

ذهب الكوفيين إلى أن للهمزة المتوسطة صورة، وبأيّ حركة تحرّكت، نحو مسؤول، والمرأة. ومذهب البصريين أن الهمزة المتوسطة إذا كان ما قبلها ساكناً، لا تكون لها صورة نحو: مَسْتول، الْمَرْءَة[2].

---

[1] هكذا في المصدر، والصحيح أن نقول متفرع؛ لأن الملحق يكون على زنة الملحق به.

[2] وهذ المسألة مكررة عند الزبيدي في فصل الفعل، انظر:م٣٤، ص ١٣٩.

ب. فصل الفعل:

المسألة الثانية والعشرون: "هل يجوز أن يلي "كان" وأخواتها معمول خبرها، إن لم يكن ظرفاً ولا جاراً ومجروراً.

أجاز الكوفيون أن يلي (كان) وأخواتها معمول خبرها وإن لم يكن ظرفاً، ولا جارّاً ومجروراً مطلقاً. ومنعه البصريون مطلقاً.

المسألة الثالثة والعشرون: "هل يجوز أن تلغى "ظننتُ" وأخواتها عن العمل في مفعوليها مع تقدّمهاعليهما مطلقا".

ذهب الكوفيون والأخفش إلى أنّه يجوز أن تلغى. وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز أن تلغى عن العمل.

المسألة الرابعة والعشرون: "هل يشترط إسناد (القول) للمخاطب إذا كان بمعنى الظّن.

ذهب الكوفيون إلى أنّ (القول) إذا كان بمعنى الظّنّ يشترط فيه إسناده للمخاطب، أمّا البصريون فلا يشترطون ذلك مطلقاً.

المسألة الخامسة والعشرون: "أيهما أولى أن يقوم مقام الفاعل المعرفة، أم النّكرة مما جاء في باب (أعطيت)".

قال الكوفيون: لا أولوية هاهنا [1]. وقال البصريون: الأولى إقامة الأول الّذي هو معرفة مقام الفاعل.

المسألة السادسة والعشرون: "إذا أعمل الثاني في (باب التّنازع) هل يحتاج الأول إلى مرفوعه".

ذهب البصريون إلى أنّه إذا أُعمل الثّاني في باب التّنازع واحتاج الأوّل إلى مرفوع فإنّه يُحذف وذهب البصريون إلى أنّه مضمرٌ نحو ضربوني وضربتُ الزّيدين.

---

[1] هذا إذا كانا معرفتين فقط، أما إذا كان الأول معرفة والثاني نكرة، فإقامة الأول عندهم قبيح. انظر: شرح التصريح، ٢٩٢/١.

المسألة السابعة والعشرون: "هل يجوز حذف (إلى) وشبهها من الفعل".

ذهـــب الكوفيون إلى أنّه يجوز حذف (إلى) وشبهها من الفعل في مثل: ذهبتُ الشّام. وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز إلاّ في هذه اللفظة -ذهبتُ الشّام- لسماعهم إيّاها عن العرب.

المســألة التاسعة والعشرون: "هل يجوز كسر حرف المضارعة إذا كان ياء مثناة من تحت".

مذهب الكوفيين أنه يجوز كسر حرف المضارعة إذا كان ياء مثناة من تحت، نحو: يُحبُّ، ومذهب البصريين أنه لا يجوز.

المسألة الثلاثون: "هل يجوز أن تبنى الأفعال النّاقصة لما لم يُسمّ فاعله".

أجـــاز الكوفيون أن تبنى الأفعال النّاقصة لما لم يُسمّ فاعله، قال الفراء:"كين أخوك"، في" كان زيدٌ أخوك". ومنعه البصريون.

المسألة الحادية والثلاثون: "ما حكم الشّرط والجزاء إذا وقع بعد اسم موصول".

قـــال الكوفيون: "إنّ الشّرط والجزاء إذا وقع بعد اسم موصول منصوب، أو مـــرتفع بإضمار القول. وقال البصريون إنّ الشرط و الجزاء صلة الاسم الموصول مثل قوله تعالى: **﴿ومنهم مَنْ إنْ تأمنهُ بدينار لا يُؤدّه إليك﴾**[1].

المسألة الثانية والثلاثون: "إعراب نحو "أحسن" في قوله تعالى: **﴿تماماً على الّذي أحسن﴾**[2].

قال الكوفيون: يجوز أن يكون (أحسنَ) نعتاً لـــ(الّذي). وقال البصريون: إنّه فعل ماضٍ داخل في الصلّة، والعامل مستتر فيه لا يجوز غيره.

---

[1] سورة آل عمران، ٧٥.

[2] سورة الأنعام، ١٥٤.

المسألة الثالثة والثلاثون: "رسم الهمزة المتوسطة المضمومة المتبوعة بواو، كيف تكتب؟".

قـال الكوفـيون والأخفـش إنّه يُكتب بياء بعدها واو نحو يستهزئون. وقال البصريون: إنه يكتب بواو نحو: يستهزؤون.

جـ. فصل الحرف:

المسألة الأولى: (إنْ) إذا فُتحت، هل تكون للمُجازاة؟

مذهـب الكوفيـين أنّ (إنْ) في المجازاة قد تُفتح وتكون مجازى بها كما إذا كانت مكسورة. ومذهب البصريين أنّها إذا فُتحت لا تكون للمجازاة مطلقاً.

المسألة الثّانية: هل تكون اللام الجارة بمعنى (في).

ذهب الكوفيون إلى أنّ (اللام) الجارة قد تكون بمعنى (في). وقال البصريون: لا تكون اللام الجارة بمعنى (في) أصلاً.

المسألة التاسعة: "هل يجوز أن تجيء واو العطف زائدة".

ذهب الكوفيون إلى أنّ الواو العاطفة يجوز أن تقع زائدة وإليه ذهب الأخفش وأبو القاسم بن برهان من البصريين. وذهب سائر البصريين إلى منعه.

المسألة الرابعة والعشرون: (أم) هل تكون بمعنى "بل" والهمزة معا.

ذهـب الكوفـيون أنّ (أمْ) لا تكـون بمعـناهما، وإنّما يُعطف بها بعدهما، ومذهب البصريين أنّها تكون بمعنى "بل" والهمزة معا.

المسألة الخامسة والعشرون: " نيابة (أل) عن الضّمير".

أجـاز الكوفيون نيابة (أل) عن الضّمير المضاف إليه، وخرّجوا على ذلك قوله تعـالى: ﴿**فإنّ الجنّة هي المأوى**﴾[1]، أي مأواه. ومنعه البصريون إلاّ ضِمْضمة[2] منهم، وإنّما يقدرون ضميراً متصلاً بحرف جر، أي المأوى له.

المسألة السّادسة والعشرون: (لام) المستغاث، بقيّة اسم، أم أصل قائم؟

---

[1] سورة النازعات، ٤١.

[2] ويقصد به: الداهية الشديدة، انظر: لسان العرب، مادة (ضمم).

قال الكوفيون: إنّ (لام) المستغاث بقية اسم فإذا قلت: يا لزيدٍ، فالأصل: يا آل زيدٍ، فحذفوا الهمزة للتخفيف، والألف لالتقاء السّاكنين وقال البصريون: إنّها لامٌ مفردة أصلها (لام) الجرّ وإنّما فُتِحت للفرق بين المستغاث به والمستغاث له.

المسألة السّابعة والعشرون: (لعلّ)، هل تكون للاستفهام؟

ذهب الكوفيون إلى أنّ (لعلّ) قد تكون للاستفهام، وذهب البصريون إلى أنّها لا تكون للاستفهام أصلاً.

المسألة الثّامنة والعشرون:" (الباء) في البسملة".

ذهب الكوفيون إلى أنّ (الباء) في البسملة متعلّق بفعل مقدّر، فتكون الجملة فعلية. وذهب البصريون أنّه متعلّق باسم مقدّر مبتدأ، فيكون الكلام جملة اسمية.

المسألة التّاسعة والعشرون: "تسمية حروف الجرّ".

الكوفيون يُسمّون حروف الخفض صفاتٍ إلاّ الفرّاء فإنّه يسميها محال[1]. والبصريون يُسمّونها ظروفاً.

المسألة الثّلاثون: ما حكم (لا) في مثل قوله تعالى: ﴿غير المغضوب عليهم ولا الضّالين﴾ [2].

مذهب الكوفيين إلى أنّها بمعنى غير. ومذهب البصريين أنّها زائدة للتأكيد.

المسألة الحادية والثّلاثون: "علة مجيء (اللام) في ذلك".

يرى الكوفيون إنما جيء بها لئلاّ يُتوهّم أنّ (ذا مضاف إلى كاف الخطاب. وقال البصريون أنّ اللام زيدت لتوكيد الخطاب إلى البعيد المشار إليه.

المسألة الثّانية والثّلاثون:" هل (لا) النّافية للجنس مضارعة لـ (إنّ)".

قال الكوفيون إنّها ليست مضارعة لها. وقال البصريون إنّها مضارعة لـ (إنّ) فنصبوا بها لمضارعتها لها.

المسألة الثّالثة والثّلاثون:" ما حكم (الباء) الداخلة في خبر (ما) المشبّهة بـ (ليس).

---

[1] الفراء يسمي الظرف محلاً. انظر: معاني القرآن، ٢٨/١.

[2] الفاتحة، ٧.

ذهـب الكوفـيون إلى أنّ (الباء) الداخلة في خبر (ما) المشبهة بـ ليس هو جواب قائل قال: إنّ زيداً لمنطلق، و (ما) مقابلة لـ (إنّ) و (الباء) مقابلة لـ (اللام) فلمـا أدخـل الـلام في كلامه في الخبر. أُدخلت الباء في كلامك في الخبر.وذهب البصريون أنّ الباء ههنا لتوكيد النفي.

المسألة الرابعة والثلاثون: هل ترد (الباء) للتبعيض؟

قـال الكوفـيون: إنّهـا قد ترد للتبعيَض، وقال البصريون: إنّ الباء لا ترد للتبعيض.

المسألة الخامسة والثلاثون: علة زيادة (ما) على إن في الشرط.

قـال الكوفـيون: إنّ دخولها صلة. وقال البصريون: إنّ زيادتها لمعنى التّوكيد في الشّرط.

المسألة السّادسة والثّلاثون: هل تقع (عن) للمجاوزة فقط؟

قـال الكوفيون: إنّه قد تجيء لها معانٍ أخر غير المجاوزة، وقال البصريون: لا تقع (عن) إلاّ للمجاوزة فقط.

المسألة السّابعة والثّلاثون: استثناء ما هو أكثر من النصف.

مذهـب الكوفيين أنه يجوز الاستثناء مما هو أكثر من النّصف إذا لم يستغرق الجميع، كقولك: " عليّ عشرةٌ إلاّ ستة". ومذهب البصريين أنه لا يجوز.

المسألة الثّامنة والثّلاثون: معنى (إلاّ) في الاستثناء المنقطع.

قـال الكوفيون: إنّها تكون بمعنى (سوى). وذهب البصريون إلى أنها تكون بمعنى (لكن).

المسألة التّاسعة والثّلاثون: هل يجوز أن نقول: إن قام لأنا وشبهه.

أجـاز الكوفيون والأخفش نحو:إن قام لأنا.وأمّا البصريون فإنّهم لا يجيزون ذلك أصلاً.

المسألة الأربعون: "تونا التّوكيد".

ذهـب الكوفـيون إلـى أنّ السنون الثقيلة أصل والخفيفة مخففة منها.وذهب البصريون أنّ كلّ واحدة منهما أصل في نفسها.

المسألة الحادية والأربعون: علة دخول (نون التوكيد) في الجزاء كقوله: "إمّا تَفْعَلَنّ".

قـــال الكوفـــيون: تدخـــل نـــون التّوكيد للفرق بين المجازاة والتّخيير، وقال البصـــريون: إنّمـــا صلح ذلك في الخبر لدخول (ما) وتشبيهها بلام القسم في كونها مؤكدة.

المسألة الرّابعة والخمسون: (ياء) النّسب أحرف أم اسم؟

قـــال بعض الكوفيين: هي اسمٌ. وذهب البصريون إلى أن (ياء) النّسب حرف لا موضع له من الإعراب.

المسألة الخامسة والخمسون: كتابة نون التّوكيد الخفيفة.

قـــال الكوفـــيون: إنّ نـــون التّوكـــيد الخفيفة تكتب بالنون؛ إتباعاً للفظ. أما البصريون فإنّهم يكتبونه بالألف لأنّ الوقف عليه بالألف.

٢- مسائل لم يقل بها جميع الكوفيين

بلغ عدد المسائل الّتي لم يقل بها جميع الكوفيين (٢٨) ثمانيا وعشرين مسألة خلافية[١]، منها مسألتان تفرّد بذكرهما الزّبيدي وحده ومهما:

المسألة السبعون (فصل الاسم): "ما إعراب (ما) التّعجبية".

مـــا نســـب الزبيدي إلى الكوفيين أنّ (ما) التّعجبيّة اسم معرفة ناقص بمعنى (الّـــذي) وصـــلتها ما بعدها[٢]، ليس مجمعا عليه؛ فالفراء يرى أنّها استفهاميّة دخلها معنى التّعجّب [٣].

---

[١] انظـــر الملحق رقم (٩)، ص٢٥٤ من هذا البحث، المبيّن فيه رقم المسألة عند الزّبيدي، ورقم المسألة المقابل له عند أبي البركات الأنباري.

(٢) انظر: ائتلاف النصرة، ص ٧٣.

[٣] انظر رأي الفرّاء في: المساعد، ١٤٨/٢. وشرح التصريح، ٧٨/٢، وشرح الأشموني، ٣١/٣.

المسألة الثامنة بعد المائة (فصل الاسم): "إعراب "نزلا" و"ثواباً" في نحو قوله تعالى: **﴿نُزلاً من عند الله﴾**[1]. و**﴿ثواباً من عند الله﴾**[2]".

ذكر الزّبيدي أنّه منصوب عند الكوفيين على القطع[3]، أومُفسر لما قبله[4].وهذا تعميم فيه نظر؛لأن الكسائي يرى أنّه مصدر كما قال البصريون،جاء في إعراب القرآن للنحاس:"وقال الكسائي: يكون مصدراً، وقال الفراء: وهو مُفسّر"[5].

٣- مسائل لم يقل بها جميع البصريين

أمّا المسائل الّتي لم يقل بها جميع البصريين فكانت (١٩) تسع عشرة مسألة، ثلاث عشرة مسألة منها تبع الزّبيدي فيها ابن الأنباري[6]. وست مسائل تفرّد بها الزّبيدي، وهي:

المسألة الخامسة عشرة (فصل الفعل): "عامل الرفع في الاسم المرفوع بعد "إنْ" الشّرطية".

نسب الزّبيدي إلى البصريين أن الاسم المرفوع بعد "إن" الشّرطية يرتفع بتقدير فعل، في حين لأبي الحسن الأخفش رأي مغاير؛ وهو أنّ الاسم بعد (إن) الشرطية يرتفع بالابتداء[7].

---

[1] آل عمران، ١٩٨.

[2] آل عمران، ١٩٥.

[3] هذا رأي الكسائي، انظر: إعراب القرآن، للنحاس، ٤٢٨/١.

[4] هذا رأي الفراء، انظر: إعراب القرآن، للنحاس، ٤٢٨/١.

[5] إعراب القرآن، للنحاس، ٤٢٨/١.

[6] انظر الملحق رقم (١٠)، ص ٢٥٥، من هذا البحث،المبيّن فيه رقم المسألة عند الزّبيدي، ورقم المسألة المقابل له عند أبي البركات الأنباري.

[7] انظر: رأي الأخفش: شرح الكافية في النّحو، ٢٥٥/٢، والإنصاف، م ٨٥، وأجاز الكسائي الابتداء أيضاً. انظر: ارتشاف الضرب، ١٨٧٠/٤.

المسألة السّابعة والثّلاثون-فصل الاسم-: "هل يجوز إبدال الظّاهر من ضمير المتكلم والمخاطب".

القول بأنّ البصريين لا يجوزون إبدال الظّاهر من ضمير المتكلم[1]. والمخاطب فيه نظر؛ لأنّ الأخفش أجاز إبدال الظّاهر من المضمر، قال الأخفش عند قوله تعالى: **﴿ليَجْمَعَنّكم إلى يوم القيامة، لا ريب فيه،الّذين خَسِروا أنْفُسَهم﴾**[2]: "إنْ شئت كان "الّذين" في موضع نصب على البدل من الكاف والميم"[3].

المسألة الثالثة والأربعون(فصل الاسم): "إعراب الاسم الواقع بعد (لو) وشبهه مبتدأ".

نسب الزّبيدي إلى البصريين أنّ الاسم الواقع بعد (لو) وشبهه مبتدأ، ثم قيل: لا خبر له، وقيل: له خبر محذوف[4].وهذا فيه نظر؛ لأنّ المبرّد يذهب مذهب الكوفيين في أنّ الاسم الواقع بعد (لو) فاعل لفعل مقدّر[5].

المسألة الثامنة والسبعون- فصل الاسم-: "نيابة غير المفعول الحقيقي عن الفاعل، مع وجود المفعول الحقيقي مطلقاً".

نسب الزّبيدي إلى البصريين أنهم لا يجيزون نيابة غير المفعول الحقيقي عن الفاعل، مع وجود المفعول الحقيقي مطلقاً، وهذا ليس مجمعا عليه عندهم،لأنّ الأخفش أحد زعماء البصريين قد أجاز ذلك، قال السّيوطي: "اختلف هل يجوز إقامة غير المفعول به مع وجوده؟ على قولين: أحدهما: لا وعليه البصريون، لأنّه شريك

---

(1) انظر: ائتلاف النصرة، ٥٦.

(2) سورة الأنعام، آية١٢.

(3) إعراب القرآن، النحاس، ٨٥/٢. وانظر رأي الأخفش في: همع الهوامع، ٢١٨/٥، وانظر: شرح الأشموني، ٢٣٦/٣، والمساعد ٤٣٢/٢

(4) انظر: ائتلاف النصرة، ٥٩.

(5) انظر رأي المبرد في: مغني اللبيب، ٤٤٥/١.

الفاعل، والثاني: نعم، وعليه الكوفيون والأخفش وابن مالك"[1]. وأضاف السّيوطي: "وقال أبو حيان: ونقل ابن الدّهان:أنّ الأخفش شرط في جواز ذلك تأخّر المفعول به في اللفظ، فإن تقدم على المصدر،أو الظّرف لم يجز إلاّ إقامة المفعول به"[2].

المسألة التّاسعة والسبعون: "هل يشترط في الوصف أن يتقدمه نفي أو استفهام ليكون مبتدأ".

ذكر الزّبيدي أنّ البصريّين يشترطون في الوصف الّذي بُدئ به،تقدم نفي، أو استفهام عليه، نحو: أقائمٌ الزيدان؟"[3]. ولكن الأخفش لا يشترط ذلك شأنه في ذلك شأن الكوفيين أيضاً[4].

المسألة الرّابعة والتّسعون: "نوع المحذوف في نحو قوله تعالى: **﴿واتّقوا يوماً لا تجزي نفسٌ عن نفسٍ شيئاً﴾**[5]".

نسب الزّبيدي إلى البصريين أنّ التقدير عندهم (تجزي فيه)[6]. في حين نجد الأخفش يرى ما يرى الكوفيون من أنّ المحذوف منه (هاء) أي: ولا تجزيه نفس"[7]، وذكر صاحب المغني أنّ سيبويه والأخفش يجيزان الأمرين[8].

---

[1] همع الهوامع، ٢/٢٦٥.

[2] المرجع السابق، ٢/٢٦٦.

[3] انظر: ائتلاف النصرة، ٧٩.

[4] انظر: ارتشاف الضرب، ٣/١٠٨٢-١٠٨٣، والمساعد، ١/٢٠٧، وشرح الأشموني، ١/١٩١.

[5] البقرة، ٤٨.

[6] انظر: ائتلاف النصرة، ٨٧.

[7] انظر: رأي الأخفش في: ارتشاف الضرب، ٤/١٩١٦.

[8] مغني اللبيب، ٦٥٤.

الشّواهد اللّغوية عند الزّبيدي.

استعان الزّبيدي بـ(٢٠٩) تسعة شواهد ومائتي شاهد، وتوزعت على النّحو الآتي:

نوع الشاهد	القرآن الكريم	الحديث الشّريف	كلام العرب		المجموع
			شعر	نثر	
عدد الشّواهد	٨٥	٤	١٠١	١٩	٢٠٩
النسبة المئوية	٤١	٢	٤٨	٩	١٠٠

ويلحظ من هذا الكشاف أنّ مجموع شواهده جاءت قليلة إذا ما قيس بعدد المسائل الخلافية الّتي ساقها في مصنفة والّتي بلغت (٢٢٤) أربعا وعشرين مسألة ومائتي مسألة، وهذا يعني أن هناك بعض المسائل لا يذكر فيها شيئاً من الشّواهد، ومنها على سبيل المثال:

المسألة الثالثة عشرة (فصل الاسم) قال الزّبيدي: "قال الكوفيون: لا يجوز تقديم الحال مع الظّاهر خاصّة، ويجوز مع المضمر، قالوا: لأنّه يُؤدّي إلى تقديم المُضمر على الظّاهر، وهو مردودٌ بكونه مقدّماً في اللفظ مؤخراً في المعنى. وذهب البصريون إلى أنّه يجوز التّقديم مطلقاً سواء مع المُضمر،و المظهر، وهو الصحيح، لتصرّف العامل، ومتى تصرّف في نفسه تصرّف في معموله، فاعرفه واتبّعه تُصِبْ، إن شاء الله"[١].

وما ذكره الزّبيدي في هذه المسألة، هو تلخيص مكثّف للمسألة الحادية والثلاثين من كتاب الأنصاف، إذ أسقط الزّبيدي جميع الحجج والأمثلة الّتي جاء بها ابن الأنباري في هذه المسألة[٢].

والمسألة الحادية عشرة من (فصل الحرف)، يقول الزّبيدي: " قال الكوفيون: إنّه يجوز العطف بـ (لكن) في الإيجاب مثل (بل) يقال: جاءني زيدٌ لكن عمروٌ، كما يقال: جاءني زيدٌ بل عمروٌ، وقال البصريون:إنّ ذلك لا يجوز، لأنّ العطف بها في

---

[١] ائتلاف النّصرة، ٣٧.

[٢] انظر: الإنصاف، ٢٥١/١.

الإيجـــاب يكـــون من باب الغلط والنسيان، كما هو في (بل)، ولا حاجة إلى تكثير الحـــروف بالـــتكرار مـــع وجـــود ما يقوم مقام المكرّر، ونظائره كثيرة، وهذا هو الأصحّ"[1].

والواقع أنّ ظاهرة إسقاط الشّواهد اللغويّة عند الزّبيدي قد تكررت في مسائل عديدة[2]، في حين يتطلّب المقام إيراد الشّواهد والحجج لكل فريق؛ لكي نستطيع أن نحكـــم بيـــن أطراف الخلاف، ولعلّ الزّبيدي لم يشأ أن يكرر ما ورد في الإنصاف واكتفى بذكر رأي الطرّفين، وهذا قد يكون مقبولاً، في المسائل الّتي اشترك فيها مع أبـــي الـــبركات الأنباري، ولكن ماذا نقول في المسائل الّتي لم ترد في الإنصاف، فالزّبـــيدي يبدو مقصّرا في هذا الجانب، لأنّ ذلك يدفع الباحث، أو الدّارس إلى بذل الجهد في البحث عن الأدلة والحجج الّتي استند إليها كلّ فريق.

وبعـــد، فهـــذا الّذي تقدّم هو الإطار العام للشّواهد اللّغويّة عند الزّبيدي،وفيما يأتي تفصيل ذلك:

أوّلا: الشّواهد النّثريّة:

أ- القرآن الكريم

أورد الزّبيدي (٨٥) خمسة وثمانين شاهداً، موزعة على النّحو الآتي:

الفئة	الكوفيون	البصريون	الزّبيدي	المجموع
عدد الشّواهد	٤٥	٣٥	٥	٨٥
النّسبة المئويّة	٥٣	٤٢	٦	١٠٠

ويبيّن الجدول أن صاحبنا -الزّبيدي- كان مقلاً في الشّواهد القرآنية الخاصة به، فقد اقتصر على خمسة شواهد قرآنيّة فقط.

---

[1] ائتلاف النصرة، ١٤٩، وانظر: المسألة (٦٨) في الإنصاف.

[2] انظر: فصل الاسم، المسائل: (٧٦، ٩٩، ١١٢، ١٢٦، ١٣٠). وفصل الفعل المسائل: (١٢، ٢١، ٢٤، ٢٨، ٢٩). وفصل الحرف المسائل: (١، ١٤، ١٣، ٢٠، ٢٤).

أمّا بالنسبة لموقفه من هذه الشواهد فهو يلتزم منهج أغلب البصريين الّذين لا يسلّمون إلاّ بما وافق القواعد المقررة، كذلك لا يتوانى عن ردّ الشاهد القرآني أحيانا، ومـــن ذلك ما جاء في المسألة الرّابعة و الثلاثين فقد "أجاز الكوفيّون أن يفصل بين المضـــاف والمضـــاف إليه بغير الظّرف، و حرف الجر، واستدلّوا على ذلك بعدّة شواهد منها، قراءة ابن عامر في قوله تعالى: " وكذلك زُيّن لكثير من المشركين قتلُ أولادَهـــم شُـــركائهم" بنصب (أولادَهم)، وجرّ (شركائم)، وفصل بين المضاف و المضـــاف إليه، بقوله (أولادهم)،وقد ردّ هذه القراءة، ووصفها بأنّها لا وجه لها في القياس، فقال: وأمّا القراءة في "**(قتلُ أولادَهم شركائِهم)**[1]، فلا يسوغ الاحتجاج بها؛ لأنّ الإجماع منعقدٌ على أنّه لا يجوز الفصل بغير الظّرف في غير ضرورة الشّعر، والقـــرآن لـــيس فـــيه ضـــرورة، ولأنّ فصاحته أعجزت فصاحة كلّ فصيح. وختم الزّبيدي المسألة بقوله: "وأمّا قراءة ابن عامر فلا وجه لها في القياس، والله أعلم[2]. وهذا هو موقف أبي البركات نفسه من هذا الشّاهد[3].

ب- الحديث الشّريف

قلـــنا فـــيما سبق أن النّحاة قد تشددوا في قضية الاستشهاد بالحديث الشّريف، والزّبـــيدي لذلـــك؛ فقـــد اكتفى بـــ (٤) أربعة شواهد من الحديث الشّريف فقط[4]. ويلحـــظ أنـــه قد سكت عن ثلاثة منها ولم يتطرّق إليها مباشرة بالشرح أوالرّد، أما الحديـــث الـــرابع فقد صرّح بعدم قبوله، وخرّجه وفق ما يراه، ففي المسألة التّاسعة عشـــرة مـــن (فصـــل الفعل)، استشهاد الكوفيون على أنّ (إنّ) قد تكون بمعنى (إذ) بالحديـــث الشّريف الّذي يقول: "وإنّا –إنّ شاء الله– بكم لاحقون". أيّ بمعنى (إذ)؛ لأنّـــه لا شـــكّ في اللّحوق بهم، فردّ الزّبيدي على هذا الشّاهد من الحديث الشّريف قائلا: يحتمل أنّه وقع على وجه التأديب للعباد ليتأدّبوا بذلك، وتقديره: "وإنّا –إن شاء

---

(1) سورة الأنعام، آية ١٣٧، والآية ((وكذلك زُيّنَ لكثير من المشركينَ قتل أولادهم شركائهم)).

(2) انظر: ائتلاف النّصرة، ٥٤.

(3) انظر: الإنصاف ، م ١٠٨.

(4) انظر: السابق، ١٢٥، ١٤٣،١٢٦، ١٥٤.

الله- عـن قريـبٍ بكـم لاحقـون"[1]، والزّبيدي في هذا يردد مقولة أبي البركات الأنباري[2].

جـ. كلام العرب

لـم يغفـل الزّبـيدي كلام العرب (المنثور) في بعض مسائل كتابه، غيرأنّ الشّـواهد النـثرية عنده قليلة العدد؛ إذ لا نجد سوى (١٧) سبعة عشر شاهداً نثرياً، توزعت على النّحو الآتي:

الفئة	الكوفيون	البصريون	الزّبيدي	المجموع
عدد الشّواهد	١١	٥	١	١٧
النّسبة المئويّة	٦٥	٢٩	٦	١٠٠

وبالـنظر إلـى هـذا الجدول، يتبيّن لنا أنّ الزّبيدي لا يخصّ نفسه بالشّواهد النـثريّة ؛ فقـد اكـتفى بشـاهد يتـيم فقط ، و أدرج الباقي على ألسنة الكوفيين و البصريين. أمّا بالنّسبة إلى موقفه من هذه الشّواهد، فقد التزم منهج البصريين في ردّ الشّاذ، و النّادر، ومن الأمثلة على ذلك:

أ. فـي المسـألة الثّلاثيـن مـن فصـل الاسم. " هل يجوز ندب النّكرة والأسماء الموصـولة"؟ ذهب الكوفيون إلى جواز ذلك، واستدلّوا بقول العرب: "وامَنْ حفرَ بئر زمزماه". على حين لم يجز البصريون هذا.

فقد حكم على شاهد الكوفيين بالشّذوذ،فقال: وقولهم: "وامَنْ حفرَ بئر زمزماه"، غير مُستَقبح؛ لأنّه بمنزلة : واعبدَ المطّلباه، وهو شاذ لا يقاس عليه"[3].

ب. وفـي المسألة الحادية والثلاثين: "هل يجوز أن تلقى علامة النّدبة على الصفة، نحو: وا زيدُ الظّريفاه". قال الكوفيون: إنه يجوز، كما جاز في المضاف إليه بدليل مـا رُوي عن بعض العرب أنه ضاع منه جُمْجُمتان: أي قدحان، فقال: واجُمْجُمتي

---

[1] انظر: ائتلاف النّصرة، ١٥٥.

[2] انظر: الإنصاف، م ٨٨.

[3] انظر: ائتلاف النّصرة، ٤٩-٥٠.

الشّاميتَيناه".فردّ الزبيدي على استدلال الكوفيين قائلا: وما رُويَ عن بعض العرب "وا جمجمتيّ الشّاميتيناه" شاذ لا يُعبأ به من قياس يونس به[1].

جـــ. المســـألة الثالـــثة والعشـــرون بعد المائة من فصل الاسم. "القول في (إيّاك) وأخواتها من ضمائر النصب المنفصلة". ذهب الكوفيون إلى أنّ الكاف اسم مضمر و(إيّـــا) دعامة الكاف، وقالوا أيضاً: إنّه بكماله اسم مضمر. وقال الخليل: إنّ (إيّا) اسم مُظهر، والكاف اسم مضمر في موضع خفض بالإضافة مُحتجّاً بما رُوي عن العـــرب: "إذا بَلَغَ الرّجلُ الستّينَ، فإيّاهُ وإيّاَ الشّوابّ". أما بقية البصريين فذهبوا إلى أنّ (إيّـــاً) اســـم مضمر، والكاف حرف خطاب. فردّ رأي الكوفيين والخليل،فقال: والمهم في الأمر أنّه لم يلتفت إلى الرّواية الّتي ذكرها الخليل لقلّتها وشذوذها[2].

وهكذا يسير الزّبيدي مع معظم شواهده النّثريّة بهذا النهّج، النّهج الّذي لا يأخذ بالشّاذ، ولا النادر، وإنّما بالشّائع المطّرد كما هو شأن البصريين.

ثانيا: الشّواهد الشّعريّة

لا يزال الشّاهد الشّعري مطلب أغلب النّحاة واللغويين،ومن ضمنهم الزّبيدي؛ فقـــد أدرج في كتابه (١٠١) شاهدا واحدا ومائة شاهد شعريّ، توزّعت وفق الجدول الآتي:

الفئة	الكوفيون	البصريون	الزّبيدي	المجموع
عدد الشّواهد	٦٢	٢٦	١٣	١٠١
النّسبة المئويّة	٦١	٢٦	١٣	١٠٠

يتبيّن من الجدول السابق أنّ الزّبيدي قد أورد معظم الشّواهد الشّعريّة لطرفي الخـــلاف، علـــى حين نراه لا يخصّ نفسه بعدد كافٍ من الشّواهد؛ فقد اكتفى بثلاثة عشر شاهدا فقط. ومما يلحظ بهذا الصّدد أن الزّبيدي لم يُعنَ بنسبة الشّاهد الشّعري

---

[1] ائتلاف النّصرة (بتصرف)، ٥٠.

[2] انظر: السابق ١٠٤-١٠٥.

إلى صاحبه، إلاّ نادراً فقد اكتفى بنسبة (١١) أحد عشر شاهداً شعرياً فقط لأصحابها من مجموع الشّواهد الشعريّة[١]. واتّبع الزّبيدي الموقف نفسه الّذي وقفه أغلب البصريين من الشّاهد الشّعريّ؛ فهو لا يقبل الشّاهد الشّعريّ الشّاذ، أو مجهول القائل،إن لم يكن منقولا عن ثقة. وفيما يأتي بعض المسائل الّتي ردّ فيها الزّبيدي الشّاهد الشّعريّ:

١-جاء في المسألة الخامسة عشرة من فصل الحرف:"ذهب الكوفيون إلى أنّه يجوز إظهار (أنْ) بعد كي واللام نحو قولك:جئت لكي أن تكرمني ، فالناصب (كي)، و(أن) تأكيد. وقيل : النّاصب اللام و الباقي تأكيد، قال الشّاعر:

أرَدْتَ لكيما أن تطير بِقربتي فتتركها شتّا ببيداءَ سَمْلَقُ

وذهب البصريون إلى أنّ لا يجوز؛ لأنّهما قد صارتا بدلا من اللفظ ب(أن). وقد نصر الزّبيدي رأيهم قائلا: "وهذا هو الصّحيح والبيت الّذي استشهد به الكوفيون لا يعرف، واستعماله ضرورة"[٢].

٢-وجاء في المسألة الخمسين من فصل الاسم: إنّ الكوفيين يجيزون العطف على الضّمير المتّصل المرفوع في اختيار الكلام من غير تأكيد، ولا ما يقوم مقامه، وقد استدلوا على ذلك بقول الشّاعر:

قُلْتُ إذ أقبلَتْ وزُهْرٌ تَهادي كنِعاجِ الفلا تَعسَّفْنَ رَمْلا[٣].

فردّ الزّبيدي على هذا قائلاً: "وما استشهدوا به من ضرورة الشّعر لا يقاس عليه، ولا يؤخذ به"[٤].

٣- وفي المسألة العشرين من فصل الاسم : ذهب الكوفيون إلى أنّه يجوز إضافة النّيف إلى العشرة، وذلك بدليل قول الشاعر:

كُلّف من عَنائِهِ وشِقْوَتِهْ بنت ثَماني عَشْرةٍ من حجّتِهْ

---

[١] انظر : الملحق رقم(١١)، ص ٢٥٦، المبيّن فيه أسماء هؤلاء الشّعراء.

[٢] انظر: ائتلاف النّصرة (بتصرف)، ١٥١-١٥٢.

[٣] وهذا الشّاهد لعمرو بن أبي ربيعة.انظر: معجم شواهد النحو الشعريّةص ٥٤٩، رقم الشّاهد ٢١١٥.

[٤] انظر: السابق، ٦٣-٦٤.

وقــد أنكــر الزّبيدي على الكوفيين موقفهم وردّ شاهدهم، فقال:" وهذا ظاهر الفساد؛ والبيت لا يعرف قائله، وإنّ عُرِفَ قائله نقول: صرفه لضرورة الشّعر، وردّه إلــى لفظ الجرّ، لأنّه جعل (ثمان عشرة) بمنزلة اسم واحد، وقد أضاف إليه النّيف، وهم إذا صرفوا الاسم للضرورة ردّوه إلى أصله، وجميع ما يُروى من نحو هذا فإنّه شاذ لا يقاس عليه"[1].

ومن هذا كلّه،يتبيّن لنا بوضوح أنّ الزّبيدي كان يتشدّد في قبول الشّاهد،شأنه في ذلك شأن نحاة البصرة.

مذهبه النّحويّ

قــد يكــون مــن الإجحــاف أن ننسب الزّبيدي إلى أحد المذهبين النّحويين المشــهورين:الكوفي والبصري، هذا إذا ما أسقطنا ما يسمى بالمذهب البغدادي،على رأي مهــدي المخزومي[2]؛ فشخصيّة الزّبيدي في كتابه تبدو ظاهرة جليّة؛ فهو يأخذ من الآراء ما يشاء، ويرد على من يشاء بقطع النظر عن جهته وصاحبه، والكشّاف الآتي يعزز ذلك.

١) عدد المسائل الّتي أيّد فيها البصريين.	١٠٦
٢) عدد المسائل الّتي أيّد فيها الكوفيين.	٢٦
٣) عدد المسائل الّتي لم يصرح برأيه فيها، واكتفى بالعرض.	٩١
٤) عدد المسائل الّتي استقل برأي فيها.	١

وممــا يؤكّــد ذلك أيضا، أنّ الزّبيدي كان يهاجم الكوفيين والبصريين على حدّ ســواء، فهــا هو يصف حجة البصريين بأنّها ضعيفة منتقضة، كما جاء في المسألة التّاســعة والأربعيــن: "هــل يجوز العطف على الضّمير المجرور من غير إعادة العــامل"، منع البصريون ذلك؛ لأن الجار والمجرور بمنزلة شيء واحد،لأنة عوض

---

(1) ائتلاف النصرة، ٤٢-٤٣.

(2) انظر: ص ٨٩-٩٠، من هذا البحث.

من التنوين، فينبغي ألاّ يجوز العطف عليه كالتّنوين. وقد رفض الزّبيدي هذه الحجّة قائلا:"وحجة البصريين ضعيفة منتقضة"[1].

وفي المسألة الثّالثة والعشرين بعد المائة: "القول في "إيّاك وأخواتها" من ضمائر النصب المنفصلة، ذهب الخليل إلى أنّ (إيّا) اسم مظْهَر، والكاف اسم مضمر في موضع خفض بالإضافة محتجاً بما رُوي عن العرب: "إذا بلغَ الرّجلُ الستين، فإيّاه وإيّاه الشّواب". فأجاب الزّبيدي عن هذا بقوله: "والرّواية الّتي ذكرها الخليل لا يُلتفت إليها، لقلتها، وشذوذها"، وهو بذلك لا يأخذ برأي الخليل ولا يعترف به،وهو من هو.

أمّا بالنسبة لمهاجمته لآراء الكوفيين فقد تجلّت في مواطن عديدة:جاء في المسألة الثالثة عشرة بعد المائة، قال الكوفيون: إنّ اسم الفاعل إذا كان لما مضى من الزمان يعمل كقوله تعالى: ﴿وكلبُهم باسطٌ ذراعيه بالوصيد﴾[2]. وحُكي عن بعض العرب: هو مارٌ بزيدٍ أمسِ، فردّ الزّبيدي قائلاً: "وليس لهم في هذا دليل؛ لأنّ قوله تعالى: "باسط ذراعيه" حكاية حال ماضية، وما حُكي عن العرب فهو واقع على الجار والمجرور، فبطل ما قالوه"[3].

وفي المسألة التّاسعة والعشرين من فصل الاسم، ذهب الكوفيون إلى أنّ الاسم الّذي قبل آخره ساكن يكون ترخيمه بحذف آخره، وحذف السّاكن قبله، نحو: قِمَطْر، فيقال فيه: يا قِمَ؛ وعللوا ذلك بقولهم: لأنّ الحرف الأخير إذا سقط من هذا بقي آخر الكلمة ساكناً، فلو لم تحذفْهُ لأدّى إلى أن يُشبه الأدوات وذلك تلبيس، فلا يجوز[4]. وردّ الزّبيدي رأيهم هذا بقوله: "وما ذكره الكوفيون ضعيف، بل فاسد؛ لأنه لو كان مُعتبراً لوجب أن يحذف الحرف المكسور، لئلا يشبه المضاف إلى ياء المتكلّم، ولا خلاف أنّه لا قائل بهذا فدلّ على فساد ما ذهبوا إليه"[5].

---

(1) ائتلاف النّصرة، ٦٣.

(2) سورة الكهف، آية ١٨.

(3) ائتلاف النّصرة، ٩٨.

(4) انظر: السابق، ٤٨-٤٩.

(5) السابق، ٤٩.

وعلـــى الـــرغم مما تقدّم فإنّه من خلال جملة المسائل الّتي أيّد فيها الزّبيدي البصريين، وتلك الّتي أيّد فيها الكوفيين، يتّضح لنا بجلاء أنّه كان بصري الهوى،أي كان يميل إلى رأي غالب البصريين، مع الاحتفاظ بشخصيته النحوية، فلا يذوب فيهم ذوباناً، بل يبقى عُنصره ظاهراً وتركيباً قائماً، ومما يعزّز هذا الاعتقاد ما يأتي:

١. يعدّ الزّبيدي نفسه من البصريين، يقول الزّبيدي في المسألة الثّالثة والتّسعين من فصـــل الاسم، لفظه (أوّل) عند أصحابنا البصريين ممّا لم يُنطق معه بفعل، وهو على (أفْعل) عينُهُ وفاؤهُ واو. وحكى بعض المتأخرين أنه إنّما لم يُنطق منه بفعل عـــنده لئلاّ يعتل من جهتين، وقال الكوفيون: بل هو ممّا نُطِقَ منه بفعل، فهو من (وَألَ) ويجـــوز أن يكون من (أَأَل) ..."[1]. فالزّبيدي يعد البصريين من أصحابه، والفـــرد لا يعـــدّ الآخر صاحبا إلاّ إذا كان راضيا عنه،معجبا به، وموافقا له في طبعه، ولا يستخدم هذا المصطلح مع الكوفيين.

٢. أيّـــد الزّبـــيدي البصـــريين في (١٠٦) ستّ مسائل ومائة مسألة، على حين أيّد الكوفيـــن في (٢٦) ستٌ وعشرين مسألة، أي ما يعادل:الرّبع تقريبا. فهو يرجّح كفّة البصريين ويناصرهم كثيرا.

٣. مسلك الزّبيدي مسلك أغلب النّحاة البصريين فيما يتعلق بالشّواهد اللغوية، فهو لا يعـــبأ بالشاذ والقليل، وأنّه لا يتحرّج من رد الشّواهد القرآنية، ولو كانت سبعية. فهو يتشدّد في قبول الشّاهد اللّغويّ، ولا يتساهل فيه.

---

[1] ائتلاف النّصرة،٨٦-٨٧.

الخصائص العامة لأسلوب الزّبيدي

اتّسم أسلوب الزبيدي بجملة من الخصائص نجملها بما يأتي:

١. أحسن الزّبيدي عرض مسائله، فقد جاء تقسيمه للمسائل منطقياً، إذ يتجنب الفوضى في عرض المسائل، فقسم المسائل على حسب أقسام الكلام الثّلاثة، وهو بهذا العمل يكون قد سجّل لنفسه منهجاً جديداً في عرض المسائل لم يُسبق إليه.

٢. نظر الزّبيدي في المسائل نظرة عامة شاملة؛ فلم يهتّم بالجزئيّات و الفرعيّات؛إيثارا منه للايجاز والاختصار،ولذا فكثيرا ما كان يكتفي بمجرّد العرض والسّرد دون تدخل ينكر.

٣. ظهور شخصيّته في الكتاب؛ فهو يأخذ من طرفي الخلاف: الكوفيين والبصريين، ولكن لا يترتد، ولا يتحرّج من ردّ كلّ ما لا يراه صواب.

٤. الشيء المميّز لكتاب ائتلاف النّصرة إحاطته بأكبر عدد ممكن من مسائل الخلاف، حيث بلغت أربعاً وعشرين مسألة و مائتي مسألة خلافية، وهو بذلك يعدّ أوسع كتب الخلاف وأشملها.

٥. يُعنى الزّبيدي بسرد الرأي دون المناقشات المطوّلة فنجد أحياناً يردُّ على بعض الآراء بعبارات وجيزة جداً، ففي عرضه لمواقف الكوفيين والبصريين من (كم) ما إذا كانت مفردة، أو مركّبة اكتفى بالقول: إنّ الكوفيين قالوا بأنّها مركبة، وأصلها (ما) زيدت عليها الكاف. وأنّ البصريين قالوا:إنّها مفردة موضوعة للعدد،إذ الأصل في الأسماء الإفراد، والتّركيب فرع،ونجد الزّبيدي لا يُعلّق باكثر من قوله:وما ذكره الكوفيون من أنّ أصلها (ما) زيدت عليها الكاف مجرّد دعوى من غير دليل معتبر[1]. ومن ذلك ما جاء في المسألة السادسة والسبعين من فصل الاسم: "ذهب الكوفيون والأخفش إلى أنّ نحو: "كلُّ رجل وضيعته" مُستغنٍ

---

[1] انظر: ائتلاف النّصرة، ٤١.

عن تقدير خبر، لأنّ معناه عندهم (مع) ضيعته. وذهب البصريون إلى أنّه لا بّد من تقدير خبره".واكتفى الزّبيدي بالقول:"وهذا هو الأصح المعروف"[1].

وهكـــذا، فـــإنّ الزّبيدي لا يميل إلى المناقشات والمناكفات المطوّلة، ويكتفي بذكـــر بعـــض العـــبارات الموجـــزة لتأيـــيد أحـــد الطرفييـــن، دون تعلـــيل كقولـــــه: والأصح المشهور الأول، والأصح الأول، ولعلّ الأرجح الأول، والأول الأرجح[2].

٦. لـــم يُكـــثر الزّبـــيدي من إيراد الشّواهد والحجج؛ فلم يزد مجموع ما أورده من شـــواهد علـــى (٢٠٩) تسعة شواهد ومائتي شاهد فقط، وهذا قليل إذا ماقيس بعدد مسائله.

---

[1] انظر: السابق، ٧٦.

[2] انظر: السابق، وعلى التوالي المسائل رقم: ١٢٠، ١١٤، ٩٢، ٣٦.

الفصل الرّابع

الذّهب المُذاب

في مذاهب النّحاة ودقّة الإعراب

الذّهب المُذاب في مذاهب النّحاة ودقّة الإعراب:

هذا الكتاب الرّابع من سلسلة كتب الخلاف النّحوي التي وصلت إلينا وآخرها، ومؤلفه هو يوسف بن حمزة الإلياسي الكورانّي الكردي الشّهرزوري، وهو من علماء القرن الثاني عشر -كما ذهب الدكتور حمدي الجبالي- ولا يعرف سنة وفاته[1]. والكتاب ما زال مخطوطاً،ولمّا ينشر بعد، وقد استهلّ المؤلف كتابه بمقدمة طويلة عُني فيها بما يأتي:

١-ترجم المؤلف لنفسه، فذكر: اسمه، ونسبه وشهرته، كما ذكر شيوخه الذين تتلمذ عليهم.

٢-بيّن الكوراني المهمة الّتي ابتغاها من وراء تأليف هذا الكتاب، فقال: "وبالجملة أنّه لمّا فرغ عن بعض ما صنعه للرّجال، أراد أن يعمل أثراً للمبتدئين المُنخرطين في سلك الصّبيان والأطفال، مما أخذه ولقطه من كتب النحو، وأفواه المشايخ والرّجال، من وجوه التّركيب ودقّة الإعراب، والّذي يليق أن يُرقّم بالكبريت الأحمر والذهب المذاب"[2].

٣-تحدّث الكوراني عن الظّرف وأقسامه، واختلاف العلماء فيه، وعلل ذلك بقوله: "ولمّا كثُرَ في ألْسِنةِ المُعْربينَ ذِكرُ الظّروف، من ظرف الزّمان والمكان، والظّرف الحقيقي والمجازي، (واللّغو والمُستقِرّ) اقتضى ذلك أن نذكُرَ أولاً بيان ذلك"[3].

٤-قام المؤلف بإعراب ما سمّاهُ بالترضية للإسناد والّتعوّذ ثمّ مقدمة موجزة عن العوامل فقال: "رضي الله عنكم، أعوذ بالله من الشّيطان الرجيم، بسم الله الرّحمن الرّحيم. الحمدّ لله ربّ العالمين، والصّلاة والسّلام على سيدنا محمدٍ وآله وصحبه أجمعين، أمّا بعد،

فإنّ العوامل في النّحو على ما ألفه الشيخ الإمام عبد القاهر بن عبد الرُحمن الجُرجاني -رحمةُ الله عليه- مائة، وهي تنقسم على قسمين: لفظيّة ومعنويّة:

---

[1] انظر: تفاصيل هذا الجانب في "الذّهب المذاب"، ٦-٨.

[2] مقدمة الذّهب المذاب، ٢٦.

[3] السابق، ٢٧.

فاللفظـــيةُ مـــنها تنقسم إلى قسمين: سماعيّة وقياسيّة. فالسمّاعيّة منها: أحد وتسعون عـــاملاً، والقياســـيّة منها سبعة عوامل. والمعنوية منها عددان. فالجُمْلةُ مائةُ عاملٍ. والسمّاعية منها تتنوّع على ثلاثة عشر نوعاً".

وقد وضّح علة إعرابه للترضية و التّعوذ فقال: "أردتُ أن أتعرّض لإعرابهما -أي الترضـــية والتّعوذ- تكميلاً للفائدة. والتمسك بقوله تعالى: ﴿**فإذا قرأت القرآن فاستعذ بالله**﴾[1]. ولأنّ الأمْر فيه للاستحباب"[2].

والكتاب يضمُّ (١١٩) تسع عشرة مسألة ومائة مسألة من مسائل الخلاف[3]. مبـــتدئاً بمسألة اشتقاق الاسم ومنتهياً بمسألة مدّ المقصور في ضرورة الشّعر. وهذه المســـائل الّتي تضمنها الكتاب هي نفسها الواردة في كتاب الإنصاف ما عدا واحدة وهـــي المسألة الخامسة عشرة بعد المائة "تقديم الفاعل على الفعل"، وأغفل الكوراني ذكر ثلاث مسائل وردت في الإنصاف وهي:

- المسألة الثالثة والسّبعون: القول في علة إعراب الفعل المضارع.
- المسألة السابعة عشرة بعد المائة: وزن إنسان وأصل اشتقاقه.
- المسألة الثامنة عشرة بعد المائة: وزن أشياء.

وعلـــيه فمجموع المسائل التي اشترك فيها الكتابان (١١٨) ثماني عشرة مسألة ومائـــة مســـألة . الـــتزم الصمت في جلها دون أن يدلي برأيه، إلا في مسألتين: المســـألة الثانية (إعراب الأسماء الستة)، حيث أيد الكوفيين في أن الأسماء الستة معـــربة مـــن مكانين، أي بإعرابيين: بالحركة والحرف الملفوظين[4]. والمسألة الأخـــرى وهي المسألة العاشرة: (وزن سيد وميت) وقد أيد فيها البصريين الذين يرون أن وزن (سيّد) و(ميّت) هو (فيعل)[5].

---

[1] سورة النحل، آية ٩٨.

[2] مقدمة الذّهب المذاب، ٣٥.

[3] ذكـــر حمـــدي الجبالـــي: أنّ الكتاب ضمّ (١١٨) ثمانٍ عشرة مسألة ومائة مسألة، وهذا غير صحيح، انظر: الذّهب المذاب، ٩.

[4] انظر:الذهب المذاب، ٩٦-٩٧.

[5] انظر: السابق، ١٠٣.

طريقة ترتيب المسائل

نحـــا الكوراني في عرضه للمسائل منحى أبي البركات الأنباري غالباً إذ لم يخرج عن ترتيب الإنصاف إلاّ في بضع مسائل قام بتغيير مواقعها[1].

ونظـــراً لـــتوافق مسائل الذهب المذاب مع مسائل الإنصاف فإننا سنغفل عن إعادة تبويب المسائل على أقسام الكلام، إذا ارتضينا هذه القسمة لجميع كتب الخلاف النحوي. أمّا بالنسبة للمسألة الوحيدة التي أنفرد بذكرها الكوراني "وهي مسألة تقديم الفاعل على الفعل" فهي تتعلّق بحقل الاسم.

وقد جاءت مسائل الكتاب موجزة كثيرا إلى حدّ الإيجاز المخلّ أحيانا؛ إذ مال إلى التعميم في المذهب الواحد، وابتعد عن التّفصيل، و كثرة الحجاج، والأمثلة على ذلك كثيرة نذكر منها على سبيل المثال:

أ- جـــاء فـــي المســـألة الثالثة والأربعين "اختلف النّحويون في العامل في المستثنى النّصـــب. فذهب بعضهم إلى أنّ العامل (إلاّ) لنيابتها عن الفعل والبصريون إلى أنّ العـــامل فـــيه هو الفعل، أو معنى الفعل بتوسط إلا"[2]. فالكوراني هنا يكتفي بذكر رأيين فقط في المسألة دون أن يشير إلى صاحب الرّأي الأول -وهو رأى الكوفيين- في حين نجد أبا البركات يذكر أربعة آراء مفصّلة في المسألة ذاتها، مع تحديد موقف النحاة الذين خرجوا عن أهل مذهبهم[3].

ب-و فـــي المســـألة الثالـــثة اقتصر الكوراني على رأي واحد للكوفيين،وآخر للبصـــريين دون الالتفات إلى آراء النّحاة المخالفين لمذهبهم،أو المؤيدين لمذهب غيرهم، فقال:"والكوفيون إلى أنّ الألف والواو، والياء، في التثنية والجمع بمنزلة الفـــتحة، والضّـــمة، والكســـرة فـــي أنّها إعراب والبصريون إلى أنّها حروف إعـــراب"[4]، وبالـــنظر إلى هذه المسألة في كتاب الإنصاف نجد أنّ أبا البركات كـــان حريصـــاً على نسبة الآراء لأصحابها، والتدقيق في الآراء وعدم الاكتفاء

---

[1] وهذه المسائل هي: م ١١٠، م١١١، م١١٢، م١١٣، م١١٤، م١١٥، م١١٦، م ١١٩.

[2] الذّهب المذاب، ١٢١.

[3] انظر: الإنصاف، م ٣٤.

[4] الذّهب المذاب، ٩٩.

بالتعميم، يقول ابن الأنباري: "ذهب الكوفيون إلى أنّ الألف، والواو، والياء في التثنية والجمع بمنزلة الفتحة والضمّة، والكسرة في أنّها إعراب، وإليه ذهب أبو علي قطرب بن المستنير، وزعم قومٌ أنّه مذهب سيبويه، وليس بصحيح. وذهب البصريون إلى أنّها حروف إعراب وذهب أبو الحسن الأخفش، وأبو العباس المبرد، وأبو عثمان المازني إلى أنّها ليست بإعراب، ولا حروف إعراب، ولكنّها تدلّ على الإعراب، وذهب أبو عمر الجرْمي إلى أنّ انقلابها هو الإعراب، وحكى عن أبي إسحاق الزّجاج أن التثنية والجمع مبينان، وهو خلاف الإجماع"[1].

ج-ومن صور ذلك التّعميم ما جاء في المسألة الحادية والثلاثين: "والكوفيون إلى أنّه يجوز العطف على موضع اسم إنّ، ومحلّه قبلَ الخبر، والبصريون إلى أنّه لا يجوز العطف على الموضع قبل تمام الخبر"[2]، فالاختصار والاقتضاب في الآراء واضح في المسألة، وهي مفصّلة في كتاب الإنصاف: "وذهب الكوفيون إلى أنّه يجوز العطف على موضع (إنّ) قبل تمام الخبر، واختلفوا بعد ذلك؛ فذهب أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي إلى أنّه يجوز ذلك على كلّ حال، سواء كان يظهر فيه عمل إنّ" أو لم يظهر، وذلك نحو قولك: "إنّ زيداً وعمرٌ قائمان". "وإنّك وبكرٌ منطلقان". وذهب أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء إلى أنّه لا يجوز ذلك إلاّ فيما لم يظهر فيه عملُ إنّ، وذهب البصريون إلى أنّه لا يجوز العطف على الموضع قبل تمام الخبر على كلّ حال"[3].

والواقع أنّ الايجاز و التعميم سمتان بارزتان للكوراني؛ فهو يميل إلى الاكتفاء بالرأي المشهور عند أصحاب المذهب الواحد غالباً، دون التوسع أو تتبع الآراء، وإيراز الشواهد[4]، قال بهذا الخصوص: "واقتصرتُ في ذلك البيان على ما ذكره

---

[1] الإنصاف، ١/٣٣، م٣.

[2] الذّهب المذاب، ١١٤.

[3] الإنصاف، ١/١٨٥-١٨٦.

[4] لمزيد من الأمثلة في هذا الإطار انظر المسائل الآتية، وقارنها مع مسائل الإنصاف: م (١٥-٢٢)، م (١٧-٢٥)، م(٢٣-٣١)، م(٣٠-٣٨)، م(٢٩-٢٧)، م(٣٤-٤٣)، م(٣٦-٤٥)، م(٤٥-٥٤)، م(٥٢-٦١)، م(٦٤-٧٤)، م(٨٦-٩٥)، م(١٠٩-١١٩)، م(٨١-٩٠) .....

الفـــريقان -الكوفـــيون والبصـــريون- من رُؤوس المسائل، تاركاً لِمَا أورداهُ على مطالبهم من وجوهِ الدّلائل، طلباً لاختصار، واعتماداً على أنّ الاستشهار قد يُغني عن الالتفاتِ والاعتبار"[1].

ويـــرجع ذلـــك إلى أنّه أراد التيسير، والتّسهيل قدر المستطاع على التّلاميذ؛ حتّى يستوعبوها ويتمثّلوها جيّدا. ومن هنا فإنّ طبيعة الفئة الّتي توجّه إليها في كتابه هذا، أملت عليه طريقته في عرض مسائل الخلاف على هذا النّحو.

منهج الكوراني

يصـــدر الكوراني في عرضه للمسألة الخلافية عن منهج يكاد يكون مطّرداً، فهو يسير في طريق واضحة يلتزمها غالبا، وهي:

١- يبدأ بعرض موقف الكوفيين، ويتبعه بالحجج، والأدلة، أو الشواهد اللغوية، إن وجدت.

٢- عرض موقف البصريين، وبيان أدلتهم وشواهدهم باقتضاب.

٣- الرّد على بعض الشّواهد والحجج التي يخالف أصحابها، وهذا المضمار جاء ضـــيقاً، وغيرَ مطّردٍ، فغالباً ما يميل الكوراني إلى التزام الصمت في مسائله الخلافية، وقليلاً ما يتعرّض إلى مناقشة المسألة أو تحليلها[2].

حقيقة مسائل الذّهب المذاب

ذكـــرنا فيما سبق أنّ الكوراني أتى على جميع مسائل الإنصاف ما عدا ثلاثا[3]، وأنّه انفرد بذكر مسألة واحدة وهي "تقديم الفاعل على الفعل"، وعليه فكتاب الذهب المذاب هو إعادة عرض لكتاب الإنصاف؛ فهو ينقل عباراته ويلخصها ولكن بإيجـــاز شـــديد؛ وذلـــك تلبية للمبتدئين والمنخرطين في سلك الدّارسة من الصّبيان والأطفال كما قال[4].

---

(1) الذّهب المذاب، ٩٤.

(2) المسائل التي تدخّل فيها وناقشها: م٢- م١٠- م١١- م ١٩، م ٢٨، م٥٠.

(3) المسائل رقم: م٧٣، م١١٧-١١٨.

(4) انظر: الذّهب المذاب، ٢٦.

وعليه، فإنّ الاختصار الشّديد، والتّكثيف للمسائل الخلافيّة عند الكوراني أملته طبيعة الفئة الّتي توجّه إليها؛ إذ جعلته يميل إلى التّغليب و التعميم في نسبة المسائل، ولذا فنحن إذا راعينا الهدف من الكتاب، والجهة الّتي توجه به إليها لا نستطيع الكلام علـــى مـــدى دقّة صحّة النسبة من عدمها. ولكننا إن راعينا الناحية العلميّة المحضة قلـــنا: إنّ الدّقـــة في نسبة المسائل قد تدنّت ههنا بعض الشّيء، فقد بلغ عدد المسائل الصـــحيحة النسبة (٦٢) اثنتي وستين مسألة فقط[١]. أمّا المسائل الّتي لم يتوخ الدّقة في نسبتها فبلغت (٥٧) سبعا وخمسين مسألة. منها (٤٥) خمس وأربعون مسألة تبع فيها أبا البركات الأنباري [٢]، و(١٢) اثنتا عشرة مسألة وقع فيها وحده هي:

١ –ذكر الكوراني أنّ البصريين يجيزون أن تقع واو العطف زائدة[٣].وهذا على إطلاقه غير صحيح؛ فأبو الحسن الأخفش، و المبرّد يقولان بزيادتها شأنهم بذلك شـــأن الكوفيـــن ،وحمـــل علـــى ذلـــك قوله تعالى:" **حتّى إذا جاؤوها وفتحت أبوابها**"[٤][٥].

---

[١] المسائل صحيحة النسبة، هي:

٣-٤-٥-٦-٩-١٠-١١-١٤-١٥-١٦-٢٣-١٨--٢٧-٢٨-٢٩-٣١-٣٢-٣٣-٣٤-٣٦-٤٢-٤٥ -٤٣-٤٧-٤٨-٤٩-٥٠-٥٢-٥٥-٥٧-٥٩-٦٠-٦١-٦٤-٦٥ -٦٦--٦٨-٦٩-٧٠-٧١-٧٢-٧٨-٧٩- ٨٥-٨٧-٨٩-٩١-٩٢-٩٣-٩٥-٩٦-٩٧-٩٩-١٠١-١٠٧-١٠٨-١٠٩-١١٠-١١٢-١١٤--١١٧- ١١٨.

[٢] فيما يأتي المسائل عند الكوراني ، وما يقابلها عند أبي البركات الأنباري.

(٦٣-٧٣) - (٥٧-٦٣) - (٦٦-٧٦) - (٧٤-٨٣) - (٧٩-٨٨) - (٨٩-٩٨) - (٩١-١٠٠) - (١٠٣-١١١) - (١٠٦-١١٦) - (٦٧-٧٧) - (٦٥-٧٥) - (٩٥-١٠٤) - (١١٣-٨) - (١١٢-٧) - (١٠١-١١٣) - (٩٣-١٠٢) - (٨٥-٩٤) - (٧٧-٨٦) -(٧١-٨١) - (٦-١٣) - (٣١-٣٩) - (١٢-١٩) - (١٨-٢٦) - (١٠-١٧) - (٥٣-٦٢) -(٥-١٢) - (٤٩-٥٨) - (٧٢-٨٢) - (٤٤-٥٣) - (٤٦-٥٦) - (٢٢-٣٠) - (١٣-٢٠) - (٣٣-٤١) - (٢٧-٣٥) - (٣٥-٤٤) - (٤٢-٥١) - (١١٩-٢٤) - (٣٧-٤٦) - (١٤-٢١) - (١-١) - (٩٦-١٠٥) - (٤٥-٥٤) - (٢-٢) - (٥٧-٦٧) - (٢٩-٣٧)-(٨٤-٩٤).

[٣] انظر: الذّهب المذاب، م ٧٤.

[٤] سورة الزّمر: آية ٧٣.

[٥] انظررأي الأخفش في: المغني، ٤٧٣، والخصائص،٤٦٢/٢، والإنصاف،م ٦٤. ورأي المبردفي المقتضب٢ /٨٠، والإنصاف، م٦٤.

٢. نسب الكوراني إلى الكوفيين أنهم يجيزون تقديم خبر "ما زال" وأخواتها عليّهن، وعممّ الحكم[١]. في حين نجد الفراء وهو من الكوفيين لا يجيز ذلك، قال أبو حيان الأندلسي: "وأمّا (زال) وأخواتها، فإذا دخل عليها (ما) فمذهب الجمهور أنه لا يجوز أن يتقدّم على (ما)، وإن دُخل غيرُها من حروف النّفي جاز، وذهب الفراء إلى المنع مطلقاً، بأيّ حرف كان النفي"[٢]. وأضاف أبو حيان: "وذهب ابن كيسان إلى جواز التقديم مطلقاً، نُفيَ بما أو غيرها، ورُويَ عن الكسائي والأخفش، وعن الكوفيين غير الفراء"[٣].

٣. عمّم الكوراني موقف الكوفيين من "أفْعَلَ" في التّعجب، والقاضي بأنّ "أفْعَلَ" في التّعجب اسم[٤]. وفيه نظر؛ فأبو الحسن الكسائي وهشام بن معاويه يذهبان مذهب البصريين القائل أنه فعل ماضٍ. قال خالد الأزهري: "وأمّا بفتح العين (كأحسن) ففيه خلاف، فقال البصريون والكسائي وهشام فعل ماضٍ ... وقال بقية الكوفيين غير الكسائي وهشام (أفعل) اسم"[٥].

٤-نسب الكوراني إلى البصريين أنّهم لا يجيزون أن يقع الفعل الماضي حالاً، إذا خلا من قد[٦]، وهذا لا يمكن تعميمه؛ ذلك أنّ أبا الحسن الأخفش أجاز ذلك وتبع الكوفيين غير الفرّاء.قال الرّضي: "والأخفش والكوفيون غير الفرّاء لم يوجبوا قد في الماضي المثبت ظاهرة، أو مقدرة"[٧]. وقال أبو حيان الأندلسي: "وقد يخلو الماضي منهما، يقصد قد والواو – كقوله تعالى: ﴿**هذه بضاعتنا رُدّت**

---

[١] انظر: الذّهب المذاب، م ٢٥.

[٢] ارتشاف الضرب، ١١٧٠/٢.

[٣] السابق، ١١٧١/٢، وانظر: شرح الأشموني، ٣٢٢/١، والإنصاف، م ١٧.

[٤] انظر الذّهب المذاب، م ٢٥.

[٥] شرح التصريح، ٨٧/٢-٨٨، والإنصاف، م١٥.

[٦] انظر: الذّهب المذاب، م٤٠.

[٧] شرح الكافية، ٢١٣/١.

إليـنا﴾[1]. والصـحيح جـواز ذلك بغير (الواو) ولا (قد)، وهو قول الجمهور والكوفيين والأخفش، لكثرة ما ورد من ذلك"[2].

٥- نسـب الكورانـي إلـى البصـريين قولاً واحداً بشأن عامل النصب في الفعل المضـارع بعد فاء السببيّة، وهو النصب بإضمار أن[3]. والواقع أنّ الجرمي له رأي مغايـر للبصريين والكوفيين معا، وهو أنّ الفعل المضارع ينتصب بالفاء نفسها[4].

٦- عـزا الكورانـي إلـى البصريين امتناع مجيء (كما) بمعنى (كيما)، وأنّهم لا يجـيزون نصـب ما بعدها بها[5]. وفي هذا نظر، فقد ذهب المبرد إلى موافقة الكوفيـين والأخذ برأيهم الذي يجيز أن تأتي (كما) بمعنى (كيما)، ويجوز نصب ما بعدها بها، أو رفعه[6].

٧- نسـب الكوراني إلى الكوفيين أنّ الياء والكاف في "لولاي، ولولاك" في موضع رفـع، أمـا البصريون فهي في موضع جر بـ (لولا)[7]. وهذا غير دقيق، فقد

---

[1] سورة يوسف: آية ٦٥.

[2] ارتشـاف الضـرب، ١٦١٠/٣، وانظـر رأي الأخفـش: أمالـي ابن الشجري، ٢٧٨/٢، المغني ١٧٣/١، والإنصاف، م ٣٢.

[3] انظر: الذّهب المذاب، م ٨٤.

[4] انظـر رأي الجرمي في: حاشية الصبّان، ٣٠٥/٣، وإعراب القرآن، للنحاس، والمفصل، ٢١/٧، وارتشاف الضرب، ١٦٦٨/٤، والإنصاف، م ٧٦.

[5] انظر: الذّهب المذاب، م ٩٠، ١٤٢.

[6] انظـر رأي المـبرد فـي: شـرح الكافية، ٢٤٠/٢، وهمع الهوامع، ٦/٢، وارتشاف الضرب، ١٦٤٩/٤، والإنصاف، م ٨١.

[7] انظر: الذّهب المذاب، م ١٠٦، ص ١٤٨.

وافق أبو الحسن الأخفش الكوفيين في مذهبهم[1]. وذهب أبو العباس المبرد من البصريين إلى أنه لا يجوز أن يقال: لولاى، ولولاك، ويجب أن يقال: لولا أنا، لولا أنت، فيؤتى بالضمير المنفصل[2]. وهذا يعني أنّ المبرّد خالف البصريين و الكوفيين معا[3].

٨- أشار الكوراني إلى أنّ الكوفيين يجيزون مدّ المقصور في ضرورة الشعر، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش من البصريين[4]. ولكنّ الفراء لم يترك الحبل على الغارب في هذه القضية، فاشترط في مدّ المقصور شروطا لم يشترطها غيره من الكوفيين، فذهب إلى أنه لا يجوز أن يمدّ من المقصور ما لا يجيء في بابه ممدود، نحو فَعْلَى تأنيث فَعْلاَن نحو: سَكرَى، وعَطْشى، فهذا لا يجوز أن يمدَّ، لأنّ مذكره سكران وعطشان، وفَعْلَى تأنيث فَعْلان لا تجيء إلاّ مقصورة، وكذلك حكم كل ما يقتضي القياسُ أن يكون مقصوراً، أمّا ما عدا ذلك فيجوز مدّه عنده[5].

١٠- اكتفى الكوراني بالقول أنّ البصريين يذهبون في عامل النصب في المفعول معه أنّه منصوب بالفعل الّذي قبله بتوسط الواو[6]، وهذا تعميم مخل؛ لأنّ أبا

---

(١) انظر رأي أبي الحسن الأخفش في الأمالي، ابن الشجري، ٢١٢/٢والاتشاف الضرب،١٧٥٧/٤، والإنصاف، م ٩٧.

(٢) انظر رأي أبي العباس المبرد في: الكامل، ٢/ ٣٤٣، وارتشاف الضرب، ١٧٥٨/٤، الإنصاف، م ٩٧.

(٣) علّق الأستاذ أبو علي على رأي المبرد فقال: "اتفق أئمة الكوفيين والبصريين كالخليل وسيبويه والكسائي والفراء على رواية (لولاك) عن العرب، فإنكار المبرد هذيان". ارتشاف الضرب، ١٧٥٧/٤.

(٤) انظر: الذّهب المذاب، م ١١٩، ص ١٥٦.

(٥) انظر: رأي الفرّاء في المساعد على تسهيل الفوائد ٣٢٢/٣، والمخصص، ١١١/١٥، والإنصاف، م ١٠٩، وارتشاف الضرب، ٥١٧/٢.

(٦) انظر: الذّهب المذاب، م ٣٨.

الحسن الأخفش يرى أنّ المفعول معه انتصب بانتصاب "مع" في نحو "جئت معه"[1]. أي أنّه ظرف.

١٢. نسب الكوراني إلى البصريين أنّه لا يجوز ترك صرف ما ينصرف في ضرورة الشّعر[2]. وهذا تعميم مخلّ أيضا؛ لأنّ أبا الحسن الأخفش من البصريين يجيز ذلك[3].

١٣. نسب الكوراني إلى الكوفيين جواز تقدّم الفاعل على الفعل[4].و الواقع أنّ جميع النحويين لا يجيزون ذلك إلاّ ثعلبا. قال أبو جعفرالنّحاس:"إنّ الفاعل إذا كان قبل الفعل لم يرتفع بالفعل، هذا قول جميع النحويين إلاّ شيئا حكاه لنا علي بن سليمان عن أحمد بن يحيى أنّه أجاز : زيد قام، بمعنى:قام زيدٌ[5].

شواهد الكوراني

تكاد شواهد الكوراني تكون معدومةً، فقد كانت قليلة جداً في مجملها، فهي لا تتجاوز (١٣) ثلاثة عشر شاهداً لغوياً، وقد اقتصرت على نوعين من الشواهد اللغوية هما: القرآنية والشعرية وتوزعت وفق الكشاف الآتي:

---

[1] انظر رأي أبي الحسن الأخفش، الإنصاف، م ٣٠

[2] انظر: الذّهب المذاب، م ٨٠، ص ١٣٧-١٣٨.

[3] انظر رأي أبي الحسن الأخفش في: همع الهوامع، ١/١٢٠-١٢١، والإنصاف، م ٧٠.

[4] انظر: الذّهب المذاب م١١٥، ص ١٥٤.

[5] إعراب القرآن (للنحاس) ١/٧٠.

الفئة	الكوفيون	البصريون	الكوراني	المجموع
عدد الشواهد القرآنية	٥	٢	–	٧
النسبة المئوية	٧١	٢٩	–	١٠٠
عدد الشواهد الشعرية	٦	–	–	٦
النسبة المئوية	١٠٠	–	–	١٠٠

ولعلّ السّبب في قلة شواهده اللغوية، يرجع إلى منهجه الواضح الذي التزمه منذ بداية كتابه إلى نهايته، والذي يتمثّل في الاقتصار على الأغلب الأعمّ، وتجنب الإطالة والغوص في الشرح والتحليل، أو ذكر الحجج والبراهين، فاقتصرعلى ذكر رؤوس المسائل عند الفريقين، وترك ما أورداه على آرائهم "طلباً للاختصار واعتماداً على أنّ الاستشهار قد يُغني عن الالتفات والاعتبار"[١].

أمّا بالنسبة إلى موقفه من هذه الشّواهد فقد أعفى نفسه من مناقشتها، وللتدليل على ذلك نورد بعض الأمثلة:

أ- قال في المسألة الرابعة والأربعين: "والكوفيون إلى أنّ (إلاّ) يكونُ بمعنى (الواو)، نحو قوله تعالى: ﴿**لئلا يكون للناس عليكم حُجّةٌ إلاّ الّذين ظلموا**﴾[٢].

والمعنى: أي ولا الّذين ظلموا، والبصريون إلى أنّه لا يكون بمعنى الواو، بل يكونُ بمعنى لكن، والاستثناء منقطع[٣].

ب- ومن ذلك قوله في المسألة السادسة والسبعين: "والكوفيون إلى أنّه يجوزُ العطفُ على المُضْمَر المرفوع المتّصل، نحو: جئتُ وزيدٌ، والبصريّون إلى أنّه لا يجوز من غير تأكيد، ولا فصلٍ، نحو: ﴿**سَيصلى ناراً ذات لهبٍ وامرأتُه**﴾[٤].

---

[١] انظر: الذّهب المذاب، ص ٩٤.

[٢] سورة البقرة: آية ١٥٠.

[٣] الذّهب المذاب، ١٢٢.

[٤] سورة المسد: الآيتان ٣-٤.

جـ- وقوله في المسألة الثانية والأربعين: "الكوفيون: أي أكثرهم، إلى جواز تقديم التمييز إذا كان العامل فيه فعلاً متصرّفاً، نحو: وما كان نفساً بالفِراق تطيبُ[1]. وأكثر البصريين إلى أنّه لا يجوز"[2].

وأمّا بخصوص نسبة الشّاهد إلى صاحبه، فقد اكتفى الكوراني بنسبة ثلاثة أبيات من الشواهد الشعرية فقط[3]، وقد أوردها لدعم موقف، أو رأي أحد الفريقين.

مذهبه النّحويّ

ربما يكون من الصّعب أن نهتدي إلى المذهب النحوي للكوراني؛ فهو لا يدعنا نستشف مذهبه النّحويّ في البحث والدّراسة لهذا الكتاب؛ لأنّه يكتفي بعرض مسائل الخلاف، والقيام بدور الناقل للآراء، بل كان لا يعمل فكره في مسائله والآراء الواردة فيها، فيقف منها موقف الرّاوي فقط. وحتى عباراته ليس فيها ما يوحي أنّه يسير، أو يميل إلى أيٍّ من المذهبين، فهو أحيانا يأخذ برأي البصريين ، ويتمثّل ذلك بتعليله لإعراب المضارع (أعوذ) حيث تبنّى رأي البصريين[4]. ولكنّه تبنّى رأي الكوفيين في إعراب البسملة ، حيث ذهب إلى أنّ "بسم" الجار و المجرور متعلّقه بفعل مقدّر هو"اقرأ"، حيث وصف ذلك بالقول المختار[5]. ومعروف أنّ تعلّق الجار والمجرور بفعل هو رأي الكوفيين، وتعلّقه "باسم" هو رأي البصريين.

وبناء على ماتقدّم، فإني اعتقد إنّ عدم وجود أمارات الإلحاق الواضحة على المذهب النحويّ عند الكوراني، يفضي بنا إلى وجوب السكوت عن مذهبه، حتى يتبين ما يمكن اعتماده في تثبته.

---

(1) وصدر البيت : أتهجرُ سلمى بالفراق حبيبها. انظر المسألة: الإنصاف، م ١٢٠، والتبيين، م ٦٥، وائتلاف النّصرة، ٣٨

(2) الذّهب المذاهب، م ١٢٠-١٢١.

(3) انظر: السابق، م ١١٤، م١١٥، ص ١٥٤، ١٥٢.

(4) انظر: الذهب المذاب،٤٩.

(5) السابق، ٤١.

الخصائص العامة لأسلوب الكوراني

إنّ الباحث في مسائل كتاب الكوراني يخرج بما يأتي:

١- اقتبل الكوراني على كتاب الإنصاف يختصر مسائله ويختزلها، فقد أورد (١١٨) ثماني عشرة مسألة ومائة مسألة من الإنصاف، وزاد عليها مسألة واحدة فقط. فكان كتابه مجرّد اختصار للإنصاف.

٢-اقتصر الكوراني على الاهتمام بإبراز رؤوس الفكرة في المسألة، فهي وحدها تطفو وتظهر في كتابه، فلا يستوفي كلّ جوانب المسألة، ولا يأتي بآراء النحاة المخالفين، بل يميل إلى ذكر الأعمّ الأغلب بناء على المنهج الّذي اتّبعه، والفئة التي توجّه إليها في كتابه.

٤-يكتفي الكوراني بدور العارض أو الناقل للآراء، فلا يتدخّل بإبداء رأيه،وإنّما وقف منها موقفا حياديّا، ودون أن يرجح رأياً على آخر، أو يعلل رأياً ما. وإنّما عرضها عرضاً سريعاً مقتضباً، لذلك كانت شخصيته غير واضحة في الكتاب؛ فهو يمرّ على المسائل مرّا سريعا دون أيّ تدخّل.

٥-التخفيف كثيرا من الشواهد؛ فلا نجد إلاّ القليل النادر؛ فقد اكتفى بثلاثة عشر شاهدا، وهذا قليل جداً إذا ما قيس بعدد المسائل.

٦-لم يذكر الكوراني شيئاً عن مصادره، بل كان يسوق الرّأي أو القول بقوله: قال الكوفيون، قال البصريون، ولعلّه لم يكن يرى حاجة لذكر مصادره وحججه ما دام همّه نقل مضمون كتاب الإنصاف، نقلاً موجزاً.

وبعد، فمهما يكن من اقتضاب مسائل الكوراني والاقتصار على الجانب العام لطرفي الخلاف في الغالب، والابتعاد عن الشرح والتطويل، وذكر الحجج، والشواهد، فإنّ هذا النوع من التأليف يخدم الغرض التّعليمي خير خدمة، في التّحصيل العلمي للمبتدئين الّذين توجّه إليهم بكتابه هذا؛ فالمبتدئ لا يجوز أن نفصّل له المسائل والآراء؛ لأنّ هذا لا يتناسب وقدرته على التحصيل، فمعرفة الاتجاه العام لكل مذهب عوناً على الإلمام بالمسائل الخلافية، وسهولة استحضارها، وحفظها، وهذ يكفي. أمّا المتخصص فهو الّذي تهمّه هذه التفصيلات الدقيقة.

الباب الثّاني

الموازنة بين كتب مسائل الخلاف النّحويّ

وأهميّتها

الفصل الأوّل

موازنات بين كتب مسائل الخلاف النّحويّ

موازنات بين كتب مسائل الخلاف النّحويّ

على الرّغم من أنّ كتب مسائل الخلاف تتفق في الغاية الّتي تهدف إليها، وهي معالجة مسائل الخلاف. فقد بدا لي من خلال دارستي لهذه الكتب، أن هناك أوجه تشابه واختلاف بينها، لذلك كان لا بدّ من الوقوف على تلك الأوجه وتجليتها.

أولاً: المسائل الخلافية

تباينت كتب الخلاف النّحويّ الأربعة من حيث عدد المسائل المطروحة، فقد احتوى كتاب الإنصاف على إحدى وعشرين مسألة ومائة مسألة خلافية، وكتاب التبيين على خمس وثمانين مسألة، في حين احتوى كتاب ائتلاف النصرة على أربع وعشرين مسألة ومائتي مسألة، واحتوى الذّهب المذاب على تسع عشرة مسألة ومائة مسألة. وبذلك يكون كتاب التبيين هو أقلّ تلك الكتب عدداً للمسائل، وكتاب ائتلاف النصرة أكثرها، وهذا شيء تميز به عن كتب الخلاف كلها.

وعند إلقاء نظرة في المسائل الخلافية المطروحة في هذه الكتب، تبين لنا أنّ هناك إحدى وخمسين مسألة خلافية مشتركة فيما بينها[1]،وهذه المسائل المشتركة- وإن اختلف ترتيبها، وموقعها من كتاب لآخر- تعالج القضايا نفسها.

ويلحظ أنّ المسائل التي يذكرها أبو البركات تشكّل القاسم المشترك الأعظم لكتب الخلاف الأخرى، فهناك عدد كبير من مسائل الإنصاف مبثوثة فيها، إلى حدّ أن الكوراني -وهو صاحب كتاب الذهب المذاب- لم يزد على مسائل الإنصاف سوى مسألة واحدة فقط، في حين كانت المسائل المشتركة بين الإنصاف وكتاب التبيين خمساً وستين مسألة، أمّا عدد المسائل المشتركة بين الإنصاف وكتاب ائتلاف النصرة، فبلغت مائة مسألة وتسع عشرة مسألة.

وعلى الرّغم من ذلك التّشابه، والتّقارب لكثير من مسائل الخلاف التي تضمّنتها المصنّفات الأربع، فإنّ هناك بعض المسائل التي انفرد بها كلّ واحد منها عن غيره، وفيما يأتي بيان ذلك:

---

[1] انظر: المسائل المشتركة بين كتب الخلاف الأربعة، في الملحق رقم (١٢)، ص ٢٥٧، من هذا البحث.

١. كتاب الإنصاف

لم ينفرد كتاب الإنصاف بأيّ مسألة خلافيّة عن سائر كتب الخلاف الأخرى، ولا غرابة في ذلك؛ لأنّ هذا الكتاب هو أقدم تلك الكتب من حيث التأليف، بناء على مـــا وصل إلينا منها، وهو عملٌ إبداعيٌّ جديدٌ لهذا النمط من الدراسات النحويّة، فهو بذلـــك يعـــد مرجعاً ومثالاً وقدوة لمؤلفي كتب الخلاف، لذلك كانت مؤلفات الخلاف الأخـــرى صدىً للإنصاف، وعيالا عليه في الغالب، ولم يزد ما جاء منها على كونه إعـــادة ترتيـــب، وإيجـــاز، واختصار، لما جاء في الإنصاف، أو استدراك لبعض المسائل عليه، كما سيتبيّن ذلك لاحقا.

وعلـــيه فلـــيس غريـــباً فـــي ظـــلّ هذا التّفوّق أن يُؤتى على جميع مسائل الإنصاف.

٢. كتاب التبيين

لـــم يكـــن صنيع أبي البقاء العكبري تكريراً لما جاء في الإنصاف؛ ذلك أنّه انفـــرد بعشرين مسألة خلافية[1] لم ترد في الكتب الثلاثة الأخرى، ويُلحظ على هذه المســـائل أنّهـــا مســـائل خلافـــية عامة، بمعنى أنها تخرج عن إطار قطبي الخلاف النحوي: البصريين والكوفيين، فهي مسائل تقاذفها النحاة عامة، وهذا ما لم نعده في كـــتاب الإنصاف، مما يدل على أنّ هناك استدراكات خلافيّة على كتاب الإنصاف، وليس مجرّد تكرير له.

٣. كتاب ائتلاف النّصرة

شـــغل الزّبـــيدي نفسه بإيراد أكبر عدد ممكن من مسائل الخلاف، فكان أكبر كتـــب الخـــلاف مـــن حيث عدد المسائل، فقد أتى على جميع مسائل الإنصاف إلاّ

---

[1] المســـائل التي انفرد بذكرها العكبري عن سائر كتب الخلاف: ١، ٢، ٣، ٤، ٥، ٧، ٨، ٩، ١٠، ١١، ١٢، ١٣، ١٤، ١٦، ١٧، ١٨، ١٩، ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٤٦.

مسـألتين[1]. وزاد علـيها إلى أن وصلت إلى (٢٢٤) أربع وعشرين مسألة ومائتي مسألة، انفرد بذكر (٩٧) سبع وتسعين مسألة عن سائر كتب الخلاف الأخرى[2].

٤. كتاب الذهب المذاب

كـان عمـل الكورانـي في صنيعه -الذّهب المذاب- تلخيصاً مكثفاً، وإعادة عرض لمسائل الإنصاف، فهو يعيد ويكرر جميع مسائل الإنصاف إلاّ ثلاثا منها[3]. ولكن بعد تآكل بعض أطرافها واختزالها، ويضيف مسألة واحدة انفرد بها عن سائر كتب الخلاف، وهي المسألة الخامسة عشرة بعد المائة: "تقديم الفاعل على الفعل".

وبعـد، وبـناءً علـى ما تقدّم، فإنّ كتب الخلاف التي جاءت بعد الإنصاف، جـاءت مـن بابين: الباب الأول هو باب الاستدراك على أبي البركات الأنباري في الإنصـاف، بذكر مسائل خلافيّة أخرى لم يتنبّه إليها، أو لم يُعرها اهتماما، والسّعي لجمـع أكـبر قـدر ممكن من مسائل الخلاف كما فعل مؤلّفو كتب الخلاف عامة، وصاحب ائتلاف النّصرة خاصة، الذي زاد (١٠٥) خمس مسائل ومائة مسألة على ما جاء في الإنصاف.

أمّـا البـاب الآخر الّذي دخلت منه كتب الخلاف المتأخرة عن الإنصاف، فهو باب الاختصار والاختزال، كما فعل الكوراني، ومن قبله الزّبيدي الّذي أوضح منهجه فيه بقـول: "وسـلكت فيه -أي كتاب ائتلاف النّصرة- طريق الاختصار، وعدلت عن

---

[1] وهما المسألتان: م٧٤، م٧٦، من مسائل الإنصاف.

[2] المسائل الّتي انفرد بذكرها الزّبيدي:

أ. في فصل الاسم، المسائل ذات الأرقام: ٣٧، ٣٨، ٣٩ ،٤٠، ٤١، ٤٣، ٤٤، ٤٥، ٤٦، ٤٧، ٦٥، ٦٦، ٦٧، ٦٨، ٦٩، ٧٠، ٧١، ٧٢، ٧٣، ٧٦، ٧٧، ٧٩، ٨٠، ٨١، ٩٢، ٩٣، ٩٤، ٩٥، ٩٧، ٩٨، ٩٩، ١٠٠، ١٠١، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥ ،١٠٦، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١١٠، ١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣.

ب. فـي فصـل الفعل، المسائل ذات الأرقام الآتية: ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣٠، ٣١، ٣٢، ٣٣، ٣٤.

ج. فـي فصل الحرف، المسائل ذات الأرقام الآتية: ١، ٢، ٢٥، ٢٦، ٢٨،٢٧، ٢٩، ٣٠، ٣١، ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٣٥، ٣٦، ٣٧، ٣٨، ٣٩، ٤٠، ٤١، ٤٢، ٥٤، ٥٥.

[3] وهي المسائل:م٧٣، م١١٧، م١١٨، من مسائل الإنصاف.

التطويل، والإكثار"[1]، وربّ سائل يسأل، ما الغاية من هذا المسلك- مسلك اختصار مسائل الإنصاف-؟ نقول: لعل السّبب يعود إلى توافر هذه المسائل، وشهرتها بين الدّارسين، فعُدل عن الاستقصاء والتطويل، وترك كتاب الإنصاف ليكون المصدر الأساسي لمن يريد التّوسّع ، أو الاستقصاء. أو أنّ المتأخرين أحسّوا بأنّهم لن يأتوا بأكثر مما جاء به صاحب الإنصاف، فلجئوا إلى الاختصار والإيجاز لأمور ثلاثة:

الأوّل:حتّى لا يكونوا مكرّرين لما جاء في الإنصاف. يقول الكوراني: "واقتصر في ذلك البيان -يقصد كتابه الذّهب المذاب- على ما ذكره الفريقان من رُءوس المسائل، تاركاً لما أورده على مطالبهم من وجه الدّلائل، طلباً للاختصار، واعتماداً على أنّ الاشتهار قد يُغني عن الالفتات والاعتبار، إغناءَ الصّباحِ عن المِصْباح في مقدمة النهار"[2].

والثّاني: التّخفيف على الدّارسين، وذلك استجابة لمتطلبات العمل الوظيفي، الّذي يقوم به المؤلف، إذ يدفعه أسلوب عمله إلى هذا الشّيء، تلبية لحاجة الناشئة والمتعلمين المبتدئين، يقول الكوراني: "إنّه لما فرغ من بعضِ ما صنعه للرّجال أراد أن يعملَ أثراً للمبتدئين المنخرطين في سلك الصّبيان والأطفال، ممّا أخذه ولقطه من كُتُب النحو، وأفواه المشايخ والرّجال"[3] ، فطبيعة الفئة المتوجه إليها تسهم في توجيه العمل وطبيعته، فأبو البركات الأنباري، و العكبري كانا يتوجّهان إلى فئة المتخصّصين، لذلك أسهبوا في الحجج و الشّواهد و المناقشات. أمّا الزّبيدي، و الكوراني فتوجّها إلى المبتدئين، وغير المتخصّصين، لذلك مالا إلى الاقتصار.

والثّالث:الإحاطة بأكبر عدد ممكن من مسائل الخلاف، وتعريف المتعلّمين بها بيسر وسهولة، دون الخوض في أعماقها.

وعليه، فإنّ تأليف كتب مسائل الخلاف، لم يكن تكريرا ليس فيه كبير فائدة، وإنّما كان لكل كتاب من كتب الخلاف مزيّة وخصيصة، تسجل له، وتظهر تميّزه،

---

[1] مقدمة ائتلاف النصرة، ص ٢٥.

[2] مقدمة الذهب المذاب، ص ٩٤.

[3] السابق، ص ٢٦.

بحيث يشكّل كلّ واحد منها حلقة، من مجموع حلقات سلسلة كتب الخلاف النّحويّ، ولا يسوغ معه بخس أيٍّ منها.

ولعــلّ من الحقّ أن أذكر أنّ هذه الكتب الأربعة الّتي تمتّ دراستها، لم تستنفد كــلّ مسائل الخلاف في الدّرس اللّغويّ، فهناك العديد من المسائل الخلافية تحفل بها كتــب الــنّحو، ولم تتطرق هذه الكتب إليها، فلا تكاد تقع على باب من أبواب النّحو ليس فيه خلاف.

ويلحــظ علــى مسائل الخلاف أنّها ليست جميعها في مستوى واحد من حيث الفــائدة العملــية واللّغويّة، فبعضها ضروري، وذو فائدة عمليّة مباشرة تمس الواقع اللغــويّ، وتؤثّــر فيه، إذ يترتب عليها تغيير حكم، وردّ ظاهرة. كالمسائل المختلف فيها في عمل الأداة، كاختلافهم في:

١. (كــي) يجــوز أن تكون حرف نصب، وحرف جرّ عند البصريين، وقال الكوفيون: لا تكون إلاّ حرف نصب[١].

٢. (كمــا) لا تأتي بمعنى كيما، ولا يجوز النصب بعدها عند البصريين، أمّا عند الكوفيين فيجوز، فتأتي بمعناها، وينصب بها ما بعدها، ويجوز رفعه.

٣. (حتّى) حرف جرّ والفعل منصوب بعدها بتقدير أن، والاسم مجرور بها عند البصــريين، ويرى الكوفيون أنّ (حتّى) تكون حرف نصب ينصب الفعل من غير تقدير "أن" وتكون حرف جر خفض من غير تقدير خافض.

والمسائل المختلف فيها في ترتيب أجزاء الجملة، وذلك كاختلافهم في:

١. تقديم خبر المبتدأ عليه مفرداً كان، أو جملة جائز عند البصريين، وغير جائز عند الكوفيين[٢].

٢. لا يجوز تقديم خبر ما زال وما في معناها من أخواتها عليها عند البصريين، وقال الكوفيون: يجوز[٣].

---

[١] انظر: الإنصاف، م ٧٨.

[٢] انظر: السّابق، م ٩.

[٣] انظر: السابق،م ١٧.

٣. لا يجـوز العطـف علـى موضع أنّ قبل تمام الخبر على كلّ حال في رأي البصريين، ويرى الكوفيون أن العطف جائز[١].

والمسائل المختلف فيها إعراب بعض الكلمات، كاختلافهم في:

١. إذا فصل بين (كم) في الخبر وبين الاسم بالظّرف وحرف الجرّ، وجب نصبه في رأي البصريين، ويرى الكوفيون أنه مخفوضاً[٢].

٢. لا يجوز إضافة النّيف إلى العشرة عند البصريين، ويرى الكوفيون جوازه[٣].

٣. لا يجـوز ترك صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر عند البصريين، وقال الكوفيون: يجوز ترك صرفه[٤].

فهذه المسائل السّالفة الذّكر، وما يدور في فلكهما، وغيرها[٥] ذات فائدة لغويّة مباشـرة؛ إذ يترتـب علـى تـركها ضرر كبير في الدّرس النّحويّ؛ لأنه سيؤدّي بالضّـرورة إلـى رفض ظواهر لغويّة، وقبول أخرى؛ فإذا ما تبنّت رأياً من آراء قطبـي الخلاف، أو رأي نحويّ معيّن في هذا الضرب من المسائل، فإنه سيؤثر في حكمك، وأسلوبك وقراءتك. من هنا جاءت أهمية الوقوف على هذه المسائل؛ فالوقف هنا وقف محمود، ذو ثمرة حقيقيّة واقعيّة.

أمّـا القسـم الآخر من مسائل الخلاف، فالخلاف فيها عقليّ فلسفيّ تنظيريّ، ليس له فائدة كبيرة، إذ لا يقوم على استقراء الواقع اللغويّ، ولا يخدمه، ولا يترتب عليه تغيير حكم، أو ردّ ظاهرة؛ قال أبو حيان: "وهذا الخلاف لا يترتب عليه فائدة،

---

[١] انظر: السابق، مسألة رقم ٢٣.

[٢] انظر: السابق، مسألة رقم ٤١.

[٣] انظر: السابق، مسألة رقم ٤٢.

[٤] انظر: السابق، مسألة رقم ٧٠.

[٥] بلـغ عـدد المسائل التي تنطوي تحت هذا النوع من المسائل الخلافية في كتاب الإنصاف وحده (٧٥) خمساً وسـبعين مسـألة خلافـية، وهـي: ٤، ٨، ٩، ١٤، ١٥، ١٦، ١٧، ١٨، ٢٠، ٢١، ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٧، ٣١، ٣٢، ٣٣، ٣٥، ٣٦، ٣٧، ٣٨، ٣٩، ٤١، ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٤٥، ٤٦، ٤٧، ٤٨، ٤٩، ٥٠، ٥١، ٥٢، ٥٣، ٥٤، ٥٧، ٥٨، ٦١، ٦٣، ٦٤، ٦٥، ٦٦، ٦٧، ٦٨، ٦٩، ٧٠، ٧٢، ٧٧، ٧٨، ٨٠، ٨١، ٨٢، ٨٣، ٨٦، ٨٧، ٨٨، ٨٩، ٩٠، ٩١، ٩٤، ٩٧، ٩٩، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٩، ١١٠، ١١١، ١٢٠، ١٢١.

ولا حكـم نطقـي"[1]، فأحكام هذه المسائل ثابتة عند جميع النّحاة، ولا خلاف فيها، كالمسائل المختلف فيها في العامل، كاختلافهم في:

١. الفعـل يعمل وحده في الفاعل والمفعول عند البصريين، ويرى الكوفيون أن العـامل فـي المفعول النّصب الفعل والفاعل جميعاً، أو الفاعل وقال بعضهم العامل في الفعل معنى الفاعلية، وفي المفعول معنى المفعولية[2].

٢. إذا وقع الاسم بعد لولا فهو مرتفع بالابتداء عند البصريين، ويرتفع بلولا عن الكوفيين[3].

٣. إعمـال الفعـل الثّاني في التّنازع أولى عند البصريين، ويرى الكوفيون أنّ إعمال الأول أولى[4].

٤. والاختلاف في أصل المشتقات، أهو مصدر،أم الفعل[5].

٥. والاختلاف في ترتيب المعارف[6].

والمسائل الّتي فيها في تقدير الإعراب كما يظهر ذلك فيما يأتي:

١. الأسماء السّتة معربة من مكان واحد، والواو والألف والياء حروف الإعراب عند البصريين، وقال الكوفيون: أنها معربة من مكانين.

٢. الألف والواو والياء في التثنية والجمع حروف إعراب عند البصريين، ويرى الكوفيون أنّها إعراب[7].

٣. خـبر كان والمفعول الثاني لظنّ نصبا نصب المفعول عند البصريين، ويرى الكوفيون أنّهما نصبا على الحال[8].

---

[1] نحاة ومناهج، الدكتور أحمد ماهر البقري، المكتب الجامعي الحديث – إسكندريّة، ١٩٨٤م. ١٩٦.

[2] انظر: الإنصاف م ١١.

[3] انظر: السابق، م ١٠.

[4] انظر: السابق م ١٣.

[5] انظر: السابق م٢٨.

[6] السّابق، م١٠١.

[7] انظر: السابق م ٣.

[8] انظر: السابق م ١١٩.

والمسائل المختلف فيها في علّة الحكم، كاختلافهم فيما يأتي:

١. الـــواو مـــن نحو يعد ويزن حذفت لوقوعها بين ياء وكسرة عند البصريين، وقال الكوفيون: حذفت للفرق بين اللازم والمتعدّي[١].

٢. الآن مبنية؛ لأنّه شابه اسم الإشارة عند البصريين، وقال الكوفيون: لأنّ الألف واللام دخلتا على فعل ماضٍ قولهم: آن يئين، وبقي الفعل على فتحته[٢].

٣. الأفعـــال المضارعة معربة لمشابهتها للاسم عن البصريين، وقال الكوفيون: أعربت لأنه دخلها المعاني المختلفة والأوقات الطويلة[٣].

وبالـــرجوع إلـــى المســـائل المختلف فيها من مسائل هذا القسم[٤]، وجدنا أنّ الخـــلاف فيهما مجرد اجتهاد عقلي مُفْتَعَل يقوم على تصور ذهني، ولا يمس الواقع اللغـــوي مباشـــرة، فســـواء كان العامل في المبتدأ الابتداء، أو الخبر، وسواء كانت الأفعال المضارعة معربة لمشابهتها للأسماء أو لدخولها المعاني المختلفة، والأوقات الطويلـــة، وســـواء كان الاسم الواقع بعد لولا مرتفع بالابتداء، أو بلولا، فما الثّمرة اللغويّـــة الّتي نجنيها من هذا الخلاف، ومن ثمّ يؤثر في الدّرس اللغوي؟! وهل تبني رأي مـــن الآراء المطروحة في المسألة سيفتح باباً لغوياً، ويغلق آخر؟ وعليه، فهذه مجـــرّد اجتهادات وآراء غير ملزمة؛ وللعقل أن يردّ أي دعوة أو حكم بلا بيّنة، أو حجّـــة واقعـــية مثبـــتة، قال السيوطي: "لم تكن الظنون موجبة علماً، ولا عملاً، ولا

---

[١] انظر: السابق ، م ١١٢.

[٢] انظر: السابق ، م ٧١.

[٣] انظر: السابق م ٧٣.

[٤] بلـــغ عـــدد المسائل التي تنطوي تحت هذا النوع من المسائل، في كتاب الإنصاف وحده (٤٦) ستا وأربعين مســـألة، وهـــي: ١، ٢، ٣، ٥، ٦، ٧، ١٠، ١١، ١٢، ١٣، ١٩، ٢٢، ٢٦، ٢٨، ٢٩، ٣٠، ٣٤، ٤٠، ٥٥، ٥٦، ٥٩، ٦٢، ٧١، ٧٣، ٧٤، ٧٥، ٧٦، ٧٩، ٨٤، ٨٥، ٩٢، ٩٣، ٩٥، ٩٦، ٩٨، ١٠٠، ١٠١، ١٠٨، ١١٢، ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١١٧، ١١٨أ، ١١٩، .

يسوغُ الحكمُ بالظّنّ المجرد"[1]؛ وبذلك فتكثير هذا النّوع من المسائل ليس فيه محمدة، أو منفعة، وتنقيصها ليس فيه مذمّة، أو مضرّة، وصدق الشّاعر إذ يقول:

وليس كلّ خلافٍ جاء معتبراً إلاّ خلافاً له حظٌّ من النّظر[2]

ثانياً: ترتيب المسائل

لم يتّفق مؤلّفو كتب الإنصاف، والتّبيين، والذّهب المذاب، على نسقٍ، أو فلسفةٍ معيّنة لترتيب المسائل، بل كانت موزّعة توزيعاً عشوائياً إلى حدّ ما؛

١- فلا هي مرتّبة ترتيبا نحويّا: المرفوعات، والمنصوبات، و المجرورات.

٢- ولا ترتيبا صرفيّا: الاسم ، الفعل، الحرف.

٣- ولا ترتيبا أبتثيّا، أو أبجديّا.

فالإنصاف مثلا بدأ بقضيّة صرفيّة، وهي اشتقاق الاسم، ثمّ ثنّى بقضيّتين نحويتينّ هما: إعراب الأسماء السّتة، وإعراب المثنّى والجمع السالم، ثمّ جاء بعد ذلك بقضيّة صرفيّة، هي جمع الاسم المختوم بتاء التّأنيث بالواو و النّون.

لذلك فقد كان الوصول إلى المسألة في مصنّفات هؤلاء النّحاة لا يتأتّى إلاّ بعد جهد و مشقة. في حين كان للزّبيدي فضل السّبق في رسم نسقٍ مطرد في ترتيب المسائل، إذ عمل على تقسيم المسائل وتبويبها على أقسام الكلام الثلاثة: الاسم، والفعل، والحرف، وهو بذلك يمثّل منهجيّة جديدة أكثر تنظيما من مراحل التّدرج في إخراج المسائل الخلافية، الأمر الّذي ساعد على تيسير الوصول إلى المسألة، أو تحديد حقل المسألة الخلافية. وقد قمت بتطبيق فلسفة الزّبيدي هذه في ترتيب المسائل على كتب الخلاف الثلاثة الأخرى[3]، لأنة تقسيم سليم، إذ يراعي توزيع المسائل

---

[1] المزهر في علوم اللغة، ٦٣/١.

[2] معيار المعايير، ٧.

[3] انظر: الملحق رقم (٥، و ١).

علـــى المـــادة الأساسية للكلم، وهي: الاسم، والفعل، والحرف، كما يمكن المتلقي أو الدّارس من استخراج المسألة، وتحديد ميدانها بسهولة ويسر.

ثالثاً: منهج عرض المسائل

لـــم يتّـــبع مؤلفـــو الخلاف منهجاً واحداً في عرض المسائل وشرحها، وإنّما تنوّعت المناهج من مؤلف لآخر: فأبو البركات الأنباري رسم منهجاً وخطة واضحة محكمـــة، جلّية المعالم، يسير بموجبها في معالجة المسألة، لا يخرج عنها قيد أنملة، فكـــان غاية في الوضوح والتنظيم؛ فلا تعقيد ولا اضطرابات، أو التواءات منهجيّة. وكـــان دائما يبدأ بذكر رأي الكوفيين، ويثنّي بذكر رأي البصريين، ثمّ يعرض أدلّة الفريقين وحججهما، ثمّ يردّ على الرّأي الضّعيف حججه و أدلّته، وغالبا ما كان هو رأي الكوفيين.

وبما أنّ المنهج خطة، فلا بّد للخطة من مكونات أو عناصر، ومكونات منهج أبي البركات أربعة مبينة في المخطط الآتي:

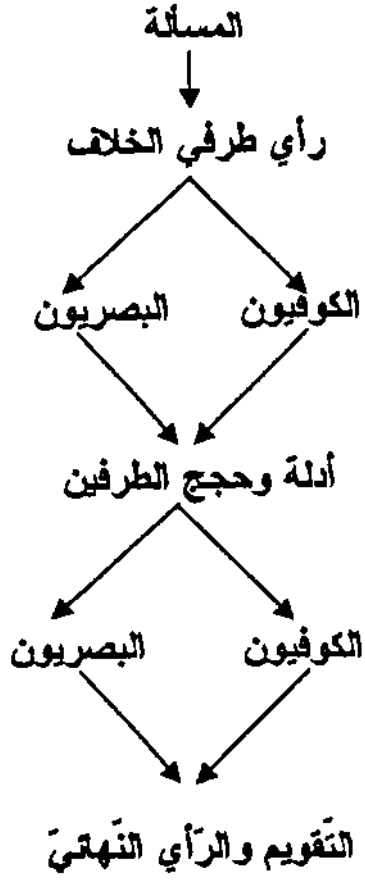

أمّا منهج أبي البقاء العكبري، فقد شابه بعض الاضطرابات في أثناء عرض
ن المسائل[1]، فالغالب عليه في عرض مسائله أن يبدأ المسألة بالرّأي الّذي
في حين كان يؤخره كما فعل في المسألة الثانية عشرة "حقيقة الإعراب" قال
"ذهب أكثر النّحويين إلى أنّ الإعراب معنى يدلّ اللّفظ عليه، وقال آخرون
لى الفاعل والمفعول مثلاً، وهذا هو المختار عندي"[2]، وفي المسألة
حدّ الفعل ذكر آراء النّحاة في حدّ الفعل مؤخراً الرّأي الّذي يؤيده
: "والّذي قال سيبويه في الباب الأول: وأمّا الفعل فأمثلةٌ أُخذت
وبُنيت لما مضى، ولما سيكون، وما هو كائن لم ينقطع.
..."[3]، ويلحظ على منهج العكبري أيضاً أنّه في بعض

١، ١٦، ١٨، ١٩، ٢١، ٢٨، ٢٩، ٤٠، ٤٢، ٦٦، ...، الخ.

المسائل يصرّح برأيه مباشرة بعد أن يذكر آراء الطّرفين في المسألة، كما فعل في المسألة الثّانية عشرة، والثّالثة عشرة فقال على التّوالي: "ذهب أكثر النّحويين إلى أن الإعراب معنى يدلّ اللّفظ عليه، وقال آخرون هو لفظٌ دالّ على الفاعل والمفعول مثلاً، وهذا هو المختار عندي"[1]. وقال: "اختلفوا في حركات الإعراب، هل هي سابقة على حركات البناء، أو بالعكس؟ أو هما متطابقان من غير ترتيب. فذهب قومٌ إلى الأول وهو الأقوى ..."[2]. وقد يؤخر التّصريح برأيه أحيانا كما فعل في المسألة الثّامنة عشرة، فبعد أن عرض الآراء في "كيفية الوقف على المنقوص" ختم المسألة بقوله: "والجواب عن هذا ما تقدّم من أنّ الوقف عارض، والعارض لا يغيّر حكم الأصل"[3]، ومن الأمثلة أيضاً على اضطراب منهج العكبري، أنّه في بعض المسائل يذكر الرأي ويسكت عنه، ثم يأتي على الرأي الثاني ويردّه وينتقده، بينما يذكر الرأي الثالث ويؤيده ويدّعمه[4]، وقد غلب على منهجه أنّه يأتي بالآراء، ووجه كلّ قول فيها،ثمّ يردّ عليها[5].

أمّـــا بالنّسبة للزبيدي – صاحب كتاب ائتلاف النّصرة–،والكوراني –صاحب الذهب المذاب – فلم يكونا أحسن حا لا من العكبري، فكلّ منهما اضطربت عناصر منهجه؛ فالزّبيدي جرت العادة عنده أن يقدّم موقف الكوفيين ويعرض حججهم، ولكن ذلك لا يتطرد، إذ نجدّه يخرج عن هذا التّقليد؛ فيبدأ بذكر رأي البصريين ويقدّمهم في (٢١) إحـــدى وعشـــرين مسألة[6]. ونجده في إحدى المسائل يذكر طرفاً واحداً من طرفي الخلاف – دون أيّ إشارة إلى رأي الطّرف الآخر – ويرد عليه كما فعل في المســـألة العشـــرين من فصل الاسم، والتي اكتفى بذكر موقف الكوفيين من إضافة

---

(1) التبيين، ١٦٧.

(2) السابق، ١٧٠.

(3) التبيين، ١٨٥.

(4) انظر مثال ذلك المسألة الخامسة، ١٣٩.

(5) انظر على سبيل المثال المسائل: ١٦، ١٧، ٢٠، ٣٦، ٣٧، ٣٨.

(6) انظـــر على سبيل المثال المسائل ذات الأرقام: ٧٩، ٨٠، ٨٢، من فصل الاسم. و ٢٣، ٢٥، ٢٦، من فصل الفعل، و٣٤، ٣٥، ٣٦، من فصل الحرف.

النّيف إلى العشرة وردّ عليهم[1]. واضطرب منهج الزّبيدي كذلك في التّقويم؛ فتجده يؤيّد أحد طرفي الخلاف في أغلب المسائل، ولكنه يعدلُ عن ذلك فيسكت ويلزم الصّمت في بعض المسائل[2].

أمّا بالنسبة إلى اضطراب المنهج لدى الكوراني، فما نجده أنّه في الغالب ما يلتزم النّقل في المسألة، وبيان موقف النّحاة منها: أي يقف حياديّا، أو سلبيّا، فلا يتدخّل في مناقشة الآراء، أو الانتصار لأحدها، أو رفضها كلّها. ولكنّنا نجده يتدخّل موضوعيّا،أو ايجابيّا بالنقد و التّحليل في بعض المسائل[3]،كما فعل في المسألة العاشرة حيث انتصر للبصريين وردّ وجهة نظر الكوفيين[4]،ومن هذا القبيل أيضا موقفه من المسألة الثانية "إعراب الأسماء الستة" حيث ذهب إلى تأييد الكوفيين قائلاً في ختام نقد مذهب البصريين: "فقد صدق كون إعرابه من مكانين"[5].

وبعد، وبناء على ما تقدّم، يتبين لنا أنّ منهج أبي البركات الأنباري أوضح المناهج وأنقها، وأكثرها اطراداً. مما أعطى لعمله المكانة المرموقة بين كتب الخلاف، لما كان يتمتّع به أبو البركات الأنباري من حسن العرض، والتّحليل بطريقة واضحة، ومنظّمة. أضف إلى ذلك كان لمنهجه الأثر الواضح في صنيع المؤلفين الآخرين.

رابعاً: شرح المسائل ومناقشتها

لدى مقارنة مسلك أصحاب كتب الخلاف في الشّرح والتّحليل للمسائل تبيّن لنا ما يأتي:

١- اختلف مؤلفو كتب الخلاف في الشّرح والتّفصيل والتّحليل، فمنهم من يطيل ويسهب في معالجة ما يعرضه من مسائل، كما فعل أبو البركات الأنباري، ومنهم

---

(١) انظر تفصيل المسألة: ائتلاف النصرة، م٢٠، م ٤٢.

(٢) انظر المسائل ذات الأرقام: في فصل الاسم: ١٠، ٣٣، ٤٣، ٥٤، ٧٤، وفي فصل الفعل: ٢٢، ٢٤، ٢٥، وفصل الحرف: ٢٧، ٣٣، ٥٢.

(٣) انظر على سبيل المثال: المسائل رقم: ١١، ٢٤، ٥٣، ٦٢، ٧٦، ٩٣.

(٤) الذهب المذاب، ١٠٣.

(٥) الذهب المذاب، ٩٧.

من وقف بين بين، أي اتّخذ موقفا وسطا في معالجاته ومناقشاته، كما فعل العكبري. ومنهم من التزم جانب الإيجاز والاقتضاب، وجنّب نفسه وقرّاءه عناء الشّرح، والتّحليل و المناقشة، كما فعل كلّ من الزّبيدي والكوراني.

ويعود ذلك في رأيي، إلى أنّ الغاية من التّأليف هي الّتي كانت تحدّد طريقة التّعامل مع مسائل الخلاف، فالأنباري والعكبري كانا يتوجّهان إلى فئة العلماء المتخصصين، فكان كل منهما معيداً في مدرسته: فأبو البركات الأنباري معيدٌ في النّظامية، والعكبري مُعيدٌ في مدرسة ابن الجوزي[1].لذلك حرص كلّ منهما على التوّسع في عرض المسألة، وبسط الحديث فيها، وتحليل الآراء بما تمدّه ثقافتهما اللغويّة والمنطقيّة.

أمّا الزّبيدي فقد شُغِل برصد مسائل الخلاف، والسّعي لجمع أكبر قدر ممكن منها، فكان لكثرة عدد المسائل أن أملت عليه فيما يبدو طريق الإيجاز والاختصار، وربّما حتّى يتمكّن الدّارس المبتدئ من الإلمام بها وحفظها. وكذلك فعل الكوراني، فقد توجّه إلى فئة الطلبة المبتدئين والصّغار، الأمر الّذي جعله يختصر عدد المسائل، ويكتفي بذكرها مجرّدة؛ ليسّهل على الطّالب حفظها، ولا يثقله بالحجاج، والتّحليل، والموازنة بين الآراء، كما صرح بذلك[2]. فكلا الرّجلين كانا يتوجّهان إلى فئة المبتدئين وغير المتخصّصين، لذلك مالا إلى الاقتصار.

٢- يتفق كلّ من أبي البركات الأنباري، والعكبري في اعتمادهما الطّريقة الجدليّة – طريقة السّؤال والجواب – في الشّرح والمناقشة للمسائل، فتراهما يحلّلان المسألة ويناقشانها؛ لمعرفة جوانب القوة والضعف، في موقف كلّ فريق ليخلصا في النّهاية إلى ردّ الرأي الضّعيف،ودعم الرأي القوي، وهذا ما يفسّر لنا قولهما عقب عرض كلّ مسألة "أمّا الجواب عن كلمات الكوفيين... أمّا الجواب عن كلمات البصريين...، وأمّا قولهم...، قلنا..، قال، والجواب... وأمّا قول الآخر...، والجواب عن هذا...، فإن قيلَ يتوّجه عليه أسئلة ...، فان قيل لو جرى...[3].

---

[1] انظر: أنباه الرواة، ٢/١٧٠، والتبيين، ٨٩.

[2] انظر: الذهب المذاب، ٢٦.

[3] انظر على سبيل المثال، المسائل رقم: ١، ١٦، ٢١، ٢٨، ٤٠، ٤٢.

أمّـا بالنّسبة للزبيدي والكوراني فلا نلحظ هذا الأسلوب عندهما؛ فهما يميلان إلى سـرد المعلومات، والآراء دون اللجوء إلى الطريقة الجدلية، إذ يسعى كل منهما – ولا سيما الكوراني – إلى تجنّب الشرح والمناقشة داخل المسألة، وعدم الغوص في مجادلة أطراف النزاع، ومثال ذلك ما اكتفى به الزّبيدي في المسألة الثالثة والأربعين بقوله:"الاسم الواقع بعد "لو" وشبهه عند البصريين، مبتدأ، ثم قيل: لا خبر له، وقيل: لـه خـبر محـذوف، نحـو: "لـو ذاتُ سوار لطمنتي" ومذهب الكوفيين، وتبعهم الزمخشري وابن مالك وغيرهما، أنّه فاعل فعل (ثبت) مقدراً، والله أعلم[1]. وقال في المسألة الأربعين: "قال البصريون: إذا كان الاسم العلم المفرد المنادى موصوفاً بـ (ابن) مضافاً، فالمختار الفتح إلاّ المبرد، ومنه:

يا حكمَ بنَ المنذر بن الجارود[2].

وقـال الكوفيون: إنّ الضمّ هو المختار، وهو الأحسن المختار عندي"[3]. وإذا انتقلـنا إلـى الكوراني فنراه أكثر حرصاً من الزّبيدي على تجنّب الشّرح والمناقشة ولـيس أدّل على ذلك من اعترافه في مقدّمة كتابه أنّه اقتصر على ما ذكره الفريقان مـن رؤوس المسائل[4]، قال في المسألة الثلاثين: "والكوفيون إلى أنّ (إنّ) وأخواتها لا تـرفع الخـبر، والبصـريون إلى أنهما ترفع الخبر"[5]. وقال في المسألة الرابعة والثلاثيـن: "والكوفـيون إلـى أنّ اللام الأولى، أي الّتي قبل العين في لعلّ أصلية، والبصريون إلى أنها زائدة"[6].

٣- ظهـور النّاحـية المنطقيّة، والفلسفيّة، وعلوم الفقه، في مناقشات أبي البركات الأنـباري والعكبري، وضمورهما في كتابي الزّبيدي والكوراني،وهذا شيء طبيعي؛

---

[1] ائتلاف النصرة، ٥٩.

[2] وهو من شواهد سيبويه، ٢/ ٢٠٣، وشرح المفصل، ٥/٢، والمقتضب، ٢٣٢/٤.

[3] ائـتلاف النصرة، ٥٨، وانظر: المسائل في فصل الفعل، ٢٢، ٢٤، ٢٦، ٣٢، وفي فصل الحرف: ٢٠، ٢٢، ٢٧، ٢٩.

[4] انظر: الذهب المذاب، ص ٩٤.

[5] انظر: السابق، ص ١١٤.

[6] انظر: الذهب المذاب، ص١١٦.

فالايجـــاز والاختصـــار لا يناســبه الاسهاب، والاستطراد، والخوض في تحليلات، ومعالجات فلسفيّة أوفقهيّة، ممّا يعكس ثقافة أصحاب كتب الخلاف ومدى تنوّعها[1]. وهـــي حقيقة يؤكدها أبو البركات ويقرها عملياً، فقال في مقدّمة كتابه أنّه ألّفه على غرار كتب الخلاف الفقهي[2]، وحسبنا قوله: "لو طردنا القياس في كلّ ما جاء شاذاً مخالفـــاً للأصـــول، وجعلناه أصلاً لكان يؤدي إلى أن تختلط الأصول بغيرها، وأن يُجعل ما ليس بأصل أصلاً، وذلك يفسد الصنّاعة بأسرها، وذلك لا يجوز"[3]. وقول العكـــبري: "إنّ الحكم إذا ثبت لعلّة اطّرد حكمها في الموضع الذي امتنع فيه وجود العلـــة، ألا ترى أنّك ترفع الفاعل، وتنصب المفعول في موضع يُقطعُ بالفرق بينهما مـــن طريق المعنى كما لو قلت: ضرب الله مثلاً" فإنك ترفع وتنصب مع أنّ الفاعل والمفعـــول معقـــول قطعاً، ونظيره من المشروع – أي الشرع – إنّ الرّمَل (المشي السّـــريع) في الطّواف شُرع في الابتداء، لإظهار الجلَد، ثم زالت العلّة وبقي الحكم، وهـــذا يـــنزع إلى معنى صحيح، وهو أنّ الأصل أن الحكم لا يُعلّل بعلتين فإذا ثبت الحكـــمُ فـــي الابتداء بعلّة، ثمّ زالت العلّة، وزوال حكمها كان لتعليل الحكم بعلتين، ومثل ذلك العُدّة في النكاح تعلل ببراء الرّحم، ثم يثبت في موضع يستحيل فيه شَغلُ الـــرّحم، وســـبب ذلـــك أنّ النفوس تأنس بثبوت الحكم لِعلّة فلا ينبغي أن يزول ذلك الأنس"[4].

---

[1] وضـــع أبـــو البركات الأنباري مصنّفات كثيرة في أصول الفقه وفروعه، وعلم الكلام، وفنون العربية، ومن الجـــدل والمناظرة، انظر: مصنّفاته في بغية الوعاة، ٨٦/٢. أمّا العكبري فله ثروة طيبة أيضاً من المصنفات في الفقه والنحو والتفسير والجدل والحديث، قال عنه أبو الفرج الحنبلي: كان إماماً في علوم القرآن، إماماً في الفقه، إماماً في اللغة، إماماً في النحو، إماماً في العروض، إماماً في المسائل النظرية، وله في هذه الأنواع من العلـــوم مصـــنّفات مشهورة، وبقي مدّة عمره منقطع النظير، متوحداً في فنونه التي جمعها، حتى رحلت إليه الطلبة من النواحي، وانتفع به خلق كثير، انظر: الذيل على طبقات الحنابلة، ١١٠/٢، وانظر مؤلفاته في: نكت الهميان، ١٨٠، وبغية الوعاة، ٣٩/٢، وكتاب التبيين حيث أحصى محققه مؤلفات العكبري، ٣٦.

[2] انظر: مقدمة الإنصاف، ٥.

[3] الإنصاف، ٦٣، ٤٥٦/٢.

[4] التبيـــن، ١٨٨، ١٨٩، وانظـــر: المســـألة ٩. لمزيد من الأمثلة على ظهور النّاحية المنطقية وعلوم الفقه في مناقشات أبي البركات، المسائل رقم: ٢، ٢٨، ٢٩، ٣٠، ٥٠، ٣٥، ٧٦، ٧٩، ٩١.

فكـلّ مـنهما تأثّـر بالدّراسات الفقهية والمنطقيّة، فأبو البقاء يناقش المسائل الخلافـية، وآراء المذهبين مناقشة تقوم على الجدل، وترتيب النتائج على المقدّمات ويكـثر مـن تحكـيم العلل، كبحثه الإعراب في الاسم، واستحسانه في المضارع، ومناقشـة رأي الكوفيـين فـي أصل الاشتقاق، حيث ذهب أبو البقاء إلى أنّ أصل المشـتقات المصـدر لا الفعل كما يرى الكوفيون، لأنّ المصدر له معنى واحد،وهو دلالـته علـى الحـدث،ولا يـدلّ الزمان بلفظه،والفعل يدلّ على الحدث و الزّمان المخصـوص،"فهو بمنزلة اللفظ المركب، فإنّه يدلّ على أكثر مما يدلّ عليه المفرد، ولا تركيب إلاّ بعد الأفراد، كما أنّه لا دلالة على الحدث المخصوص إلاّ بعد الدلالة علـى الحـدث وحـده، وقد مثّل ذلك بالنقرة من الفضّة، فإنّها كالمادة المجردة عن الصـورة، فالفضّة من حيث هي فضة لا صورة لها، فإذا صيغ منها خاتم أو مرآة، أو قارورة كانت تلك الصورة مادة مخصوصة، فهي فرع عن المادة المجردة، كذلك الفعل، هو دليل الحدث وغيره، والمصدر دليل الحدث وحده فبهذا يتحقق كون الفعل فرعاً لهذا الأصل"[1].

وهـذه الفكرة نجدها عند سلفه أبي البركات الأنباري الّذي قال: "وصار هذا كالآنـية المصنوعة من الفضة"، فإنّها تدل على الفضة، والفضة لا تدل على الآنية، وكما أنّ الآنية المصنوعة من الفضة فرع عليها، ومأخوذة منها، فكذلك ها هنا"[2].

٤- يـنفرد أبو البقاء العكبري في مناقشاته للمسائل بتحديد المفاهيم، وبيان دلالاتها، وكذلـك يُعـنى بـتحديد الحـدّ نفسه، فقال في مسألة حدّ الاسم: "وقبل الخوض في الصحيح في هذه العبارات نبيّن حدّ الحدّ"[3]، لذلك عنى بحدّ [4] الاسم، والفعل، وحدّ الاسـم الصحيح، والكلام والكلمة، وهذا جانب لم نعهده في مناقشات أصحاب كتب الخـلاف، الأمـر الّذي يجعلنا نحسب له هذه المزيّة، إذ الاتّفاق على المفهوم ييسر

---

[1] التبيين، م٦، ١٤٥-١٤٦.

[2] الإنصاف، م٢٨، ٢٣٨/١.

[3] التبيين، ١٢٢.

[4] انظر: التبيين، المسائل رقم: ١، ٢، ٥، ١٦.

التّفاهم، فغالباً ما يحدث الخلاف لعدم الاتفاق على مفهوم معين يختصّ بمصطلح ما، فإذا لم يكن المفهوم واضحاً في الذّهن فلن يُعبر عنه بدقة ووضوح.

٥- عند الرّجوع إلى حقيقة مسائل الخلاف في الكتب الأربعة يتبيّن لنا أنّ الزّبيدي كان أكثر دقة في نسبة الآراء إلى أصحابها، فقد بذل قدر جهده في تحقيق ذلك، فبلغت نسبة الآراء الصحيحة عنده (٧٩%). وهذا مسلك جيد، فالواجب أن يدقق النحوي ويستقصي الآراء، قبل أن يعمم الحكم لطرف معيّن. ولعل السبب يعود في اعتقادي إلى أن الزّبيدي شُغِل بالمسألة أكثر من أيّ جانب آخر، كما أنه من النّحاة المتأخرين الّذين أتيح لهم الإطلاع على آراء النّحاة القدماء.

أما بالنسبة للمؤلفين الآخرين أصحاب كتب الخلافات فتوزعت نسبة الآراء عندهم كما هو موضح في الجدول الآتي:

المؤلف	الأنباري	العكبري	الزّبيدي	الكوراني
عدد المسائل الصحيحة	٨٧ من ١٢١	٦٥ من ٨٥	١٧٧ من ٢٢٤	٦٢ من ١١٩
النسبة المئويّة	٧٢	٧٦	٧٩	٥٢

ويلحظ أن هناك تقاربا في النّسبة بين التّبيين وائتلاف النّصرة؛ في حين كان الذّهب المذاب أقل الكتب بالنّسبة إلى صحّة نسبة الآراء إلى أصحابها، ولعلّ الفئة الّتي توجّه إليها في كتابه هذا، كانت وراء سمة التعميم، والأخذ بالأعمّ الأغلب.

٦- تفاوت موقف أصحاب الخلاف في عرض آرائهم وأفكارهم، فتجد أبا البركات الأنباري، والعكبري يحرصان كلّ الحرص على عرض آرائهما وأفكارهما، والتّدخل في المسألة، فما من مسألة من مسائل الخلاف إلاّ ويبديان الرأي فيها. فشخصية كل واحد منهما واضحة، وحاضرة بقوّة من خلال مناقشة الآراء، وانتقادها والانتصار لأحدها. أمّا الزبيدي فقد كانت له شخصية متميزة أيضاً، وله حضور في

معظم المسائل ولم يقف عند حدّ التبعية والتقليد، ولقد رأينا كيف كان ينتقد البصريين والكوفيين على السواء[1]. وكيف كان يناصر طرفي الخلاف دون تعصب لمذهب معين. بيد أنّه يحجم في بعض المسائل عن مناقشة الآراء، ويكتفي بمجرّد عرض المسألة، ونقلها دون تدخل[2].

في حين كان الكوراني نادرا ما يفصح عن رأيه، ونادرا ما يحدد موقفه من المسألة الخلافيّة[3] فلا يتدخل في المسألة، ولا يدلي بدلوه فيها، وإنما يكتفي بمجرّد طرح المسألة الخلافيّة دون مناقشة ، أو ترجيح، أو تدخّل، أي يقف على الحياد.

خامساً: شواهد المسائل، وموقف أصحاب الخلاف منها:

تعد الشّواهد اللغويّة أداة لها قيمتها في مساعدة النّحويّ في حسم المسائل الخلافية، والتّرجيح بين الآراء، لذلك حرص مؤلفو كتب الخلاف على رفد المسائل بالشّواهد، وقد أحصيتها فبلغت (١٣٢٦) ستة وعشرين شاهدا وثلاثمائة شاهد وألف شاهدٍ، وهي مبوبة على الوجوه الآتية:

---

[1] للأمثلة على ذلك، انظر في هذا البحث، ص ١٥٧-١٥٨.

[2] انظر على سبيل المثال المسائل: في فصل الاسم: ٤، ٥، ٣٣، وفي فصل الفعل: ٢٤، ٣٠، ٣٣، وفي فصل الفعل، ١٧، ٢٧، ٢٩.

[3] تدخل الكوراني هنا في مسألتين (٢، ١٠) وأبدى رأيه فيهما.

نوع الشّاهد	الإنصاف	التّبيين	ائتلاف النّصرة	الذّهب المذاب	المجموع
١. الشّواهد النثريّة					
أ. القرآن الكريم	٢٣٧	٨٥	٨٥	٧	٤١٤
ب.الحديث الشّريف	٧		٤		١١
ج. كلام العرب	٤٤	٤٦	١٩		١٠٩
٢. الشّواهد الشّعريّة	٥٨٧	٩٨	١٠١	٦	٧٩٢
المجموع	٨٧٥	٢٢٩	٢٠٩	١٣	١٣٢٦
النسبة المئوية	٦٦	١٧	١٦	١	١٠٠

ولـــدى مقارنة شواهد كتب الخلاف النّحويّ، تبين لنا أن مؤلّفي كتب الخلاف يتفاوتون في عنايتهم بالشواهد اللغوية: فأبو البركات الأنباري يبدي اهتماما كبيرا في الشّـــواهد، ولهـــذا فهو يكثر من إيرادها وحشدها، حتّى أنّه تفوّق على جميع شواهد الكتـــب الأخرى مجتمعة، وحصل على ما يعادل ٦٦% من مجموع الشّواهد اللغويّة جلّها.

أمّـــا العكبري فلم تكن عنده تلك العناية الشّديدة بالشّواهد اللغويّة، وإنّما كان مقتصـــداً بهـــا، كما يظهر من الجدول السّابق، في حين كان الزّبيدي أكثر إيجازا، وإيراداً للشّواهد. أمّا الكوراني فكان غير مهتمّ بذكرها؛ إذ لم تزد شواهده على (١٣) ثلاثة عشر شاهدا فقطْ.

وبإلقاء نظرة سريعة على تلك الشّواهد، يظهر لنا أن شواهد الإنصاف تكاد تكـــون هي هي في كلّ كتب الخلاف الأخرى، ولكن هذا لا يعني أنّ أصحاب كتب الخـــلاف الذين جاءوا بعد أبي البركات الأنباري اكتفوا بشواهد الإنصاف فقط؛ إذ نجـــد عندهم شواهد جديدة تسجل لهم، وجاءت: إمّا استدراكا على شواهد الإنصاف، وإمّا بسبب إضافة مسائل جديدة لم يذكرها الإنباري. وللوقوف على هذا الأمر ينبغي أن نحـــدد مـــا أخذه كلّ واحد من المتأخّرين عن أبي البركات الأنباري من شواهد،

ونذكـــر ما زاد على ذلك عند كلّ واحد، ونبيّن هل الزّيادة في الشّواهد نتيجة التّوسّع في ذكر الشّواهد، أو نتيجة إيراد مسائل خلافيّة جديدة لم ترد عند أبي البركات؟

أ. الشّواهد القرآنيّة

اسم الكتاب	عدد الشّواهد المأخوذة من الإنصاف	عدد الشّواهد الزّائدة عن الإنصاف نتيجة		مجموع الزّائد
		مسائل جديدة	توسع في الشّواهد	
التّبيين	٣٧	١٨	٣٠	٤٨
ائـــــتلاف النّصرة	٤١	٣٢	١٢	٤٤
الذّهب المذاب	٧	–	–	–

ب. الشّعر

اسم الكتاب	عدد الشّواهد المأخوذة من الإنصاف	عدد الشّواهد الزّائدة عن الإنصاف نتيجة		مجموع الزّائد
		مسائل جديدة	توسع في الشّواهد	
التّبيين	٦٩	٤	٢٥	٢٩
ائـــــتلاف النّصرة	٦٤	٢٦	١١	٣٧
الذّهـــــب المذاب	٥	١	–	١

جـ. كلام العرب" نثرا"

اسم الكتاب	عدد الشّواهد المأخوذة من الإنصاف	عدد الشّواهد الزّائدة عن الإنصاف نتيجة		مجموع الزائد
		مسائل جديدة	توسع في الشواهد	
التّبيين	٣٩	٢	٥	٧
ائتلاف النّصرة	١٢	٧	–	٧
الذّهب المذاب	–	–	–	–

د. الحديث الشّريف

اسم الكتاب	عدد الشّواهد المأخوذة من الإنصاف	عدد الشّواهد الزّائدة عن الإنصاف نتيجة		مجموع الزّائد
		مسائل جديدة	توسع في الشّواهد	
التّبيين	–	–	–	–
ائتلاف النّصرة	٢	–	٢	٢
الذّهب المذاب	–	–	–	–

وهذا الّذي تقدّم هو الإطار العام للشّواهد اللغويّة عند أصحاب كتب الخلاف، أمّا تفصيل تلك الشّواهد، وموقف مؤلفي كتب الخلاف منها، ففيما يأتي بيان ذلك:

أولاً: الشّواهد النثريّة:

أ- الشّواهد القرآنيّة

نــزع مؤلفو كتب الخلاف النّحويّ إلى الاعتماد على الشّاهد القرآني؛ ويظهر ذلــك مــن خلال مجموع الشّواهد القرآنية الواردة في تلك الكتب مجتمعة، والبالغة (٤١٤) أربعة عشر شاهدا وأربعمائة شاهد، ومعظم هذه الشّواهد موجودة لدى أبي البركات الأنباري، فهناك كما بيّنا في الجدول الرّئيسي للشواهد سبعة وثلاثون شاهدا

ومائـتا شاهد قرآني لأبي البركات الأنباري، مما يعكس حرصه وعنايته لهذا النّوع مـن الشّـواهد؛ إذ تفوّق على شواهد الكتب الأخرى مجتمعة؛ فالعكبري والزّبيدي أورد كـلّ واحد منهما (٨٥) خمسة وثمانين شاهداً قرآنياً. في حين كان الكوراني أقـل مؤلفي كتب الخلاف اعتماداً على الشاهد القرآني – والشّواهد اللغويّة عموما– فاكتفى بـ(٧) سبعة شواهد قرآنيّة فقط.

والمـتأمل فـي موقف هؤلاء النّحاة من الشّواهد القرآنية، يجد أن لديهم قاسما مشتركا، فهم يميلون إلى اتباع مسلك البصريين في التّعامل مع الشّواهد القرآنية؛ فلا يقفـون مـن القراءات موقف القبول، إذ أبعدوا منها ما كان غير موافق لقواعدهم، وأقيسـتهم المقـررة. وهـذه بعـض الأمثلة نسوقها لبيان تشابه مسلكهم فيما يتعلّق بالشّـواهد القرآنـيّة، فقـد وصف أبو البركات قراءة أبي جعفر:﴿**وإذ قلنا للملائكة اسجدوا**﴾[1] بالضعف فقال: "وأمّا قراءة أبي جعفر فضعيفة في القياس جداً، والقرّاء على خلافها، على أنّها لا حجة لهم –يقصد الكوفيين– فيها"[2]. وأنكر كذلك استشهاد الكوفييـن بقـراءة مـن قـرأ : ﴿**ثُـمّ لننزعنّ من كلّ شيعةٍ أيّهُم أشدُّ**﴾[3]، فقال: "فاحـتجاجهم بقراءة من قرأ ﴿**أيّهمُ أشد**﴾ بالنصب فهي قراءة شاذة جاءت على لغة شاذة لبعض العرب، ولم يقع الخلاف في هذه اللغة، ولا في هذه القراءة"[4].

وهذا أبو البقاء العكبري يضعّف قراءة حفص: ﴿**وكذلك ننجّي المؤمنين**﴾[5]. بتشديد الجيم، وبأنها ضعيفة ولا ينبغي أن يُؤخذ بها[6].

وردّ الزّبيدي استدلال الكوفيّين بجواز أن يفصل بين المضاف و المضاف إليه بغـير الظّرف، وحرف الجر، بقراءة ابن عامر في قوله تعالى: ﴿**وكذلك زُيّن لكثير مـن المشركين قتلُ أولادَهم شُركائِهم**﴾ بنصب (أولادَهم)، وجرّ (شركائهم)، فقال:

---

[1] سورة البقرة، ٣٤.

[2] الإنصاف، م ١٠٨، ٢/٧٤٢.

[3] سورة مريم ٦٩.

[4] الإنصاف، م ١٠٢، ٢/٧١٤.

[5] سورة الأنبياء، ٨٨.

[6] انظر: التبيين، م ٣٩، ٢٧٠.

"وأمّا القراءة في "﴿قتلُ أولادَهم شركائِهم﴾[1]، فلا يسوغ الاحتجاج بها؛ لأنّ الإجماع منعقدٌ على أنّه لا يجوز الفصل بغير الظّرف في غير ضرورة الشّعر، والقرآن ليس فيه ضرورة، ولأنّ فصاحته أعجزت فصاحة كلّ فصيح. وختم الزّبيدي المسألة بقوله: "وأمّا قراءة ابن عامر فلا وجه لها في القياس، والله أعلم"[2].

ب: الحديث الشّريف

وهو أقل الشّواهد اللغويّة توظيفاً وذكراً، وقد بلغت شواهده (١١) أحد عشر شاهداً فقط، سبعة منها ذكرها الأنباري، والأربعة الأخرى ذكرها الزبيدي. وفي هذا ما يدلّ على أنّ مؤلّفي كتب مسائل الخلاف كانوا يقفون موقفا متشدّدا بالنسبة للاستشهاد بالحديث الشريف ؛ ولا يتوسّعون في إيراده. وهذا ما يتوافق مع الاتّجاه العام الغالب بين النّحاة في التّشدد في إيراد الأحاديث النّبويّة.

جـ_ كلام العرب

وهي تعدّ أقل الشواهد اللغوية بعد الحديث الشّريف عدداً حيث بلغت (١١٨) ثمانية عشر شاهداً ومائة شاهد. ويلحظ أن أبا البركات الأنباري هو المتفوّق دائما بالنسبة لعدد الشّواهد على اختلاف أنواعها[3].

ثانياً: الشّواهد الشّعريّة:

أورد مؤلّفو كتب الخلاف عدداً وافراً من الشّواهد الشّعريّة، حيث بلغت (٧٩٢) اثنين وتسعين شاهداً وسبعمائة شاهد شعريّ.

أمّا بالنسبة لموقف مؤلّفي كتب الخلاف من الشّاهد الشّعريّ، فقد وقفوا موقف أصحاب المذهب البصريّ؛ فهم يرتّون كل الشواهد الشاذة أو النادرة، ولا يقبلون إلاّ بالشّاهد الشّائع المعروف، والأمثلة على ذلك كثيرة منها[4].

وبعد، وبناء على ما تقدّم فإن الحقّ الذي لا سبيل إلى إنكاره، أنّ أبا البركات الأنباري بذل جهداً كبيرا في إيراد الشّواهد وعرضها ونقدها، وصنع فيها أعظم ما

---

[1] سورة الأنعام، آية ١٣٧، والآية ﴿وكذلك زيّنَ لكثير من المشركينَ قتل أولادهم شركائهم﴾.

[2] ائتلاف النّصرة، ٥٤.

[3] انظر جدول الشّواهد العامة، ص ١٩٦، من هذا البحث.

[4] انظر: موقف أصحاب كتب الخلاف من الشّاهد الشّعريّ في هذا البحث.

يصـــنع عالم لموضوعه، لذلك يستحق أن يكون كتاب الإنصاف قدوة كتب الخلاف وســيدها بلا منازع، وأحد خزائن علم الخلاف، فتأثّر كتب الخلاف الأخرى بكتاب الإنصاف سواء من حيث المادةّ، أو المنهج، أوالمذهب، أوالشّواهد ظاهر بيّن.أضف إلــى ذلــك أن مؤلفــي كتب الخلاف، كانوا متقاربين في منحنى التّعامل مع الشّاهد اللّغوي إلى حدّ كبير.

سابعاً: المذهب النّحويّ لمؤلفي كتب الخلاف

لا يكــاد يتمــيّز مذهــب نحــويّ من مذاهب المؤلّفين الأربعة: (الأنباري، والعكــبري، والزّبيدي، والكوراني)؛ لأنّ أصولهم ونظرتهم إلى المسائل إن لم تكن واحــدة تمامــاً، فما أقربها من أن تكون كذلك، فهم يتفقون حول الميل نحو النّزعة البصــرية، ولا ســيما الأنباري والعكبري، فقد تحسّسا منهج البصريين في اعتماد المعقول والمقيس، ودافعوا عنهم وتابعوهم في أغلب تعليلاتهم وأصولهم. وشايعوهم في كثير من المسائل، فالأنباري يؤيّد البصريين في (١١٤) أربع عشرة مسألة ومائة مسألة، من أصل (١٢١) إحدى وعشرين مسألة ومائة مسألة،في حين يؤيد الكوفيين في (٧) سبع مسائل فقط.

أمّــا العكــبري فكان خير ممثل للمذهب البصري، حيث وقف موقفاً متحيزاً للبصــريين، وتعصّــب لهــم، ونصبّ نفسه محامياً، وممثلاً عنهم؛ وأيدهم في جلّ المسائل الخلافية التي جرت بينهم وبين الكوفيين، فكانت بصريته أوضح وأبرز من بصرية أبي البركات الأنباري.

أمّــا بالنســبة للزّبــيدي، فكان يميل إلى البصريين، ويناصرهم في عدد من المسائل، فقد أيدهم في (١٠٦) ستّ مسائل ومائة مسألة، أي ما يعادل نصف مسائله تقريــباً، ولكــن كــان للزبيدي شخصية مستقلة؛ فلا يتعصّب لطرف دون آخر، بل يعطي لنفسه حرية التّفكير والاجتهاد.

أمّـــا الكوراني فلا تظهر نزعته النّحويّة بشكل واضح؛ إذ لم يتعرض إلى شرح المسائل والآراء ويناقشها في الغالب، فتراه يميل إلى النقل وعدم الغوص في الشّرح والتّحليل، فشخصيته غير واضحة في كتابه ولا يدعنا نستشفها، بل كانت مطموسة إلى حدّ ما.

وبعـــد، وبالنّظر إلى ما تقدم من موازنات بين كتب الخلاف، نستنتج أنّ كل كتاب من كتب الخلاف الّتي جاءت بعد أبي البركات الأنباري قد أضافت ولو شكليًا شـــيئا جديـــدا، فكان لكلّ منها بصمة خاصة به في ميدان الدّرس الخلافي، ولم يكن عملهم، أو صنيعهم، إعادة طبع لكتاب بعينه، ويتمثل هذا الجديد فيما يأتي:

١. إضافة مسائل خلافية جديدة في كلّ كتاب من كتب الخلاف الأربعة.
٢. إضافة شواهد وحجج جديدة.
٣. لكل من كتب الخلاف كان له هدف يسعى لتحقيقه.
٤. أظهرت كتب الخلاف تطوراً وتجديداً في ترتيب المسائل الخلافية، فقد انفرد الزّبيدي بالقسمة الثلاثية للكلمة: الاسم، والفعل، والحرف.

الفصل الثّاني

أهمية كتب مسائل الخلاف النّحويّ

أهمّيّة كتب مسائل الخلاف النّحويّ

لكتب الخلاف النّحويّ أهمّيّة كبيرة؛ لأنّها تبرز نقاط الاختلاف بين قطبي الدّراسة اللغويّة: البصريين و الكوفيين. وأهمّيّتها لا تقتصر على إبراز أوجه الخلاف النّحويّ فحسب، وإنّما ترجع في الواقع إلى أنّها تكشف لنا عن الاختلاف في المنهج وطريقة التّناول للمسائل النّحويّة، أي الاختلاف في الأطر العامة، وفي أسلوب المعالجة وفق هذه الأطر. ويمكن تلخيص أهميّة كتب مسائل الخلاف في النّقاط الآتية:

١. أتاحت كتب الخلاف فرصة ملاقاة العلماء، وآرائهم، واجتهاداتهم، و تخريجاتهم. فهي سجل حافل بآراء علماء النّحو، على اختلاف مذاهبهم.
٢. تعدّ كتب الخلاف معجماً للشواهد اللغويّة؛ حيث جمعت (١٣٢٦) ستا وعشرين شاهدا وثلاثمائة شاهد وألف شاهد لغويّ.
٣. تعكس كتب الخلاف النّحويّ قدرة مؤلّفيها على الحجاج، ومناقشة الآراء مناقشة علميّة؛ للوصول إلى ما يراه أصحابها حقّا، وإن كانت هذه الكتب تعدّ منحازة إلى رأي البصريين.
٤. تستمد كتب الخلاف قيمتها من كونها قد سدّت فراغاً كبيراً في المكتبة العربية في مجال الخلاف النّحوي، في وقت قلت، بل فُقِدَ الكثير من المؤلفات الّتي اختصّت بدراسة هذا الجانب من الدّرس النّحويّ، دراسة تطبيقيّة.
٥. تعدّ كتب الخلاف سجلا حافلا للمسائل الخلافية في الدّرس النّحويّ العربيّ، فقد أتت على (٢٤٣) ثلاثة وأربعين مسألة ومائتي مسألة خلافية غير مكررة.
٦. تقدّم كتب الخلاف صورة صادقة لما أصاب النّحو العربيّ من تأثره بالفقه والمقاييس المنطقية.
٧. فتحت كتب الخلاف المجال أمام العلماء و الدّارسين، لإجراء الدّراسات حول آراء النّحاة.

٨. تكشف هذه الكتب عن التطور العلمي عند العلماء، حيث نجد غير واحد من الآراء في الظاهرة عند أتباع المدرستين.

٩. تمنح كتب الخلاف القارئ والمتعلم الفرصة لمحاكمة، أو مناقشة الآراء النحويّة على طريقة كتب الخلاف؛ للوصول إلى وجه الصّواب فيها.

١٠. حفظت كتب الخلاف لنا الشّواذ؛ فقد تعاون الطّرفان المتعارضان على إثباتها مع اختلافهم في الغاية-كما يقول شوقي ضيف- فريق اتّخذها أصلا وقعّد عليها القواعد، والآخر أراد أن يُظهر الهُجنة في استخدامها، وأن يحصّن قواعده، وألسنة النّاس منها[1].

١٢. تعدّ كتب الخلاف رافداً غنياً لمعرفة الأصول، والمقاييس الّتي اعتمد النّحاة عليها في مناقشاتهم لمسائل الخلاف نذكر منها:

أولاً: ما جاء في كتاب الإنصاف.

الرقم	الأصل	المسألة	الصفحة
١.	ما له نظير أولى من المصير إلى ما ليس له نظير.	٢	٢١
٢.	امتناع اجتماع إعرابيين في كلمة واحدة متفقين أو مختلفين.	٢	٢١
٣.	لا يجمع بين علامتين متضادتين في الاسم الواحد.	٤	٤١
٤.	جمع التصحيح ليس على قياس جمع التكسير ليحمل عليه.	٤	٤٢
٥.	الأصل في الظرف أن لا يعمل، وإنما يعمل لقيامه مقام الفعل.	٦	٥٢
٦.	الفروع تنحط عن درجة الأصول.	٨	٦٠
٧.	المعمول لا يقع إلاّ حيث يقع العامل.	٩	٦٨
٨.	المعمول تبعٌ للعامل فلا يفوقه في التّصرف.	٩	٦٨
٩.	العمل للقرب والجوار.	١٢	٩٢

[1] انظر: المدارس النّحويّة، ١٧٧.

١٠.	عامل الجرّ لا يعمل مع الحذف.	٣٧	٢٨١
١١.	من عدل عن الأصل افتقر إلى إقامة الدليل، لعدوله عن الأصل.	٤٠	٣٠٠
١٢.	من تمسك بالأصل خرج من عهدة المطالبة بالدليل.	٤٠	٣٠٠
١٣.	الحكيم لا يزيد شيئاً لغير فائدة.	٢	٣٣
١٤.	الأصل في الاسم أن لا يعمل.	٥	٤٦
١٥.	إضافة ما لا تأثير له إلى ما له تأثير لا تأثير له.	٥	٤٦
١٦.	العامل المعنوي لا يعمل في شيئين.	٥	٤٧
١٧.	العامل لا يدخل على عامل.	٥	٤٨
١٨.	المنصوبات وإن تقدمت فهي متأخرة في المعنى.	٥	٥٠
١٩.	الأصل في تضمن الخبر أن يكون للفعل، وإنما يتضمن في الأسماء ما كان له مشابهاً له.	٧	٥١
٢٠.	حروف الزيادة لا تدخل على الحرف.	٢٦	٢٢٦
٢١.	لا يجوز اعمال معاني الحروف.	٣٠	٢٦٢
٢٢.	متى أمكن أن يكون الكلام جملة واحدة كان أولى من جعله جملتين من غير فائدة.	٣٤	٢٦٤
٢٣.	الإضافة علامة الوصل، والتنوين علامة الفصل لذلك، لا يجمع بينها لأنهما ضدان.	٦٩	٤٩٢
٢٤.	العوامل لا تغيّر معاني ما تدخل عليه.	٧١	٥٢٣
٢٥.	الشيء لا يعمل في نفسه.	٧٤	٥٥٤
٢٦.	قد يعطف الشيء على الشيء والمعنى فيهما مختلف.	٨٤	٦٠٨
٢٧.	الشرط سبب الجزاء، فلا يتقدّم المسبب على السبب.	٨٧	٦٢٧
٢٨.	نفي النفي إيجاب.	٨٩	٦٣٩
٢٩.	الحذف لكثرة الاستعمال ليس بقياس ليجعل أصلاً لعمل الخلاف.	٩٢	٦٤٧

٣٠.	حمل المدغم على غير المدغم في الامتناع أولى لأنه أكثر استعمالاً.	٩٤	٦٦٩
٣١.	الجمع بين إعلالين لا يجوز.	١١٢	٧٨٧
٣٢.	لا يجمع بين العوض والمعوض منه.	١٠	٧١
٣٣.	الحرف الساكن حاجز غير حصين.	١١٨	

ثانياً: ما جاء في كتاب التبيين:

الرقم	الأصل	مسألة	صفحة
١	الأصل في التوكيد إعادة الجملة بعينها.	١	١١٤
٢	النّائب عن الشيء يؤدّي عن معناه.	١	١١٤
٣	التّشديد للتكثير.	١	١١٥
٤	الكلام إنّما وضع للتّفاهم.	١	١١٨
٥	الحدّ هو الكاشف عن حقيقة المحدود.	٢	١٢٣
٦	الحرف لا يدلّ على معنى في نفسه.	٢	١٢٤
٧	الحدّ لا يحتاج إلى دليل تقام عليه لأنه لفظ موضوع على المعنى، ودلالة الألفاظ على المعاني لا تثبت بالمناسبة والقياس.	٢	١٢٧
٨	الأسماء هي الأصول.	٣	١٣١
٩	لا تثبت اللغة بالقياس، بل يستدل بالظّاهر على الخفي.	٤	١٣٤
١٠	القلب مخالف للأصل، فلا يصار إليه ما وجدت عنه مندوحة.	٤	١٣٤
١١	العوضُ مخالفٌ للبدل، فبدل الشيء يكون في موضعه، والعِوَضُ يكون في غير المعوّض منه	٤	١٣٥
١٢	الحرف قد يقل بموضعه، فإذا أزيل عنه حصل التخفيف.	٤	١٣٦
١٣	الأمرُ العارض لا تُنتقَضُ به الحدود العامة.	٥	١٤٢

١٤	العامل والمعمول من قبيل الألفاظ والاشتقاق من قبيل المعاني، ولا يدلّ أحدهما على الآخر اشتقاقاً.	٦	١٤٩
١٥	الفاعلية والمفعولية تدرك بالمعنى.	٩	١٥٩
١٦	السكون أخفُّ من الحركة.	٩	١٦٠
١٧	الأصل في الإعراب الحركة لأنها؛ ناشئة عن العامل.	١٢	١٦٨
١٩	الإعراب فارق بين المعاني العارضة.	١٢	١٦٨
٢٠	لا يتمّ التّفاهم إلاّ بالإعراب، فوجب أن يكون مقارناً للكلام لتحصل فائدة الوضع.	١٣	١٧١
٢١	التّخاطب لا يكون إلاّ بالمركب	١٣	١٧٠
٢٢	التقدير إعطاء المعدوم حكم الموجود	١٣	١٧١
٢٣	اللازم أصل للمنتقل، وسابق عليه.	١٣	١٧٢
٢٤	الأسماء هي الّتي يقع فيها اللبس، فكان الإعراب مقارناً لها.	١٣	١٧٢
٢٥	المفرد مطلق يصح السكوت عليه، والمضاف مخصوص محتاج إلى ما بعده.	١٤	١٧٥
٢٦	ما يستثقل في حكم المستحيل.	١٧	١٨٣
٢٧	الاسم الصحيح هو الأصل المعلوم، والمقصور مجهول من جهة اللفظ، فيجب أن يحمل على المعلوم الظاهر؛ إذ حكم المجهولات أن تُردّ إلى المعلومات، والمقدّر محمولٌ على المحقّق.	١٩	١٨٧
٢٨	الحكم إذا ثبت لعلّةٍ اطّرد حكمها في الموضع الّذي امتنع فيه وجودُ العلّة.	١٩	١٨٨
٢٩	أحكام الأصالة ثابتة، وحكمُ الإبدال منتف.	١٩	١٨٩
٣٠	الإعراب إمّا معنى وإمّا لفظ.	٢٠	١٩٥
٣١	العدمُ لا يعملُ.	٢٧	٢٢٦

٣٢	المؤثّرُ يجب أن يكونَ أقوى من المؤثّر فيه.	٢٧	٢٢٨
٣٣	الابتداء عامل يضعف عن العامل اللّفظي.	٢٨	٢٣٠
٣٤	إذا زالَ الموجِبُ زالَ الموجَبُ.	٢٨	٢٣٢
٣٥	ليس كلُ مختصّ عاملاً.	٣١	٢٤٣
٣٦	أصل العمل للأفعال.	٣٣	٢٥٠
٣٧	بعض الكلمة لا يعملُ في بعضها.	٣٦	٢٦٤
٣٨	المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد.	٧٠	٤١٧
٣٩	حروف الجرّ لا يبقى عملها بعد حذفها؛ لأنها وصلةٌ لغيرها.	٧٣	٤٢٧
٤٠	لا مُعرب إلاّ وله عامل.	٧٨	٤٣٨
٤١	إضافة الشيء إلى نفسه ممتنعه.	١٢	١٦٨
٤٤	العامل الواحد لا يعمل في عملين في موضع واحد.	١٩	٢٠٠
٤٥	الاطّراد دليل العلة.	٢١	٢٠٢
٤٦	حكم العامل أن يكون قبل المعمول.	٢٧	٢٢٦
٤٧	معنى الحرف في غيره لا في نفسه، والفعل معناه بنفسه.	٣١	٢٤٣
٤٨	المجاورة توجب كثيراً من أحكام الثاني،	٣٤	٢٥٤
٤٩	الحكم للفظ لا كما آل المعنى إليه.	٤٥	٣٠٧
٥٠	الحذف عدم، والعدم غير صالح للعمل.	٤٨	٣٢٥
٥٢	الأصل ألا يزاد الشي إلاّ لمعنى.	٥٤	٣٥٤
٥٣	التركيب يوجب البناء؛ لأنه يجعل فيه الشيئان كالشيء الواحد.	٥٦	٣٦٣
٥٤	الخفيف ما قلت مدلولاته ولوازمه والثقيل ما كثر ذلك فيه.	١٤	١٧٤
٥٥	لا يلزم في المشبه به أن تجري أحكامه المشبه به على	٢٥	٢١٧

	المشتبه بل قد يفارقه في أحكام أخر		

ثالثاً: ما جاء في كتاب ائتلاف النصرة.

الرقم	الأصل	مسألة	فصل
١	ما في آخره ألف تثنية أشدّ تمكناً مما في آخره التاء.	٤	الاسم
٣	الجمود في الأسماء مانع لتضمّن الضمائر.	٦	الاسم
٥	رتبة ضمير الاسم بعد ظاهره فوجب أن لا يجوز تقديمه.	٨	الاسم
٦	لا يكون مفعول إلا بعد فعل وفاعل.	٩	الاسم
٧	الفعل والفاعل بمنزلة الشيء الواحد.	٩	الاسم
٨	فعل الملامسة لا يقدر إلا مع عدم العامل اللفظي الفعلي.	١٨	الاسم
١١	عدم الجواز في القراءة لا يدلّ على عدم الجواز في علم العربية.	١٤	الاسم
١٢	الأسماء إذا قامت مقام الحروف وجب أن تُبنى.	١٦	الاسم
١٥	العرب قد تصل الحرف من أوله وآخره.	١٨	الاسم
١٦	الأصل في الأسماء الإفراد والتركيب فرعٌ.	١٨	الاسم
١٩	الشّاذ لا يُقاس عليه، ولا يُلتفت إليه.	٢١	الاسم
٢٠	النكرة أخفّ من المعرفة.	٢٢	الاسم
٢١	موضع كلّ منادى منصوب (بصريون).	٢٤	الاسم
٢٢	تعريفان لا يتفقان في كلمة سواء اتفقا أو اختلفا.	٢٥	الاسم
٢٣	الترخيم لضرورة الشّعر جائز	٢٧	الاسم
٢٤	النكرة تقرّب من المعرفة بالإشارة	٣٠	الاسم
٢٥	الجملُ في أصلها نكرات	٣٠	الاسم
٢٦	الظّرف وحرف الجرّ يُتسع فيهما ما لا يُتّسع في غيرهما.	٣٤	الاسم

٢٧	الشيّء لا يتعرّف بنفسه ولا يتخصّص.	٤٧	الاسم
٢٨	تأكيد ما لا يُعرف لا فائدة فيه.	٤٧	الاسم
٢٩	التوكيد يدلّ على التعيين والتخصيص.	٤٧	الاسم
٣٠	الجار والمجرور بمنزلة شيء واحد	٤٩	الاسم
٣١	لا يجوز الجمع بين التنوين والإضافة.	٥١	الاسم
٣٢	الأصل في الأسماء الصّرف.	٥١	الاسم
٣٣	التّمسك بما لا نظير له في كلامهم مُحال.	٥٥	الاسم
٣٤	ما تعرف بشيئين أعرف مما يعرف بشيء واحد.	٦١	الاسم
٣٥	كثرة الحروف لا تكون علّة موجبة للحذف قياساً، إنما توجد في ألفاظ يسيرة مسموعة لا يقاس عليها.	٦٤	الاسم
٣٦	أوّل أحوال الكلمة التنكير.	٨٤	الاسم
٣٧	نقل حركة معدومة لا يُتصوّر.	٨٥	الاسم
٣٨	التّمسك بالظّاهر أمكن وأولى.	٨٨	الاسم
٣٩	إنّ الشيء إذا خالف الشيء فقد خالفه الآخر.	٩٦	الاسم
٤١	المُطلق أصل المقيد.	١	الفعل
٤٢	ما يقوم بنفسه أولى من الذي لا يقوم إلاّ مع غيره.	١	الفعل
٤٣	الأصل لا يلزم أن يكون فيه الفرع.	١	الفعل
٤٦	رتبة العامل في الأصل تكون قبل المعمول.	٩	الفعل
٤٧	الأصل في الأفعال البناء.	١١	الفعل
٤٨	والأصل في البناء أن يكون على السكون.	١١	الفعل
٤٩	الخلاف يوجب النصب.	١٢	الفعل
٥٠	مُحال أن يتقدّم المُسبّبُ على السبب.	١٧	الفعل
٥١	حروف الجر لا تقع في صدر الكلام، إنّما تقع واسطة بين شيئين ورابطة لهما.	٤	الحرف
٥٢	الحرف لا يعمل إلا إذا كان مختصاً	٥	الحرف

٥٣	التمسك بالأصل تمسك باستصحاب الحال.	٧	الحرف
٥٤	الخفض في الأصل إنّما يكون بالحرف.	٧	الحرف
٥٦	الحذف لكثرة الاستعمال ليس بقياس.	٢٣	الحرف
٥٩	الحمل على التأويل قبل تمام الكلام فاسد.	٤٧	الحرف

رابعاً: ما جاء في كتاب الذهب المذاب

الرقم	الأصل	مسألة	صفحة
١	الفعل عامل قويّ.	٢٨	١١٣
٢	حذفت الألف من (كم) لكثرة الاستعمال والمعنى.	٤٩	١٢٣-١٢٤
٣	عند الاحتمال يَبْطُلُ الاستدلال.	١١٢	١٥٢
٤	كلّ علّة مُؤثرة سبب، وليس كلّ سبب علة موثّرة.	-	٤٨
٥	حمل المتشابهة على الحكم شريعة راسخة، وطريقة مسكوكة.	-	٤٨

ومما هو جدير بالتّنويه، ونحن بصدد الحديث عن أهميّة كتب مسائل الخلاف، أنّها لم تخل من مآخذ وهنات، ولم تسلم من النّقد الّذي لا ينقص من قيمتها ومكانتها، ومن هذه المآخذ: ٦٠٦٨٣٠

١- الاضطراب في نسبة الآراء. يفتقر أصحاب كتب الخلاف جلّهم على الدّقة في نسبة بعض الآراء إلى أصحابها، فقد كانوا يلقون على لسان قطبي الخلاف آراء وحججا لم يجمعوا عليها؛ فقد تبيّن لنا بعد ما تقرّينا الآراء الّتي نسبوها إلى قطبي الخلاف في تراثنا اللغويّ، أنّ بعض هذه الآراء نسبت إليهم من باب الأخذ بالأعمّ الأغلب. ولكن بدرجات متفاوتة[1]. ويؤيد هذا ما قاله (كوتولد فايل) -محقق كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف- إذ قال: "من الممكن إثبات أن الدّعاوى التي نسبت إلى الكوفيين، والأدلة عليها، في كثير

[1] انظر الجدول الخاص بنسبة المسائل الصحيحة عند أصحاب كتب الخلاف، في هذا البحث، ص ١٩٤.

مـــن المســـائل لم يقل بها الفراء، ولا أصحابه. بل هي صادرة عن الأخفش والمـــبرد، ولا يمكـــن الاعـــتماد في ذلك على ابن الأنباري الذي كان كل اهـــتمامه هـــو تصـــوير تناقض الأسس والمبادئ، وإذا كان -أحياناً- ينكر أسماء هاتين الفرقتين النّحويتين، فإنه من ناحية أخرى كثيراً ما ينكر الآراء مجردة عن أصحابها على أنها كوفية، ومن هنا لا يجوز أخذ مسائل الخلاف المائـــة والإحـــدى والعشـــرين على أنها مسائل خلافية صحيحة قديمة تمثل اختلاف آراء سيبويه والفراء بوجه خاص"[1].

٢- إغفـــال المصادر: أغفل أصحاب كتب الخلاف الأربعة ذكر مصادر الآراء التـــي ينكـــرونها، فلم نعثر على اسم كتاب واحد في مصنّفاتهم، وهذه ثغرة كبيرة على هؤلاء النّحاة، فقد كنا نتوقع منهم أن يوثقوا نصوصهم وآراءهم، وخاصة أنهم من النّحاة المتأخرين الذين جاءوا في القرن السّادس وما بعده؛ إذ كانـــت الحـــركة الفكـــرية: التعليمـــية والعلمية، قد ازدهرت، وانتشرت المدارس والمكتبات ولكنهم لم يصنعوا ذلك.

٣- العشـــوائيّة في عرض المسائل: إذ لم يتبع أبو البركات، ولا العكبري، ولا الكورانـــي نســـقاً مضـــطرداً في ترتيب مسائلهم بل كانت موزعة توزيعاً عشوائياً إلى حد ما؛ فلا هي مرتّبة بحسب الموضوعات النّحويّة، ولا بحسب أقســـام الكلام، ولا بحسب التّرتيب الأبجدي، أو الأبتثي. في حين كان الأمر مخـــتلفاً عـــند الزّبيدي، إذ يسر الوصول إلى المسألة الخلافيّة وحدد حقلها؛ فرتبها على أساس أقسام الكلام الثلاثة، وهذه طريقة لم تكن مألوفة في كتب الخلاف الأخرى.

٤- افتقر كتاب التّبيين إلى مقدمة تبين سبب اختياره لمسائله، والغاية من تأليف هذا الكتاب، كما هو معهود في الكتب الثلاثة الأخرى.

---

[1] مقدمة كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف، عن كتاب الترس النّحوي في بغداد، ١٩٧-١٩٨.

٥- الانحـــياز الظّاهـــر إلى البصريين اضطرّهم إلى تبنّي آرائهم، وإلى التّأويل لكثير من الشّواهد ؛ كي تتفق و القواعد الّتي حددها البصريون، ويظهر ذلك جليّا في وزن "أشياء"[١].

٦- إخضـــاع الدّراسة اللّغويّة للأحكام المنطقيّة، والأخذ بالباطن والتّأويل، وترك الظّاهر، مثل الكلام على أصل اسم الإشارة(ذا)، والاسم الموصول (الّذي)، وأصل ضمائر الغيبة(هو، هي)، وغيرها من المسائل[٢]. فأبو البركات مثلا أوّل خمسين شاهدا قرآنيّا[٣]؛ كي تسلم القاعدة.

---

[١] انظر تفاصيل المسألة في الإنصاف م١١٨. وانظر على سبيل المثال في المسائل :٢٣، ٢٧، ٣٧، ٦٦، ٦٧، ٨٩، من مسائل الإنصاف.

[٢] بلغ عدد المسائل المنطقيّة في كتاب الإنصاف (٤٦) ستاً وأربعين مسألة. انظر في هذا البحث، ص١٨٤.

[٣] انظر في هذا البحث، ص ٧٩.

الخاتمة

وبعد،

فهـذه دراسـة تتعلّق بالكتب الّتي اختّصت بمسائل الخلاف النّحويّ مادة وعـنواناً، ووصـلت إليـنا، أردتُ منها أن تكون صورة جلية، ومرآة صادقة لهذه الكتـب، وبـيان ما لهذه الكتب، وما عليها، والكشف عن وجوه التّجانس والاختلاف فيما بينها، وعن أهمّيتها في الدّرس النّحويّ.

وقد توصلت -بعونه تعالى- من هذه الدّراسة إلى النّتائج الآتية:

١. كـتاب مسـائلَ خلافيّة في النّحو لأبي البقاء العكبري قطعة مستلة من كتاب التبيـين، ولـيس هو عملا تأليفيّا مستقلا، لذلك ينبغي إسقاطه من دائرة كتب الخلاف النّحويّ.

٢. كتاب الإنصاف هو سيّد كتب الخلاف وزعيمها بلا منازع؛ فكل ما جاء بعده مـن كتـب مسائل الخلاف، كان عيالا عليه؛ متّكئا عليه في المادة، والمنهج والشّـواهد. ولكـن ينبغـي أن لا يفهـم أنّ كتب الخلاف الّتي جاءت بعده الإنصـاف كانـت تكريرا عقيما، أو إعادة طبع له، بل كان لكلّ منها فضل وإضافة سواء في المادة، أو في الشّواهد، أو في المنهج.

٣. انفرد كتاب ائتلاف النّصرة عن سائر كتب مسائل الخلاف بمزيّتين:

الأولـى: أنّه أوسع كتب الخلاف وأشملها؛ لأنه احتوى على أكبر عدد ممكن مـن مسائل الخلاف، والّتي بلغت أربعاً وعشرين مسألة ومائتي مسألة خلافيّة.

والأخـرى: أنّـه أيسر كتب الخلاف من حيث الرجوع إلى المسائل، وتحديد حقلهـا، والـتعرف علـيها؛ إذ وضـع فلسفة جديدة في تقسيم مسائل الخلاف، الّتي قسّمت بموجبها على حسب أقسام الكلام الثلاثة: الاسم، والفعل، والحرف.

٤. هـناك تقـارب شـديد بيـن أصحاب كتب الخلاف في تعاملهم مع الشواهد اللغويـة؛ فجلّهـم لم يخرجوا عن موقف عموم النّحاة البصريين، فهم يردّون

ويضعّفون ويلحّنون ما خالف أقيسة البصريين. ومن ثمّ فهناك التقاء في المذهب النحوي، فكانوا بصريي الهوى والاتّجاه. وإن كانت بصريّة العكبري أبرز وأوضح منها عند الآخرين.

٥- أظهرت الدراسة أنّ المسائل الخلافية الواردة في كتب مسائل الخلاف، ليست جلّها بين البصريين والكوفيين، وإنّما هناك مسائل خلافية عامة، وأخرى بين أفراد المذهب الواحد، ومسائل بين أحد النّحاة والنحاة كافة.

٦. بدا عبد اللطيف الزّبيدي أكثر مؤلفي كتب الخلاف دقّة، وتحوّطاً في نسبة الآراء إلى أصحابها فحصل على ما نسبته ٧٨% ،في حين كان يوسف الكوراني أقل هؤلاء النّحاة نسبة؛ إذ لم تتجاوز ٥٢%.

٧. كان للثقافة الفقهية والمنطقية أثرها في مناقشات بعض أصحاب كتب الخلاف، حيث بدأ تأثّر تخريجاتهم بهذه العلوم واضحاً،ولا سيّما أبا البركات الأنباري وأبا البقاء العكبري.

٨. ليست جلّ المسائل الخلافية صحيحة النسبة إلى أصحابها، بل هناك بعض المسائل جانب فيها مؤلفو كتب الخلاف الدقة، في حين آثر بعضهم التعميم و التغليب؛ رغبة في الإيجاز، وتيسير الحفظ والاستعاب، أو مراعاة لأحوال الفئة المتوجه إليها بهذه الكتب أحيانا.

٩. ليست جميع مسائل الخلاف في مستوى واحد من حيث الفائدة العملية، فبعضها ذو فائدة يمس الأداء اللغويّ، والآخر مجرد خلافات عقلية فلسفية عقيمة لا تؤثر في الاستعمال، أو الأداء اللّغويّ.

لائحة المصادر والمراجع

أولاً: المخطوطة.

١. الكوراني: يوسف بن حمزة الإلياسي، الذّهب المذاب في مذاهب النّحاة ودقة الإعراب، تحقيق الدكتور حمدي الجبالي، ١٩٩٧م.

ثانياً: المطبوعة.

١. إبراهيم، محيي الدّين توفيق. الأنباري في كتابه الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين. وزارة التّعليم العالي والبحث العلمي، جامعة الموصل، ١٩٧٩م.

٢. الأزهري، خالد. شرح التّصريح على التّوضيح، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع،(د.ت).

٣. الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد. تهذيب اللغة، تحقيق الدكتور عبد السّلام هارون، ومراجعة محمد النّجار، الدار المصرية للتأليف والتّرجمة، مطابع سجل العرب-القاهرة،(د.ت).

٤. الأشموني، علي بن محمد. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق الدكتور عبد الحميد السيد محمد، المكتبة الأزهرية للتراث-القاهرة،(د.ت).

٥. الأفغاني، سعيد: في أصول النّحو، دار الفكر، (د.ت).

٦. ـــــــــ نظرات في اللغة عند ابن حزم الأندلسي، دار الفكر،(د.ت)

٧. ـــــــــ من تاريخ النحو، دار الفكر،(د.ت)

٨. أمين، أحمد: ضحى الإسلام، مكتبة النهضة المصرية- القاهرة ، ط٨،١٩٧٤م.

٩. الأنباري، أبو البركات، عبد الرحمن بن محمد: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويين: البصريين والكوفيين. ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف. تأليف: محمد محيي الدّين عبد الحميد، المكتبة العصريّة، صيدا-بيروت، ١٩٩٧م.

١٠. ـــــــــ نـــزهة الألـــباء فـــي طـــبقات الأدباء. تحقيق الدكتور إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار- الأردن، الزرقاء، ط٣، ١٩٨٥.
١١. ـــــــــ أسرار العربية، عُنى بتحقيقه محمد بهجة البيطار، مطبعة التّرقي بدمشق، ١٩٥٧م.
١٢. ـــــــــ البيان في غريب إعراب القرآن، تحقيق الدكتور طه عبد الحميد طه، مراجعة مصطفى السقا، الهيئة العامة للكتاب، ١٩٨٠م.
١٣. ـــــــــ الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة، تحقيق سعيد الأفغاني، دار الفكر، ١٩٥٧م.
١٤. الأنـــباري، أبو بكر بن محمد القاسم: كتاب المذكر والمؤنث، تحقيق الدكتور طارق عبد عون الجنابي، مطبعة العاني-بغداد، ط١، ١٩٧٨م.
١٥. ـــــــــ إيضـــاح الوقـــف والابتداء، تحقيق محيي الدّين عبد الحمن رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربيّة بدمشق، ١٩٧١م.
١٦. ـــــــــ شـــرح القصائد السّبع الطوال الجاهليات، تحقيق وتعليق عبد السّلام هارون، دار المعارف، مصر، القاهرة، ط٢، (د.ت).
١٧. البابانى، إسماعيل بن باشا.إيضاح المكنون في الذّيل على كشف الظّنون عن أســـامي الكتب و الفنون. عُني بتصحيحه وطبعه، محمّد شرف الدّين، طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهيّة، ١٩٤٥م.
١٨. بـــروكلمان، كـــارل. تـــاريخ الأدب العربي، ترجمة الدكتور محمود فتحي حجازي، والدكتور عمر صابر عبد الجليل، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٥م.
١٩. البستاني، عبد الله. الوافي معجم وسيط للغة العربية، مكتبة بستان-بيروت، ١٩٨٠م.
٢٠. بشـــر، كمـــال محمـــد. دراسات في علم اللغة، دار المعارف، مصر، ط٩، ١٩٨٦م.

٢١. التّنوخي، أبو المحاسن المفضل بن محمد بن مسعر. تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم، تحقيق الدكتور عبد الفتاح محمد الحلو، دار الثقافة والنشر، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٩٨١م.
٢٢. ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيي. مجالس ثعلب، تحقيق عبد السلام هارون. دار المعارف، مصر، ط٣،(د.ت).
٢٣. جبل، محمد حسن حسن، الاحتجاج بالشعر في اللغة، دار الفكر العربي، القاهرة،(د.ت).
٢٤. الجرجاني، علي بن محمد الشريف، كتاب التعريفات، مكتبة بستان، بيروت، ١٩٧٨م.
٢٥. الجزري، شمس الدين محمد. غاية النهاية في طبقات القراء، عُني بنشره: ج، برجستراسر، مكتبة الخانجي، مصر، ١٩٣٢م.
٢٦. ابن الجزري، محمد بن محمّد. النشر في القراءات العشر، دار الفكر، بيروت، (د.ت).
٢٧. الجندي، أحمد علم الدين، اللهجات العربية في التراث، الدار العربية للكتاب، ١٩٨٣م.
٢٨. ابن جنّي، أبو الفتح عثمان: الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، المكتبة العلمية، (د.ت).
٢٩. ـــــــــــ المنصف لكتاب التصريف للإمام أبي عثمان المازني، تحقيق الأستاذين: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، إدارة إحياء التراث القديم، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر،(د.ت).
٣٠. ابن الحاجب، جمال الدين المالكي. كتاب الكافية في النحو، شرحه رضي الدين الاستراباذي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان،(د.ت).
٣١. حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، دار الفكر-بيروت -لبنان- ١٩٨٢م.
٣٢. حداد، حنّا جميل. معجم شواهد النّحو الشعريّة، دار العلوم للطباعة والنشر، ط ١، ١٩٨٤م.

٣٣. الحديثي، خديجة. أبنية الصّرف في كتاب سيبويه، منشورات مكتبة النهضة، بغداد، ط١، ١٩٦٥م.
٣٤. حســن، عــباس. اللغــة والنّحو بين القديم والجديد، دار المعارف، مصر، ط٢، (د.ت).
٣٥. حسن، عبد الحميد. القواعد النحوية مادتها وطريقتها، مكتبة الأنجلو مصرية، ط٢، ١٩٥٢م.
٣٦. الحلوانــي، محمــد خير. الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف، دار القلم العربي، حلب، (د.ت).
٣٧. الحموي، أبو عبد الله يعقوب المعروف بياقوت الرومي. معجم الأدباء، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط٣، ١٩٨٠م.
٣٨. أبــو حــيان، محمد بن يوسف. تفسير البحر المحيط، دراسة وتحقيق عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، وشارك في تحقيقه الدكتور زكريا النونــي، والدكــتور أحمد الجمل، دار الكتب العلمية-بيروت، لبنان، ط١، ١٩٨٣م.
٣٩. ـــــــــــ ارتشاف الضرب، من لسان العرب، تحقيق ودراسة الدكتور رجب عثمان محمد، ومراجعة الدكتور رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٩٩٨م.
٤٠. ـــــــــــ ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق الدكتور مصطفى النّحاس، مكتبة الخانجي، ط١، ١٩٨٤م.
٤١. ـــــــــــ تذكــرة النّحاة، تحقيق الدكتور عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٨٦م.
٤٢. ابــن الخشاب، أبو محمد بن عبد الله. المرتجل، تحقيق ودراسة علي حيدر، دمشق، ط١، ١٩٧٢م.
٤٣. ابن خلكان، شمس الدّين أحمد البرمكي. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، حقّقه الدكتور إحسان عباس، دار صادر، بيروت،(د.ت).

٤٤. الذهبي، شمس الدّين محمد بن أحمد. سير أعلام النبلاء. تحقيق محيي هلال السرحان ،و بشار عوّاد معروف مؤسسة الرسالة- بيروت ، ط١، ١٩٨٥م.
٤٥. الزّبـيدي، عـبد اللطيف بن أبي بكر الشرجيّ. ائتلاف النُّصرة في اختلاف نحـاة الكوفـة والبصرة، تحقيق الدكتور طارق الجنابي، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت، ط١، ١٩٨٧م.
٤٦. الزبيدي، أبو بكر محمد بن الحسن. طبقات النحويين واللغويين، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر،(د.ت).
٤٧. الزجاجـي، أبـو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق. الإيضاح في علل النحو، تحقيق الدكتور مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط٤، ١٩٨٢م.
٤٨. ـــــــــــ مجالس العلماء، تحقيق عبد السلام هارون، التراث العربي، الكويت، ١٩٦٢م.
٤٩. ـــــــــــ كـتاب الجمـل في النّحو. حقّقه وقدّم له الدكتور علي توفيق الحمـد، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ودار الأمل، إربد، الأردن، ط١، ١٩٨٤م.
٥٠. ـــــــــــ اشـتقاق أسـماء الله، تحقيق عبد الحسين المبارك، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٦.
٥١. السـاقي، فاضل مصطفى. أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، تقديم الدكتور تمام حسان، مكتبة خانجي، القاهرة، ١٩٧٧م.
٥٢. السـامرّائي، فاضـل صالح: ابن جنّي النحوي، دار النذير للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٦٩م.
٥٣. ـــــــــــ أبـو البركات الأنباري ودراساته النّحوية، مطبعة اليرموك، بغداد، ط١، ١٩٧٥م.
٥٤. السّخاوي، شمس الدّين. الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان،(د.ت).
٥٥. ابـن السـراج، أبو بكر محمد بن سهل. الأصول في النّحو، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط٤، ١٩٩٩م.

٥٦. السّـنجرجي، مصـطفى عبد العزيز. المذاهب النحويّة في ضوء التّراسات اللغوية الحديثة، المكتبة الفيصليّة، ط١، ١٩٨٦م.
٥٧. سـيبويه، أبـو بشـر عمرو بن عثمان. الكتاب، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط١،(د.ت).
٥٨. السّـيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله. أخبار النّحويين البصريين. تحقيق طه محمّد الزّيني، ومحمّد عبد المنعم خفاجي، شركة مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط١، ١٩٥٥م.
٥٩. السـيد، عـبد الرحمـن. مدرسـة البصرة النحويّة، نشأتها وتطورها، دار المعارف، مصر، ط١، ١٩٦٨م.
٦٠. ابـن سـيدة، أبو الحسن، علي بن إسماعيل. المخصّص، تحقيق لجنة إحياء الـتراث العربـي فـي دار الآفاق الجديدة، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، (د.ت).
٦١. السـيوطي، جلال الدين: الأشباه والنظائر. تحقيق عبد الإله نبهان وآخرون، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٩٨٥م.
٦٢. ـــــــــــ الاقتراح في علم أصول النّحو، قدّم له وضبطه الدكتور أحمد سالم الحمصي، والدكتور محمد أحمد قاسم، جروس يونس، ط١، ١٩٨٨م.
٦٣. ـــــــــــ بغـية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق أبو الفضل إبراهيم، طبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، ط١، ١٩٦٥م.
٦٤. ـــــــــــ المزهر في علوم اللغة وأنواعها، شرحه وضبطه محمد جاد المولى، وعلي البيجاوي، محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر(د.ت).
٦٥. ـــــــــــ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق وشرح الدكتور عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، ١٩٧٧م.
٦٦. ابـن الشّجري، ضياء الدّين، أبو السعادات. الأمالي الشجريّة، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، (د.ت).
٦٧. عابديـن، عبد الحميد. المدخل إلى دراسة النحو العربي على ضوء اللغات السامية، مطبعة الشبكشي، الأزهر، مصر، ط١، ١٩٥١م.

٦٨. عـبد التواب، رمضان. فصول في فقه اللغة، دار الحمامي للطباعة والنشر، القاهرة، ط١، ١٩٧٣م.
٦٩. عـبد الجلـيل، عبد القادر. الأصوات اللغوية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط١، ١٩٩٨م.
٧٠. عبد، محمد. أصول النّحو العربيّ في نظر النحاة ورأي ابن مضاء في ضوء علم اللغة الحديث، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٩٧٨م.
٧١. ابـن عصفور، علي بن مؤمن: المقرّب، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، ط١، ١٩٧١م.
٧٢. ـــــــــــ شرح جمل الزّجاجي، تحقيق الدكتور صاحب أبو جناح، وزارة الأوقـاف والشـؤون الدّينية، إحياء التراث الإسلامي، الجمهورية العراقية، (د.ت).
٧٣. عطار، أحمد عبد الغفور. مقدمة الصّحاح، دار العلم للملايين، بيروت، ط٢، ١٩٧٩م.
٧٤. علوش، جميل. ابن الأنباري وجهوده في النحو، الدار العربية للكتاب، ليبيا، تونس، ١٩٨١م.
٧٥. العكـبري، أبـو الـبقاء عبد الله بن الحسين. التّبيين عن مذاهب النحويين البصـريين والكوفيـين، تحقـيق ودراسة الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٨٦م.
٧٦. ـــــــــــ شرح ديوان أبي الطّيب المتنبّي. ضبطه وصحّحه ووضع فهارسه: مصطفى السّقا، وإبراهيم الأبياري، عبد الحفيظ شلبي، شركة مكتبة مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ١٩٧١م.
٧٧. ـــــــــــ مسائل خلافية في النّحو، حقّقه الدكتور محمد خير الحلواني، دار المأمون للتراث، دمشق، ط٢،(د.ت).
٧٨. ـــــــــــ اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق غازي طليمات، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط١، ١٩٩٦م.

٧٩. ابــن عقيل، بهاء الدين عبد الله. المساعد على تسهيل الفوائد. تحقيق وتعليق الدكتور محمد كامل بركات. دار المدني للطباعة، جدّة، ١٩٨٤م.
٨٠. ـــــــــــــ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق جميل الفاخوري، دار الجيل، بيروت، ط١،(د.ت).
٨١. ابــن العمــاد، أبــو الفلاح، عبد الحي. شذرات الذهب في أخبار من ذهب، تحقــيق لجــنة إحياء التراث العربي في دار الآفاق الجديدة، منشورات دار الآفاق، بيروت،(د.ت).
٨٢. عمــر، أحمد مختار. البحث اللغوي عند العرب، مع دراسة التأثير والتأثر، توزيع دار المعارف، مصر، ١٩٧١م.
٨٣. الصّــبان، محمد بن علي. حاشية الصبان على شرح الأشموني، دار إحياء الكتب العربية، مطبعة فيصل عيسى البابي الحلبي وشركاه،(د.ت).
٨٤. الصّفدي، صلاح الدّين بن أيبك. نَكْت الهمْيان في نكت العميان، طبعة أحمد زكي، المطبعة الجمالية، القاهرة، ١٩١١م.
٨٥. الصّــيمري، أبو محمد، عبد الله بن علي. التبصرة والتذكرة، تحقيق الدكتور فتحي أحمد مصطفى، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٩٨٢م.
٨٦. ضيف، شوقي. المدارس النحوية، دار المعارف، القاهرة، ط٥، ١٩٨٣م.
٨٧. الطّائــي، جمال الدّين محمد بن مالك. شرح التسهيل، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصــد، تحقــيق محمد عبدالقادر عطا، وطارق فتحي السيد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠٠١م.
٨٨. الطــنطاوي، محمــد. نشــأة النّحو وتاريخ أشهر النحاة، تعليق عبد العظيم الشناوي، ومحمد الكردي، ط٢، ١٩٦٩م.
٨٩. ابــن طولون، أبو عبد الله، شمس الدّين محمد. شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك، تحقيق وتعليق الدكتور عبد الحميد جاسم محمد الفياض الكبيسي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠٠٢م.
٩٠. ابن فارس، أبو الحسين، أحمد. الصاحبي، تحقيق السيد أحمد صقر، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة(د.ت).

٩١. الفراء، أبو زكريا، يحيي بن زياد. معاني القرآن، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٩٥٥، ط٢، ١٩٨٠م.
٩٢. الفـــرزدق، همّـــام بن غالب بن صعصعة. ديوان الفرزدق، شرحه وضبطه الدكتور عمر فاروق الطّباع، دار الأرقم للطباعة- بيروت، ط١، ١٩٩٧م.
٩٣. الفـــرفور، محمـــد عـــبد اللطيف صالح. معيار المعايير، أو أصول الخلال العلمي، دار المأمون للتراث، دمشق، ط١، ١٩٨٨م.
٩٤. الفضـــلي، عبد الهادي. دراسات في الفعل، دار القلم، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٨٢م.
٩٥. الفـــيروزأبادي، مجـــد الدّين، محمد بن يعقوب. البلغة في تاريخ أئمة اللغة، تحقيق محمد المصري، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، ١٩٧٢م.
٩٦. القفطـــي، أبـــو الحسن علي بن يوسف. إنباه الرواة على أنباه النحاة، تحقيق محمـــد أبـــو الفضـــل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط١، ١٩٩٦م.
٩٧. اللغوي، أبو الطيب. مراتب النّحويين، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة،(د.ت).
٩٨. كحالـــة، عمـــر رضـــا. معجم المؤلفين، مكتبة المثنى، بيروت، ودار إحياء التراث العربي، بيروت،(د.ت).
٩٩. الكفـــوي، أبـــو الـــبقاء، أيـــوب بـــن موسى الحسيني. الكليات، معجم في المصـــطلحات والفـــروق اللغويـــة، تحقيق الدكتور عدنان درويش ومحمد المصري، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، ١٩٨٢م.
١٠٠. الكنغراوي، صدر الدين. الموفي في النحو الكوفي، شرحه بتعليقات توضّح غوامضه ومقاصده محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي، دمشق، (د.ت).
١٠١. مـــبارك، مازن. الزّجاجي: حياته وآثاره، ومذهبه النحوي من خلال كتاب (الإيضاح)، مكتبة محمود على الفول، دمشق، ١٩٦٠م.

١٠٢. المـــبرد، أبو العباس، محمد بن يزيد. المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت،(د.ت).
١٠٣. ـــــــــ الكـــامل، عارضه بأصوله وعلق عليه محمد أبو الفضل إبراهيم والســـيد شـــحاته، دار نهضـــة مصر للطبع والنشر، مطبعة نهضة مصر، الفجالة.
١٠٤. ابـــن مجاهد، أبو بكر، أحمد بن يوسف. كتاب السّبعة في القراءات، تحقيق شوقي ضيف،دار المعارف- القاهرة، ط٢.
١٠٥. المخزومي، مهدي. الدّرس النّحوي في بغداد، دار الرّائد العربي، بيروت، لبنان، ط٢، ١٩٨٧م.
١٠٦. ـــــــــــ مدرسة الكوفة، ط٢، ١٩٥٨م.
١٠٧. المرادي، حسن بن قاسم. الجنى الدّاني في حروف المعاني، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١ ، ١٩٩٢م.
١٠٨. مكرّم، عبد العال سالم. القرآن وأثره في الدّراسات النحوية، دار المعارف، مصر، القاهرة،(د.ت).
١٠٩. المنذري، زكي الدّين، أبو محمد عبد العظيم بن عبد القويّ. التكملة لوفيات الـــنقلة، حقّقـــه الدكتور بشار عوّاد معروف مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٤، ١٩٨٨م.
١١٠. ابن منظور، محمد بن مكرّم. لسان العرب، دار صادر، بيروت، ١٩٥٥م.
١١١. النايلة، عبد الجبار علوان. الشّواهد والاستشهاد في النحو، مطبعة الزّهراء، بغداد، ط١، ١٩٧٦م.
١١٢. ابن النّجار، محمّد بن علب الفتوحي. شرح الكوكب المنير في أصول الفقه. تحقـــيق الدكـــتور محمـــد الزّحيلـــي ، والدكـــتور نـــزيه حماد، دار الفكر بدمشق،(د.ت).
١١٣. الـــنّحاس، أبو جعفر، أحمد بن محمد بن إسماعيل. إعراب القرآن، تحقيق الدكتور زهير غازي زاهد،عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، ط١٩٨٥،٢م

١١٤.نحلــة، محمــد أحمــد. أصول النّحو العربيّ. دار العلوم العربية. بيروت، لبنان، ط١، ١٩٨٧م.
١١٥.ابــن الــنديم، أبــو الفــرج، محمد بن. الفهرست إسحاق ، تحقيق الدكتور مصطفى الشويمي، الدار التونسية للنشر، تونس، والمؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ١٩٨٥م.
١١٦.ابــن هشام، جمال الدّين: أوضح المسالك على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدّين عبد الحميد، القاهرة، ١٩٨٠م.
١١٧.ـــــــــــ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، حقّقه وعلّق عليه الدكتور مــازن المــبارك، ومحمد علي حمد الله، راجعه سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٩٩٢م.
١١٨.ـــــــــــ شــرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية، دراسة وتحقيق الدكتور هادي نهر، مطبعة الجامعة، بغداد، ١٩٧٧م.
١١٩.ـــــــــــ شــرح قطر النّدى وبلّ الصدى. ومعه كتاب سبيل الهُدى، تأليف محمد محيي الدين عبد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ١٩٩٥م.
١٢٠.ـــــــــــ شــذور الذّهــب. تحقيق بركات هبود، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٤.
١٢١.وافــي، علــي عــبد الواحد. علم اللغة، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط٧، (د.ت).
١٢٢.الــورد، عــبد الأمــير محمد أمين. منهج الأخفش الأوسط في الدّراسات النحوية، مكتبة دار التربية، بغداد،ومؤسسة الأعلمي، بيروت ، ط١، ١٩٧٥.
١٢٣.يــاقوت، أحمد سليمان. ظاهرة الإعراب في النحو العربي، وتطبيقاتها في القرآن الكريم، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرياض، ط١، ١٩٨١م.
١٢٤.الــيقري، أحمــد ماهر. نحاة ومناهج.المكتب الجامعي الحديث-إسكندريّة، ١٩٨٤م.
١٢٥.ابن يعيش، أبو البقاء يعيش بن علي. شرح المفصل، دار الطباعة المنيرية، عالم الكتب، بيروت، ومكتبة المتنبي، القاهرة(د.ت).

ملحق رقم(١)

تصنيف مسائل الإنصاف على أقسام الكلام.

* فصل الاسم

تسلسل	اسم المسألة	رقمها في الإنصاف
١.	الاختلاف في أصل اشتقاق الاسم	م١
٢.	الاختلاف في إعراب الأسماء الستة	م٢
٣.	القول في إعراب المثنى والجمع على حدّه	م٣
٤.	هل يجوز جمع العلم المؤنث بالتاء جمع المذكر السالم	م٤
٥.	القول في رافع المبتدأ أو رافع الخبر	م٥
٦.	القول في تحمّل الخبر الجامد ضمير المبتدأ	م٧
٧.	القول في إبراز الضمير إذا جرى الوصف على غير صاحبه	م٨
٨.	القول في تقديم الخبر على المبتدأ	م٩
٩.	القول في تقديم عامل النصب في المفعول	م١١
١٠.	القول في تقديم معمول اسم الفعل عليه	م٢٧
١١.	القول في عامل النصب في الظرف الواقع خبراً	م٢٩
١٢.	القول في عامل النصب في المفعول معه	م٣٠
١٣.	القول في تقديم الحال على الفعل العامل فيها	م٣١
١٤.	هل يقع الفعل الماضي حالاً	م٣٢
١٥.	القول في تقديم التمييز، إذا كان العامل فعلاً متصرفاً	م١٢٠
١٦.	هل يجوز بناء غير مطلقاً	م٣٨
١٧.	هل تكون سوى اسماً، وتلزم الظّرفية	م٣٩
١٨.	كم مركبة أو مفردة	م٤٠
١٩.	إذا فصل بين كم الخبرية بتمييزها، فهل يبقى التمييز	م٤١

	مجروراً	
.٢٠	هل تجوز إضافة النّيف إلى العشرة	م٤٢
.٢١	القول في تعريف العدد المركب وتمييزه	م٤٣
.٢٢	القول في إضافة العدد إلى مثله	م٤٤
.٢٣	المنادى المفرد العلم: معرب أو مبني	م٤٥
.٢٤	القول في نداء الاسم المحلى بـ"ال"	م٤٦
.٢٥	القول في الميم في (اللّهمّ)، أعوض من حرف النداء.	م٤٧
.٢٦	هل يجوز ترخيم المضاف، بحذف آخر المضاف إليه	م٤٨
.٢٧	هل يجوز ترخيم الاسم الثلاثي	م٤٩
.٢٨	ترخيم الرباعي الّذي ثالثه ساكن	م٥٠
.٢٩	القول في ندبة النكرة والأسماء الموصولة	م٥١
.٣٠	هل يجوز إلغاء العلاقة النّدبة على الصّفة	م٥٢
.٣١	اسم (لا) المفرد النكرة: معرب أو مبني	م٥٣
.٣٢	القول في (ايمن) في القسم مفرد هو أو جمع	م٥٩
.٣٣	القول في الفصل بين المضاف والمضاف إليه	م٦٠
.٣٤	هل تجوز إضافة الاسم إلى اسم يوافقه في المعنى	م٦١
.٣٥	كلا وكلتا مثنيتان لفظاً ومعنى، أو معنى فقط	م٦٢
.٣٦	هل يجوز توكيد النكرة توكيداً معنوياً	م٦٣
.٣٧	هل يجوز العطف على الضمير المخفوض	م٦٥
.٣٨	العطف على الضمير المرفوع المتّصل في اختيار الكلام	م٦٦
.٣٩	هل يجوز صرف (أفعل) التفضيل في ضرورة الشّعر	م٦٩
.٤٠	القول في علة بناء (الآن)	م٧١
.٤١	منع صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر	م٧٠
.٤٢	الحروف التي وضع الاسم عليها في (إذا) و(الّذي)	م٩٥
.٤٣	الحروف التي وضع الاسم عليها في (هو) و(هي)	م٩٦

٤٤.	هل يقال (لولاتي)، و(لولاك)، وموضع الضمائر	م٩٧
٤٥.	المسألة الزنبورية	م٩٩
٤٦.	إعراب ضمير الفصل	م١٠٠
٤٧.	أي الموصولة معربة دائماً، أو مبنيّة أحياناً	م١٠٢
٤٨.	هل تأتي ألفاظ الإشارة أسماءً موصولة	م١٠٣
٤٩.	هل تكون للاسم المحلى بأل صلة الصلة الموصول	م١٠٤
٥٠.	مراتب المعارف	م١٠١
٥١.	القول في المؤنث بغير علاوة تأنيث مما على زنة اسم الفاعل	م١١١
٥٢.	هل يحذف آخر المقصور والممدود عن التثنية إذا كثرت حروفها	م١١٠
٥٣.	هل يجوز مد المقصور في ضرورة الشعر	م١٠٩
٥٤.	همزة بين بين متحركة ساكنة	م١٠٥
٥٥.	هل يوقف بنقل الحركة على المنصوب المحلّى بأل الساكن ما قبل آخره	م١٠٦
٥٦.	هل يجوز نقل حركة همزة الوصل إلى الساكن قبلها	م١٠٨
٥٧.	وزن الخماسي المكرر ثانية و ثالثة	م١١٣
٥٨.	هل في كلّ رباعي وخماسي من الأسماء زيادة	م١١٤
٥٩.	وزن سيدّ، وميّت ونحوهما	م١١٥
٦٠.	وزن خطايا ونحوه	م١١٦
٦١.	وزن إنسان وأصل اشتقاقه	م١١٧
٦٢.	وزن أشياء	م١١٨
٦٣.	في رافع الاسم الواقع بعد الظّرف والجار والمجرور	م٦
٦٤.	الضمير في (إياك)، وأخواتها	م٩٨

* فصل الفعل

تسلسل	اسم المسألة	رقمها في الإنصاف
١.	القول في أصل الاشتقاق الفعل هو أو المصدر	م٢٨
٢.	القول في ناصب الاسم المشغول عنه	م١٢
٣.	القول في أول العاملين بالعمل في التنازع	م١٣
٤.	القول في نعم وبئس، أفعلان هما أم اسمان	م١٤
٥.	القول في (أفعلُ) في التعجب اسم هو أو فعل	م١٥
٦.	القول في جواز التعجب من البياض والسواد دون غيرهما من الألوان	م١٦
٧.	علام ينتصب خبر كان وثاني مفعولي ظننت	م١١٩
٨.	القول في تقديم خبر (ما زال) وأخواتها عليهنّ	م١٧
٩.	القول في تقديم خبر ليس عليهما	م١٨
١٠.	هل يقع الفعل الماضي حالاً	م٣٢
١١.	فعل الأمر معرب أو مبني	م٧٢
١٢.	القول في علة إعراب الفعل المضارع	م٧٣
١٣.	القول في رفع الفعل المضارع	م٧٤
١٤.	عامل النصب في الفعل المضارع بعد واو المعية	م٧٥
١٥.	عامل النصب في الفعل المضارع بعد فاء السببيّة	م٧٦
١٦.	عامل الجزم في جواب الشرط	م٨٤
١٧.	عامل الرفع في الاسم المرفوع بعد (إنْ) الشرطية	م٨٥
١٨.	هل يجوز تقديم اسم مرفوع، أو منصوب في جملة جواب الشرط، وما يترتب عليه	م٨٦
١٩.	القول في تقديم المفعول بالجزاء على حرف الشرط	م٨٧
٢٠.	المحذوف من التاءين المبدوء بهما المضارع	م٩٣

٢١.	هــل تدخــل نون التوكيد الخفيفة على فعل الاثنين، وفعل جماعة النسوة	م٩٤
٢٢.	القول في أصل حركة همزة الوصل	م١٠٧
٢٣.	علة حذف الواو من يَعِدُ، ونحوه	م١١٢

* فصل الحرف

تسلسل	اسم المسألة	رقمها في الإنصاف
١.	هل تقع (من) لابتداء الغاية في الزمان	م٥٤
٢.	واو ربّ هل هي التي تعمل الخبر	م٥٥
٣.	القول في إعراب الاسم الواقع بعد (مذ، ومنذ)	م٥٦
٤.	هل يعمل حرف القسم محذوفاً بغير عرض	م٥٨
٥.	اللام الداخلة على المبتدأ، لام الابتداء، أو لام جواب القسم	م٥٧
٦.	هل يجوز أن تجيء (واو) العطف زائدة	م٦٤
٧.	هل تأتي (أو) بمعنى "الواو" وبمعنى "بل"	م٦٧
٨.	هل يجوز أن يعطف بـِ(لكن) بعد الإيجاب	م٦٨
٩.	هل تعمل (أنّ) المصدرية محذوفة من غير بدل	م٧٧
١٠.	هل يجوز أن تأتي (كي) حرف جرّ	م٧٨
١١.	القول في ناصب المضارع بعد لام التعليل	م٧٩
١٢.	هل يجوز إظهار (أن) المصدريّة بعد (كي) وبعد (حتّى)	م٨٠
١٣.	هــل يجــوز مجــيء (كما) بمعنى (كيما) وينصب بعدها المضارع	م٨١
١٤.	هــل تنصــب (لام) الجحــود بنفسها؟ وهل يتقدّم معمول منصوبها عليها	م٨٢
١٥.	هل تنصب (حتّى) الفعل المضارع بنفسها؟	م٨٣
١٦.	القول في (إنْ) الشرطية هل تقع بمعنى (إذ)	م٨٩

١٧.	القول في (إن) الواقعة بعد (ما) أنافية مؤكدة، أم زائدة	م٨٨
١٨.	القول في معنى (إنْ)، ومعنى اللام بعدها	م٩٠
١٩.	هل يجوز يجازى بكيف؟	م٩١
٢٠.	السّين مقتطعة من سوف أو أصل برأسه	م٩٢
٢١.	القول في (ربّ) اسم هو أو حرف	م١٢١
٢٢.	القول في العامل في الاسم المرفوع بعد (لولا)	م١٠
٢٣.	القول في العامل في الخبر بعد (ما) النافية النصب	م١٩
٢٤.	القول في تقديم معمول خبر (ما) النافية عليها	م٢٠
٢٥.	القول في تقديم معمول الفعل المقصور عليها	م٢١
٢٦.	القول في رافع الخبر بعد "إنّ" المؤكدة	م٢٢
٢٧.	القول في العطف على الاسم "إنّ" بالرفع قبل مجيء الخبر	م٢٣
٢٨.	القول في عمل (إنْ) المخفّفة النصب في الاسم	م٢٤
٢٩.	القول في زيادة (لام) الابتداء في خبر لكنّ	م٢٥
٣٠.	القول في لام (لعلّ) الأولى: زائدة هي أو أصلية	م٢٦
٣١.	القول في العامل في المستثنى النصب	م٣٤
٣٢.	هل تكون (إلاّ) بمعنى الواو	م٣٥
٣٣.	هل يجوز تقديم حرف الاستثناء في أول الكلام	م٣٦
٣٤.	(حاشى) في الاستثناء: فعل، أو حرف، أو ذات وجهين	م٣٧

ملحق رقم(٢)

أسماء الشّعراء الذين ذكرهم أبو البركات الأنباري واستشهد بشعرهم

الرقم	الشاعر	مرات الاستشهاد
	-أ-	
١.	ابن الأحمر	٣١٣/١
٢.	الأحوص الرّياحيّ	١٩٣/١
٣	الأحْوَصُ اليَرْبُوعي	٥٦٥/٢
٤.	أبو الأخْزَر الحِمّانيّ	٤٤٥/٢
٥.	الأخطل	٩٩/١، ٤٩٣/٢
٦.	الأزرق العنبري	٤٠٥/١
٧.	أبو الأسود الدؤلي	٤٨٥/٢
٨.	الأعشى	٦٩/١، ١٨٠، ١٩٩، ٥٠٨/٢، ٥٤٥، ٧٢٧، ٧٦٠، ٧٧٨، ٧٧٨
٩.	امرؤ القيس	٨٣/١، ٩٢، ٧٥١/٢
١٠	أميّة بن أبي الصّلْت	١٨١/١
	-ب-	
١.	بشر بن أبي حازم	١٩٠/٢
	-ج-	
١.	جرير	٥٣٨/٢
	-ح-	
١.	الحارث بن ظالم	١٣٥/١
٢	حسان بن ثابت	٩٧/١، ٤٩٤/٢، ٧٥٩
٣.	الحطيئة	٧٧١/٢

٤.	ابوحيّة النميري	٤٣٢/٢
	-خ-	
١.	الخرنق	٥٤٦/٢، ٧٢٠
٢	خُفافُ بن نَدْبَةَ السّلمي	٥٤٦،٧٢٠/٢
٣.	خلف الأحمر	٧٩/١، ٨١، ١٢١، ٤٤٨/٢، ٦٠٣، ٧٠٣، ٧٠٣
٣.	خويلد بن أسد	٣٦٣/١
	-د-	
١.	أبودؤاد	١٩٥/١
٢	دُرّنا بنت عَبْعَة الجحْدَريّة	٤٣٤/٢
٢.	دِرْهَمُ بن زيد الأنصاري	٩٥/١
٣	ابودهبل الجمحي	٢١٥/٢
٤.	دوسر بن دهبل القريعي	٥٠٠/٢
	-ذ-	
١.	ذو الرمّة	١٠٠/١، ٢٦٧، ٤٣٣/٢
	-ر-	
١	رؤبة بن العجاج	١٢٥/١، ٣٩٤، ٥٤٠/٢، ٥٤٦
٢	الراعي	٢٣١/١، ٤٣٧
	-ز-	
١.	أبوزبيد الطائي	١٠٩/١
٢.	زهير	٦٨/١، ١٩١، ٢٥١، ٣٤٧، ٣٧٠، ٣٧٥، ٤٠٥، ٥٣٥/٢، ٦٠٣، ٦١٤،٦٢٥، ٦٢٨، ٧٧٩
٣	زيد بن أرقم	٢٠٢/١

٤	أبوزيد	١٥١/١
	-س-	
١.	سنان بن الفَحل	٣٨٨/١
٢.	سويد بن أبي كاهل	٤٨٦/٢
	-ص-	
١.	صخر الغَيّ	٥٨٥/٢
١	أبوصخر الهذلي	٢٠٤،٢٥٣/١
٢.	صِرْمة الأنصاري	١٩١/١، ٥٦٥/٢
	-ض-	
١.	ضابئ البُرْجُميُّ	٩٤/١
	-ط-	
١.	الطائي	٢٨٣/١
٢.	طرفة	١٢١/١، ٥٦٠/٢، ٥٦٥، ٧٥٠
٣.	طُفيل العَنَوي	٨٨/١، ٦٢١/٢، ٧٧٥
	-ع-	
١.	عامر بن الطُّفيل	٥٦٠/٢
٢.	العباس بن مرداس السلمي	٤٤٩/٢
٣.	عبد مناف بن ربع الهذلي	٤٦١/٢
٤.	عَبْدُ بن الحَسْحَاس	١٦٨/١
٥.	العجاج	١٠٢/١، ٣٣٣
٦.	العجير السلُولي	١٢٠/١، ٦٧٨/٢
٧.	عَدِيُّ بن زيد العِبَاديُّ	٥٨٨/٢، ٦١٧
٨.	عروة بن الورد	٢٢٦/١
٩.	عُقَيبة الأسدي	٣٣٢/١
١٠.	عمر بن أبي ربيعة	٧٧٠/٢

١١.	عَمْرَةُ بن الجُسَمِيّة	٤٣٢/٢
١٢.	عمرو بن قميئة	٤٣١/٢
	-ف-	
١.	الفرزدق	٨٧/١، ٩٥، ٢٩٥، ٢٩٥، ٤٩٥/٢، ٥٢١، ٧٨٨
	-ق-	
١.	القتّال الكلابي	٧٧٢/٢
٢.	قُطْرب	٧٢٨/٢
٣.	قَعْدان بن قَوّاس	٢٥٦/١
٤.	قيس بن ذَريح	٢٥٥/١
	-ك-	
١.	أبوكبير الهذلي	٤٨٩/٢
٢	كُثيّر	٤٦٢/٢
٣.	كعب بن مالك الأنصاري	٣٨٩/١
٤.	الكُميت	١٠١/١، ٢٧٥، ٥٣٩/٢
	-ل-	
١.	لبيد	٢٣٢/١، ٢٩٦، ٦١١/٢، ٧٧٢، ٢٨٠
	-م-	
١.	المرقش	١٠٠/١
٢.	معدان بن جوّاس الكندي	٢٥٦/١
٣.	المفضل	٢٥٣/١
٤	أبومفرغ	٧١١٧/٢٦٦،٢/١
٤	مِلْحَةُ بن الجرْميّ	٣٨٤/١
٥	ابن ميادة	٢١٤/٢

	-ن-	
١.	النابغة	١٣٦/١، ٢٦٩، ٢٧٨، ٢٧٢، ٣٢٩، ٤٧٩/٢
٢.	نافع بن سعد الطائي	٢١٩/١
٣	أبو النجم	٥٣٩،٥٩١/٢١٢٤/١
٤	أم النحيف	٢٢٣/١
	-هـ-	
١.	الهذلي	٨٠٩/٢
١	أبو وجنة السعدي	-و- ٧٥١/٨٣،٩٢،٢/١

ملحق رقم (٣)

أسماء النّحاة الّذين نسب إليهم أبو البركات رأيا نحويّا

	-أ-	
١.	أبو بكر الأنباري	٩٨/١
٢.	أبو زيد الأنصاري	٦٠٩/٢، ٦١٠، ٤٠٧
	-ب-	
٣.	أبو القاسم بن برهان	٤٥٦/٢، ٤٩٣، ٥١٣
	-ث-	
٤.	أبو العباس بن يحيى ثعلب	٥/١، ٩٨، ١٤٧، ١٧٢، ١٧٣، ٢٤٥، ٢٤٧، ٧٠٤/٢، ٧٠٥، ٨٣٤
	-ج-	
٥	أبو عمر الجرمي	٣٣/١، ٣٥، ٤٩، ٥٥٥/٢، ٥٥٦، ٥٥٧، ٧١٢، ٧١٥
	-خ-	
٦	الخليل بن أحمد	٦٩٥/٢، ٦٩٧، ٧١٠، ٧١٦، ٨٠٥، ٨٠٨
	-ز-	
٧	أبو إسحاق الزجاج	٣٣/١، ٢٤٨، ١٤٩، ٢٦١، ٢٧٣، ٦٩٥/٢
	-س-	
٨	أبو بكر بن السراج	٧٠٨/٢
	سيبويه	٣٣/١، ٣٤، ٣٧، ٥٢، ١٣٥، ١٦٠، ١٦١، ١٨٦، ٥٢٣/٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٧
	-ع-	
	علي بن حمزة الكسائي	٧٩/١، ٩٧، ١٠٤، ١٢٦، ١٠٨، ١٨٦، ٢٦٥، ٢٧٣، ٢٩١، ٦٥٧، ٤٣١/٢، ٤٣٥، ٤٤٨، ٥٥١، ٥٥٣، ٥٧٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٦٠٠، ٦٠٣، ٦٢١، ٦٣٠، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٣٨

	علي بن عيسى الربعي	١٧/١
	علي بن عيسى الرماني	٥٦/١
	عيسى بن عمر الثقفي	٢٨٥/١
	-ف-	
	أبو علي الفارسي	٢٦٣/١، ٤٩٣/٢، ٥١٣، ٥٢٣، ٧٣١
	أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء	٤٩/١، ٩٨، ١٥٥، ١٨٦، ٢٦١، ٢٦٤، ٢٩٨، ٣٢٣، ٣٢٨، ٣٨٢، ٣٩٢، ٣٩٣، ٥٦٧/٢، ٥٩٠، ٦٢١، ٦٢٣، ٧٠٣، ٧٤٥، ٧٥٢، ٧٩٣
	-ك-	
	أبو الحسن بن كيسان	٤٠/١، ٤١، ٤٢، ١٥٥، ٣٦٤، ٦٩٥/٢
	-م-	
	أبو عثمان المازني	١٧/١، ٣٣، ٣٥، ٥٤٧/٢، ٥٦٧،٦٠٢، ٨٢٨
	أبو العباس محمد بن يزيد المبرّد	٦/١، ٣٣، ٣٥، ٥١، ١٤٧، ١٤٧، ١٤٧، ١٦٠، ٢٦١، ٢٧٨، ٣٥، ٤٥٦/٢، ٥٢٣، ٥٤٤، ٦٨٧، ٦٩٥، ٨٢٨
	-هـ-	
	هشام بن معاوية	٧٩/١، ١٥٩، ٥٧٦/٢
	-ي-	
	يونس بن حبيب البصري	٣٦٤/١، ٣٩٣، ٣٩٨، ٦٥٠/٢، ٧١١، ٧١٦

وهذا الذي تقدّم، يدّل على حرص ابن الأنباري على إثبات موقف النحاة، ونسبة الرّأي إلى صاحبه، ولكن هذا ليس بالمطلق، فهناك بعض الآراء يقصّر ابن الأنباري في نسبتها لأصحابها، وعليه، لم يكن الحلواني منصفاً في الحكم

على ابن الأنباري حين اتّهمه بأنّه يهمل ذكر النّحوي الّذي يأخذ عنه الفكرة، أو الّذي يذهب إليها، ويكتفي بنسبة القول إلى المذهب كلّه، وأضاف الحلواني قائلا:" وحين يريد أن يخصص نسبة الرّأي، يكتفي بنسبة غامضة مثل قوله: ومنهم من تمسّك بأن قال. أو قوله:بعض البصريين"[1].

[1]انظر : الخلاف النّحويّ،ص ١٦٩.

ملحق رقم (٤)

مظاهر الفروق بين كتابيّ العكبري

وجه الفروق	كتاب مسائل خلافية في النّحو	كتاب التّبيين
١. إضافة كلمة:	▪ وتكلمتُ	وتكلمتُ كلاماً
	▪ وقال الله تعالى	وقال تعالى
	▪ كان كلّه حكماً	كان ذلك كلّه حكماً
	▪ بل قد يصبر	بل يصبر
	▪ كلّ لفظ	هو كلّ لفظ
٢. تقديم وتأخير:	▪ ما يدلّ اللفظَ عليه	ما يدلّ عليه اللفظَ
	▪ التحريف والتبديل	التبديل والتحريف
	▪ يفرق بينه وبين واحدة	يفرق بينه واحدة وبينه
٣. استبدال كلمة بأخرى:	▪ وقعت الكلمة على المفرد	وقعت الكلمة على الجملة
	▪ في أوّل وضعه	في أصل وضعه
	▪ في الصحيح من هذه	في الصحيح في هذه
٤. استبدال حرف بحرف:	▪ والجواب	فالجواب
	▪ وأما	أمّا
	▪ لا يوجد له	لا توجد
	▪ يتوجه	تتوجه
	▪ ففيه	عنه
٥. إضافة حرف:	▪ تصرف	تصرفه
	▪ لفظ العين	لفظة العين

	▪ نقيض	نقض
	▪ تأثير	تأثر
٦. رسم إملائي	▪ وسل القرية	واسأل القرية
	▪ جزأين	جزئين
	▪ المحدود	الممدود
	▪ أمارة	إمارة
٧. حذف التركيب:	▪	والله أعلم بالصواب
	▪	والوجه الثالث أنّ غاية ما ذكروا أنّ الفرق يحصل بطريق آخر غير الإعراب
٨. إضافة تركيب:	▪ والقوة تجعل القوي أصلاً لغيره	والمؤثر أقوى من المؤثر فيه، والقوة أصلاً لغيره.
	▪ حركة البناء	وحركة التقاء الساكنين حركة بناء

ملحق رقم (٥)

تصنيف مسائل التّبيين على أقسام الكلام

فصل الاسم.

رقم المسألة	اسم المسألة
١.	مسألة الكلام والكلمة.
٢.	مسألة حدّ الاسم.
٣.	مسألة اسمية كيف.
٤.	مسألة اشتقاق الاسم.
٧.	مسألة المضاف إلى ياء المتكلم أ معرب، أم مبني.
٨.	مسألة الإعراب أصل في الأسماء.
٩.	مسألة علة الإعراب.
١٠.	مسألة علة جعل الإعراب آخر الكلمة.
١٢.	مسألة حقيقة الإعراب.
١٣.	مسألة أيهما أسبق حركات الإعراب أم حركات البناء.
١٦.	مسألة مد الاسم الصحيح.
١٧.	مسألة إعراب الاسم المنقوص.
١٨.	مسألة الوقف على المنقوص.
١٩.	مسألة الوقف على المقصور المنون.
٢٠.	مسألة إعراب الأسماء الستة.
٢١.	مسألة المثنى والجمع المذكر السالم معربان.
٢٦.	مسألة جمع المذكر الذي فيه تاء التأنيث.
٢٧.	مسألة رافع المبتدأ.
٢٨.	مسألة رافع الخبر.
٢٩.	مسألة العامل في الاسم المرفوع بعد الظرف والجار والمجرور.
٣٠.	مسألة الخبر الجامد لا يحتمل ضميراً.

٣١.	مسألة الاسم الواقع بعد لولا.
٣٢.	مسألة تقديم خبر المبتدأ.
٣٣.	مسألة متعلق الظرف الواقع خبراً.
٣٨.	مسألة ما لم يسم فاعله، نيابة تمييز المفعول به عن الفاعل.
٣٩.	مسألة إقامة المصدر مقام الفاعل.
٤١.	مسألة (ما) التعجبية.
٥٦.	مسألة بناء اسم (لا) النافية للجنس.
٥٩.	مسألة تقديم معمول ألفاظ الإغراء عليها.
٦٠.	مسألة ناصب الظرف الواقع خبراً.
٦١.	مسألة عامل النصب في المفعول معه.
٦٢.	مسألة تقديم الحال على العامل فيها.
٦٤.	مسألة إعراب الظرف الواقع خبراً إذا تكرر بعد اسم الفاعل.
٦٥.	مسألة تقديم التمييز على العامل فيه.
٧٠.	مسألة غير بين الإعراب والبناء.
٧١.	مسألة سوى لا تقع إلا ظرفاً.
٧٥.	مسألة إضافة نيف العشر إليها.
٧٦.	مسألة تعريف العدد المركب.
٧٧.	مسألة إضافة العدد المركب إلى مثله.
٧٨.	مسألة المنادى المفرد المعرفة بين البناء والإعراب.
٧٩.	مسألة المفرد مبني لوقوعه موقع المثنى.
٨٠.	مسألة العامل في المنادى.
٨١.	مسألة نداء المحلى بأل
٨٢	مسألة اللهم.
٨٣.	مسألة ترخيم المضاف.
٨٤.	مسألة ترخيم الثلاثي.

٨٥.	مسألة ترخيم الرباعي.

فصل الفعل:

رقم المسألة	اسم المسألة
٥.	مسألة مد الفعل.
٦.	مسألة أصل الاشتقاق.
١٥.	مسألة فعل الأمر بين البناء والإعراب.
٣٤.	مسألة التنازع في العمل.
٣٥.	مسألة إبراز الضمير في اسم الفاعل والصفة المشبهة.
٣٦.	مسألة الفعل هو العامل في الفاعل والمفعول.
٣٧.	مسألة الاشتغال.
٤٠.	مسألة نعم وبئس فعلان أو ماضيان
٤٢.	مسألة فعلية أفعل في التعجب.
٤٣.	مسألة التعجب من الألوان.
٤٤.	مسألة المنصوب بكان.
٤٥.	مسألة تقديم خبر ما زال وأخواتها على ما.
٤٦.	مسألة ليس بين الفعلية والحرفية.
٤٧.	مسألة تقديم خبر ليس عليها.
٦٣.	مسألة وقوع الفعل الماضي حالاً.
٦٦.	مسألة العامل في الاستثناء.

فصل الحرف.

رقم المسألة	المسألة
.١١	مسألة حقيقة الظرف.
.١٤	مسألة علة زيادة تنوين الصرف.
.٢٢	مسألة حقيقة حروف التثنية والجمع.
.٤٨	مسألة خبر (ما) المجازية منصوب بها.
.٤٩	مسألة تقديم معمول (خبر ما) عليها.
.٥٠	مسألة تقديم معمول العقل المقصور عليه (ما طعامك أكل إلا زيدٌ).
.٥١	مسألة العامل في خبر إنّ.
.٥٢	مسألة العطف على اسم إن مثل الخبر.
.٥٣	مسألة عمل إن المخففة
.٥٤	مسألة دخول لام التوكيد في خبر لكن.
.٥٥	مسألة زيادة اللام الأولى في (لعلّ).
.٥٨	مسألة (لا) إذا دخلت على المثنى هل يكون معرباً أم مبنياً.
.٦٧	مسألة وقوع (إلا) بمعنى الواو.
.٦٨	مسألة تقديم المستثنى مع (إلاّ).
.٦٩	مسألة (حاشا) بين الفعلية والحرفية.
.٧٢	مسألة كم مفردة أم مركبة.
.٧٣	مسألة كم الخبرية تميز ما بعدها.
.٧٤	مسألة الفصل بين كم وتمييزها.

ملحق رقم (٦)

أسماء الشّعراء الّذين ذكرت أسماؤهم في كتاب التّبيين

الرقم	اسم الشّاعر	موضع الاستشهاد	عدد الأبيات
١.	الأعشى	ص ١٩١، ٣٣٩، ٤٢٠	٣
٢.	امرؤ القيس	ص ٢٥٦، ٢٨١	٢
٣	جرير	ص ٢٧٢	١
٤	أبو الأسود الدّولي	ص ٣٠٠	١
٥.	ذو الرّمة	ص ٣٠٤	١
٦	زهير بن أبي سلمى	ص ٣٨٥	١
٧	الشّماخ	ص ٢٤٧	١
٨	طُفيل الغَنَويُّ	ص ٢٥٣	١
٩.	العباس بن مِرْداس	ص ٢٨٧	١
١٠.	عَدِيُّ بن زيد	ص ٣٣٩	١
١١	عمر بن أبي ربيعة	ص ٢٥٥	١
١٢	أبو زُبيد بن المنذر	ص ٤٠٧	١
١٣.	الكميت بن زيد الأسدي	ص ٣٠٦	١
١٤.	المُتَقّب العَبدي	ص ٢٤٨	١
١٥.	النابغة الذبياني	ص ٢٧٨، ٢٨٧، ٤١٣	٣
١٦.	الهُذلي	ص ٢٤١	١

ملحق رقم (٧)

الآراء النّحويّة الّتي نسبها العكبري إلى أصحابها

الرقم	الاسم	موضع الاستشهاد	المرات
١.	الكوفيون	١٣٢، ١٥٣، ١٧٦، ٢١٩، ٢٢٥، ٢٣٣، ٢٣٦، ٢٣٩، ٢٤٥، ٢٥٣، ٢٥٩، ٢٦٣، ٢٦٦، ٢٦٨، ٢٧٤، ٢٨٥، ٢٩٢، ٢٩٥، ٣٠٢، ٣١٥، ٣٢٤، ٣٢٧، ٣٣٠، ٣٣٣، ٣٤٧، ٣٥٣، ٣٥٩، ٣٦٢، ٣٧٣، ٣٧٦، ٣٧٩، ٣٨٣، ٣٨٦، ٣٩١، ٣٩٤، ٤٠٣، ٤٠٦، ٤١٠، ٤١٦، ٤١٩، ٤٢٣، ٤٢٩، ٤٣٢، ٤٣٤، ٤٣٦، ٤٣٨، ٤٤٤، ٤٤٩، ٤٥٣، ٤٥٦، ٤٥٨.	٥١
٢.	الفرّاء	١٧٣، ١٩٤، ٢٠٤، ٢١١، ٢٢٩، ٣٠٢، ٣٤١، ٤٠٠، ٤٤٠.	٩
٣.	البصريون	٢٧٠، ٣١٥، ٣٥٩، ٣٦٢، ٣٧٦، ٣٩٤، ٤١٠.	٧
٤.	سيبويه	١٢١، ١٤٠، ١٤٢، ١٨٦، ١٩٣، ٢٠٣، ٢١٩.	٧
٥.	أبو الحسن الأخفش	١٩٣، ٢٠٤، ٢٣٣، ٢٨٢، ٣٦٨، ٣٧٩	٦
٦.	ابن السّراج	١٢٢، ١٢٤، ١٣٩، ٢٢٩	٤
٧.	قُطرب	١٥٦، ١٦١، ١٩٤، ٢٠٤	٤
٨.	الزّجاج	٢٠١، ٣٧٩، ٣٩٩	٣
٩.	الكسائي	٢٥٣، ٣٤١، ٤٠٠	٣

١٠.	المبرد	٢٠٤، ٣٧٠، ٣٩٩	٣
١١.	المازني	١٩٤، ١٨٧، ٢٠٤	٣
١٢.	الجَرمي	١٩٤، ٢٠٤	٢
١٣.	الرّماني	١٤٤، ١٣٦	٢
١٤.	ابن جني	٢٢٩	١
١٥.	ابن كيسان	٢١٩	١
١٦.	أبو إسحاق الزّياديّ	١٩٤	١
١٧.	أبو علي الفارسي	١٩٤	١
١٨.	ثعلب	٣٢٧	١
١٩.	الرُّبعيُّ	٣٢٧	١
٢٠.	السّيرافي	١٨٦	١
٢١.	عبدالقاهر الجرجانيّ	١٢٦	١

ملحق رقم (٨)

المسائل صحيحة النسبة التي تبع فيها الزّبيدي أبا البركات الأنباري

الاسم		الفعل		الحرف	
رقم المسألة في ائتلاف النصرة	رقم المسألة في الإنصاف	رقم المسألة في ائتلاف النصرة	رقم المسألة في الإنصاف	رقم المسألة في ائتلاف النصرة	رقم المسألة في الإنصاف
٣	٣	١	٢٨	١٦	٨١
٤	٤	٤	١٤	٦	٥٦
٨	٧	٦	١٦	٧	٥٧
١٣	٧٨	١٠	٣٢	٤	١٢١
١٢	٣٠	١٤	٨٤	١١	٦٨
٣١	٥٢	١٦	٨٦	١٤	٧٩
٤٢	٥٠	١٧	٨٧	١٨	٨٣
٥٤	٩٦	١٥	٨٥	٢١	٩٠
٢٣	٤٤	٢٠	١٠٧	٢٣	٩٢
٢٥	٤٦	٢٢	٩١	١٩	٨٨
٥٣	٩٥	١٣	٧٥	١٧	٨٢
٨٦	١١٣	١٢	٧٣	١٥	٨٠
٥٩	١٠٣			٤٣	١٩
٦٠	١٠٤			٤٥	٢١
٥٧	١٠٠			٤٧	٢٣
٣٤	٦٠			٤٨	٢٤
٩١	١١٨			٥٠	٥٦
٩٠	١١٧			٨	٥٨

٨٩	١١٦			٥٣	٣٦
٨٨	١١٥			١٥	٨٠
٦٣	١١٠			٤٦	٢٢
٨٥	١٠٨			١٣	٧٨
٨٣	١٠٥			٢٢	٩١
٥٦	٩٩			٢٠	٨٩
٥١	٦٩			٤٩	٢٥
٣٦	٦٢			٥٦	٣٧
٣٥	٦١				
٣٣	٥٩				
٣٠	٥١				
٢٩	٥٠				
٢٧	٤٨				
٢٦	٤٧				
٢١	٤٣				
١٩	٤١				
١٨	٤٠				
١٦	٣٨				
٦	١٦				
٧٥	٨				
٥٥	٩٧				
٦٤	٩				
٩٦	٢٩				
٨٧	١١٤				
٦٢	١١١				

				٩٨	١٢٣
				٢٧	١٠
				٦٦	٥٠
				٨	٧
				٢٩	١١
				٤٢	٢٠
				٤٣	٢٢
				١٠٤	٥٨
				١٩	١٢٧

ملحق رقم (٩)

المسائل الّتي جانب الزّبيدي الصّواب في نسبتها

إلى الكوفيين وتبع فيها أبا البركات الأنباري

	الاسم	الفعل	الحرف
١	٢-٢	٥-١٥	٥-٥٥
٢	٥-٥	٢-١٢	١٢-٧٧
٣	٩-١١	٩-١٨	٤٢-١٠
٤	١٣-٣١	٧-١١٩	٥٢-٣٥
٥	١٤-٣٣	٣-١٣	٥١-٣٤
٦	٦١-١٠١	١٨-٩٣	
٧	٤٩-٧٥	١٩-٩٤	
٨	٥١-٣٤	٢١-١١٢	
٩	١٧-٣٩		
١٠	٢٤-٤٥		
١١	٥٢-٧١		
١٢	١٥-١٢٠		

ملحق رقم (١٠)

المسائل الّتي جانب الزّبيدي الصّواب في نسبتها إلى البصريين وتبع فيها أبا البركات الأنباري

	الاسم	الفعل	الحرف
١	١٣-٣١	٨-١٧	٣-٥٤
٢	٢٨-٤٩	١١-٧٢	٩-٦٤
٣	٣٢-٥٣		١٠-٦٧
٤	٤٩-٦٥		٥٢-٣٥
٥	٤٨-٦٣		
٦	٧٤-٦٧		

الملحق رقم(١١)

أسماء الشّعراء الّذين نسب الزبيدي إليهم شاهدا شعريّا:

الرقم	الشاعر	عدد الأبيات	الصفحة
١.	الأعشى	٢	١٧٠، ١٧١
٢.	رؤبة بن العجّاج	٢	٩٣، ٩٤
٣.	أبو زُبيد الطّائي	١	١٧٦
٤.	أبو النجّم	١	٩٤
٥.	امرؤ القيس	١	١١٣
٦.	حسان بن ثابت	١	١١٥
٧.	ذو الرّمة	١	٥٣
٨.	زهير بن أبي سلّمى	١	١٤٢
٩.	النّابغة الذبياني	١	١٤٢

الملحق رقم(١٢)

المسائل الخلافيّة المشتركة بين كتب الخلاف الأربعة

الرقم	المسألة	الإنصاف	التبيين	ائتلاف النصرة		الذهب
				مسألة	فصل	المذاب
١.	أصل كلمة اسم.	م١	م٤	م١	الاسم	م١
٢.	إعراب الأسماء الستة.	م٢	م٢٠	م٢	الاسم	م٢
٣.	الألف والواو والياء في التثنية.	م٣	م٢٢	م٣	الاسم	م٣
٤.	مذكر محتوم بتاء التأنيث.	م٤	م٢٦	م٤	الاسم	م٤
٥.	العامل في رفع المبتدأ والخبر.	م٥	م٢٧	م٥	الاسم	م١٢
٦.	رافع الاسم الواقع بعد الظّرف والجار والمجرور.	م٦	م٢٩	م ١٠٢	الاسم	م١٣
٧.	القول في تحمل الخبر الجامد ضمير المبتدأ.	م٧	م٣٠	م٦	الاسم	م١٤
٨.	القول في إبراز الضمير إذا جرى الوصف على صاحبه.	م٨	م٣٥	م٧٥	الاسم	م١٥
٩.	تقديم خبر المبتدأ.	م٩	م٣٢	م٨	الاسم	م١٦
١٠.	العامل في الاسم المرفوع بعد لولا.	م١٠	م٣١	م٤٢	الحرف	م١٧
١١.	العامل في النّصف في المفعول.	م١١	م٣٦	م٩	الاسم	م١٨
١٢.	العامل في ناصب الاسم المشغول عنه.	م١٢	م٣٧	م٢	الفعل	م١٩
١٣.	التّنازع في العمل.	م١٣	م٣٤	م٣	الفعل	م٢٠
١٤.	نعم وبئس.	م١٤	م٤٠	م٤	الفعل	م٢١
١٥.	أفعل في التّعجب اسم أم فعل.	م١٥	م٤٢	م٥	الفعل	م٢٢
١٦.	التّعجب من الألوان.	م١٦	م٤٣	م٦	الفعل	م٢٣

١٧.	تقديم خبر ما زال.	م١٧	م٤٥	م٨	الفعل	م٢٥
١٨.	تقديم خبر ليس عليها.	م١٨	م٤٧	م٩	الفعل	م٢٦
١٩.	منصوب خبر (ما).	م١٩	م٤٨	م٤٣	الحرف	م٢٧
٢٠.	تقديم معول خبر (ما) عليها.	م٢٠	م٤٩	م٤٤	الحرف	م٢٨
٢١.	ما طعامك آكل إلا زيدٌ.	م٢١	م٥٠	م٤٥	الحرف	م٢٩
٢٢.	القول في رافع خبر (إن).	م٢٢	م٥١	م٤٦	الحرف	م٣٠
٢٣.	العطف على موضع اسم (إنّ) قبل تمام الخبر.	م٢٣	م٥٢	م٤٧	الحرف	م٣١
٢٤.	(إن) المخففّة تعمل.	م٢٤	م٥٣	م٤٨	الحرف	م٣٢
٢٥.	القــول في زيادة لام الابتداء في خبر لكن.	م٢٥	م٥٤	م٤٩	الحرف	م٣٣
٢٦.	القول في (لام) لعلّ.	م٢٦	م٥٥	م٥٠	الحرف	م٣٤
٢٧.	القول في تقديم معمول اسم الفعل عليه.	م٢٧	م٥٩	م١٠	الاسم	م٣٥
٢٨.	أصل الاشتقاق.	م٢٨	م٦	م١	الفعل	م٣٦
٢٩.	عــامل النّصب في الظّرف الواقع خبراً.	م٢٩	م٦٠+ ٣٣	م٩٦	الاسم	م٣٧
٣٠.	العامل في المفعول معه.	م٣٠	م٦١	م١٢	الاسم	م٣٨
٣١.	تقديــم الحــال على الفعل العامل فيها.	م٣١	م٦٢	م١٣	الاسم	م٣٩
٣٢.	الفعل الماضي يقع حالاً.	م٣٢	م٦٣	م١٠	الفعل	م٤٠
٣٣.	إعــراب الظّرف الواقع خبراً إذا تكرر بعد اسم الفاعل.	م٣٣	م٦٤	م١٤	الاسم	م٤١
٣٤.	العامل في المستثنى النصب.	م٣٤	م٦٦	م٥١	الحرف	م٤٣
٣٥.	وقوع (إلاّ) بمعنى الواو.	م٣٥	م٦٧	م٥٢	الحرف	م٤٤

٣٦.	تقديم حرف الاستثناء في أول الكلام.	م٣٦	م٦٨	م٥٣	الحرف	م٤٥
٣٧.	(حاشا) فعل أو حرف.	م٣٧	م٦٩	م٥٦	الحرف	م٤٦
٣٨.	(غير) بين الإعراب والبناء.	م٣٨	م٧٠	م١٦	الاسم	م٤٧
٣٩.	(سوى) اسماً أو ظرفاً.	م٣٩	م٧١	م١٧	الاسم	م٤٨
٤٠.	(كم) مركبة أم مفردة.	م٤٠	م٧٢	م١٨	الاسم	م٤٩
٤١.	إذا فصل بين (كم) الخبرية وتمييزها، هل يبقى التمييز مجروراً.	م٤١	م٧٢	م١٩	الاسم	م٥٠
٤٢.	إضافة النّيف إلى العشرة.	م٤٢	م٧٥	م٢٠	الاسم	م٥١
٤٣.	تعريف العدد المركب وتمييزه.	م٤٣	م٧٦	م٢١	الاسم	م٥٢
٤٤.	إضافة العدد المركب إلى مثله.	م٤٤	م٧٧	م٢٣	الاسم	م٥٣
٤٥.	المنادى المفرد العلم معرب أم مبني.	م٤٥	م٧٨+ ٧٩	م٢٤	الاسم	م٥٤
٤٦.	المنادى المحلى (بأل).	م٤٦	م٨١	م٢٥	الاسم	م٥٦
٤٧.	(اللهم) الميم عوض أم من الحرف.	م٤٧	م٨٢	م٢٦	الاسم	م٥٥
٤٨.	ترخيم المضاف بحذف آخر المضاف إليه.	م٤٨	م٨٣	م٢٧	الاسم	م٥٧
٤٩.	ترخيم الثلاثي.	م٤٩	م٨٤	م٢٨	الاسم	م٥٨
٥٠.	ترخيم الرباعي الذي ثالثه ساكن.	م٥٠	م٨٥	م٢٩	الاسم	م٥٩
٥١.	فعل الأمر معرب أم مبني.	م٧٢	م١٥	م١١	الفعل	م٨٢

دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	كتب مسائل الخلاف النحوي : دراسة تحليلية نقدية موازنة
المؤلف الرئيسي:	النعيمي، ناصر ابراهيم صالح
مؤلفين آخرين:	الشايب، فوزي حسن(مشرف)
التاريخ الميلادي:	2003
موقع:	اربد
الصفحات:	1 - 278
رقم MD:	566591
نوع المحتوى:	رسائل جامعية
الدرجة العلمية:	رسالة دكتوراه
الجامعة:	جامعة اليرموك
الكلية:	كلية الآداب
الدولة:	الاردن
قواعد المعلومات:	Dissertations
مواضيع:	المسائل النحوية، الخلاف النحوي، النقد الأدبي، الكتب النحوية، اللغة العربية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/566591

© 2016 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

فهرس الآيات

رقم الآية	الآية	الصفحة
الفاتحة		
٦-٧	﴿غيرِ المغضوبِ عليهم ولا الضالين﴾	١٤٤
البقرة		
٣٤	﴿وإذ قلنا للملائكةِ اسجُدوا لآدم﴾	٧٨، ١٩٩
٣٥	﴿اسكُن أنتَ وزَوجُك الجنّةَ﴾	٤٨
٤٨	﴿واتّقوا يوماً لا تَجزي نفسٌ عن نفسٍ شيئاً﴾	١٤٩
٧٠	﴿إن البقرَ تشابَه علينا﴾	٦٦
٧١	﴿فذَبَحوها وما كادوا يَفْعلون﴾	٨١
٩٦	﴿يودُّ أحدُهُم لو يُعمّرُ ألفَ سنة﴾	١١٦، ١١٧
١٥٠	﴿لئلا يكونَ للناسِ عليكم حُجةٌ إلا الّذينَ ظلموا منهم﴾	٦١، ٧٠، ١٧٢
٢٨٢	﴿وليُملل الّذي عليه الحقّ وليتّقِ اللهَ ربّهُ﴾	١٧
آل عمران		
٤٥	﴿إنّ اللهَ يُبشرُك بكلمةٍ منه اسمُهُ المسيحُ﴾	٣٤
٧٥	﴿ومنهم مَنْ إنْ تأمنهُ بدينارٍ لا يؤدّهِ إليك إلاّ ما دمتَ عليه قائما﴾	١٤٢

١٩٥	﴿ثواباً مِنْ عندِ الله ﴾	١٣٦، ١٤٧
١٩٨	﴿نزلاً من عند الله﴾	١٣٦، ١٤٧
النّساء		
١	﴿الّذي تساءلونَ به والأرحامَ﴾	١٣٧
٣	﴿وأسرُوا النّجوى الّذين ظَلَمُوا هَل هَذا بَشَرٌ مِثْلُكُم﴾	١٣٧
٦٦	﴿ما فَعلوهُ إلا قليلٌ منهم﴾	١٣١
٦٩	﴿وحسُنَ أولئكَ رفيقاً﴾	١٣٦
٨٨	﴿فما لكم في المنافقين فئتين﴾	١٣٦
٩٧	﴿إنّ الّذين توفّاهُمُ الملائكة﴾	٦٦
المائدة		
٢٤	فاذهبْ أنتَ وربّك فقاتلا	٤٨
الأنعام		
١٢	﴿ليَجمَعنّكُم إلى يومِ القيامةِ لا ريبَ فيه، الّذين خسِروا أنفُسَهُم﴾	١٤٨
١٢٦	﴿وهذا صِراطُ ربّكَ مُستَقيماً﴾	١٣٥
١٣٧	﴿وكذلك زيّنَ لكثيرٍ من المشركين قَتْلَ أولادهم شُركاؤهم﴾	٧٨، ١٥٣، ٢٠٠
١٤٨	﴿ولو شاءَ اللهُ ما أشْركنا ولا آباؤنا﴾	٤٨
١٥٢	﴿لعلّكم تذكّرُون﴾	٦٦
١٥٤	﴿ثمّ آتينا موسى الكتاب تماماً على الّذي أحسن﴾	١٤٣

الأعراف		
٢٦	﴿ولباسُ التّقوى ذلكَ خيرٌ﴾	١١٦
١٠	﴿لكم فيها معايش﴾	٧٨
التّوبة		
٧٠	﴿فما استقامُوا لكم فاستقيمُوا لَهُم﴾	١١٦
١٠٨	﴿لمسجدٌ أسسَ على التّقوى مِنْ أوّلِ يومٍ أحقُّ أن تقومَ فيه﴾	٧٩
١١٧	﴿مِنْ بعدِ ما كادَ يزيغُ قلُوبُ فريقٍ مِنْهُم﴾	٨١
يونس		
٥١	ءآلئن وقَد كُنْتم به تَستَعجِلون	٦٥
٨٩	﴿ولا تتّبعانّ سبيلَ الّذينَ لا يعلمُونَ﴾	٦٦، ١٦٩
هود		
٤٢	﴿ونادَى نوحٌ ابنَهُ وكانَ في معزلٍ يا بُنَيّ اركَب مَعنَا﴾	١٣٨
٤٣	﴿لا عاصِمَ اليومَ منْ أمرِ اللهِ إلاّ مَنْ رحِم﴾	٤٢
٤٥	﴿ربّ إنّ ابني مِنْ أهلي﴾	١٣٨
٧٢	﴿وهذا بعلي شيخاً﴾	١٣٥
٧٨	﴿هؤلاءِ بَناتي هنّ أطهرُ لَكُم﴾	٨، ٧٨
١١٨	﴿ولا يزالُونَ مختلفينَ إلا مَنْ رحِمَ ربّكَ ولذلكَ خلَقَهم﴾	٢٣

يوسف		
٣٥	﴿ثُمّ بَدا لهمْ مِن بعدِ ما رأوا الآياتِ ليسجُننّه﴾	١٢٨، ١٣٧
٦٥	﴿هذهِ بِضاعَتُنا رُدّت إلينا﴾	٩٨، ١٦٨
٨٢	﴿واسأل القريةَ الّتي كُنّا فيها والعيرَ الّتي أقْبلنا فيها﴾	٨٠
الرعد		
٧	﴿إنّما أنتَ منذرٌ ولكلّ قومٍ هادٍ﴾	١٠٣
إبراهيم		
٢٩	﴿جهنمَ يَصلَونها وبئس القرارُ﴾	٥٧
النّحل		
٤٧	﴿أو يأخُذُهُم على تخوّف﴾	٨٥
الكهف		
١٨	﴿وكلبُهم باسطُ ذراعيهِ بالوصيد﴾	١٣٧، ١٥٧
٢٣-٢٤	﴿ولا تقولنّ لشيء إنّي فاعلٌ ذلكَ غداً، إلا أن يشاء الله﴾	٨٢
٤٨	﴿بل زَعَمتم ألّن نجعلَ لكم مَوعِداً﴾	٦٨
مريم		
٦٩	﴿ثمّ لننزِعَنّ منْ كلّ شيعة أيّهم أشدّ﴾	٧٨، ١٩٩

الأنبياء		
٨٨	﴿وكذلك ننْجِي المؤمنينَ﴾	١٠٨، ١٩٩
طه		
٦٣	﴿إنّ هذانِ لساحرانِ﴾	١٦
النور		
٥٨	﴿يا أيّها الّذين أمنوا ليستأذنكُم الّذين ملكتْ أيمانُكم والّذينَ لم يبلغوا الحلمَ منكم ثلاثَ مراتٍ مِن قبل صلاةِ الفجرِ وحين تضعون ثيابكُم من الظهيرةِ ومن بعدِ صلاةِ العشاءِ ثلاث عورات لكم﴾	٥٧
النمل		
١١	﴿إنّي لا يخافُ لديّ المرسلون، إلا من ظلم ثمّ بدل حسناً بعد سوء﴾	٦١
الحج		
٧٢	﴿أفأنبئكم بشرٍّ منْ ذلكم النارُ وعَدَها اللهُ الّذينَ كفروا﴾	٥٧
القصص		
٢٧	﴿إنّي أريدُ أنْ أنكحك إحدى ابنتيّ هاتين﴾	١٣٣
٣٢	﴿فذانك برهانانِ من ربك﴾	١٣٣

الأحزاب		
٥٣	﴿من المؤمنينَ رجالٌ صَدقوا ما عاهدوا اللهَ عليه﴾	١٠٨
سبأ		
١٠	﴿يا جبالُ أوّبي معه والطيرَ﴾	٧، ٦٣
١٢	﴿ولسليمانَ الرّيحَ﴾	٨
٢٤	﴿وإنّا أو إيّاكم لعلى هُدى﴾	٦٥
الزمر		
٦٦	﴿بلِ اللهَ فاعبدْ﴾	٥٨
٧٣	حتّى إذا جاؤوها وفُتِحت أبوابُها﴾	١٦٧
الجاثية		
١٤	﴿ليَجزي قوماً بما كانُوا يكسِبون﴾	١٤٩
٣٢	﴿إن نظنّ إلاّ ظنا وما نحن بمستيقنين﴾	١١٣

الحشر		
١٧	﴿فكانَ عاقبتَهُما أنّهما في النّار خالدين فيها﴾	٦١
القلم		
٩	﴿ودّوا لو تُدهن فيدهنون﴾	١١٨، ١١٦
الإنسان		
٣١	﴿والظالمينَ أعدّ لهم عذاباً أليماً﴾	١٣٩
النازعات		
٤١	﴿فإنّ الجنّةَ هي المأوى﴾	١٤٣
الانشقاق		
١-٢	﴿إذا السماءُ انشقّت وأذنت لِربّها وحُقّت﴾	٤٨
البينة		
١	﴿لم يكنِ الّذينَ كفروا من أهلِ الكتابِ والمشركين منفكّين﴾	٨٠
المسد		
٣-٤	﴿سيصلى ناراً ذات لهبٍ وامرأتُهُ وامرأته حمّال الحطب﴾	١٧٢

فهرس الأحاديث

الحديث	رقم الصفحة
"لتسوّن صفوفكم أو ليخالفنّ الله بين صفوفكم"	٦
"نزل القرآن بسبع لغات كلّها كاف شاف"	١٥
"كاد الفقرُ أن يكون كفراً"	٨١
"نهى عن قيل قال"	٨١
"ولتزُرّه ولو بشوكة"	٨٢
لتأخذوا مصافّكم	٨٢
لتقوموا إلى مصافكم	٨٢
"سلامٌ عليكم أهل دار قوم مؤمنين، وإنا إنْ شاء الله بكم لاحقون"	٨٢

فهرس الشّعر

البيت		القافية	الصفحة
أتهجرُ سلمى بالفراقِ حبيبها	وما كان نفساً بالفراقِ تطيب	الباء	١١٢
يرى أرباقَهُمْ متقلديها	كما صَدِئ الحديدُ على الكُماة	التاء	٨٧
كُلّفَ من عنائه وشقوته	بنت ثماني عشرةٍ من حِجّته	التاء	١١٤،١٢٨،١٥٥
كفى حزناً أنّا جميعاً ببلدةٍ	ويجمعنا في أرضها شرّ مشهد	الدال	١١
نروح ونغدو ولا تزاور بيننا	وليس بمضروب لنا يوم موعد	الدال	١١
فأبداننا في بلدة والتقاؤنا	عسير كلقيا ثعلب والمبرد	الدال	١١
وأجعلُ في النحو الكسائي عمدتي	ومن بعده الفرّاء ما عشت سرمدا	الدال	١٣
وإن عنت للحجّ المبارك مرّة	جعلت لنفسي كوفة الخير مشهدا	الدال	١٣
فهذا اعتقادي وهو ديني ومذهبي	فمن شاء فليبرز ليلقى موحدا	الدال	١٣
وبالصّريمة منهم منزل خلق	عافٍ تغيّر إلا النّؤى والوتد	الدال	٦٣
وبركٍ هجودٍ قد أثارت مخافتي	نواديه أمشي بَعَضْبٍ مجرد	الدال	٦٤
ألا أيّهذا الزّاجري أحضر الوغَى	وأن أشهدَ اللّذاتِ هل أنت مخلدي	الدال	٦٤
ارفع مضارعاً إذا يجرد	من ناصب وجازم كتسعد	الدال	٧٣
يا حكَمَ بن المنذر بن الجارود	سرادق المجد عليك ممدود	الدال	١٩١
والزعفران على ترائبها	شرقاً به اللبات والنحرُ	الراء	٦١

وليس كلّ خلاف جاء معتبرا	إلاّ خلافا له حظّ من النظر	الراء	١٨٥
كم بجودٍ مقرفٍ نال العُلى	وكريمٍ بُخله قد وضَعَهُ	العين	١١٤
وإنّ امرأً أسرى إليك ودونهُ	من الأرض موماةٌ وبيداءُ سَمْلَقُ	القاف	٨٧
لمحقوقةٌ أن تستجيبي دُعاءهُ	وأن تعلمي أنّ المعانَ موفّقُ	القاف	٨٧
كأنّ مكاكيّ الهواء غديّةً	صُبحن سُلافاً من رحيقٍ مفلفل	اللام	٥٨
قلتُ إذ أقبلت وزُهْرٌ تهادي	كنِعاج الفلا تعسّفن رملا	اللام	١٥٥
لأنت معتادُ في الهيجا وصابرة	يصلى بها كلُ من عاداك فيرانا	النون	
ما بالمدينة دارٌ غير واحدةٍ	دارُ الخليفة إلا دارُ مروانا	النون	٦٣
تخوّف الرّحلُ منها تامكا قرداً	كما تخوف عُود النبعة السفن	النون	٨٥
أقاطنٌ قومُ سلمى أم نووا ظعنا	إن تظعنوا فعجيبٌ عيشٌ مَنْ قطنا	النون	١٣٢
ومن يجعل المعروف من دون عرضه	يفره ومن لا يتّق الشّتم يشتمِ	الميم	٦٦
إني إذا ما حدث ألمّا	أقولُ يا اللهم يا اللهمّا	الميم	٨٧
وما عليكِ أن تقول كلمّا	صليتِ أو سبّحتِ يا اللهم ما	الميم	٨٧

فهرس الأعلام

الرقم	الاسم	رقم الصفحة
	-أ-	
.١	إبراهيم بن عيسى	٢٣
.٢	أحمد بن جعفر الدينوري	٢٣
.٣	أحمد بن حنبل	١١٤
.٤	أحمد مختار عمر	١٩، ٧٧
.٥	الأخفش	١٤، ٣٣، ٣٥، ٣٦، ٤٠، ٤١، ٤٦، ٤٧، ٤٩، ٥١، ٥٢، ٥٣، ٥٤، ٦١، ٦٥، ٦٧، ٦٩، ٧٠، ٧١، ٧٢، ٧٣، ٧٤، ٩٢، ٩٨، ٩٩، ١٠٥، ١١٥، ١١٦، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٦، ١٤٣، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٩، ١٥٠، ١٦٥، ١٦٧، ١٦٨، ١٧٠، ١٧١
.٦	الأشموني	٦٩
.٧	الأصمعي	١٠
.٨	ابن اياز البغدادي	٢٣
.٩	الأعشى	١١٢
.١٠	امرؤ القيس	١١٢
.١١	الأمين	٩
.١٢	أبو بكر الأنباري	١١، ٣٣، ٤٠، ٤١، ٥٧، ٥٨، ٥٩، ٦٢، ٦٥
.١٣	أبو البركات بن الأنباري	١، ٢٣، ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣٠، ٣١، ٣٢، ٣٤، ٤٨، ٤١، ٤٢، ٥٤، ٥٥، ٥٦، ٦١، ٦٢، ٦٣، ٦٤، ٦٧، ٦٨، ٦٩، ٧١، ٧٢، ٧٣، ٧٤، ٧٧، ٧٨، ٧٩، ٨٠، ٨١، ٨٢،

		٨٣، ٨٤، ٨٥، ٨٦، ٨٧، ٨٩، ٩٠، ٩١، ٩٢، ٩٣، ٩٨، ١٢٩، ١٤٧، ١٥٢، ١٦٤، ١٦٥، ١٧١، ١٧٩، ١٨٠، ١٨٦، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢١٣، ٢١٦
١٤.	أبو حيان الأندلسي	١٦، ٥٧، ٥٨، ٦١، ٦٤، ٦٥، ٦٧، ٧٠، ٩٨، ١٠٩، ١١٦، ١٦٨، ١٨٢
١٥.	أبو زيد الأنصاري	٣_٦٣
ب		
١٦.	بروكلمان	٧،٩
١٧.	أبو القاسم بن برهان	٤٦، ١٤٣
١٨.	ابن بابشاذ	١٥١
١٩.	ابن إياز البغدادي	٢٣
ث		
٢٠.	ثعلب	٧، ١٠، ١١، ٢٢، ٢٣، ٣٨، ٣٩، ٤٩، ٦٠، ٦١، ٦٥، ٧٢، ١١٥، ١١٦، ١٢٨، ١٣٨
ج		
٢١.	الجرمي	٣٤، ٦١، ٦٨، ٦٩، ٧٠، ٧٤، ٧٣، ٩٢، ١٦٥، ١٦٩
٢٢.	أبو جعفر	١٦، ٢٢، ٥٥، ٧٨، ١٠٨، ١٩٩
٢٣.	جميل علوش	٣٢، ٨٩
٢٤.	ابن جنّي	١٤

	ح	
٢٥.	أبو موسى الحامض	١٠
٢٦.	حفص بن عاصم	١٠٨
٢٧.	حمزة بن حبيب الزيات	١٨
٢٨.	حمدي الجبالي	١، ١٦٢
	خ	
٢٩.	خالد الأزهري	٥٨، ٦٥، ٦٨، ٧١، ٧٢، ١٦٨
٣٠.	خديجة الحديثي	٩
٣١.	خلف الأحمر	٥٧
٣٢.	الخليل بن أحمد السنجري	١١
٣٣.	الخليل بن أحمد الفراهيدي	٧، ٨، ٩، ١٠، ٢٠، ٣٣، ٤٢، ٤٣، ٥٤، ٧٣، ٨٣، ٩٢، ١٠٣
٣٤.	أبو بكر الخياط	١٢
	د	
٣٥.	أبو الأسود الدؤلي	١٢
٣٦.	ابن درستويه	٢٢، ٦٩
٣٧.	ابن الدّهان	١٤٩
	ذ	
٣٨.	ابن ذكوان	٦٥، ١٦٩
	ر	
٣٩.	الرّواسي	٧، ٩
٤٠.	الرّبعي	١٠٤
٤١.	الرّشيد	٩
٤٢.	الرّضي	٥٨، ٦٢، ٦٥، ٩٨
٤٣.	الرماني	٧٣

.٤٤	رمضان عبدالتواب	١٩
.٤٥	الرياشي	٦١
	ز	
.٤٦	الزبيدي	١، ٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٨، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٧٨، ١٨٠، ١٨٥، ١٨٨، ١٩٠، ١٩١، ١٩٤، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢١٢، ٢١٦
.٤٧	الزجاج	١٠، ٤١، ٤٢، ٥٢، ٦١، ٧٢، ١٠٥
.٤٨	الزّجاجي	١٢، ٥٥، ٦٩
.٤٩	الزمخشري	٩٠، ٩٢
.٥٠	الزيادي	٥٥
.٥١	زهير بن أبي سلمى	٦٦
	س	
.٥٢	أبو حاتم السجستاني	١٠-٥٥
.٥٣	أبو بكر بن السراج	٧٣، ٩٢
.٥٤	سعيد الأفغاني	٧٨
.٥٥	سيبويه	٧، ٨، ٩، ١٠، ١٥، ١٧، ٣٣، ٣٥، ٤١، ٤٢، ٤٣، ٤٥، ٥٧، ٦١، ٦٥، ٧٠، ٧١، ٧٢، ٧٣، ٧٨، ٨٣، ٩٢، ١٠٢، ١١٠، ١٢٦، ١٣٨، ١٥٠، ١٦٥، ١٦٩، ١٨٧
.٥٦	السيرافي	٤٢، ٦٩، ١٠٢
.٥٧	السيوطي	١٩، ٣٦، ٤١، ٥٥، ٥٧، ٦١، ٦٧، ٦٨،

		٦٩، ٧٠، ٧٢، ٧٤، ١٤٩، ١٨٤
ش		
٥٨.	ابن الشجري	٩٠
٥٩.	أبو بكر بن شقير	١٢
٦٠.	شوقي ضيف	٨٩، ٩٠، ١١٤، ٢٠٥
ط		
٦١.	طاهر	١١
٦٢.	ابن طباطبا	٩٢
٦٣.	طرفة بن العبد	٦٢
٦٤.	أبو الطيب اللغوي	١٢
ع		
٦٥.	ابن عامر	٦٥، ٧٩، ١٥٣، ١٩٩، ٢٠٠
٦٦.	عباس حسن	١٣، ٢٠٠
٦٧.	ابن عباس	٦٥، ٨٥، ١٦٩
٦٨.	عاصم بن أبي النجود	١٨
٦٩.	عبد الله الأزدي	٢٢
٧٠.	عبد الجبار علوان	١٨
٧١.	عبد الحميد عابدين	١٣
٧٢.	عبد الرحمن بن سليمان العثيمين	١١٩
٧٣.	عبد المطلب	٨٤
٧٤.	عبد المنعم القرناطي	٢٣
٧٥.	عبد الحميد حسن	٧٧، ٨٩
٧٦.	عبد العال سالم مكرم	٨٩
٧٧.	عبد الحميد حسن	٧٧، ٨٩

.٧٨	ابن عصفور	٣٧، ٤١
.٧٩	أبو عمرو بن العلاء	٧، ٨، ٧٨، ١٠٣، ١٠٩
.٨٠	علي الشريف الجرجاني	٧
.٨١	علي بن أبي طالب	٩٢
.٨٢	علي بن عيسى الربعي	٩٢
.٨٣	علي بن عيسى الرماني	٢٣، ٣٦
.٨٤	أبو البقاء العكبري ٦٠٦٨٣٠	١، ٢٣، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ١٠٣، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١١٠، ١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢، ١٧٨، ١٨٨، ١٩٠، ١٩١، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ٢٠١، ٢١٣، ٢١٦
.٨٥	عمر بن الخطاب	٨٥
.٨٦	عيسى بن عمر	٧، ٨، ٩٢
غ		
.٨٧	غازي مختار طليمات	١١٩
ف		
.٨٨	ابن فارس	١٤، ٢٣
.٨٩	الفراء	٩، ١٠، ١١، ٣٣، ٣٥، ٣٧، ٣٩، ٤٠، ٤١، ٤٥، ٥٠، ٥٣، ٥٥، ٥٦، ٥٧، ٥٨، ٥٩، ٦٠، ٦١، ٦٣، ٦٤، ٦٦، ٦٧، ٧١، ٧٢، ٩٨، ٩٩، ١٠٥، ١٠٦، ١١٥، ١١٦، ١٣٢، ١٤٤، ١٤٧، ١٤٩، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠
.٩٠	أبو علي الفارسي	٤١، ٤٢، ٤٣، ٩٠، ٩٢، ١١٤، ١١٥، ١١٦

.٩١	فاضل السامرائي	٩٢
	ق	
.٩٢	قطرب	٥٥
	ك	
.٩٣	الكسائي	٧، ٨، ٩، ١٠، ١٨، ٣٣، ٣٥، ٣٧، ٣٨، ٤١، ٤٨، ٤٩، ٥٠، ٥٥، ٥٦، ٥٧، ٥٨، ٦١، ٦٤، ٦٦، ٦٧، ٦٨، ٧٢، ٩٩، ١١٦، ١٢٦، ١٣٠، ١٣٢، ١٤٧، ١٦٥، ١٦٨، ١٦٩
.٩٤	كمال بشر	٨٣
.٩٥	الكنغراوي	٦٥
.٩٦	الكوراني	١، ٤، ٢٤، ١٦٢، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٤، ١٧٩، ١٨٠، ١٨٩، ١٩١، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٩، ٢٠١، ٢١٣، ٢١٦
.٩٧	كوتلد فايل	٢١٢
.٩٨	ابن كيسان	١٢، ٢٢، ٩٧، ٩٩
	م	
.٩٩	المازني	٤٣، ٦١، ٧٨، ٩٢، ١٠٢، ١٦٥
.١٠٠	ابن مالك	٧٠، ١٤٩
.١٠١	المأمون	٩
.١٠٢	المبرد	٧، ١٠، ١١، ٣٤، ٣٥، ٤١، ٤٢، ٤٦، ٥٢، ٥٨، ٦١، ٦٢، ٦٩، ٩٢، ١٠٥، ١٣٩، ١٤٨
.١٠٣	محمد حسن جبل	٨٥

١٠٤.	محمد خير الحلواني	٧، ٦٦، ٦٧، ٧٣، ١١٩
١٠٥.	محمد الطنطاوي	١١٧
١٠٦.	مصطفى عبدالعزيز	٨٩، ١١٤
١٠٧.	محيي الدين توفيق إبراهيم	٤٢، ٤٥
١٠٨.	ابن منظور	٦
١٠٩.	مهدي المخزومي	٨، ٧٧، ٨٩، ١١٨، ١٥٧
١١٠.	ميمون الأقرن	٩٢
	ن	
١١١.	النابغة الذبياني	١١٢
١١٢.	نافع	٧٨
	هـ	
١١٣.	ابن هشام	٢٠، ٤٠، ٤٥، ٦١، ٧٢
١١٤.	هشام بن معاوية	٣٣، ٣٨، ٥٥، ٥٧، ٩٩، ١٢٨، ١٣٨، ١٦٨
	ي	
١١٥.	يونس	٨، ١٠، ٦٥، ٧٠، ٧٢، ٧٣، ١٩٦